

ظافر سعيد شرقه



مركز الفكر المعاصر

التنويريون والموقف من الآخر

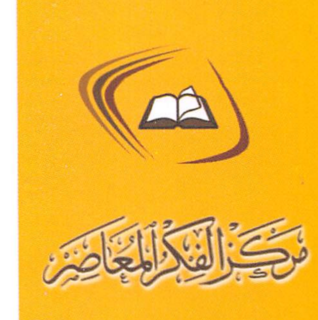
الإمامية نموذجاً



دار الوعي للنشر

يمتحن هذا الكتاب دعوى الانفتاح على الآخر، لا بمعنى التعايش الذي تفرضه ضرورة الخلطة والاجتماع وتبادل المنافع في إطار المجتمع الواحد ... وإنما التسامح مع عقائد ومبادئ المناوئ بما يوجب الحيدة والقعود عن ما يستلزمه مقام الدعوة من بيان ما عليه المخالف من مجافاة للحق المستبين ...

هل يستقيم للتنويري في البيئات السنية التزام هذه الدعوى من غير أن تخدش مسلماته، وتوجب فيه نوع تنازل تورثه ضبابية في رؤيته للأمور ومن غير أن تقوده للذوبان في الآخر؟..



للحصول على هذا الكتاب
www.al-fikr.com



دار الوعي للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف ١٤٥٣٩٨٨٢ ٩٦٦+ فاكس ١٤٥٣٢١٥٧ ٩٦٦+
ص.ب ٢٤٢١٩٢ الرمز البريدي ١١٣٢٢
البريد الإلكتروني daralwae@gmail.com



ردمك : ٠-٩٠٣١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

التنويريون والموقف من الآخر ..

الإمامية نموذجاً

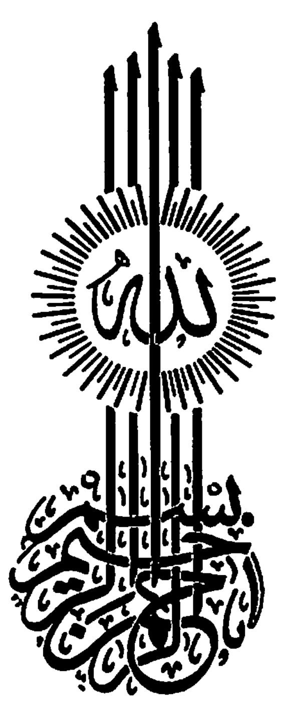
تأليف

ظافر بن سعيد بن شرقه

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

ح ظافر سعيد ظافر شرقة ، ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
شرقة ، ظافر سعيد ظافر
التنويريون والموقف من الآخر الإمامية نموذجا /ظافر سعيد ظافر شرقه - الرياض ، ١٤٣٣هـ
٣٨٠ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم
ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٩٠٣١-٠
١- الإمامية(فرق شيعية) نقد ٢- الفكر الإسلامي أ.العنوان
ديوي ٢٤٧,٨٠٩ ١٤٣٣/٦٠٦



الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

مركز الفكر المعاصر
٤١٦٠ طريق الإمام سعود بن عبد العزيز - حي المروج
الرياض ١٢٢٨٢- ٦٦٨٢
markazfckr@hotmail.com
هاتف ٠٠٩٦٦١٤٥٣٩٨٨٣ - فاكس ٠٠٩٦٦١٤٥٣٢١٥٧
الموقع الإلكترونى www.al-fikr.com



شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على نعمه

ثم أهدى الشكر إلى والدى العزيزين اللذين شغلهما همّى

صغيرا وكبيرا

إلى والدى الذى وافته المنية قبيل تمام الرسالة، فلم أسعد برؤية فرحة الانجاز على محياه

وإلى أمّى الغالية التى بذلت لى ما لا تحصيه كلماتى، من الدعاء والتشجيع والعون بعلمها ومالها منذ أن كنت صغيرا، فكانت سببا فى حبى للعلم وأهله

ولست أنسى لذى الفضل فضلهم، وأخصهم أستاذى فضيلة الشيخ الدكتور سعود بن سلمان آل سعود، أستاذ العقيدة فى جامعة الملك سعود، الذى أشرف على هذه الرسالة بالرغم من كثرة أعبائه، وتفرغه العلمى، وقد أفدت كثيرا من توجيهاته ونصحه وإرشاده فله جزيل الشكر والامتنان

كما أشكر فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبدالله الوهيبى، أستاذ العقيدة فى جامعة الملك سعود، والذى كان لتوجيهه أثر فى إعداد خطة البحث، فله منى أحسن الثناء والدعاء

أصل هذا الكتاب الجزء الأخير من رسالة ماجستير قدمت في جامعة الملك سعود في الرياض جمعت موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر في المعتزلة والشيعة الإمامية وطبع الجزء الأول منه بعنوان :

" نهج الاعتزال في الاتجاهات الفكرية المعاصرة "

وقد آثرنا أن يخرج النص على ما أجازته لجنة المناقشة دون أي تعديل ، وعليه فإن مصطلح البحث سيبقى " الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر " . . .



المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد

فقد أحيا الله تبارك وتعالى بمنهج السلف الصالح ما اندرس من سنة المصطفى ﷺ، من توحيد الله تعالى وعبادته وحده لا شريك له في زمن عز فيه العلم، وفشا الجهل، واستطال الكفار، فعصفت بأمم الأرض مذاهب شتى، ومقالات سوء، طبعت على فكر من قصر من المسلمين في فقه كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ فراح يصدع بمخالفة الشرع، والتطاول على نصوصه المحكمات تحت شعار حرية الرأي والاجتهاد، وعظم من أثر الفرق المنحرفة في تقدم الفكر الانساني، مع التهوين من مسائل النزاع مع الطوائف الضالة، والاعتراض على تضليلهم وتبديعهم، وصار كثير منهم مطية لترويج البدع والمنكرات في المجتمع المسلم.

وقد أخبر النبي ﷺ عن خطر افتراق الأمةِ ووقوعها في البدعة وأدرك أتباعُه المهديُّون من سلفِ هذه الأمة ذلك الخطر، فعظَّموا شأن البدعة وحذروا منها، ووقفوا صفاً في جهاد رؤوس الابتداع والافتراق، وبقي منهجهم قائما حتى اليوم، وسيبقى إلى قيام الساعة، تصديقاً لما أخبر عنه النبي ﷺ ((**لا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ**))[1].

وإن مما يبين ضرورة الاهتمام بدراسة هذا الاتجاه في العصر الحديث، ونقده على ضوء الكتاب والسنة ما يلي:

١- وقوع بعض المحسوبين على هذا الاتجاه في مزالق عقدية خطيرة، حيث فاهوا صراحة بما يخالف الكتاب والسنة والاجماع، ويضعف من حق

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/ ١٣٣١ ومسلم في صحيحه ٣/ ١٥٢٣ ، وقد عنون له البخاري : باب قول النبي ﷺ...وذكر الحديث ثم قال:وهم أهل العلم .

الرجوع إليها استدلالا واحتجاجا وتمسكا، ثم يراد لهذه الطائفة أن تنال حظا من التصدير والتفخيم ليغتر بهم العامة ويتخذوهم قدوة.

٢- مواكبة هذا الاتجاه في أطروحاته للتوجه العالمي الذي يسير نحو (العولمة)، والتي ترمي إلى طمس الخصائص العقدية والتشريعية للمجتمع المسلم، وصهره في بوتقة العالمية مع أهل الأهواء وأصحاب الضلال.

٣- ما يحظى به هذا الاتجاه من تشجيع بعض الدوائر الغربية لمواجهة الأصولية المتشددة، والمتمثلة في منهج السلف كما يزعمون، وتقديم الدعم له من أجل فرض قيم التنوير والحداثة والعصرنة على مجتمعات المسلمين حسب رؤيتهم.

٤- ظهور الدراسات المفتقرة للمنهج العلمي حول أصول بعض الفرق ومناهجها -بما في ذلك المعتزلة-، وما نتج عنها من تمرير لمفاهيم خاطئة تحت مسمى البحث العلمي، أو التنوير، أو العقلانية ونحو ذلك.

٥- وقوف أصحاب هذا الاتجاه ضد من يخالف منهجهم من أتباع منهج السلف والتشنيع عليهم، والقدح في رموزهم، والتشكيك في غاياتهم.

٦- إهتمام أصحاب الاتجاه العقلي بنشر مقالات هذه الفرقة -المعتزلة-، وتحقيق كتبهم والترويج لها.

٧- الحاجة الماسة إلى إحياء المنهج الشرعي في الموقف من أهل البدع، ونشر الوعي بالكتاب والسنة، ومخاطبة المخالفين، ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ومجادلتهم بالتي هي أحسن.

لهذه الأسباب وغيرها وقع الاختيار على هذا الموضوع، وهذا الاتجاه ومنهجه في التعامل مع فكر المعتزلة.

ولم يخف على الباحث المبتدئ ما في دراسة هذا الاتجاه من عقبات وتعقيدات، وتشعب للطرق، وصعوبة لوازمه، من حيث جمع المادة ودراستها، والحكم عليها،



وتمييز صحيح الآراء من سقيمها على ضوء الوحي، مع توثيق الرأي ونسبته إلى صاحبه، والتحقق من عدم رجوعه عنه بقدر المستطاع.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في أن بعض العاملين في الميدان الفكري والدعوي كانت لهم مواقف وآراء مختلفة في موضوع الافتراق والموقف من الفرق، فلقد عدَّ بعضهم الافتراق من المقاصد التي أرادها الله لفتح أبواب الحرية والاجتهاد والتجديد والإبداع الذي يستحيل تحقيقه دون تفرد وتمايز واختلاف، وردوا أحاديث ذم الافتراق بناء على أسس لم يضعها أهل الصنعة[1]، واتخذ بعضهم هذا الواقع الذي أخبرنا عنه النبي ﷺ من تفرق الأمة وانقسامها ذريعة للقبول به والاستسلام له، كما اختلفوا في الواجب على العلماء والدعاة تجاه الفرق الاسلامية المختلفة.

وعظموا أثر تلك الفرق -وعلى رأسها المعتزلة- في تقدم الفكر الإسلامي، فجعلوا منها المعبر الأمثل عن شخصية الأمة، والمجسد التاريخي لآمالها في القوة والتقدم، و زعموا أن لنزعتهم العقلية في أصولهم التي وضعوها خيرا كثيرا للإسلام والمسلمين[2].

وعدوا تحقيق تراث المعتزلة وإحياء مقالاتهم واجبا دينيا ومسؤولية حضارية تؤكد للغرب مزية الإسلام في تعدد المدارس الفكرية فيه، وأن حضارتنا الإسلامية كانت ولا زالت زاخرة بمختلف الآراء والاتجاهات، وإن بدت متناقضة ومتباينة ومخالفة لما جاء عن النبي ﷺ.[3]

ولقد ظهر في كتابات بعضهم ما يدعو إلى النظر والتمحيص في المنهج الذي ساروا عليه في دراستهم للفرق عموما والمعتزلة خصوصا، كما في دعواهم نسبة القول

(١) انظر ردهم لأحاديث إفتراق الأمة بناء على طريقتهم العقلية :تيارات الفكر الإسلامي ص٣٥٢ ، والإسلام والتحديات المعاصرة ص١٤.

(٢) انظر : النزعة العقلية في تفكير المعتزلة ص١٢٢ ،و المعتزلة والفكر الحر ص١٠٣ .

(٣)انظر: التراث والحداثة ص٣٨.

بالقدر إلى بعض السلف[١]، أو نسبة الجبر إلى أهل السنة والجماعة -أتباع السلف الصالح- [٢]، والتشكيك بما نقلته كتب العلماء عن الفرق مع التسليم بما يكتبه المستشرقون حولها[٣]، وكذلك فيما يتعلق بظروف نشأة الفرق وغاياتها، فرؤوس المعتزلة والخوارج ومن على شاكلتهم يُبرزون بصفتهم أعلام التجديد والاجتهاد، وينابيع من الفكر المجدد في تاريخ الإسلام[٤]، دون ذكر أو إشارة إلى ما نتج عن بدعهم من تمزيق للأمة، وإطماع الأعداء بها، وتعطيل مدارك العقل عن التأمل والتفكر المفيد، وإشغال الأمة بقضايا و نزاعات لا طائل وراءها.

كما أن ذلك التخليط استلزم التهوين من مسائل الخلاف مع معظم الطوائف والفرق الأخرى، وترك الإنكار على أهل البدع، والاعتراض على تضليلهم وتبديعهم، بل طالبوا بحرية الاختيار من بين تراث تلك الفرق ما تفرضه علينا الحضارة والمدنية بنزعتها العقلية ونبذها للدين، وتفلتها من لوازم الوحي، وجعلوا معيار الاختيار في ذلك منوط بما يخدم مصالحنا القومية والاجتماعية وليس الكتاب والسنة [٥].

ولما كانت هذه الآراء رائجة في أوساط بعض المنتسبين للفكر والدعوة فقد هدفت هذه الدراسة -بإذن الله- إلى تحرير تلك المواقف والمعتقدات ونقدها بميزان العدل والقسط، ميزان أهل السنة والجماعة الذين يعرفون الحق ويرحمون الخلق .

---

(١) انظر كلام الدكتور محمد عمارة في تحقيقه لرسائل العدل والتوحيد ١/١٨، ومما يجدر ذكره أن كتب الدكتور لا زالت تطبع بعلمه دون إشارة إلى تراجع أو تعديل في أصل موقفه من الخلاف العقدي -حسب علمي- وإن تغير أسلوب خطابه الإعلامي تجاه الشيعة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف السياسية الحالية في العراق ، والنشاط الدعوي للشيعة في مصر .

(٢) انظر: التراث والحداثة ص ٥٧

(٣) انظر: المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ص٧٨،و كثيرا ما يلمح الدكتور عمارة إلى الشك فيما نقلته عنهم كتب الفرق المعروفة.

(٤) انظر : شخصيات لها تاريخ ص٢٢-٣٠، العصرانيون٢٩٤.

(٥)انظر: التراث والحداثة ص ٣٩



حدود الدراسة :

١ - الحدود الموضوعية:

سوف يقتصر البحث على موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من فرقتي المعتزلة والإمامية[1]، الأمر الذي سيجعل من استقصاء أبعاد الموقف العقلاني منهما أكثر تركيزا وملائمة لحال الدراسة.

٢ - الحدود الزمانية:

نظراً لنشاط أصحاب هذا الاتجاه في الكتابة والتأليف منذ البداية والتي امتدت مع نهاية القرن الثالث عشر الهجري على يد كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ثم تلاميذهما من بعدهما، فسوف يحرص الباحث على ما كُتب في الخمس والعشرين سنة الماضية رغبةً في التركيز وعدم التطويل، وخصوصاً مع وجود دراسات ركَّزت على ما كتبه الأوائل من أصحاب هذا الاتجاه [2].

إضافة إلى أنَّ تفاعل المسلمين مع الأحداث العالمية و التطورات السياسية الحالية وما عرف بالعولمة في هذه الفترة كان له أثر في ترويج بعض الأفكار المغلوطة حول مشكلة الافتراق بما في ذلك الموقف من المعتزلة والامامية، وهو ما يستدعي الوقوف عندها بالنقد والتمحيص.

مصطلحات البحث:

١. الموقف:

في اللغة هو موضع الوقوف، وفي الاصطلاح هو كل ادراك واستجابة لموقف ما، أو هو كل تهيؤ عقلي لمعالجة تجربة أو قضية من القضايا. [3]

---

(١) أصل هذا الكتاب أطروحة ماجستير بعنوان "موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من المعتزلة والامامية" أجيزت في جامعة الملك سعود في الرياض. وسوف يصدر القسم المتعلق بالامامية في كتاب مستقل بإذن الله.

(٢) من مثل دراسة (منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير) للرومي، و (الاتجاهات العقلانية الحديثة) للعقل.

(٣) انظر: المصباح المنير ص٣٤٥، المعجم الفلسفي ص٦٨٢.

٢. الاتجاه:

يعرف الاتجاه بأنه: المسار الذي يميل إليه المرء مادياً (في المكان) أو فكرياً (في الاقتناع والاعتقاد).[١]

والمقصود به هنا: هو مجموعة الآراء والمواقف التي تجمعها أصول مشتركة.[٢]

٣. العقل:

هو الحجا والنهى واللب، وأطلق على الغريزة التي يتهيأ بها الانسان إلى فهم الخطاب، والمقصود به هنا: (الاتجاهات التي تقدم العقل على النقل وتجعل العقل مصدراً من مصادر الدين ومحكماً في النصوص) ويطلق عليهم أيضا : أصحاب المدرسة العقلية أو العصرانيين أو التنويريين. [٣]

٤. الإسلامي:

ليس في دين الله اتجاه عقلاني وآخر غير عقلاني، وإضافة هذا القيد للاتجاه العقلي المعاصر إنما هو لتمييزه عن الاتجاهات التي نشأت في رحم حضارات وأديان أخرى و كانت محل استهجان وتنكيل وتعذيب واتهام بالهرطقة داخل دياناتهم[٤].

وأيضا هو قيد لاستبعاد امتداد الاتجاهات العقلية الأوروبية وتأثيرها داخل بلاد المسلمين والتي أفرزت الفكر العلماني الذي تبناه مفكرون من أمثال من أمثال فؤاد زكريا وزكي نجيب محمود ومحمد أركون ونصر أبو زيد وغيرهم، ممن يصرحون برفضهم للدين وإلغاء الشريعة تحت شعار التجديد والتنوير[٥]، وهم يدْعون في كتابتهم وأطروحاتهم إلى إلغاء النص الشرعي تماماً والاعتراض على سلطانه، وقلب

(١) أنظر: موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء ص١٥.

(٢) الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص ١٤.

(٣) انظر :الصحاح للجوهري ٦/ ٤٧، المصباح المنير ص٢١٩، الاتجاهات العقلانية الحديثة ص٩.

(٤) انظر :قصة الحضارة (٢٨/ ٢٨١)و(٣٠/ ٢٨٣) وعنوان : الإصلاح الديني في السويد (٢٦/ ٢٢٧) والإصلاح الديني في الدانمارك (٢٦/ ٢٣٣) .

(٥) انظر:منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ص٦٩ ، حول ما آلت إليه أوضاع المسلمين من تسلط لهذه الفئة بعد تمكين الغرب لها.



حقائق التاريخ بجعل أهل الزندقة والإلحاد ضحايا للجمود والرجعية [1].

إذن فالبحث يهتم بمواقف من يعلن الإسلام ويصرح بانتمائه إليه، بل إن بعضهم رموز في العمل الإسلامي، ولهم جهود مشكورة في الدفاع عن قضايا المسلمين، وقد يصدرون عن حسن نية ومحاولة الاجتهاد، إلا أنهم يقعون متأثرين بالمناهج الغربية أو المذهب الاعتزالي فتلتقي بعض آرائهم مع العلمانيين وتتشابك مبادئهم، ويجمعهم تقديس العقل وتقديمه على النقل، لذا فإن كل رأي أو موقف يصادم نصا من نصوص الشريعة احتجاجا بالعقل وتقديما له على دلالة النص فهو علامة على تأثر صاحبه بهذا الاتجاه، دون أن يلزم من ذلك اتفاقهم جميعا على ذلك الرأي. [2]

٥. المعاصر:

مشتقة من العصر وهو الدهر، وهو الزمن ينسب إلى ملك، أو دولة، أو تطورات طبيعية أو اجتماعية. [3]

وبخصوص موضوع هذه الدراسة يمكن تحديد بداية هذا الاتجاه من قرنين تقريباً في الفترة التي ظهرت فيها دعوة الأفغاني والشيخ محمد عبده - المؤسسين الأوائل للاتجاه العقلي الحديث – وقد رفعت تلك الدعوة شعار التجديد ، ومارست تمييع الدين عن طريق تقريب الإسلام من النصرانية، وخاضت غمار التأويل في كثير من نواحي الدين [4].

الدراسات السابقة :

هناك دراسات تناولت هذا الاتجاه إما على سبيل العموم والإجمال؛ وإما من جهة تعلقه بعلم غير العقيدة؛ وإما دراسة عقدية في جانب محدد وقضية معينة ليس

(١) انظر: العصرانيون ص١٧٦، والاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٧.

(٢) انظر:الاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٧-٢١ ، والعصرانيون ص١٧٧.

(٣) انظر: المعجم الوسيط ٢/ ٦٠٤، المصباح المنير ص٢١٤.

(٤) انظر :الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ١٧، و منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ص٧٠، والاتجاهات العقلانية الحديثة ص ٢٦.

من بينها موضوع المعتزلة ومن تلك الدراسات:

أ- دراسات عامة تضمنت أهم ملامح هذا الاتجاه في الاستدلال والتلقي وأبرز آرائه العقدية ، ومنها:

١- الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر عبد الكريم العقل، وهي رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٩هـ ، طبعت سنة ١٤٢٢هـ

اشتملت الرسالة على تعريف بالمدرسة العقلية الحديثة، ومقارنة بينها وبين القديمة والتي تمثلت في الاعتزال، ثم أشار إلى أهم المؤثرات الأجنبية في المدرسة العقلية الحديثة، وعرض لآراء المدرسة في بعض القضايا العقدية ونقدها، وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث.

أراد الباحث من خلال هذه الدراسة فتح الباب لتتوالى من بعده دراسات أكثر تخصصا في جوانب هذه المدرسة، حيث يقول:أجدني في هذا البحث عرضت لرأي العقلانية الحديثة في أصول الإيمان كلها، في حين أنه من الممكن بعد ذلك اخذ مسالة الوحي أو جانب الرسل فقط أطروحة لرسالة ماجستير أو دكتوراه، لكن لما كان هذا البحث للتعرف على أصول العقلانية الحديثة وأرائها في ضوء العقيدة الإسلامية، اضطررت إلى أن أستعرض كل أصول العقيدة من خلال نماذج من أراء دراسات وأحكام لبعض العقلانيين المحدثين حول العقيدة ، إذا فالبحث يعتمد على الأمثلة والشواهد والمقتطفات القصيرة ومن أفراد محدودين...[١]

وقد أشارت الدراسة إلى تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمعتزلة يقول الباحث: (إن العلاقة بين المدرستين الحديثة والقديمة ليست علاقة تعاطف وتقارب فقط ، بل إنها علاقة تلمذة وانتماء لا لفرقة المعتزلة فحسب بل لأكثر الفرق الغابرة ، حتى الفرق الباطنية الشاذة كالقرامطة والحلولية وإخوان الصفا..[٢]

---

(١) الاتجاهات العقلانية الحديثة ص٢٣.

(٢) المصدر السابق ص٥٨.



٢- الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين-عرض ونقض- ، لسعيد ابن عيضة الزهراني وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام١٤٢٠هـ (غير مطبوعة)

تناول فيها الباحث نشأة الاتجاه العقلي ووسائل انتشاره ومصادره ومنهج التلقي عند أصحابه، مع الإشارة إلى تأثرهم بالفلاسفة والمعتزلة عند الكلام على مصادر المدرسة العقلية الحديثة ، كما اعتنى الباحث بالنقل عن المعاصرين المتأثرين بهذا الاتجاه فساعد ذلك في الوصول إلى ما كتبوا حول بعض الفرق والتعرف على مواقفهم .

أما هذه الدراسة فقد تطرقت إلى أبرز معالم موقفهم من الافتراق وفرقة المعتزلة تحديداً، وتحليل أحكامهم على الفرقة في ضوء منهج السلف الصالح.

ب- دراسات تناولت منهج المدرسة العقلية الحديثة في علوم أخرى غير العقيدة ومنها:

١- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد الرومي ، وقد طبع الكتاب عدة طبعات، تناول فيه المؤلف ظروف نشأة المدرسة العقلية الحديثة وأبرز الرموز الأوائل، وما يتعلق بحياتهم وعلاقاتهم وحقيقة دعوتهم، والحديث عن آراء المدرسة في بعض قضايا القران والغيبيات وتأويلاتهم في ذلك ثم أثر هذه المدرسة في الفكر الإسلامي الحديث.

وقد أفدت من النماذج التي أوردها الباحث في سياق كلامه عن منهجهم في التفسير ومقارنتها بما عند الفرق وكذلك موقفهم من التأويل وهو من القواسم المشتركة بينهم وبين معظم الفرق.

٢- موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف (دراسة تطبيقية على تفسير المنار)، لشفيق بن عبدالله شقير، وأصله رسالة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، طبع عام ١٤١٩هـ

ركز فيه الباحث على موقف المدرسة العقلية متمثلة في شخصية الأفغاني ومحمد

عبده ورشيد رضا من الحديث النبوي، وتناول آرائهم حول الحديث رواية وعلم الجرح والتعديل وموقفهم من الصحابة ورجال الصحيحين وحجية خبر الآحاد، ودراية لا سيما أحاديث الصفات والغيبيات وغير ذلك.

وقد أفدت مما ذكره الباحث في التعرف على الأصل الذي بنوا عليه موقفهم من أحاديث الافتراق والموقف من الصحابة رضوان الله عليهم وسائر ما ورد من مسائل الخلاف العقدي مع المعتزلة والامامية.

ج- دراسة تناولت موقف المدرسة العقلية الحديثة إزاء قضية عقدية بعينها مثل:

* موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء، لمضاوي البسام وهي رسالة ماجستير من جامعة الملك سعود عام ١٤٢٦هـ، غير مطبوعة

تركز فيها الكلام حول قضايا الولاء والبراء وكيف بدأ الانحراف فيه عند هذا الاتجاه وأسبابه ولوازم ومفاسد موقفهم .

وقد أفدت من إشارة الباحثة إلى موقف هذا الاتجاه من قضية البراءة من البدعة والمبتدعة، والأمثلة المعاصرة في تعامل أصحاب هذا الاتجاه مع بعض الفرق الاسلامية، كما ستفيد هذه الدراسة من المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع.

* موقف الاتجاه العقلاني المعاصر من النص الشرعي، لسعد بن بجاد العتيبي، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الملك سعود، عام ١٤٢٨هـ، وقد ركز فيها على بعد هذا الاتجاه عن منهج أهل السنة والجماعة المبني على تعظيم النصوص الشرعية، والتسليم لها، مما أدى بهم إلى الخروج بأراء واجتهادات شاذة ومخالفة للإجماع، وتفريغ النصوص من محتواها، وتأويلها على غير معناها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

١. التعرف على أبرز معالم الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في موقفه من المعتزلة.
٢. بيان أهم الأسس والمنطلقات التي شكلت موقفهم، من أصولهم



وعقائدهم.

٣. بيان جوانب الخلل في موقفهم من المعتزلة في ضوء منهج أهل السنة والجماعة.

٤. التعرف على نتائج هذا الموقف وما يؤول إليه.

أسئلة البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية :

١. ما أبرز معالم موقف أصحاب الاتجاه العقلي المعاصر من أصول المعتزلة ؟

٢. ما الأسس والمنطلقات التي شكلت موقفهم ؟

٣. ما أبرز جوانب الخلل في موقفهم من المعتزلة ؟ في ضوء منهج أهل السنة والجماعة.

٤. ما النتائج واللوازم التي يؤول إليها موقفهم؟.

منهج البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

إجراءات البحث :

اعتمد الباحث جملة من الإجراءات التي تضبط مساره على النحو التالي:

- جمع ما كتبه أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر حول موقفهم من المعتزلة من مصادرهم المعتمدة .
- تقسيم المادة العلمية المستخرجة على أبواب وفصول البحث.
- دراسة موقفهم من المعتزلة مع إبراز القضايا المشتركة ومناقشتها بموضوعية في ضوء منهج السلف، ثم تحليل موقفهم واستنتاج الملامح العامة لذلك الموقف.
- التركيز على نقد الآراء والمواقف لا الأشخاص، إذ المقصود في مثل هذه الدراسات نقد الموقف العام والمنهج.

وفي هذه الدراسة تناولت بالتعريف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر، وأشرت إلى موقفه من موضوع الفرق المنحرفة والافتراق، ورددت على شبهاتهم حول موضوع

الافتراق، ثم بينت المصادر التي استند إليها الاتجاه العقلي في موقفه من مذهب المعتزلة وأعلام الاعتزال، وأسباب احتفائه بهم.

ثم تطرقت إلى تأثر الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر بموقف المعتزلة من القرآن الكريم، والسنة، والعقل، وأيضا موقفهم من أصول المعتزلة الخمسة، مع مناقشة آرائهم على ضوء الكتاب والسنة.

هذا وقد التزمت –ما وسعني– بقواعد البحث العلمي المقررة، ومعاييره المعتبرة، من مثل:

أولا: ترقيم الآيات القرآنية وعزوها إلى مواضعها في كتاب الله عز وجل.

ثانيا: تخريج الأحاديث النبوية، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وإن كانت في سواهما نقلت ما وجدت من كلام الأئمة المتقدمين أو المتأخرين في الحكم عليها.

ثالثا: ترجمت لأعلام هذا الاتجاه في أول موضع يرد ذكرهم فيه من البحث.

رابعا: توثيق المادة العلمية من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك، من كتب ودوريات وغيرها.

خامسا: التعريف بالفرق والطوائف.

هذا وإني لأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى إماطة اللثام عن الوجه الكالح لهذا الفكر الدخيل، الذي يستزل أدعياءه عن دينهم الحق، ويستدرجهم إلى سبيل المجرمين، ويفتنهم عما أنزل الله تعالى إليهم أو عن بعضه.

وأن يكون في هذا البحث ما يكشف عن حجم المحاولات التي يبذلها دعاة التنوير والعقلانية عبر كتاباتهم ومؤتمراتهم ومشاريعهم العملية لإحلال الهوى محل الوحي تحت مزاعم التجديد والاصلاح.

وإني لمدرك تماما أن إيفاء الموضوع حقه مما يقصر عنه هذا البحث، وتتقاعس دونه همم الأفراد، لسعة رقعته الجغرافية، وعمقه التاريخي، وتجدد مادته، وحسبي أن أكون



قد رسمت بعض الخطوط العامة، وشرعت السبيل لغيري ليكمل النقص والقصور.

كما أني أرجو الله تعالى أن يكون هذا البحث عملا مبرورا، وجهدا مشكورا خالصا لوجهه، نافعا لعباده، مفتاحا للخير مغلاقا للشر.

الفصل الأول

التعريف بالاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر
وبيان موقفهم من الافتراق

المبحث الأول

التعريف بالاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر.

المبحث الثاني

ظهور الاختلاف والافتراق وبيان أدلته وأنواعه وأسبابه.

المبحث الثالث

موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من الافتراق وأدلتهم.



المبحث الأول
التعريف بالاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر

أحوال العالم الإسلامي قبيل ظهور الاتجاه العقلي الإسلامي الحديث:

لقد عانى معظم العالم الإسلامي في القرنين الماضيين من التخلف والتراجع في جوانب متعددة، لعل من أهمها: الانحراف العقدي، والتقاعس في الأخذ بأسباب القوة المادية، والتخلف في ميدان التعليم.

ففي الميدان الديني، وقع الانحراف في مفهوم الإيمان؛ وانتشر الفكر الإرجائي الذي يُخرج العمل من مسمى الإيمان، ويجعل الإنسان مؤمناً كامل الإيمان، ولو لم يعمل من شعائر الإسلام شيئاً مادام يقول: لا إله إلا الله، وأصبح معنى كون الصلاة والزكاة والحج أركاناً للإسلام هو اعتقاد وجوبها والإقرار به، وإن لم يعمل من ذلك شيئاً، وبذلك انتشرت المنكرات العملية والفسوق بجانب منكرات الاعتقاد.

كما أصبح التوحيد عند كثير من المسلمين هو فقط إثبات وحدانية الخالق، وأنه لا شريك له في الربوبية، فصُرفت العبادة لغيره سبحانه، ووقع الانحراف في عقيدة القضاء والقدر، ففُهم على أنه الرضا بذلك الواقع المنحرف، والاستسلام له، وسُكت عن المنكر بحجة أنه من قضاء الله وتقديره.

وفي ظل هذا الانحراف العقدي استطاع الأعداء أن يوظفوا الفُرْقَة الدينية بين المسلمين في إضعافهم وزيادة الانقسام بينهم، وسهل ذلك من تغلغلهم في الأمة، فإيران الشيعية كانت تعيش صراعاً مع العثمانيين، وتعقد التحالفات مع خصومهم الأرمن وغيرهم؛ لإضعاف سلطانهم، ووجدت كثير من طوائف الصوفية أرضاً خصبة داخل البلاط العثماني، فتمكنت من فرض بعض المظاهر البدعية التي كان لها تأثير في تقهقر الدولة وتخلفها تحت رعاية السلاطين، ووجد المستعمر مصلحته في التعاون مع بعض الفرق الضالة، فساهم ذلك في تكريس التخلف والتبعية عن طريق بثّ عقائدها



البدعية الداعية إلى السلبية والرضا بالواقع.

وزاد الحال سوءا في بعض البلاد عندما تسيد الناس بعض المتسبين إلى الدين، ممن اشتملوا بعباءة الإسلام وهو منهم ومن بدعهم براء، (فزادوا الرعايا إرهاقاً فوق إرهاق، وغلّوا أيديهم، وقعد الناس عن طلب الرزق، وأفسدوا على الناس دنياهم بعد أن قضوا على صفاء الدين، وبدّلوا فيه حتى أصابته غاشية سوداء، وأُلبس التوحيد الذي علّمه صاحب الرسالة ﷺ ثوب الخرافة وقشور التصوف.

وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وتنصب الجهلة على أمور الدين، وكثرت طوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان، يحملون في أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبون في الحج إلى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور، وغابت عن الناس فضائل القرآن، وصار يُشرب الخمر والأفيون في كل مكان، وانتشرت الرذائل وهُتكت سائر الحرمات من غير خشية ولا استحياء).(١)

وفي جانب الأخذ بأسباب القوة المادية، ظهر أيضاً الأثر السيئ للفِرَق الضالة (فالاتجاه الصوفي-مثلاً- قد أهمل عمارة الأرض وتنميتها وتنظيم شئونها، على أساس أن الدنيا جيفة وطلابها كلاب، وأنها لا تستحق عند الله جناح بعوضة، فينبغي أن تكون في حسّ المؤمن الصوفي التقي أقل وأحقر من أن يلقي إليها التفاتة عابرة، وتكاسل الناس عن تنظيم حياتهم؛ لأن كثيراً منهم قد أصبحوا فقراء، ثم رضوا بالفقر وفَلْسَفُوا رضاهم بأنه من القناعة المحبوبة، ومن الرضا بقدر الله، فلم تعد التنمية لازمة لهم، ولم يعد التنظيم لازماً كذلك، فإنها سنوات عابرة تمضي علي أيّ وضع، وفي أية صورة، ثم يذهب الناس إلى ربهم فينْعمون بالخلد في جنات النعيم.

وصاحب ذلك التواكل والتقاعس عن الأخذ بالأسباب اعتقادٌ أو إحساس بأن الواقع الموجود مهما كان سوءه فلا ينبغي أن يسعى المرء إلى تغييره، بل لا ينبغي أن

(١) حاضر العالم الإسلامي، لوثر، تعريب: شكيب أرسلان ١/ ٢٥٩.

تساور أحد الرغبة في ذلك؛ لأن ذلك يعتبر تمرُّداً على قدَر الله، فقد انعدمت الرغبة تماماً في أي إبداع حضاري مادي وتنظيمي، وكل من علم طبيعة هذا الدين وحقيقته ولم يقع في أسر التبعية الثقافية والتاريخية للأمم الكافرة جزم دون تردد أن من نقطة التخلف العقدي انطلق تخلف هذه الأمة الحضاري في مختلف جوانب الحياة).[1]

وأمام التسارع الكبير في تقدم الغرب الذي بدأ يثير الإعجاب والتقليد تولدت قناعة لدى بعض الزعماء بضرورة الأخذ عن الدول المتقدمة؛ فحرص بعضهم على إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا لنقل ما يحتاج إليه المسلمون، فسارع سلاطين الدولة العثمانية -حينما أحسّوا بالضعف وبدأت دولتهم تتدهور- في إرسال من ينقل تلك العلوم التي تفوّق فيها الغرب إلى المسلمين، واستقدموا الخبراء والأساتذة الغربيين للتدريس في المعاهد العلمية، ولم تخلُ تلك المحاولات من تَبِعات سلبية ساهمت في تغريب المسلمين.[2]

وفي مصر، أرسل محمد علي باشا البعثات إلى أوروبا لنقل علومهم إلينا، فعادت تلك الحملات على غير الصورة التي ذهبت بها، بعد أن فتنتهم المدنية المزدهرة، وأدى بهم الانبهار إلى التسليم للحضارة الوافدة، وما تحمله من قِيَم فكرية لا تتوافق مع الإسلام، ومن دون تمييز ولا انتقاء، وصدق على كثير من المسلمين مقولة ابن خلدون: إن (المغلوب مُولَع بتقليد الغالب، في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقاداً، فانتحلت جميع مذاهب الغالب، وتشبهت به، وذلك هو الاقتداء).[3]

---

(١) انظر: واقعنا المعاصر ص١٦٥ - ١٧٣ بتصرف.

(٢) انظر: الإسلام والحضارة الغربية ص١٦.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون ١/ ١٤٧.

وما ذكره ابن خلدون تحقق واقعا محسوسا في تلك الفترة عند بعض أهل الفكر ودعاة الإصلاح -مع رؤيتهم للواقع الأليم للمسلمين في شتى الجوانب-، فوقعوا في الهزيمة النفسية، وتفاوتت درجات افتتانهم بما وجدوه عند الغرب، ووقعوا في مأزق شديد بين زخرف الحضارة الغربية وتعاليم الدين، فرأوا أن لا سبيل إلى تحقيق الحضارة إلا بالتوفيق بين تعاليم الإسلام وتلك الثقافة الوافدة بخيرها وشرها، وانزلقوا في مخالفات شرعية خطيرة؛ إذ لم يوفق كثير منهم للتمييز بين ما يقبله الدين وما لا يقبله، وظهر ذلك جليا فيما أثير من قضايا حول عقيدة الولاء والبراء، وتحكيم الشريعة، وحجاب المرأة المسلمة وغيرها، فأعادوا بذلك ذكرى الانبهار القديم الذي نادى بالتوفيق بين الدين والفلسفة اليونانية الوافدة آنذاك، وساهم في ظهور البدعة والافتراق.

ويصف الأستاذ سيد قطب[1] ما حصل من انبهار بالثقافة الأجنبية آنذاك مع إعراض المسلمين عن المنهج الرباني، وكيف تتكرر المأساة اليوم، فيقول: (لقد وقع في طور من أطوار التاريخ الإسلامي أن احتكت الحياة الإسلامية الأصيلة المنبثقة من التصور الإسلامي الصحيح بألوان الحياة الأخرى التي وجدها الإسلام في البلاد المفتوحة، وفيما وراءها كذلك، ثم بالثقافات السائدة في تلك البلاد، واشتغل الناس في الرقعة الإسلامية، وقد خلت حياتهم من هموم الجهاد واستسلموا لموجات الرخاء، اشتغل الناس بالفلسفة الإغريقية وبالمباحث اللاهوتية التي تجمعت حول المسيحية، والتي تُرجمت إلى اللغة العربية، ونشأ عن هذا الاشتغال الذي لا يخلو من طابع الترف العقلي -في عهد العباسيين وفي الأندلس أيضاً- انحرافات واتجاهات غريبة على

(١) سيد قطب: أديب ومفكر إسلامي مصري، وناقد، ولد في صعيد مصر سنة ١٩٠٦م، حصل على شهادة الإجازة العالية في اللغة العربية وآدابها من كلية دار العلوم، أعتقل عدة مرات وكان آخرها عام ١٩٦٥م بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ في ١٩٦٦م، ترك مصنفات عديدة من أشهرها: في ظلال القرآن، ومعالم في الطريق، والتصوير الفني في القرآن وغيرها. انظر: سيد قطب من الميلاد إلى الاستشهاد د.صلاح عبد الفتاح الخالدي ص١٥-١٧، الأعلام للزركلي ٣/ ١٤٧-١٤٨.



التصور الإسلامي الأصيل، كذلك وُجد بين المفكرين المسلمين من فُتِن بالفلسفة الإغريقية، وبخاصة شروح فلسفة أرسطو، أو المعلم الأول كما كانوا يسمونه، وبالمباحث اللاهوتية الميتافيزيقية، وظنوا أن الفكر الإسلامي لا يستكمل مظاهر نضوجه واكتماله أو مظاهر أُبهته وعظمته إلا إذا ارتدى هذا الزي، زي التفلسف والفلسفة وكانت له فيه مؤلفات، وكما يفتن منا اليوم ناس بأزياء التفكير الغربية، فكذلك كانت فتنتهم بتلك الأزياء وقتها).(١)

ولم يكن هذا حال الرعيل الأول، حيث أعطى الارتباط بالوحي شخصية المسلم آنذاك تميزاً ضمِن لها استقلالها، وعدم انهزامها النفسي وذوبانها في الأمم المتقدمة في ظاهر الحياة الدنيا، (فلقد كان المسلمون في بدء حياتهم متخلفين في ميدان العلم، وفي الجانب المادي والتنظيمي من الحضارة بدرجة لا تقاس إلى جانب ما كان لدى القوتين المجاورتين (فارس والروم)، وكان المسلمون في حاجة إلى الاقتباس منهم والأخذ عنهم في هذين الميدانين، ولكنهم لم يشعروا قط أن أعداءهم أعلى منهم، ولا أن ما عند أعدائهم من أفكار ومعتقدات وأنماط سلوك خير مما عندهم، بل نظروا باستعلاء الإيمان إلى هذا كله على أنه جاهلية عمياء لا تهتدي بالهدي الرباني، ولا تطبق في حياتها منهج الله، فأخذوا العلم الذي كانوا يحتاجون إليه، وأخذوا من الجوانب المادية والتنظيمية ما وجدوا أنفسهم في حاجة إليه، وطوّعوه لمنهج حياتهم، ولم يأخذوا شيئاً من معتقدات الجاهلية ولا أفكارها ولا أنماط سلوكها، وكان هذا هو المسلك الصحيح بالنسبة للأمة المسلمة حين تشعر بحاجتها إلى شيء تفتقده عندها، وتجده عند الأمم الجاهلية من حولها.

أما في هذه المرة فقد كان مسلكها مختلفاً كل الاختلاف، كان مسلكها هو الانبهار بما عند الغرب، الانبهار الذي يؤدي إلى الانهيار أمام القوة الغالبة، وتسليم القياد لها بلا تحفظ، والرضا بالتبعية الكاملة لها، بل الامتنان والاغتباط إذا قبلت القوة الظافرة أن

(١) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ص١٠.

تعتبرها من بين الأتباع، لا الهزيمة العسكرية وحدها تصنع هذا في الأمة ذات العقيدة، ولا التخلف العلمي والحضاري والمادي وحده يصنع ذلك، ولا حتى اجتماع الهزيمة والتخلف معاً يمكن أن يؤدي إلى كل ذلك الانهيار، إنما هي الهزيمة الداخلية، الناجمة من التخلف العقدي).[1]

وفي مجال التعليم، ظهر في كثير من بلاد المسلمين الخلل في تدريس العلوم، لا سيما العلوم الدينية؛ حيث أصابتها الرتابة والجمود، وأصبحت لا تتلاءم مع المتغيرات، وتحولت قضايا العقيدة إلى معضلات ذهنية ومجادلات فلسفية عند الخاصة، ومزيج من الخرافات والأساطير عند العامة، وبالرغم من جهود المدرسة العقلية الحديثة التي ظهرت في مصر في مقاومة كثير من مظاهر التخلف العقدي؛ إلا أن مِن أعلامها مَن قابل بعض تلك البدع ببدع أخرى، فأراد الفرار من تقاعس الجبر وتخذيله إلى طيش القدرية وغرورهم، وتأثر بطريقة المتكلمين والفلاسفة، وخاض في بعض قضايا المعتَقد على طريقتهم مع قناعة عند بعضهم بوجود مشكلة في مناهج المتكلمين، فلقد أقر الشيخ محمد عبد[2] بعجز مناهج أهل الكلام وحاجتها إلى الترميم، دون أن يوفّق إلى فهم شامل لطريقة السلف ومنهجهم في كثير من أبواب الدين.[3]

كما لم تنل قضية الألوهية ما كانت تحتاجه من اهتمام المدرسة العقلية في ذلك الوقت، ولم تشغل مقتضياته حيزاً لائقاً من هموم رجالها الأوائل، مع عدم إنكار بعض مواقف التجديد التي أحيت في الأمة شيئاً من الحق المطموس.

---

(١) واقعنا المعاصر ص ٢١٢ بتصرف.

(٢) محمد عبده: أبرز المؤسسين للاتجاه العقلي في العصر الحديث، اهتم بالفقه والتفسير والكتابة الصحفية، مع قلة بضاعة فى الحديث، وقد سلك طريقة أهل الكلام في الدفاع عن الاسلام، فوقعت له من الآراء الشنيعة فى السنة ورواتها، وفى العمل بالحديث والاعتداد به، ما استغله أمثال أبى ريه وكثير من العلمانيين فى تشكيكهم وطعنهم فى السنة المطهرة، ومن مؤلفاته: رسالة التوحيد، والإسلام والنصرانية العلم والمدينة، وغيرها، مات سنة ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م، انظر فى ترجمته: تاريخ الاستاذ الامام ١/٨ وما بعدها، وزعماء الاصلاح في العصر الحديث ص٢٤٧، ومحمد عبده الامام للدكتور محمد عمارة ضمن اعلام الفكر الاسلامي ص٩٦٩.

(٣) انظر: محمد عبده، قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ٩٥.

ومن الخلل الذي وقع آنذاك تعطيل الاجتهاد وتأثيره في تأخر الأمة، وعدم قدرتها على مسايرة ركْب الحضارة، (وحين يتوقف الاجتهاد مع وجود دواعيه ومتطلباته، يحدث أحد أمرين: إما أن تجمد الحياة وتتوقف عن النمو؛ لأنها محكومة بقوالب لم تعد تلائمها، وإما أن تخرج على القوالب المصبوبة، وتخرج في الوقت ذاته من ظل الشريعة؛ لأن هذا الظل لم يمد بالاجتهاد حتى يغطيها، وقد حدث الأمران معاً، الواحد تلو الآخر، الجمود أولاً ثم الخروج بعد ذلك من دائرة الشريعة).[1]

ولئن جسَّد بعضُ الشيوخ في ذلك الوقت مرحلةَ الجمود؛ بسبب تركهم الاجتهاد، فضلا عن تبني كثير منهم عقائد الأشعرية، مع ما فيها من جمود وتعقيد وتصوّفٍ يدعو إلى السلبية، فقد ظهر في الجهة المقابلة تطرف آخر، تمثل في رِدّة فعل بعض أعلام المدرسة الإصلاحية الحديثة التي نشأت في ظل ذلك التخلف والجمود، حين حاولوا أن يُصلحوا الخلل، ففتحوا باب الاجتهاد بطريقة لم تخلُ من تجاوزات شرعية، ودون التزام بضوابط ومعايير الاجتهاد التي وضعها أهل العلم، حتى لا يكون سبباً في الخروج عما شُرع له، وهو تحقيق العبودية لله -سبحانه- وتوظيف العقل لهذه الغاية.

يقول الأستاذ سيد قطب عن رجال الاصلاح في هذه الحقبة: (البيئة الفكرية الجامدة التي أغلقت باب الاجتهاد، وأنكرت على العقل دوره في فهم الشريعة، واستنباط الأحكام منها، واكتفت بالكتب التي ألفها المتأخرون في عصور الجمود العقلي، وهي في الوقت ذاته تعتمد على الخرافات والبدع -هي التي استفزت الشيخ محمد عبده أن يواجه الجمود في الشرق بإثبات قيمة العقل تجاه النص، ولكنه كان متأثراً بواقع أوروبا التي زارها وعرف منها شدة الافتتان بالعقل وعبادتها له، فجعل من العقل البشري نداً للوحي في هداية الإنسان).[2]

(١) انظر: واقعنا المعاصر ص ١٥٩.

(٢) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ص١٠.

أما عن بداية ظهور هذا الاتجاه فيمكن تحديد بداية هذا الاتجاه منذ قرنين تقريباً، في الفترة التي ظهرت فيها دعوة الشيخ محمد عبده - المؤسس الأول للاتجاه العقلي في العصور المتأخرة-، وقد رفعت دعوته شعار التجديد في الدين، ومارست أسلوب تقريب أحكام الإسلام من المدنية الغربية، وخاضت غمار التأويل في كثير من نواحي الدين(1).

وأود أن أشير فيما يلي إلى أهم مناهج التغيير التي عرفت في العصور المتأخرة، ليتضح موقع حركة الشيخ محمد عبده من حركات التغيير الأخرى:

١- أصحاب المنهج السلفي:

ويرى أصحابه أن سبب تخلف المسلمين وضياع مجدهم إنما حصل بسبب ابتعادهم عن دينهم، وشيوع البدع والخرافات بين الناس، وقد جعلوا على رأس أهدافهم تنقية الدين مما ألحقته به الطوائف الضالة من تعقيدات وبدع، والعودة إلى منابع الإسلام الأولى وفق فهم السلف الصالح، وهم يقطعون بأنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وأن صلاح الدنيا مرهون بصلاح الدين.

وقد تمثل هذا المنهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب(2) فعنى تجديد الدين عنده إعادة نضارته وبهائه، وإحياء ما اندرس من سننه ومعالمه، ونشره بين الناس، مع الأخذ بالأسباب المادية، وتحصيل القوة بمفهومها الواسع، ولا شك أن هذا هو المعنى الصحيح للتجديد.

(1) انظر :الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ١٧، و منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ص٧٠، والاتجاهات العقلانية الحديثة ص ٢٦.

(2) محمد بن عبد الوهاب: هو الشيخ النجدي إمام الدعوة المشهورة، ولد في بلدة العيينة في نجد سنة ١١١٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠٦هـ، وهو من زعماء الإصلاح في العصر الحديث، وتأثرت بدعوته معظم جماعات الدعوة والاصلاح، وقد تعلم على يد والده القرآن والحديث، وسافر في رحلات متعددة إلى العراق والمدينة ومكة، ألمّ خلالها بكثير من العلوم الشرعية، ونادى الشيخ بإقامة السنة الصحيحة وتعاليم الإسلام في صفائها الأول، وبقي مجاهداً في نصرة الدين الإسلامي حتى توفي، ومن أشهر مصنفاته: كتاب التوحيد، كشف الشبهات، أصول الإيمان وغيرها، انظر: تاريخ نجد ص٧٥ وما بعدها.

٢- أصحاب المنهج التغريبي:

وهم الذين جعلوا الاقتداء بالغرب وحضارته الفكرية والمادية منطلقاً في محاولتهم التغيير والنهوض بأوطانهم وشعوبهم، وتجاهلوا الإسلام بالكلية، من أمثال كمال أتاتورك، ومحمد علي باشا من الزعماء، ومن أمثال طه حسين[١] وأحمد لطفي السيد[٢] وغيرهم من المفكرين.

ويتضح هذا المنهج في كلام طه حسين حينما قال: (إن سبيل النهضة واضحة بينة مستقيمة، ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذّة ليس لها تعدد، وهي: أن نسير سيرة الأوروبيين، ونسلك طريقهم؛ لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، وحلوها ومرها، وما يُحب منها وما يُكره، وما يُحمد منها وما يُعاب).[٣]

ولقد حاول بعضهم التوفيق بين مسلك التغريب وقيم الإسلام، بعد أن لفظتهم مجتمعاتهم لظهور نفاقهم وتبعيتهم، ولا يزال بعضهم يرفض الاعتراف بمنطلقاته العلمانية التغريبية، ويزعم ويؤكد أنه يصدر من منظور إسلامي ولكنه (مستنير)، ويحترف أمثال هؤلاء تزوير الحقائق الدينية والتلبيس على المسلمين.[٤]

---

(١) طه حسين : ولد عام ١٨٨٩م في مصر، وبدأ حياته فى الأزهر، ثم الجامعة المصرية القديمة، وهو أول من نال شهادة منها سنة ١٩١٤م، وحصل على العالمية من فرنسا، وعمل أستاذاً بكلية الآداب، فعميداً للكلية، فمديراً للجامعة المصرية، فوزيراً للمعارف، وقد أطلقت عليه الصحافة لقب (عميد الأدب العربي)، من مؤلفاته : مستقبل الثقافة فى مصر، والشعر الجاهلى، والفتنة الكبرى، وغير ذلك من الكتب التى حملت سموم الاستشراق مات سنة ١٩٧٣م، له ترجمة فى الأعلام ٣/ ٢٣١.

(٢) أحمد لطفي السيد: من أشهر دعاة التغريب والعلمنة في العصر الحديث، ولد عام ١٨٧٢م، وكان من أخلص تلاميذ محمد عبده، وهو صديق حميم لطه حسين وعبدالعزيز فهمي وآخرين من رموز العلمنة الذين ظهروا في مصر، أطلق عليه لقب أستاذ الجيل، ومن مناصبه توليه إدارة الجامعة المصرية عند تأسيسها، ثم توليه لوزارة المعارف آخر عمره، واشتهر بعدواته لفكرة الجامعة الإسلامية، ورفعه شعار "مصر للمصريين" وشعار "سياسة المنافع لا سياسة العواطف"، توفي في عام ١٩٦٣م. وله ترجمة في الاعلام للزركلي ١/ ٢٠٠.

(٣) مستقبل الثقافة في مصر ص٣٩.

(٤) انظر: ثقافة الضرار ص ٢٣، الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٣٩.



٣- أصحاب المنهج التلفيقي:

يجتهد أصحابه في إضفاء الشرعية على كثير من مظاهر الحضارة الغربية، ومحاولة التوفيق بينها وبين الدين، معتمدين في كثير من الأحيان على مكونات تاريخ المسلمين، وتوسيعهم لمفهوم التراث الإسلامي ليشمل الآراء الشاذة ومقالات الفرق الضالة، وعلى رأسها المعتزلة التي يُعد تراثها رصيداً لهذا المنهج.

ويمثل هذه الفئة الاتجاهات التي تقدم العقل على النقل، وتجعل العقل مصدراً مقدما على النقل في ميدان التشريع، ومحكّماً في النصوص، ومن أبرز روّاد هذا الاتجاه الشيخ محمد عبده الذي تأثر بدعوته بعض المتأخرين، فكان منهم من تطرف في مكانة العقل حتى حكّمه في أكثر أبواب الدين، ونادى بجعل العقل حكماً على النص، ويكثر في هؤلاء الثناءُ على مناهج المعتزلة والدفاع عنهم، والنقل من كتبهم وموافقتهم لهم، ويعتمد أكثرهم على دراسات المستشرقين، فينقلون عنهم كثيرا من الآراء المغلوطة في موضوع الفِرَق الضالة.(١)

ويمكن تقسيم ظهور هذا الاتجاه، والذي نحن بصدد دراسة موقفه من المعتزلة إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** وتعد المرحلة التأسيسية لهذا الاتجاه، وبدأت مع اتصال المسلمين بالحضارة الغربية عن طريق البعثات التعليمية التي تأثر أصحابها -من أمثال رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي- بما شاهدوه في المجتمعات الأوروبية من صراعات فكرية، ثم عادوا بأفكار جديدة لا تتفق مع المفاهيم الإسلامية.

وشهدت هذه المرحلة انشغالاً بمظاهر المدنية الغربية، أكثر مما شهدته من عناية بالنظر والتحقيق في كتب التراث، ولم تكن هذه المرحلة ذات تأثير كبير في صياغة أفكار جديدة لدى أصحاب الاتجاه العقلي حول موضوع الفِرَق الإسلامية، لكنها -وبكل

(١) انظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٧.

تأكيد- مهدت لمن بعدها أن ينظر في تراث المسلمين نظرة المرتاب المغلوب، الذي ظن أن بلاءه في التزامه بنصوص الشريعة، مع وجود محاولات لإبراز بعض آراء المعتزلة التي تتفق مع الثقافة الوافدة نتيجة الانبهار.

في هذه المرحلة اهتم هؤلاء الإصلاحيون بالتربية، وتغيير بعض المظاهر الاجتماعية، لا سيما ما له علاقة بالمرأة: كالتعليم، وتمكينها من العمل، ونحو ذلك، واهتموا بطرق تحقيق التمدن والعمران من خلال توفير الثروة القومية، وركّزوا على الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال دراسة حالة التقدم في هذين الجانبين لدى الغرب، ومنهم من كان منتدباً إلى الغرب لهذا الأمر من قِبَل الزعماء، ونتج عن تلك الجهود التمهيدُ لقبول التشريع الوضعي الذي يستند إلى عقول البشر، والاقتباس من قوانين الغرب.[1]

وظهرت آراء جديدة في هذه المرحلة شغلت الفكر الإسلامي ولا تزال، يقول عنها الدكتور محمد محمد حسين[2] (للمرة الأولى في البيئة الإسلامية نجد كلاماً عن الوطن والوطنية، وحسب الوطن بالمعنى القومي الحديث في أوروبا الذي يقوم على التعصب لمساحة محدودة من الأرض يُراد اتخاذها وحدة وجودية يرتبط تاريخها القديم بتاريخها المعاصر ليُكوِّنا وحدة متكاملة ذات شخصية مستقلة تميزها عن غيرها من بلاد المسلمين وغير المسلمين، وللمرة الأولى نجد عند كل من الطهطاوي وخير الدين كلاماً عن الحرية بوصفها الأساس في نهضة أيّ أمة وفي تقدمها، ولأول مرة نجد دعوة إلى وضع مدونة فقهية واضحة محددة في صورة مواد قانونية على نمط المدونات القانونية

(١) انظر: الإسلام والحضارة الغربية ص١٧، الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٧.

(٢) محمد محمد حسين: عالم وأديب مصري ولد سنة ١٩١٢م، حصل على الليسانس من قسم اللغة العربية في الجامعة المصرية، ثم الماجستير والدكتوراة، درس في عدد من الجامعات العربية، ومنها جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٧٦م، ١٤٠١هـ، وهو من رواد الاتجاه المحافظ الأصيل في الأدب العربي الذي وقف في وجه التغريب بعد أن خبر طريقة أهله، وفي مقدمتهم طه حسين، توفي رحمه الله سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. من مؤلفاته: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، والإسلام والحضارة الغربية، انظر ترجمته في كتابه: حصوننا مهددة من داخلها ص٥.

الأوروبية، ولأول مرة تُنقل إلى بلاد المسلمين النظريات الثورية التي تريد أن تناقش الحكام الحساب فيما عليهم من واجبات، وتُبصّر الشعوب فيما لهم من حقوق، ولأول مرة نرى عرضاً للنظم الاقتصادية الغربية التي تقوم على المصارف والشركات عرضاً يبدو مجرداً من التعليق في بعض الأحيان مشوباً بالإعجاب والتساؤل عن إمكان تطبيقه بين المسلمين في أحيان أخرى، ونرى بعد ذلك كلاماً كثيراً عن المرأة، لا شك أنه من وحي الحياة الاجتماعية الأوروبية، مثل تعليم الفتيات، ومنع تعدد الزوجات، وتحديد الطلاق، واختلاط الجنسين)[1]، والحرية مع كونها شيئاً أساسيّاً في سعادة الناس، لكنها قد تصبح أداة انحطاط إذا فهمها الناس ومارسوها على أنها إقصاء لنصوص الشريعة، وتحلّل من القيود الشرعية والضوابط الأخلاقية.

- **المرحلة الثانية**: في هذه المرحلة تقدَّم واقعُ المسلمين خطواتٍ أخرى نحو الأخذ عن الغرب، وأصبح تأثير الحضارة الغربية يظهر أكثر قوة وفاعلية في بلاد المسلمين، كما أن نفوذ الاستعمار الغربي قد تغلغل، وفرض لغته وثقافته وفكره في البلاد التي احتلها، وجعل يبحث عن معابر داخل عقول المسلمين لتمريرها، والتقليل من وَقْع ذلك على نفوسهم، وكانت أعظم وسيلتين اعتمد عليهما المستعمر هما: مناهج التعليم، ووسائل الإعلام.

ولا ينبغي أن نغفل في تلك الفترة أثر الاستشراق، وتأثيره في بلبلة الفكر، فللمستشرقين الذين تعاونوا مع الاستعمار وتعاون معهم جهد خطير؛ حيث دأبوا على تشويه صورة الإسلام والتشكيك فيه من خلال:

١- الطعن في حقيقة الإسلام، وحقيقة القرآن، والنبوة، وهدم هيبتها في نفوس المسلمين، والتشكيك بحقائقها؛ بدعوى البحث العلمي الحر، ولم يكن غريباً أن ينطلق بعضهم من آراء الفِرَق الضالة كالمعتزلة التي أساءت للقرآن الكريم وللسنة المطهرة، حتى ظهر من المنتسبين للاسلام من دعا إلى (نقد النص الديني)

---

(١) انظر: الإسلام والحضارة الغربية ص١٨.

على غرار المناهج الغربية التي نقدت كتابهم المقدس، كما فعل محمد أحمد خلف الله، وطه حسين، وغيرهم.[1]

٢- الزعم بأن الإسلام استنفذ أغراضه، فهو إنما جاء بوصفه حركة اجتماعية، أو أخلاقية، أو ثورية ضد الرأسمالية في مكة، وغيرها من الدعاوى التي تعتبر الإسلام ظاهرةً معينة في فترة زمنية محددة، يجب أن تُدرس في إطارها الزمني، ويُنظر إليها كما لو كانت قطعة من الأحافير القديمة، ولا علاقة للإسلام بالواقع المعاصر، ويدعي هؤلاء ومن تابعهم أن الشريعة لا تتلاءم مع الحضارة والحياة العصرية المتمدنة.

وقد سايرهم في ذلك بعض بني جلدتنا، فأعلنوا تنحية الشريعة، واستبدلوها بنُظُم غربية، واجتهدوا في البحث عما يُحسّن الدين في نظر الغربيين، ولو من بين مناهج الفِرَق الضالة، معرضين عن الكتاب والسُّنّة.

٣- الزعم بأن الإسلام طقوس وشعائر روحية، لا دخل له بأمور الحكم والاقتصاد، وسائر جوانب الحياة.

٤- بَعْث الحركات الهدامة، والطوائف الضالة، وتضخيم أدوارها كالباطنية من إسماعيلية[2]، وقرامطة[3]، وعبيديين وغيرهم، كما ألبسوا بعض الفرق الضالة

---

(١) انظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة ص٣٥٠، الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن الكريم ص٣٩٧.

(٢) الإسماعيلية: فرقة باطنية، تنتسب إلى الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، ظاهرها التشيع لآل البيت، وحقيقتها هدم عقائد الإسلام، وقد كان ظهورهم في البحرين وبلاد الشام، ومن أبرز الشخصيات في المذهب عبدالله بن ميمون القداح، وقد تشعبت منها فرق كثيرة اشتركت كلها في الغلو والزندقة. انظر: فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي ص٢١ وما بعدها، والاسماعيلية تاريخ وعقائد لاحسان إلهي ظهير ص٦ وما بعدها.

(٣) القرامطة: فرقة باطنية إسماعيلية تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه، وهو من الأهواز ثم رحل إلى الكوفة، وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري، وكان ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية، ونجحت هذه الفرقة في بعض مراحل التاريخ من إقامة دولة لها في بلاد البحرين. انظر: البداية والنهاية ١١/ ٦١.



لباس التطور والتقدمية والثورية وعلى رأس ذلك المعتزلة، وعظّموا مناهج الخوارج[1] والشيعة، وهو جزء من تشويه تاريخ الإسلام، بالإضافة إلى الفِرَق التي أُحدثت لنفس الغرض كالقاديانية[2] والبابية.[3]

وكذلك فعل السائرون على خطاهم من العلمانيين، الذي ساهموا في إبراز مناهج أهل البدع التي خدمت كل طاعن في نصوص الوحي، وساهمت بشكل كبير في إسقاط هيبة الشريعة، ونسف الحقائق الدينية المستمدة من النصوص الشرعية، برفضها أو تأويلها على طريقة أهل الأهواء؛ لكي تتلاءم مع مقررات العقول الغربية.

ولا شك أن جهل المسلمين وبُعدهم عن الوحي، وما أصابهم من هزيمة نفسية، جعلهم مهيئين لتقبُّل الأفكار الوافدة من حضارة مزدهرة وراقية في أمور المعاش، كما أن ضعفهم الديني كان كافياً في عدم قدرتهم على التفريق بين ما ينبغي أخذه من تلك الحضارة وما لا ينبغي.

فحمل بعض المنهزمين على عاتقهم في هذه المرحلة تطوير الإسلام لكي يوافق الحياة العصرية عن طريق استنباط أحكام تتوافق مع متغيرات العصر، وتعطيل ما رأوا

---

(١) الخوارج: فرقة ضالة خرجت على أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- في أعقاب معركة صِفِّين سنة ٣٧هـ، من عقائدهم تكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار، ووجوب الخروج على الحاكم الجائر، ويُسَمَّون أيضاً بالحَرُوريَّة والنواصِب. وَرَدَ في ذمِّهم أحاديث صحيحة، من ذلك ما أخبر به النبي ﷺمن أمر ظهورهم والأمر بقتالهم، وأخبرنا أيضاً باجتهادهم في العبادة فقال: (يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُم مَعَ صَلَاتِهِم، يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حُلوقَهَم أَوْ حَنَاجِرَهُم، يَمرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُروقَ السَّهمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) رواه البخاري (٦٩٣١) ومسلم (١٠٦٤) . انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٧، الملل والنحل ١/ ١٣١.

(٢) القاديانية وتسمى أيضا الأحمدية: فرقة مارقة عن الاسلام، أسسها غلام مرزا قرابة عام ١٩٠٠م، بدعم وتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في القارة الهندية لإبعاد المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص. انظر: القاديانية دراسات وتحليل، لإحسان إلهي ظهير، ص٢٢.

(٣) انظر: العلمانية ص٥٤٤-٥٤٨، والبابية: فرقة ضالة نشأت عنها فرقة البهائية، وقد انبثقت عن الشيعة الاثنى عشرية في إيران، وسميت بالبابية نسبة لأول زعيم لها، والذي لقَّب نفسه بالباب، وقد ادَّعى النبوة والرسالة، ثم زعم أنَّ الله تعالى قد حلَّ فيه. انظر: البابية عرض ونقد لإحسان إلهي ظهير ص ٤٥.

أنه لا ينسجم مع المدنية الحديثة، كل ذلك تحت شعار التجديد أو الاجتهاد.[١]

وهذا ما حدث بالفعل على يد سيد أحمد خان في الهند[٢] وعلى يد محمد عبده ومدرسته في مصر، حيث دعا كل منهما للاجتهاد، أي -بمفهومهما-: إعادة تفسير الإسلام وأحكامه؛ بحيث يبدو متفقاً مع الحضارة الغربية، ويبين الدكتور محمد محمد حسين المدى الذي وصلت إليه (الدعوة إلى الاجتهاد) في هذه الفترة بقوله:

(أصبحت من بعدُ على يد محمد عبده ومدرسته -ولا سيما رشيد رضا[٣] دعوة عامة تهاجم التقليد، وتطالب بإعادة النظر في التشريع الإسلامي كله دون قيد، فانفتح الباب على مصراعيه للقادرين ولغير القادرين، ولأصحاب الورع ولأصحاب الأهواء، وظهرت الآراء التي تجعل الإسلام داخلاً في هذا المذهب أو ذاك من المذاهب السياسية والاجتماعية التي ابتدعتها الحضارة الغربية الحديثة، وبذلك تحول الاجتهاد في آخر الأمر إلى تطوير للشريعة الإسلامية، يهدف إلى مطابقة الحضارة الغربية أو الاقتراب منها إلى أقصى ما تسمح به النصوص من تأويل على أقل تقدير).[٤]

وما يهمنا هنا هو ما شهدته هذه المرحلة من إحياء لمناهج الفِرَق الكلامية القديمة وفي مقدمتها المعتزلة، وتوظيفها من أجل تقريب الإسلام -ممثلاً بالفِرَق والمذاهب

(١) انظر الإسلام والحضارة الغربية ص٥٥.

(٢) سيد أحمد خان: ولد في مدينة دهلي في ١٨١٧م، وبدأ دراسته بالقرآن الكريم، ثم تعلم العربية والفارسية، ثم درس العلوم الدينية، أعلن ولاءه للإنجليز، ومن ثم قلدوه مناصب في المحاكم الإنجليزية، وأغدقوا عليه المال والحماية، كان نشطًا في التأليف والكتابة وإصدار المجلات العلمية، أنشأ جامعة (عليكره) ولما مات دفن بجوار المسجد الذي بناه في وسطها في ١٨٩٧م. له ترجمة في: زعماء الاصلاح في العصر الحديث ص١٠٩، والفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار العربي ص٣٣.

(٣) رشيد رضا: من أعلام هذا العصر، وُلِدَ في قرية القَلَمُون قرب طرابلس الشام بلبنان عام ١٢٨٢هـ، نشأ نشأة صوفية، وفي مرحلة ثانية من حياته اتصل بالأفغاني ومحمد عبده وتأثر بأفكارهما العقلانية، وفي هذه المرحلة أصدر مجلته المنار وكثيرًا من كتبه، وشرع في تفسير المنار وانتهى إلى الآية (١٠١) من سورة يوسف، وأما المرحلة الأخيرة من حياته فتبدأ بوفاة شيخه محمد عبده، وتستمر حتى وفاته منتحلاً مذهب السلف في الجُملة مع تأثره بالعقلانيَّة في بعض القضايا، تُوفِّي رحمه الله بالقاهرة عام ١٣٥٤هـ. انظر: رشيد رضا للدكتور محمد عمارة ضمن أعلام الفكر الاسلامي ص٩٤٦.

(٤) انظر: الإسلام والحضارة الغربية ص٥٠-٥١، بتصرف.

المنحرفة- من الاتجاهات الغربية، واستعمل بعضهم مقالات وبدع تلك الفِرَق في كتاباته من أجل تقريب الإسلام من مذاهب سياسية وفكرية غربية لا علاقة لها بالاسلام وأهله.

علما بأن إحياء الفرق الكلامية القديمة في هذه المرة لم يتخذ شكل دعوة إلى التقليد والجمود على كتب المتكلمين الأوائل، بل حاول الشيخ محمد عبده إخضاع مناهج المتكلمين لمعايير العقول العصرية في نظره، وما تمليه مشكلات المدنية الغربية الحديثة، ولم يجد صعوبة في ذلك، فكثير من مسائل المتكلمين منقولة عن فلاسفة اليونان، ومن هنا أخطأ من فسَّر ذم الشيخ محمد عبده لمناهج المتكلمين على أنه تحوّل إلى السلفية، بينما هي في حقيقة الأمر إعادة صياغة لها على ضوء فلسفات غربية، وأخطأ من ظن أنه يدعو إلى علوم السلف بينما هو يقصد بالسلف علماء الأشاعرة المتقدمين.[1]

وفي الوقت الذي بحث فيه بعضهم في منهج المعتزلة وغيرهم عما يمكن أن يتوافق مع الحضارة الغربية، حاولوا في نفس الوقت أن يرفعوا وصف الضلال والابتداع عنهم بكل ما أُوتوا من حِيَل التأويل والترخص والاعتذار، وأن يُدخلوهم ضمن دائرة الاختلاف المقبول، بل ضمن الاجتهاد المطلوب شرعاً، كل ذلك بدافع التوفيق بين الإسلام بفِرَقه ومذاهبه الفكرية المختلفة، والاتجاهات الإصلاحية الغربية في السياسةِ والاقتصاد والفكر -كما في إشارة الدكتور محمد محمد حسين السابقة- لئلا يُظن بأن تاريخ الإسلام لم يعرف قيمة العقل والثورات والحركات الإصلاحية التغييرية التي عرفها الغربيون.

ويقول الأستاذ محمد المجذوب: (لقد رأينا الشيخ محمد عبده وسيد أحمد خان يسلكان هذا المعبر المخوف، فيصرفان الكثير من أبناء القرآن العظيم عن الوجهة التي فهمها السلف، وكان الحافز لهما على ذلك محاولة التوفيق بين الإسلام والاتجاهات الجديدة التي تسربت من الغرب، وفي ظنهما أنهما بذلك يتداركان بقية الإيمان في نفوس الجيل المفتون بمفاهيمه؛ ليحفظ له صلته بدين الله، ولكن سرعان ما اتسع الخرق على

(١) انظر: محمد عبده قراءة جديدة ص٢٢٠، وانظر: الاسلام والنصرانية ص١٩٨.

الراقع، فإذا المأخوذون بهذا المسلك غير السلفي يوغلون فيه إلى غير نهاية، حتى شمل اجتهادهم كل جانب، من المعجزات إلى السياسة إلى الاقتصاد، إلى المرأة، إلى ما لا يُحصى من الشؤون، وإذا نحن أمام أسلوب من التفكير لا يَمُتّ إلى منهج خير القرون بأي سبب؛ لأنه منهج غريب دخيل لا أساس له ولا أصل من التصور الإسلامي الأصيل).[1]

فكل واحد منهما مثل ركيزة أولية انطلق منها الاتجاه العقلي الحديث في عالمنا الاسلامي، وقد جمع بينهما السعيُ إلى محاولة التوفيق بين الدين والفكر الغربي المعاصر، عن طريق إعادة النظر في تعاليم الإسلام، وتأويلها تأويلاً يتوافق مع مستجدات العصر، وإن اختلف كل واحد منهما في درجة ممالأته للقوى الغربية.

وأيضا فإن كل واحد منهما أسس لمدرسة فكرية حملت منهجه، وطبعت آراؤهما في عقول كثير من المسلمين، وهو ما انعكس على حال بعض رجال الفكر والدعوة حتى يومنا هذا، وحركة الشيخ محمد عبده تحديداً تحتاج إلى وقفات للأسباب التالية:

أولاً: اعتراف كثير من كُتاب اليوم بتأثرهم بفكره، وأخذهم عنه، لاسيما منهجه في التوفيق بين الفِرق الإسلامية.

ثانياً: ولكونه العَلَم الأبرز في وضع قواعد هذا الاتجاه في عصرنا الحديث، وخبرته بمذهب المعتزلة على وجه الخصوص.

ثالثاً: ولاجتهاد كثيرٍ من المتأخرين في إبراز منهجه، وتحقيق كُتبه، واعتباره الرائدَ الحقيقي للنهضة الحديثة، وواضع أسسها في هذا العصر.

الشيخ محمد عبده:

تأثر الشيخ محمد عبده بفكر جمال الدين الأفغاني[2] وقد كان للأفغاني اهتمام

(١) مشكلات الجيل في ضوء الإسلام ص٢٢٦.

(٢) جمال الدين الافغاني: ولد في قرية أسد أباد في أفغانستان عام ١٨٣٩م، وتلقى تعليمه في كابل، رحل إلى الهند ثم مصر ومكث فيها خلال الفترة من ١٨٧١م-١٨٧٩م، ورحل إلى باريس وفيها أصدر مجلة "العروة الوثقى" مع تلميذه محمد عبده، وانتهى به المطاف في الأستانة ليعيش في كنف السلطان عبد الحميد الثاني في السنوات الأربع الأخيرة من حياته، وتوفي فيها عام ١٨٩٦م. انظر: زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص٥٣ وما بعدها، وجمال الدين الأفغاني للدكتور محمد عمارة ضمن أعلام الفكر الاسلامي ص٢١٨.

بالفلسفة وعلم الكلام، أو بعبارة أخرى بموضوع الفِرَق منذ بداية نشأته الدينية والتي شابها شيء من الغموض حتى بعد قدومه إلى مصر، وكان عبده حريصا على دروس الأفغاني في الفلسفة وعلم الكلام فتأثر به، وعندما أقام عبده في لبنان بعد عودته من فرنسا زاد اهتمامه بمقالات الفِرق والعقائد، فدرَّس العقائد بالمدرسة السلطانية، ثم عاد إلى مصر واستقر بها، وصار فيما بعد إماماً لمدرسةٍ ضمت عدداً من طلابه وعدداً أكبر من المتأثرين بفكره، ممن لم يلتقوه، لكنهم قرءوا له، وتتلمذوا على كتبه، وعرفت تلك المدرسة عند كثير من الباحثين بـ(المدرسة العقلية الحديثة).

وقد أفرز هذا التأثر من عبده بالأفغاني توافقهما في ضرورة التحرر من قيود النص في كثير من قضايا الدين، والعمل بمنطق العقل على طريقة الفلاسفة والمتكلمين.

وعرف عبده بالمطالعة والنظر في كتب الفِرق ومقالاتهم، خصوصا آراء المعتزلة، كما أنه ناقش قضايا كلامية وفلسفية بجرأة أثارت عليه في بعض الأحيان حفيظة شيوخ الأزهر الذين يميل معظمهم إلى الأشعرية، وكان يعتمد في نقده للفرق والمقالات على أسسٍ فلسفية وكلامية أكثر من اعتماده على طريقة السلف، بل ربما نصر أراء للمعتزلة ورجحها على ما عند الأشعرية، وهو في ذلك يعتقد أن هذا المسلك ضروري للدفاع عن الإسلام، وبعبارة الأستاذ أنور الجند[1] (إذا كان جمال الدين الأفغاني هو أول من فتح باب المنطق والفلسفة في الفكر العربي الحديث، بحسبانه طريقاً إلى الدفاع عن الإسلام في مواجهة الفلسفات الحديثة على نفس المنهج الذي اتخذه المعتزلة؛ فإن محمد عبده هو الذي عمّق هذا الاتجاه حتى أُطلق عليهما اسم معتزلة العصر الحديث).[2]

(١) أنور الجندي: أديب وكاتب إسلامي معروف بدفاعه عن الاسلام من خلال رصده ورده على كثير من أقلام التغريب في البلاد العربية، ولد عام ١٩١٧م في صعيد مصر، حفظ القرآن الكريم، ودرس التجارة وعمل المصارف، وتخرج من الجامعة الأمريكية مجيدا للغة الإنجليزية، واجه في ميدان التغريب أمثال طه حسين ولطفي السيد وسلامة موسى وجورجي زيدان ونجيب محفوظ وغيرهم، ومن كتبه: أضواء على الأدب العربي المعاصر، وأخطاء المنهج الغربي الوافد وغير ذلك، توفي رحمه الله عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠٢م). انظر ترجمته على موقعه في الانترنت: www.anwaralgendi.com

(٢) انظر: اليقظة الإسلامية ص١٣٢، والإسلام والتحديات المعاصرة ص٤٤.

وحتى بعد انفصاله عن شيخه الأفغاني، وعودته من الغرب إلى مصر، لم يتخلَّ عن فكرة (التقريب بين الإسلام وبين الحضارة الغربية، واتخذ اتجاهه هذا أشكالاً مختلفة، فظهر أحياناً في صورة مقالات، أو مشاريع، أو برامج تدعو إلى إدخال العلوم العصرية في الجامع الأزهر، وظهر تارة أخرى في صورة تفسيرٍ لنصوص الدين من قرآن أو حديث يخالف ما جرى عليه السلف في تفسيرها، ليقرب بها إلى أقصى ما تحتمله من قربٍ لقيم الغرب وتفكيره؛ لكي يصل آخر الأمر إلى أن الإسلام يساير حضارة الغرب، ويتفق مع أساليب تفكيره ومذاهبه).[(١)]

كما أن مؤلفات الشيخ محمد عبده كانت شاهدة على مسلكه الكلامي، والذي طغى عليه الخوض في التأويل، وشاهدة أيضا -في نظر بعض الباحثين- على أن الشيخ عبده لم يطلع على كتب السلف، بل إن للشيخ مفهومه الخاص حول مصطلح (السلف) لا يستقيم مع إطلاق دعوى انتسابه إلى طريقتهم.

ومن أشهر كتبه:

أ- تفسير المنار: وفي هذا التفسير الذي بدأه عبده، وأكمله من بعده رشيد رضا، نماذج على تأويل النصوص، وتطويعها للواقع.

ب- رسالة التوحيد: وهي من أشهر مؤلفاته التي اقترب فيها من طريقة المتكلمين في شكلها وترتيبها، وفي مضمونها وموضوعها؛ حيث أكثر فيها من مصطلحاتهم وعباراتهم.

وقد ضُخِّمت هذه الرسالة، وأضفى عليها بعضُ طلابه عبارات التعظيم والثناء والمبالغة، حتى قال الشيخ رشيد رضا: (رسالة التوحيد، وما أدراك ما رسالة التوحيد؟! هي التي يصدق عليها القول المشهور: (لم ينسج ناسج على منوالها، ولم تسمح قريحة بمثالها)، هي التي يصح أن تُعدّ معجزة من معجزات النبي -عليه السلام-، ظهرت على يد الأستاذ الإمام وآية من آيات الإسلام، وقد كان لرسالة

(١) انظر: الاتجاهات الوطنية ص١/ ٣٣٧.

التوحيد وقْع عظيم في أنفس أهل العقل والفهم وعارفي قدر العلم، لا من المسلمين وحدهم بل صرح بعض المستقلين من نصارى سوريا بالثناء عليها، حتى قال بعضهم: أود أن تُقرأ هذه الرسالة في جميع المدارس النصرانية، بعد حذف الكلام عن نبوة محمد ﷺ أي لأجل وقوف الناس على سر الدين المطلق).(١)

وادعى الشيخ رشيد رضا -رحمه الله- أن (رسالة التوحيد) كانت دليلاً على رجوع الشيخ محمد عبده عن كثير من آرائه الفلسفية إلى منهج السلف، لكن واقع الرسالة يرفض دعوى الشيخ رشيد رضا.

والغريب أن الشيخ محمد عبده لم يسمح لأحد أن يشرح هذه الرسالة، أو أن يضع لها حاشية، وقد أكد رشيد رضا ذلك، وأنه تعمد الإبهام في بعض المباحث العقدية، ولا شك أن هذا خلاف المعهود من طريقة السلف في وضوح عبارتهم، وبُعدهم عن الإبهام في مسائل العقيدة.

ولعل ذلك مما يؤكد ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الشيخ عبده لم يكتب لكل مرحلةٍ من فكره، وإنما كتب لكل قارئ ما يناسبه من خطاب على طريقة الصوفية -التي تأثر بها- في تفريقها بين علم الخاصة، وعلم العامة، والباطن والظاهر.(٢)

بقي أن أشير إلى أنه بهذا المنهج قد أسّس مدرسةً حملت فكره، وسارت على منهجه حتى يومنا هذا، فقد سار تلاميذه والمتأثرون بهم على طريقته في تطويع النصوص لمسايرة الواقع والمدنية الغربية، مستعينين في ذلك بالمنهج التأويلي الذي يعد المعتزلة من أبرز رواده.

من ذلك ما قاله الشيخ محمد مصطفى المراغي(٣) لأعضاء لجنة تنظيم الأحوال الشخصية: (ضعوا من المواد ما يبدو لكم أنه يوافق الزمان والمكان، وإنه لا يعوزني بعد

(١) انظر: تاريخ الأستاذ الإمام ص١/ ٧٧٩.
(٢) انظر: تاريخ الأستاذ الإمام ١/ ٧٨٢، ومحمد عبده قراءة جديدة ص ٩٦، ١٠٥.
(٣) محمد مصطفى المراغي: ولد في الصعيد سنة ١٢٩٨هـ،١٨٨١م، درس في الأزهر وعين مدرسا فيه، وتولى القضاء، ثم عين شيخا للأزهر، ويعد من أقرب تلامذة الشيخ محمد عبده إليه في الفكر والصحبة، توفي في الاسكندرية سنة ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م.انظر: محمد مصطفى المراغي للدكتور محمود حمدي زقزوق ضمن أعلام الفكر الاسلامي ص١٠١٢

ذلك أن آتيكم بنص من المذاهب الإسلامية يطابق ما وضعتم).[1]

وهو بهذا يجرّد الحكم الشرعي الثابت عن المصلحة، ويجعل الواقع حاكماً على النص بذريعة المصلحة، وقد سار على هذه الطريقة كثيرٌ من المعاصرين في مشروعهم (الإصلاحي) في كل ميدان، في السياسة والاقتصاد والتربية وغيرها.[2]

وحاول الدكتور مصطفى محمود[3] في كتابه (القرآن.. محاولة لفهم عصري) التوفيق بين الإسلام والنظريات الغربية الحديثة، وربط المضمون القرآني بأفكار وتصورات عصرية قابلة للتبديل والتعديل، والصواب والخطأ، على نسق ما فعل الشيخ محمد عبده من الخوض في التأويل والتوسع فيه، وصرف النصوص القرآنية عن ظاهرها إلى تأويلات مهزوزة، هي من قبيل التحكم في غيبيات لا تبلغها العقول، أو قطعيات تُخضع للفكر الغربي المعاصر، كخوضه في النظريات الداروينية[4] التي عرفها في صغره عن طريق كتاب (النشوء والارتقاء) لشبلي شميل، فربط بين قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٢]، وبين نظرية نشوء الإنسان من خلال الأشكال الحيوانية الأخرى التي قال بها دارون، ولا دليل في الآية الكريمة على ذلك، بل الدليل قاطع عند أهل السنة في الموضوع حيث قال النَّبِيّ ﷺ: **((خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعاً، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ**

---

(١) انظر: المجددون في الإسلام ص٥٤٨.

(٢) انظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٦٠.

(٣) مصطفى محمود: ولد في مصر عام ١٩٢١م، درس الطب وتفرغ للكتابة، له قرابة ٨٩ مؤلفا في العلوم الدينية والفلسفية والطبية والاجتماعية والسياسية بالاضافة إلى مسرحيات وروايات عديدة، وله مشاركات إعلامية في التلفزيون، أشهرها (العلم والايمان) في (٤٠٠) حلقة، وقد تأثر بالتصوف، وبمذهب المعتزلة لا سيما في مسائل الوعيد والشفاعة، وفي موقفه من السنة. انظر في (الثقافية)، الاصدار الاسبوعي لصحيفة الجزيرة عدد (٢٥٤) وتاريخ ٤/ ٧/ ١٤٢٩هـ، ٢/ ٦/ ٢٠٠٨م، وعلماء ومفكرون عرفتهم ١/ ٤١٣.

(٤) الداروينية: نسبة إلى تشارلز داروين الباحث الإنجليزي، مؤلف كتاب (أصل الأنواع)، وهو مذهب التحول أو التبدل، ويتلخص في أن الكائنات الحية في تطور دائم على أساس من الانتخاب الطبيعي، وبقاء الأصلح، فتنشأ الأنواع بعضها من بعض، وأن النوع الإنساني انحدر عن أنواع حيوانية، وهو بذلك ينفي الخلق والخالق، ويقرر أن الحياة وجدت على الأرض بالصدفة، في ظروف معينة. انظر: موسوعة الفلسفة والفلاسفة للحفني ١/ ٥٦٥، مذاهب فكرية معاصرة ص٩٣، العلمانية للحوالي ص١٧٧.



النَّفَرِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ؛ فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ، فَزَادُوهُ وَرَحْمَةُ اللهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ))[1] فقال أن آدم خلق على صورته تعالى[2]، والضمير يعود عند السلف على الله تعالى من غير تشبيه، ولم يقل في هذا الحديث ولا غيره أنه خلقه على صورة القرد كما زعموا، فلا مجال لتقولات دارون وغيره.[3]

- المرحلة الثالثة: وتعد استمراراً للمرحلة التي قبلها وحتى يومنا، وأصحاب هذه المرحلة يجدّدون آراء من سبق، ويبعثون الحياة فيها، ويعرضون كثيراً مِن أفكار مَن سبقهم بقوالب جديدة، وقد تتلمذ عدد منهم على تلاميذ رواد المرحلة السابقة مع عنايتهم بمؤلفاتهم تحقيقاً واقتباساً.[4]

وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها بما يلي:

١ - تحقيق كثير من مصادر المعتزلة والفرق الضالة الأخرى ونشر الدراسات التي تضخم من أثرها في النهضة والاصلاح.

٢ - زيادة الترجمة للكتب والدراسات الغربية، وظهور مؤلفات المستشرقين ودراساتهم حول المعتزلة وغيرهم، وتوفرها مع ما تضمنته من آراء مرفوضة حول الفرق الإسلامية.

---

(١) رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١).

(٢) قال شيخ الإسلام: (هذا الحديث لم يكن بين السلف في القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله، فإنه مستفيض من طرق متعددة من عدة من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك) انظر: (بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٢/ ٣٥٦). وأهل السنة يثبتون صفة الصورة لله ويؤمنون بها، ويقولون بإمرارها كما جاءت، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. قال الآجري بعد روايته لحديث الصورة: (هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها، ولا يقال كيف؟ ولم؟ بل تستقبل بالتسليم والتصديق، وترك النظر، كما قال من تقدم من أئمة المسلمين). الشريعة للآجري (٢/ ١٠٦).

(٣) انظر :علماء ومفكرون عرفتهم ١/ ٤٢٧.

(٤) انظر: ثقافة الضرار ص٢٤.

٣- التطور الكبير في عالم الاتصالات ونقل المعلومات.

٤- تبني بعض جماعات الدعوة، ومراكز ومؤسسات فكرية ذات طابع إسلامي لهذا الاتجاه، ودعوتها إليه، ودعمها له، وتشجيعها عليه.

وقد ساعد غياب القيادات المتخصصة في العلم الشرعي عن التوجيه والتأثير في تلك الجماعات، مع ما واجهته من ضغوط وابتلاءات إلى سلوك طريق التأويل، والتوسع في الترخص، والأخذ ببعض الآراء الشاذة، وتحول هذا السلوك إلى منهج عند بعض أفراد الجماعات، فرفعوا شعارات ومصطلحات ضبابية وذات مضمون منحرف أحياناً كـ(التجديد) و(التنوير) و(الثوابت والمتغيرات)[1] وغير ذلك، ومن أمثلة الجماعات التي ساهم بعض رموزها في تعزيز هذا الاتجاه:

١- جماعة الإخوان المسلمين:

وهي من كبرى الجماعات الإسلامية المعاصرة، أسسها الشيخ حسن البنا -رحمه الله- عام ١٩٢٨م، وهي تهدف إلى إعلاء كلمة الله في الأرض من خلال حركة عالمية، تبتعد عن مواطن الخلاف، وتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، وتقيم دولة إسلامية تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعي وغير ذلك، ولا ينكر الأثر الايجابي لهذه الجماعة في انتشار الصحوة الإسلامية في كثير من البلاد؛ إلا إن هناك بعض

---

(١) يكثر أصحاب الاتجاه العقلي من استعمال هذه المصطلحات وكلها تدور في فلك واحد، وهو التخلي عن الحكم الشرعي إذا لم يتفق مع الهوى، (فالتجديد).يعنون به: النظر في أحكام الإسلام حسب مقتضيات العصر الحديث بدعوى أن الإسلام يتطور باعتباره نشاطا بشريا، ومسايرة للفكر والحياة الغربية، وأما (التنوير): فهو مصطلح ساد في القرن الثامن عشر الميلادي على يد جماعة من المتفلسفين الأوروبيين الذين رفع بعضهم شعار (لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه)، وكانت روح التنوير آنذاك إلحادية شديدة العداء للكنيسة والدين وسلطة رجاله، وفي مصر ظهر مصطلح التنوير بعد الحملة الفرنسية على يد مجموعة من المثقفين من أمثال رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وأحمد أمين وغيرهم ممن نادى بالتخلي عن كثير من الأحكام الشرعية التي لم تتوافق مع معطيات الحضارة تحت شعار التنوير، وأما (الثوابت والمتغيرات).فهو مصطلح أرادوا أن يكون قالبا لفرز ما لا يشتهى من الأحكام التكليفية ووضعه في قائمة المتغيرات لتعلقها بما يتوهمونه من المصلحة واقتضاء العصر له انظر: مفهوم تجديد الدين لبسطامي سعيد ص١١٩ وما بعدها، موسوعة الفلسفة والفلاسفة ١/ ٤٠٥، المعجم الفلسفي ص٢٣٠

المآخذ على طريقة بعض رموز الجماعة، منها:

الاضطراب في فهم حقيقة التوحيد، وغيابه عن الخطاب الدعوي، ووقوع بعض رموز الجماعة في أخطاء عقدية تتعلق بتوحيد الألوهية والأسماء والصفات، ومفهوم الإيمان، وأحاديث الآحاد[1]، والموقف الشرعي من البدعة، بالرغم مما تدعو إليه الجماعة من ضرورة الاهتمام بالبناء العقدي في الدعوة والتربية.[2]

وكذلك القول في الجماعات المتفرعة عنها، حيث كان التأثر بمنهج المعتزلة واضحا على بعض مؤسسيها، كالجبهة الإسلامية القومية بالسودان، التي أسسها الدكتور حسن الترابي[3] وشقيقتها حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، والتي أسسها الدكتور راشد الغنوشي[4] والمعروفة باسم حزب النهضة.[5]

٢- حزب التحرير:

وهو حزب أسّسه تقي الدين النبهاني[6] عام ١٩٥٢م ، جاء في التعريف بالحزب

(١) قال الخطيب البغدادي: (خبر الآحاد هو: ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم، وإن روته الجماعة). انظر: الكفاية في علم الرواية ص١٦.

(٢) انظر: رسائل الشهيد حسن البنا ص ٣٥، وانظر النزعة الارجائية عند الهضيبي في كتابه: دعاة لا قضاة ص٥٠، وانظر حسنات الجماعة وسلبياتها في: أثر الجماعات الاسلامية الميداني خلال القرن العشري ن ص٤١٧-٤٣٤.

(٣) ستأتي ترجمته قريبا.

(٤) راشد الغنوشي: ولد في تونس عام ١٣٦٠هـ، ويعد من أبرز رموز الحركة الاسلامية في تونس في عالمنا المعاصر، وله جهود مشكورة في نشر الدعوة هناك، وله مواقف وآراء لا يوافق عليها حول مفهوم التجديد الديني، وموقفه من الرافضة وثورتهم في إيران وغير ذلك، وسوف يمر له ذكر في البحث ومناقشة لبعض آرائه. انظر: كتابه: الحركة الاسلامية والتحديث ص٣٥.

(٥) انظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٧٠، ولا يعني ذلك عدم وجود دعاة ينتسبون إلى الجماعة لهم جهود كبيرة ومشكورة في مقاومة كثير من البدع، ومنهم على سبيل المثال: مصطفى السباعي الذي كان أول مراقب للجماعة في سوريا وجهوده في الدفاع عن السنة معروفة، وكذلك الشيخ محمد الراشد، والشيخ عبدالكريم زيدان وغيرهم .

(٦) يوسف النبهاني: فلسطيني من مواليد حيفا بفلسطين، تلقى تعليمة الأولي في قريته ثم التحق بالأزهر ثم دار العلوم بالقاهرة، وعاد ليعمل مدرساً فقاضياً في عدد من مدن فلسطين، وعندما أسس الحزب تفرغ لرئاسته ولإصدار الكتب والنشرات التي تعد في مجموعها المنهل الثقافي الرئيسي للحزب، وقد تنقل بين الأردن وسوريا ولبنان إلى أن كانت وفاته في بيروت عام ١٣٩٧هـ وفيها دفن. من رسالة بعنوان حزب التحرير وأراؤه الاعتقادية ص١٩، وانظر الموسوعة الميسرة ١/ ٣٤٤.

على موقع الحزب الرسمي: (هو حزب سياسي مبدؤه الاسلام، فالسياسة عمله والاسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها لتتخذ الاسلام قضية لها، وليقودها لإعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله إلى الوجود، وحزب التحرير هو تكتل سياسي، وليس تكتلا روحيا، ولا تكتلا علميا، ولا تعليميا، ولا تكتلا خيريا، والفكرة الاسلامية هي الروح لجسمه)[(١)]ومن أهم الملامح الفكرية للحزب:

١- أنه يبني على أن الانقلاب الفكري، وتغيير ثقافة الشعوب، وإذكاء الثورات في نفوس الناس، يتبعه انقلاب سياسي يؤدي إلى تغيير النظام، ومن ثَم إقامة الدولة المسلمة، وأول واجب على جماعة المسلمين عندهم هو إقامة دولة الإسلام، وإعادة الخلافة وليس دعوة أو تعليم، والطريق إلى ذلك الثورة الفكرية السياسية.[(٢)]

٢- بعثه لبعض عقائد وأفكار الفِرَق الضالة، وعلى رأسها المعتزلة، كتأويلهم للصفات، ورد حديث الآحاد.[(٣)]

٣- وقوع الحزب في آراء فقهية شاذة، وبعيدة عن الدليل الشرعي والعرف الاجتماعي، كتقبيل المرأة الأجنبية بشهوة، وإباحة النظر إلى الصور الخليعة ونحو ذلك من الآراء الشاذة.[(٤)]

وأما المراكز والمؤسسات الفكرية التي شجعت على انتشار هذا الاتجاه العقلي في عصرنا الحاضر من خلال المؤتمرات والندوات، والحوارات والكتابة والتأليف، فمنها:

١- **المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، وقد تأسس في واشنطن عام١٤٠١هـ، ١٩٨١م[(٥)]، وهو مؤسسة فكرية علمية تعمل في ميدان التغيير الفكري والمعرفي،

---

(١) انظر: الموقع الرسمي لحزب التحرير (http://www.hizb-ut-tahrir.info /)

(٢) انظر: الخطاب الذي ألقاه مندوب الحزب في مؤتمر رابطة الطلبة المسلمين في ولاية ميسوري في أمريكا في ٢٤/ ٥/ ١٤١٠هـ بعنوان " منهج حزب التحرير في التغيير " ونشره الموقع الرسمي للحزب.

(٣) انظر: الشخصية الاسلامية ١/ ١١٩، أثر الجماعات الاسلامية الميداني خلال القرن العشرين ص٢٦٠.

(٤) انظر: نشرة جواب سؤال (٢٤) ربيع الاول/ ١٣٩٠هـ، نقلا عن: أثر الجماعات الاسلامية الميداني خلال القرن العشرين ص٢٥٨، الفكر الإسلامي المعاصر ص١٧٩.

(٥)انظر غلاف كتاب: الأزمة الفكرية المعاصرة للدكتور طه جابر العلواني، وانظر الموقع الرسمي على الانترنت: www.iiitweb.org

ويعمل المعهد على تنفيذ مشروعات الأبحاث وعقد المؤتمرات والندوات، ونشر الكتب والدوريات ويعلن أنه عندما يتعامل مع مصادر التراث الإسلامي والمعرفة الإنسانية المعاصرة فإن غايته من وراء ذلك السعي بلورة تيار فكري إسلامي متميز يمهد لاستعادة قدرة الأمة على العطاء الحضاري وتوجيه التقدم الإنساني، وله فروع ومكاتب في عدد من العواصم العربية والإسلامية والعالمية.

ومن أبرز القائمين عليه والداعمين له الدكتور طه جابر العلواني(١) والدكتور عبدالمجيد النجار.(٢)

٢- مركز دراسات الوحدة العربية(٣) ويوظف المركز هذا المنهج في خدمة اتجاهه القومي، كما أنه يهتم بكتب ومؤلفات كثير من أصحاب الاتجاهات العقلية، وعلى رأسهم الدكتور محمد عابد الجابري.(٤)

وأود التأكيد على نقطة مهمة في نظري، وهي أن هؤلاء ليسوا سواء في سيرهم على

---

(١) طه جابر العلواني: ولد في العراق عام ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م، حصل على شهادة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر سنة ١٣٩٢هـ، عمل أستاذا للفقه وأصوله في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض من سنة ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٥هـ، شارك في تأسيس ورئاسة المعهد العالمي للفكر الاسلامي في الولايات المتحدة سنة ١٤٠١هـ، وهو عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة، وعضو مجمع الفقه الاسلامي الدولي في جدة، ورئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية. انظر غلاف كتابه: الأزمة الفكرية المعاصرة.

(٢) عبدالمجيد النجار: مفكر تونسي حصل على الماجستير والدكتوراة في العقيدة والفلسفة من جامعة الازهر عمل رئيسا لقسم أصول الدين بالكلية الزيتونية، من بحوثه: المعتزلة بين الفكر والعمل، وجدلية النص والعقل والواقع. انظر غلاف كتابه: دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين.

(٣) تم تأسيسه في لبنان عام ١٩٧٥م، وهدفه البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي. انظر: التعريف على الموقع الرسمي للمركز: www.caus.org.lb .

(٤) محمد عابد الجابري: كاتب مفكر مغربي معاصر، ولد بالمغرب عام ١٩٣٦م، وحصل على دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة عام ١٩٦٧، وعلى دكتوراه الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠م من كلية الآداب بالرباط، وعمل أستاذاً للفلسفة والفكر العربي الإسلامي في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، وتستتر بعض الآراء المنكرة خلف كثير من المصطلحات الفلسفية التي يستعملها وبعضها يؤول إلى تعطيل النص الشرعي، وتجريده عن مضمونه التشريعي. انظر غلاف كتابه: التراث والحداثة.

هذا الطريق، ولا يلزم من سرد أقوالهم في مسألة ما أن يكونوا على طريقة واحدة، فإن مثل هذه الدراسة تركز على الفكرة والمنهج، ونقاط الاتفاق بين الآخذين بهذا المسلك، مع تأكيد التفاوت والاختلاف في اعتماد هذا المنهج.

وليس المقصود الأفراد والأعيان بقدر المبدأ الذي جمعهم ووجه كثيرا من آرائهم ولو في جوانب من الدين، فلا يُفهم من سرد النماذج والأقوال التسوية بين قائليها في جميع الجوانب، فإن ذلك تعد أبرأ إلى الله منه، ولكن يُفهم منه أن الأعيان الذين وقعوا في الخطأ أو الانحراف كانوا يصدرون عن مبدأ وأصل مشترك، وهو التمرد على النص الشرعي، وتقديم عقولهم على نصوص الوحي.

ومن هنا فقد تضمنت هذه الدراسة مقالات لبعض العلماء والدعاة الذين خدموا الإسلام، وكانت لهم جهود مشكورة في نشر الدعوة الإسلامية وتوجيهها بشكل عام، وليس في نقد مواقفهم بخس لما قدموا من خير للاسلام والمسلمين، لا سيما والأصل في المسلم حسن الظن، وحمل كلامه على أحسن المحامل، ما استطاع المرء إلى ذلك سبيلاً.

ومن أجل تقريب صورة التفاوت في مساحة توظيف العقل وتقديمه على النص، ومدى أخذ أصحاب هذا الاتجاه أو تأثرهم بمناهج المعتزلة ونحوهم أشير إلى نماذج معاصرة تفاوتت في أخذها بهذا المنهج:[1]

أ- الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله:

وهو داعية مشهور في هذا العصر، ولد في مصر عام ١٣٣٥هـ، ١٩١٧م، وكانت له جهود كبيرة في إثراء المكتبة الإسلامية بكتبه ومقالاته، ومنها ما كان له نفع طيب وأثر كبير في نصرة الإسلام ضد خصومه من العلمانيين والمستشرقين ونحوهم.

لكنه سلك في بعض كتبه طريقة أصحاب المنهج العقلي في تقديم العقل على النص، ودافع عن هذا المسلك حتى اقترب كثيراً من طريقة المعتزلة، ككتاب (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)، وهو من آخر كتبه، وأكثرها تعبيراً عن فكر هذا

(١) انظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٦٧.

الصِّنف من الدعاة والمفكرين، وقد أساء في هذا الكتاب إلى السنة ورجالها، واعترض على كثير من مرويّاتها؛ استناداً إلى العقل، وعاب على كثير من رواتها، وردَّ أحاديث صحيحة من غير حجة علمية صحيحة، توفي عام ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.[١]

ب- الدكتور محمد عمارة:

ولد في مصر عام ١٩٣١م وهو من أبرز رموز هذا الاتجاه، وله ما يزيد على تسعين كتاباً، وجد -مع الأسف- أهل الأهواء من المبتدعة والعلمانيين في كثير منها ما يخدم فكرهم وتوجهاتهم، وهي بحاجة إلى مراجعة ونقد.

وقد عبرت كتاباته الأولى عن شدة إعجابه بالمعتزلة، بل وتبنيه لبعض أصولهم، ورسائله العلمية في هذه الفرقة، فرسالة الماجستير عن (مشكلة الحرية الإنسانية عند المعتزلة) والدكتوراه بعنوان (نظرية الإمامة وفلسفة الحكم عند المعتزلة)، وكثيراً ما يتطرق في كتبه للفرق الإسلامية ورموزها، ويوليها اهتماماً كبيراً، خصوصاً في موقف تلك الفرق من العقل والنص، وفلسفتها في الحكم والسياسة، ونزعتها الثورية ضد الظلم والاضطهاد، ولقد تأثر في بداية شبابه بالماركسية[٢]، ثم عدل عنها، وانصرف إلى الدراسات الإسلامية.

ويطلق الدكتور عمارة على الاتجاه العقلي الإسلامي وعلى بعض الفِرق ورموزها كثيراً من ألفاظ التفخيم والأوصاف البراقة من مثل: الاستنارة، والمعاصرة والتقدمية،

---

(١) انظر: علماء ومفكرون عرفتهم ١/ ٢٦٥، ومحمد الغزالي السقا لمحمد عمارة ضمن أعلام الفكر الاسلامي ص٩٧٦، وانظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٧١.

(٢) الماركسية: نسبة إلى كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م)، وهو فيلسوفٌ ألماني، أطلق على نظريته اسم المادّيّة الجدلية، وهي ذات مفاهيم صعبة وغامضة، وتتركز الفكرة الرئيسية فيها على أن القوى الاقتصادية تقوم باضطهاد الجنس البشري، والاعتقاد بأنَّ الاشتراكية أمر حتمي، وأنَّ الرأسمالية مَحْكُوم عليها بالفشل، وأن التاريخ جملة من الصراعات بين الطبقات، ويتنبأ بأن الطبقة العاملة ستحل محل الطبقة الوسطى الحاكمة، ومعظم كتابات ماركس محفوظة، وأهمها كتاب (رأس المال) حيث قضى ثلاثين سنة في كتابته، وقد دلّت التجارب على فساد نظريته وكونها مدمرة لسعادة الفرد والمجتمع. انظر: الشيوعية والشيوعيون في ميزان الاسلام ص٧٨ وما بعدها، الموسوعة العربية العالمية ٢٢/ ٦٣.



والتطور، والشورى والعدالة، والتجديد والاجتهاد، وغير ذلك.[1]

ومن كلامه في تمجيد أعلام المدرسة العقلية الحديثة أو ما يطلق عليهم (مدرسة التجديد) قوله: (اليوم تزدان المكتبة العربية الإسلامية بالأعمال الكاملة لكوكبة من الأعلام، الذين كانوا ولا يزالون أبرز الظواهر الفكرية التي طبعت ولا زالت تطبع حياتنا الفكرية، منذ بدأت أمتنا عصر يقظتها وإحيائها نهضتها وتنويرها، قبل ما يقرب قرنين من الزمان، تزدان هذه المكتبة بما جمعناه وحققناه وقدمنا بين يديه من الأعمال الكاملة لكل من الأعلام:

١- رفاعة رافع الطهطاوي: رائد النهضة والتنوير.

٢- وعلي مبارك: مؤرخ الخطط ومهندس العمران.

٣- وجمال الدين الأفغاني: موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام.

٤- وعبد الرحمن الكواكبي: نصير الحرية وعدو الاستبداد.

٥- والإمام محمد عبده: مجدد الإسلام.

٦- وقاسم أمين المصلح الاجتماعي البارز).[2]

ويلاحظ في الآونة الأخيرة شيئا من التراجع والتحول المحمود في بعض ملامح فكره، لا سيما فيما كتبه حديثا في موقفه من شيخ الاسلام ابن تيمية ومنهجه، وقد علق الأستاذ جمال سلطان[3] -وكان من أشد منتقديه على طروحاته السابقة أيام انتمائه إلى التيار القومي المتطرف أو اليساري- على ذلك بقوله: أن الدكتور يمر الآن بتغير فكري حاسم، جعله من أشد وأقوى مناصري شيخ الإسلام ابن تيمية والذي كان ينتقده سابقاً، وما

(١) انظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٧٢.

(٢) انظر: الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، ١/ ٩-١٠.

(٣) (جمال سلطان) كاتب ومثقف إسلامي معروف بدفاعه عن الهوية الإسلامية ضد الفكر الدخيل، وقد تتلمذ على يد الجيل الأول من الرواد أمثال المستشار طارق البشري، وأنور الجندي وغيرهما، ومن كتبه: جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث، الغارة على التراث الإسلامي وغيرهما. انظر: حوار تحت عنوان "الصحوة الإسلامية أهم أحداث القرن العشرين" أجرته معه الدكتورة ليلى بيومي على موقع مفكرة الاسلام بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٤٢٧هـ - ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٦م.

يكتبه الآن عن شيخ الإسلام ابن تيمية وفكره وإصلاحه وتجديده هو في تقدير الأستاذ جمال سلطان من أفضل ما كُتب عن شيخ الإسلام في العقود الأخيرة، وهي شهادة يفرح لها قلب المؤمن، خصوصاً وهو يرى سجالاته الموفّقة ضد خصوم الإسلام.(١)

وفي تقديمه لكتاب الشيخ عائض الدوسري (ابن تيمية والآخر) أشار الدكتور عمارة إلى فضل موقف ابن تيمية من المخالفين المسلمين وغير المسلمين، ونعته بـ (فيلسوف السلفية وحكيمها)، وأثنى على موقفه الرافض للتبعية الفكرية للأمم الأخرى، وعلى منهجه في الرد على خصوم أهل السنة، فيقول الدكتور عمارة: (لقد كان ابن تيمية إمام الناقدين والناقضين للفكر اليوناني-منطقاً وفلسفة- ومن أبرز الذين اجتهدوا لإبداع البديل الإسلامي لفكر اليونان الذي تسرب إلى كثير من مناحي الفكر الإسلامي، كما كان أبرز الناقدين للفكر الباطني الغنوصي(٢) الذي مثّل مع الفكر اليوناني جناحي التهديد لتميز الوسطية الإسلامية الجامعة والمتوازنة...

ويقول أيضاً: (وكما جاهد ابن تيمية بالسيف ضد الاختراق الصليبي التتري لديار الإسلام، كذلك كان جهاده بالقلم واللسان لتحصين العقل المسلم ضد الاختراق الفكري الذي تمثل في الباطنية الغنوصية، وفي العقلانية اليونانية اللادينية، وأيضاً ضد

(١) انظر: مقال الأستاذ جمال سلطان بعنوان "نمو الأفكار وتطورها" على موقع الاسلام اليوم بتاريخ ٤/ ٣/ ١٤٢٩هـ، وقد سمعت فضيلة الأستاذ الدكتور صاحب السمو الأمير سعود بن سلمان يذكر أنه التقى الدكتور عمارة قريباً (١٤٢٩هـ) وعلم منه أنه بصدد تأليف كتاب عن شيخ الإسلام ابن تيمية، يبين فيه مزايا منهج السلف، (وقد طبع تحت عنوان: رفع الملام عن شيخ الاسلام ابن تيمية)، وهي من البشائر التي يفرح لها قلب المؤمن، ولعل موقفه من شيخ الإسلام وحسن رأيه فيه يقوده إلى تصحيح ما سعى في تكريسه عقودا من الزمن، علما بأن الدكتور عمارة لا زال حتى كتابة هذه السطور يصرح ببعض آرائه التي يتفق في كثير منها مع المعتزلة في القنوات الفضائية وفي الصحف، ولا زالت كتبه القديمة تُطبع من دون تغيير أو إشارة إلى تبدل آرائه.

(٢) الغنوصية: حركة فلسفية متعددة الصور، نشأت في القرن الأول الميلادي بتأثير اختلاط الثقافة اليونانية بثقافة الشرق، ومن زعمائها (أفلوطين) فيلسوف القرن الثالث الميلادي، وازدهرت بين القرنين الثاني والثامن الميلاديين، ويعتقد أهلها أن طريق المعرفة الحقة هو الحدس الحاصل عن اتحاد العارف بالمعروف، وليس عن طريق العلم والاستدلال. انظر: الموسوعة العربية العالمية إعداد مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ١٧/ ١٢٣-١٢٤.



الجمود والتقليد والبدع والخرافات).[1]

وعلى كل حال فلا زال محبوه ينتظرون المزيد من المراجعات ومواقف الحكمة والسداد، وليست ببعيدة عن عقل وذكاء الدكتور محمد عمارة، وغزارة اطلاعه، مع العلم أن ذلك لا ينفي ضرورة نقدها وتصحيحها بعرضها على الكتاب والسنة؛ إذ إن الأفكار لا تموت بتخلي أصحابها عنها، كما أنها لا تموت بموتهم، ولم يزل أئمة أهل السنة يردون على كثير من آراء المتكلمين، بالرغم من تراجع بعضهم عنها.

ج- الدكتور حسن الترابي:

ولد في السودان عام ١٣٤٩هـ، ١٩٣٠م، وأسس الجبهة الإسلامية القومية بالسودان، والتي استقلت عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، ومن أبرز أهدافها الوصول للسلطة، والمشاركة فيها؛ لتحقيق الإصلاحات التي يريدونها.

ومن ملامح فكر الدكتور حسن الترابي: محاولة تجديد الدين لموائمته مع الواقع، وهو يرى ضرورة التجديد في أصول الفقه والتفسير والحديث، ويزعم أن القرآن قد حوى قواعد كلية هي الملزمة دون تفصيلات الأحكام، ولا ضابط لتفسير القرآن إلا العقل، ومن غير قيود أو حدود، والسنة عنده ظنية الورود والدلالة، ويدعو أيضاً إلى إعادة النظر في معايير الصحيح والضعيف من السنة.

كما صرح الدكتور في مناسبات عديدة أن تحقيق المنفعة وتلبية احتياجات الواقع هو الذي ينبغي أن يحكم اجتهادات العالم وليست نصوص الوحي.[2]

د- جمال البنا:

هو الشقيق الأصغر للشيخ حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، ولد عام ١٩٢٠م، وبلغت مؤلفاته والأعمال التي ترجمها أكثر من مائة كتاب في

(١) انظر: تقديم الدكتور محمد عمارة لكتاب (ابن تيمية والآخر) ٧-١٠، ومحمد عمارة في ميزان أهل السنة ص١٢-١٧.

(٢) انظر في التعريف بانحرافاته: رسالة بعنوان الرد القويم لما جاء به الترابي والمجادلون عنه من الافتراء والكذب المهين، للشيخ الأمين الحاج محمد أحمد، وانظر: الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص١٦٩، وسيأتي الرد على شيء من شبهه في البحث بمشيئة الله.



موضوعات مختلفة، وهو يعلن بين حين وآخر آراء شاذة ومنكرة، من مثل: جواز إمامة المرأة للرجل في الصلاة إذا كانت أعلم بالقرآن، وأن الحجاب ليس فرضاً على المرأة، وإنما هو خاص بزوجات النبي ﷺ، وأنه لا صحة لاشتراط الولي والشهود في النكاح، وأن الارتداد عن الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية ليس كفراً بشرط الإيمان بنبوة محمد ﷺ، إلى غير ذلك من التخريف.

وقد دعا إلى الاستمساك بالقرآن وحده، وإخضاع السنة للعقل، باعتبار أنه قد دخلها الكذب والتزييف وسوء الفهم، حتى من الصحابة أنفسهم، وهو يرفض بإطلاق معايير أهل العلم في قبول الأحاديث أو ردّها، ويرى أنها خاضعة للتغيير، بحسب الظروف والأحوال، ومن كتبه: الإسلام والعقلانية، قضية الفقه الجديد، حرية الاعتقاد في الإسلام، المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء، وغير ذلك، وفتحت له بعض وسائل الإعلام أبوابها ومنابرها لينشر فكره.(١)

هـ- أصحاب ما يسمى باليسار الإسلامي:

من أمثال: محمد عابد الجابري، وحسن حنفي(٢) ومحمد سليم العوا، ومحمود إسماعيل(٣) وغيرهم.(٤)

---

(١) انظر: (حوار مع جمال البنا) على موقعه في شبكة الإنترنت، www.islamiccall.org.

(٢)حسن حنفي: ولد في القاهرة عام ١٩٣٥م، وتخرج من جامعة القاهرة عام ١٩٦٥م، وانضم في شبابه إلى جماعة الإخوان المسلمين، ثم انشغل بالتيار الاشتراكي الذي تبنته الثورة المصرية، ثم سافر إلى فرنسا، وهناك أعجب بدين العقل والطبيعة ودين الإنسان عند فلاسفة الغرب، ثم حصل على الدكتوراه من جامعة السربون، ويعتبر من أوائل من طبقوا على النص الديني آليات النص البشرى الذي سبقه إليه طه حسين. راجع السيرة الذاتية التي كتبها حسن حنفي لنفسه في كتابه: الدين والدولة في مصر

(٣) محمود اسماعيل: كاتب ومفكر مصري معاصر، صاحب نزعة ماركسية، ومختص بالتاريخ الاسلامي، تخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة، وحصل منها على الدكتوراه حول تاريخ الخوارج في المغرب، من مؤلفاته: مقالات في الفكر والتاريخ، واخوان الصفا رواد التنوير في الفكر العربي، وغير ذلك. انظر: الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية ص٥١٥.

(٤) اليسارية عبارة عن مصطلح يمثل تياراً فكرياً وسياسياً يتراوح من الليبرالية والاشتراكية إلى الشيوعية مروراً بالديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الاشتراكية، ويرجع أصل هذا المصطلح إلى الثورة الفرنسية، عندما جلس النواب الليبراليون الممثلون لطبقة العامة أو الشعب على يسار الملك لويس السادس عشر في

ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذه الفئة فيما يلي:

١- شدة التأثر بآراء المعتزلة، والأخذ بمنهجهم، ويصرح كثير منهم بضرورة بعثه وإحيائه من جديد؛ لحل مشكلات العصر والنهوض بالأمة، وأنه أنسب المناهج التي عُرفت في تاريخ المسلمين، من حيث قدرتها على مسايرة متغيرات هذا العصر، مع رفضهم لظاهر النصوص، والاعتماد كليّاً على العقل.

٢- القدح الصريح والرفض لمنهج السلف الصالح، واعتباره ظاهرة زمانية تاريخية انتهت بانقضاء زمانها، وليس منهجاً يلزم الأمة أن تأخذ به.

٣- التنقيص من قدر أعلام الأمة وأئمتها، وتجريحهم على طريقة المعتزلة، بل وعلى طريقة المستشرقين.

٤- رفض السنة عند أدنى معارض لها من عقولهم، ودون اللجوء إلى التأويل، ويتذرعون بحجج غير علمية ولا منضبطة؛ لتسويغ رفض النص الثابت عن النبي ﷺ من مثل: تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، ثم لا يلبثون أن يضعوا كل ما لم يوافق أهواءهم ضمن السنة غير التشريعية كما سيأتي.

٥- يثير كثير منهم ضرورة الاعتماد على القرآن، باعتباره مصدراً وحيداً في التشريع، وما يتماشى مع روحه من السنة النبوية مع عدم التقيد بدلالتها الظاهرة.(١)

=اجتماع لممثلي الطبقات الثلاث للشعب الفرنسي عام ١٧٨٩م، وكان النواب الممثلون لطبقة النبلاء ورجال الدين على يمين الملك في ذلك الاجتماع المهم الذي أدى إلى إضرابات ومطالبات بالاصلاح من قبل عامة الشعب، وانتهى إلى قيام الثورة الفرنسية، وبمرور الوقت تغير وتعقد وتشعب استعمال مصطلح اليسارية بحيث أصبح من الصعوبة، استعماله كمصطلح موحد لوصف التيارات المختلفة المتجمعة تحت مظلة اليسارية، وبالرغم من ذلك فقد حاول دعاة التغريب أن يستحدثوا هذا الاتجاه بين المسلمين. انظر: العصرانيين ص٢٧، وانظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الشبكة العنكبوتية.

(١) انظر: العصرانيون ص٣٢٩.

تعريف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر

يعرف الاتجاه بأنه: المسار الذي يميل إليه المرء مادياً (في المكان)، أو فكرياً (في الاقتناع والاعتقاد)، والمقصود به: هو مجموعة الآراء والمواقف التي تجمعها أصول مشتركة.[1]

ويغلب استعمال مصطلح (اتجاه) في المذاهب المعاصرة والأحزاب النفعية والسياسية، وهو رديف مصطلح الحركة، أما المذهب فهو أوسع من الاتجاه لغة واصطلاحاً، كما أن المذهب متعدد الاصطلاحات، جاء في المعجم الوسيط: (ذهب بمعنى توجه، يقال: ذهب إلى قول فلان، أي توجه إليه وأخذ به، وذهب مذهب فلان: أي قصد قصده وطريقته، وذهب في الدين مذهباً: أي رأى فيه رأياً أو أحدث فيه بدعة، والمذهب: الطريقة، والمذهب أيضاً: المعتقد الذي يذهب إليه صاحبه).[2]

والمقصود بالاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر: (هو الاتجاه الذي يقدم العقل على النقل، ويجعل العقل مصدراً من مصادر الدين ومحكماً في النصوص، مع رفعه شعار الاسلام) [3]، **ويطلق على أصحابه أيضا: أصحاب المدرسة العقلية، أو العصرانين، أو التنويريين.**

ومن المعلوم أنه ليس في دين الله اتجاه عقلاني وآخر غير عقلاني، ولكن إضافة قيد (الاسلام) على الاتجاه العقلي المعاصر إنما هو لتمييزه عن الاتجاهات التي نشأت في رحم حضارات وأديان أخرى، وكانت محل استهجان وتنكيل وتعذيب واتهام بالهرطقة من رجال الدين النصارى[4].

وأيضا هو قيد لاستبعاد من هم امتداد لتلك الاتجاهات الأوروبية داخل بلاد

---

(١) الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ص ١٤، انظر: موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء ص١٥.

(٢) انظر: المعجم الوسيط ١/ ٣١٦.

(٣) انظر :الاتجاهات العقلانية الحديثة ص٩

(٤) انظر :قصة الحضارة (٢٨/ ٢٨١)و(٣٠/ ٢٨٣)وعنوان : الإصلاح الديني في السويد (٢٦/ ٢٢٧) والإصلاح الديني في الدانمارك (٢٦/ ٢٣٣)

المسلمين، من العلمانيين أمثال فؤاد زكريا وزكي نجيب محمود وطه حسين وغيرهم، ممن يصرحون برفضهم للشريعة تحت شعار التجديد والتنوير[1]، ويدْعون في كتاباتهم وأطروحاتهم إلى الثورة على النص الشرعي وترك الالتزام به، وإلى تمجيد الحضارة الغربية[2].

إذن فالمقصود من هذا التعريف تلك الفئة التي تعلن الإسلام، وتصرح بانتمائها إليه، وبعضهم رموز في العمل الإسلامي، ولبعضهم جهود مشكورة في الدفاع عن قضايا المسلمين ضد أعداء الاسلام من اليهود والنصارى وغلاة العلمانيين، وقد يصدرون عن حسن نية ومحاولة الاجتهاد، لكنهم يبقون متأثرين بالمناهج الغربية، وببعض المذاهب الاسلامية التي غلت في مكانة العقل وعلى رأسها المعتزلة.[3]

وقد تلتقي بعض آرائهم مع العلمانيين، وتتشابك مبادئهم، لاجتماعهم على تقديس العقل والهوى وتقديمه على النقل، ولكن مما يميزهم عن غلاة العلمانيين وجود العاطفة الإسلامية، واختلاف دوافعهم في سلوكهم هذا المسلك، فليس المقصود التسوية مثلاً بين فكر زكي نجيب محمود[4] وفؤاد زكريا[5] وفرج فودة[6] وعبد الرحمن

---

(١) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ص٦٩.

(٢) انظر: العصرانيون ص١٧٦، والاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٧.

(٣) انظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٧-٢١، والعصرانيون ص١٧٧.

(٤) زكي نجيب محمود: مفكر عربي مصري، ولد عام ١٩٠٥م، حصل على الدكتوراه في الفلسفة، ودرس في عدد من الجامعات العربية والغربية، تبنى الفلسفة الوضعية التي تقوم على أسس إلحادية، وألف كتاب المنطق الوضعي، توفي عام ١٩٩٣م. انظر: أعلام الأدب العربي ٢/ ١١٨٨.

(٥) فؤاد حسن زكريا: ولد في مصر عام ١٩٢٧م، درس الفلسفة في جامعة القاهرة، وحصل على الدكتوراه من جامعة عين شمس ودرس فيها وترأس قسم الفلسفة فيها، ثم انتقل الى الكويت استاذا ورئيسا لقسم الفلسفة في جامعة الكويت، ويعد من أقطاب العلمانية وأحد التغريبيين في هذا العصر. انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين ١/ ٤٨٩.

(٦) فرج بن علي فودة: ولد بمصر عام ١٩٤٥م، حصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس، وقد كان يمثل الطرف العلماني في عدة ندوات ومناظرات حملت طابع الهجوم الصريح على تطبيق الشريعة، اغتيل إثر مناقشة علنية مع الاسلاميين في مصر. انظر: تتمة الأعلام للزركلي، لمحمد خير يوسف ٢/ ١٠.

بدوي[1] وحسن حنفي، ومن يردد أفكارهم في بلادنا من أمثال تركي الحمد[2] وغيره، ولا بين من سبق وفكر الشيخ محمد الغزالي، والدكتور يوسف القرضاوي[3] والغنوشي ونحوهم.

وفي ذلك يقول الأستاذ جمال سلطان: (ليس كل من قدّم رأياً على نصوص الوحي كان من أهل الكيد للإسلام، والغش للمسلمين، والواقع يشهد باختلاف تلك المدارك الفكرية، وفي مستوياتها العلمية، وأيضاً -وهو الأهم- يختلفون في درجة نقاء الطوية فيما يصدرون عنه من تصورات وأفكار، فهناك من يصدر في كتاباته عن نية صريحة في هدم الإسلام، وتخريب العقل الإسلامي المعاصر، وهناك من يحاول عن عمد إثارة الارتباك في أفكار الإسلاميين؛ عن طريق شَغلهم باصطلاحات مبتدعة صعبة الضبط، وضبابية المعنى، أو عن طريق قلب مواقف التراث بأفكاره وحركاته، فيجعل المنحرفين والضُلال أهل عدالة وثورية واستنارة، في حين يجعل علماء الإسلام وثقات التاريخ

(1) عبدالرحمن بدوي: مفكر مصري وأستاذ للفلسفة ومؤرخ لها، ولد عام ١٣٣٦هـ في مصر، وعرف بغزارة إنتاجه وتنوعه في ميدان الدراسات الفلسفية الإسلامية والأوروبية، كما عرف بترجماته العديدة من الفكر والأدب الأوروبي، وقد سعى لتطوير فلسفة خاصة به في إطار المذهب الوجودي وهو رائد التيار الوجودي، توفي عام ١٤٢٣هـ. انظر: موسوعة الفلسفة والفلاسفة ٢/ ٨٦٢.

(2) تركي بن حمد البريدي: أحد رموز التغريب في السعودية، ولد في ١٩٥٢م، حصل على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الرياض عام ١٩٧٥م، ثم سافر إلى الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات حصل فيها على الماجستير، ثم الدكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٨٥م من جامعة جنوب كاليفورنيا، عمل أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة الملك سعود منذ عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٥م، ثم طلب التقاعد المبكر ليتفرغ للكتابة. من مؤلفاته: الحركات الثورية المقارنة، دراسات أيدلوجية في الحالة العربية، رواية ثلاثية بعنوان: أطياف الأزقة المهجورة (العدامة، الشميسي، الكراديب). انظر: مقابلة أجرتها معه قناة إقرأ الفضائية في ١٣/ ٨/ ١٤١٩هـ.

(3) يوسف القرضاوي: علم وداعية معروف ولد في مصر عام ١٩٢٦م، وحفظ القرآن في العاشرة، والتحق بالأزهر في كلية أصول الدين، ونال عدة شهادات، ثم التحق بقسم التفسير والحديث من كلية أصول الدين (الدراسات العليا) عام ١٩٦٠م، وحصل على الدكتوراة في موضوع (الزكاة في الإسلام)، ويسكن الشيخ حالياً في دولة قطر، ويعمل أستاذاً في جامعتها، بالإضافة إلى ذلك يرأس مجموعة من النشاطات الدعوية والعلمية، ومن مصنفاته: العبادة في الإسلام، الحلال والحرام في الإسلام وغيرها. انظر: علماء ومفكرون عرفتهم ١/ ٤٦١-٤٦٥.

ووجوهه المستنيرة حقاً يجعلهم أهل ممالأة للسلطة، أية سلطة وأهل جمود ورجعية، ونحو ذلك.

ومنهم من لا يخطئ حسُّك وتقديرك المنصف أنه يصدر عن صدق نية، ورغبة جادة في البحث عن الحقيقة، ويستشعر أن هذا الإحياء الإسلامي الكبير لا يمكن أن يصدر إلا عن عقيدة متجذرة في حنايا الأمة، وبالتالي فإن الإسلام يبقى هو الحل وهو الأمل، وهو الحقيقة الكبرى لمستقبل الأمة، كما كان هو الحقيقة الكبرى في تاريخها، ولكن هذا النوع يكون قد ترسخ في مدركاته العقلية وعميق شعوره تصورات وأفكار ومناهج تقليدية؛ نظراً للبيئة التي نشأ فيها وتعلم، وأحياناً يكون بعض هؤلاء قد تأثر بمناهج تغريبية ارتبط بها منذ حداثة عهده، مما يجعلها تلقي بظلالها الفاسدة على توجهاته الفكرية الجديدة، فيقع في الاضطراب والخلل في تصوره لقضية الإسلام وتقديره للمنهج الإسلامي البديل لواقع الأمة ومستقبلها.

هذه أنماط مختلفة تتباين في مطويات ضمائرها تجاه قضية الإسلام في واقعنا المعاصر، وهذا التباين يفرض علينا أن نعالج كل نمط منها بالأسلوب المناسب له؛ إذ يكون منهم من يحتاج إلى التبصير، ومنهم من يحتاج إلى العظة، ومنهم فريق لا يصلح معه إلا الردع الفكري).(١)

والمراد هو بيان تأثر الإسلاميين بالاتجاه العقلي العام، وإبراز سمات التأثر السلبي عند الإسلاميين وعرضها على الكتاب والسنة، دون أن يلزم من ذلك التطابق التام بين الفريقين في المنهج الفكري وفي النية والقصد.

ومع حسن الظن بمن هم أهل له من أمثال الشيخ الغزالي والدكتور محمد عمارة ممن يشملهم كلام الأستاذ جمال سلطان السابق في شقه الأخير؛ فإن بعض ما كتبوه ونظَّروا له كان محل فرح وإعجاب كثير ممن يتربصون للنَّيْل من الإسلام وأهله من الماركسيين والليبراليين وغيرهم، فطاروا بها وصوَّروها ونشروها ووزعوها ونشروا

---

(١) ثقافة الضرار ص٨٩.



مقتطفات منها في كل وسيلة.

وقد حرص دعاة التغريب على توظيف آراء أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي في هجومهم على ثوابت الدين، وعلى القيم والأخلاق، فقد استفاد تركي الحمد -على سبيل المثال- في بعض مراحل تكوينه الفكري من كتابات الدكتور محمد عابد الجابري، ووظف كلامه في مشروعه التغريبي، كما وظف دعاة التغريب في مصر كلام الشيخ محمد عبده في خدمة مآربهم.[1]

وهذا ما نلحظه بوضوح اليوم من دعاة التغريب حين ينطلقون في حربهم على الحجاب، ودعوتهم لتحرير المرأة وغير ذلك من تعطيل الشريعة، من شذوذات وآراء الشيخ فلان، والمفكر الإسلامي فلان، وهم بعد ذلك سوف يتجاوزون فكر أولئك، ويعتبرونه فكراً قديماً عفى عليه الزمن، وينتقلون إلى آخرين يكونون أكثر تفلتاً من أحكام الدين، وأكثر تحرراً وانفتاحاً على التغريب من فكر أولئك الإسلاميين.

(١) وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى التقلبات الفكرية العنيفة التي عاشها تركي الحمد في بدايات حياته. انظر: مكاشفات ١/ ٢٤، ومحمد عبده قراءة جديدة في خطاب الاصلاح الديني ص٦٥.

المبحث الثاني
ظهور الاختلاف والافتراق وبيان أدلته وأنواعه وأسبابه

المطلب الأول: أحاديث الافتراق

الاختلاف في الآراء والعقائد هو سنة من سنن الله تعالى، كما في الألوان والألسن والأشكال، وهو حقيقة لا يصح أن تكون موضع نزاع؛ نظراً لاختلاف العقول والإدراكات، والأهواء والرغبات، وقد جرت به سنة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾[الروم: ٢٢]، ووقوع الاختلاف بين الناس أمر لا مفر منه؛ لتفاوت إرادتهم وأفهامهم، وقوى الإدراك عندهم.[(١)]

وبالرغم من كون الخلاف سنةً وحَتْماً بين الناس؛ إلا إنه سبحانه، وهو العليم بخلقه، لم يَكِلْهم إلى عقولهم وأنفسهم؛ لقصور عقولهم وهوى نفوسهم، إنما بعث رسله وأنزل كتبَه؛ لضبط العقول عن الشطط في الأفهام، وحفظ النفوس من اتباع الشهوات، فجاءت شرائعه وأحكامه حكماً فصلاً فيما يختلف فيه الناس؛ ليتميز الحق من الباطل، وكان ذلك هو حبل الله والصراط المستقيم الذي يختبر به المخالف والموافق، قال الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾[آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٣]، وفي هذا دليل على أن سبيل الله واحد، وأنه يحقّق للسائرين عليه العصمة من الاختلاف الذي يقود إلى التفرق، والوحدة التي تقوى بها شوكتهم، ويعز دينهم.

والنبي ﷺ قد صوّر لنا ما يُخرج عن ذلك الصراط من السبل التي لا حصر لها أحسن تصوير، وبين لنا أن مَن مالَ إليها فقد خرج عن صراط الله بمقدار ذلك الميل،

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٢/ ٥١٩.



فقد روى الإمام أحمد في مسنده عن جابر -رضي الله عنه- قال: ((كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَطَّ خطاً هَكَذَا أَمَامَهُ، فَقَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَخَطَّيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَخَطَّيْنِ عَنْ شِمَالِهِ، قَالَ: هَذِهِ سَبِيلُ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَسْوَدِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣])).(١)

ولا شك أن ما فيه أمة الاسلام اليوم يصدِّق ما أخبر به النبي ﷺ وحذر أمته منه، وما هذا الاختلاف إلا أثر من آثار الخروج عن صراط الله، وأمته ﷺ لما خرجت عن ذلك الصراط تنازعت وفشلت، وذهبت ريحها، وتمكن منها عدوها.

وهكذا الأمم جميعا؛ بقدر ابتعادها عن ميراث الأنبياء يكثر اختلافها، وتزداد فتنتها، ومن تشبه بهم من أمة محمد عليه صلاة والسلام ناله نفس العقاب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: ((ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ))(٢)، والنزاع والخلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في أهل الملل، فكل من كان إلى متابعة الأنبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل، فالخلاف المنقول عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمرٌ لا يحصيه إلا الله، وبعده الخلاف عن أعظم الملل ابتداعاً كالرافضة فينا، وبعد ذلك الخلاف الذي بين المعتزلة ونحوهم، وبعد ذلك خلاف الفرق المنتسبة إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم، ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث وهم أقل الطوائف اختلافاً في أصولهم؛ لأن ميراثهم من النبوة أعظم من ميراث غيرهم، فعصمهم حبل الله الذي اعتصموا به فقال: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]).(٣)

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (١٤٨٥٣)، وابن ماجه في مقدمة سننه (١١) وحسنه الألباني في المشكاة برقم: (١٦٦).
(٢) رواه مسلم (٢/ ٩٧٥، رقم ١٣٣٧).
(٣) منهاج السنة ٩/ ١١٩، وانظر: المنتقى في منهاج الاعتدال ص٣٨٦.



وخير الأزمنة ما أثنى عليه رسول الله ﷺ بقوله: ((خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ))[1] فلم يظهر فيهم بدعة، ولا إحداث في دين الله، بل كانوا مثالاً في الاستقامة وسلامة العقيدة، كما لم يُعرف عنهم -رضي الله عنهم- تقديم الهوى على نصوص الكتاب والسنة، وإنما كان منهجهم تلقي الوحي بالرضا والتسليم، والاستنارة بنوره والاهتداء بهديه، لذا أكد أهل العلم أن الفترة ما بين ظهور الإسلام وحتى عام ٣٧هـ كانت من أنقى الفترات، وأبعدها عن الابتداع في الدين، وأكثرها صفاء في المعتقد؛ إذ كان الصحابة -رضي الله عنهم- يسمعون القرآن، ويفهمون معناه ويعملون بشرائعه، ولم يفرّقوا في تسليمهم للوحي بين أمور الغيب وغيرها، كما لم يترددوا في قبولها والإذعان لها، وإذا وقع شيء من الانحراف؛ فإن المجتمع كان يعالجها في وقتها، ويقضي عليها في مهدها قبل أن تظهر.[2]

وأما رؤوس البدع فلم تبرز إلا في منتصف خلافة علي -رضي الله عنه- أي من بعد عام ٣٧هـ، فظهرت في عصره الخوارج والشيعة، ثم ظهرت بعد ذلك القدرية[3] والمرجئة[4].

ثم ازداد الشر بالأخذ عن الأمم الكافرة، وخصوصا بعد أن ترجمت كتبهم الوثنية قبل الإسلام، وهي لا تتفق مع الإسلام[5]، فأعرض أهل الكلام عن

(١) رواه البخاري (٢/ ٩٣٨، رقم ٢٥٠٩)، ومسلم (٤/ ١٩٦٣، رقم ٢٥٣٣).

(٢) انظر: إعلام الموقعين١/ ٤٩.

(٣) القدرية: تعود بدعتهم في القدر منذ ظهورها إلى رأيين: الأول: إلى إنكار علم الله السابق بأفعال العباد وكذا الكتابة، وهو قول جهم بن صفوان، وقد انقرض القائلون به، والثاني: إلى إنكار عموم المشيئة و الخلق، حيث جعلوا أفعال العباد الاختيارية بمشيئتهم و قدرتهم وحدهم، وهو قول المعتزلة ومتأخري الشيعة. انظر: الفرق بين الفرق ص٩٣- ٩٤، ومجموع الفتاوى ٧/ ٣٨٤- ٣٨٦، وكذلك ١٣/ ٣٦، و ٨/ ٢٥٦- ٢٦٠، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٣٠٥-٣٠٦، وشفاء العليل ص ١٠٩.

(٤) المرجئة: فرقة ضَالَّة تزعم أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم قد أخذوا بنصوص الوعد والرجاء وغلو فيها، وأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، وهم أصناف شتى. انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١٣، والتنبيه والرد ص ١٤٦، والملل والنحل ١٣٩ الفرق بين الفرق ١٩٠- ١٩٥.

(٥) انظر: مقدمة أصول اعتقاد أهل السنة ص٦، الملل والنحل ٢/ ١١٧.



الكتاب والسنة التي أغنى الله -عز وجل- بهما عن كل ما كان قبلهما من علوم ومناهج، وانصرفوا عن شريعة الله وولوا وجوههم تلك العلوم البشرية الجاهلية التي كانت قبل الإسلام.

إذن فقد كان من تأثير تلك العلوم الدينية الوافدة أن انقسمت الأمة إزاءها إلى قسمين:

١- قسم رفض العلوم الوافدة التي خاضت في الغيبيات من غير دليل، وتمسك بالكتاب والسنة، وهم أهل السنة والجماعة وأتباع السلف الصالح.

٢-وقسم تأثر بتلك العلوم الوافدة، وأعجب بها وافتتن، ومنهم من أراد أن تكون وسيلته في الدفاع عن الإسلام ضد خصومه، وحاول أن يمزجها بعلوم الشريعة، وأن يوفق بينها وبين الإسلام، فجرت تلك المحاولات على المسلمين آثاراً سيئة، وتسببت في انقسامات وتفرق.

ولقد تفاوت المعجبون بتلك العلوم الدينية الوافدة في الأخذ بها؛ وكانوا على درجات، فمنهم الفلاسفة الذين اشتد انحرافهم ووقع بعضهم في الزندقة، ومن وضوح ضلالهم وانحسار بدعتهم بينهم لم تنشأ عنهم فرق أو جماعات، فقلَّ بسبب ذلك من تأثر بهم، ومن أمثال أولئك: الفارابي وابن سينا، وكذلك ابن رشد.[١]

ومنهم المعتزلة، وهم مع كونهم أخف ضلالاً من الفلاسفة، لكن المتأثرين بهم أكثر من المتأثرين بالفلاسفة، كالأشاعرة والماتريدية الذين تُدرس مناهجهم في بعض الجامعات في البلاد الاسلامية، وقد قال عنهم الدكتور يوسف القرضاوي أنهم أهل السنة والجماعة، وأن مذهبهم هو أوسع المذاهب انتشاراً في العالم الإسلامي، وهو زعم لا دليل عليه.[٢]

---

(١) انظر: الصفدية ١/ ٢٦٥، وبيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٦٠.

(٢) انظر: موقع إسلام أون لاين، بنك الفتاوى، بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٠١م، وانظر مناقشة هذه الرأي في: وسطية أهل السنة بين الفرق ص٤٤-٤٦.



كما أن ظهور المعتزلة وسائر طوائف البدعة والضلال داخل في دلالة النصوص الشرعية المحذرة من وقوع الافتراق في الأمة، واعتبار أنها من قبيل التنوع الفكري الذي يسعه الاسلام الصافي المنزل على النبي ﷺ معارض بما ورد من وجوب الاعتصام بالوحي.

وقد روى مسلم عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ((إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، أَوْ قَالَ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضاً وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضاً)).[1]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية شارحاً هذا الحديث: (وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه، يشير إلى أن الفُرقة والاختلاف لا بد من وقوعهما في الأمة، وكان يحذّر أمته منه؛ لينجو من الوقوع فيه من شاء الله له السلامة، كما روى النزال بن سبرة عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: ((كلاكما محسن، ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا))[2] رواه مسلم، نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق؛ لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلّل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا، ولهذا قال حذيفة لعثمان: (أدرِكْ هذه الأمة؛ لا تختلفْ في الكتاب كما

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٢١٥، رقم ٢٨٨٩).

(٢) هذا الحديث لم أجده في صحيح مسلم، وهو في صحيح البخاري برقم (٣٢٨٩) ٢/ ١٢٨٢، وذكر ابن الجوزي أنه من أفراد البخاري، انظر: كشف المشكل من حدي الصحيحين ١/ ٢٠٧.

اختلفت فيه الأمم قبلهم)؛ لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذي نهى عنه رسول الله ﷺ، فأفاد ذلك شيئين:

أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا.

والثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا، والحذر من مشابهتهم.

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يثبته أو في بعضه، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر، كما أن القارئين كل منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئاً في نفي حرف غيره، فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر).[1]

ومن النصوص المهمة في وقوع الافتراق ما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((افْتَرَقَتْ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتْ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً)).[2]

وربما احتاج هذا الحديث لشيء من تسليط الضوء على ما بينه أهل العلم من مسائل مهمة تضمنتها دلالة الحديث، لا سيما مع الموقف المضطرب لبعض أصحاب الاتجاه العقلي حول مشكلة الافتراق والفِرق الخارجة عن منهج أهل السنة والجماعة، ورفضهم دخول المعتزلة وغيرهم تحت الذم الذي تضمنته مثل هذه النصوص، ومن أبرز مآخذهم على هذا الحديث ما يلي:

١- إنكار أن يعلم النبي ﷺ أمراً غيبياً مستقبلياً، وأنه لا يمكن أن يتنبأ بعدد الفرق التي سيفترق إليها المسلمون.[3]

---

(١) اقتضاء الصراط ص٣٥.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٧٥١٠) وأبو داود (٤٥٩٦)، والحاكم في المستدرك ١/ ٤٧ رقم (١٠) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٠٣).

(٣) انظر: مذاهب الإسلاميين١/ ٣٣



٢- عدم ورود الحديث في مرويات القرن الثاني ولا الثالث الهجريين، ومراد من قاله أن الحديث وضعته كل طائفة لنفسها بما فيهم أهل السنة والجماعة، ولو كان الحديث صحيحاً لورد في عهد متقدم.

٣- إعطاء كل فرقة لختام الحديث الرواية التي تناسبها، فأهل السنة بزعمهم قد جعلوا الفرقة الناجية هي أهل السنة، والمعتزلة جعلوها فرقة المعتزلة، والشيعة كذلك، إذن فالحديث عندهم موضوع.

٤- التوالي بين الأعداد (٧١-٧٢-٧٣) حيث جعلوا ذلك دليلاً على اختلاق الحديث وافتعاله على لسان النبي ﷺ.

وجل تلك الحجج قد احتج بها الدكتور عبدالرحمن بدوي والدكتور محمد عمارة في سياق الاعتراض على قبول الحديث.[١]

مناقشة مآخذ المعترضين على الحديث

في البداية أود أن أنبه إلى أن هذه الحجج التي أورد بعضها بين يدي رفض الحديث علماءُ لا يتطرق الشك إلى رسوخهم في العلم، وعلو كعبهم في علوم الشريعة، ودفاعهم عن السنة في وجه المعتزلة وأضرابهم، من أمثال ابن حزم وغيره، بحيث يبقى لكلامهم تقدير وإجلال، وإن أخطأوا في اجتهادهم، إلا أن الذين رفضوا هذا الحديث من أمثال عبدالرحمن بدوي ومحمد عمارة تجاوزوا اجتهاد أولئك العلماء، وجاءوا باعتراضات بعيدة عن التأصيل الشرعي والقواعد العلمية، وعبَّرت عن خلل منهجي أوقعهم في مزالق عقدية خطيرة.

وهؤلاء الذين ردوا هذا الحديث لم يقدموا برهانا على رده من جهة السند مخالفين في ذلك عادة أهل العلم في التثبت والاحتياط لسنة المصطفى ﷺ فكان الأجدر في الخبر الذي يُعرف له أصل عن رسول الله ﷺ عدم رده ما دام قد ثبت من جهة الإسناد، إذ أن ثبوت الإسناد علامة على استقامة معناه عند أهل النظر والاختصاص، وقد صح

(١) انظر: مذاهب الإسلاميين١/ ٣٣، وتيارات الفكر الإسلامي ص٣٥٢، والإسلام والتحديات المعاصرة ص٢٣٩



عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قوله: (إذا حدثتم عن رسول الله ﷺ حديثاً فظنوا به الذي هو أهيأه وأهداه وأتقاه)[1]، أي ظنوا بحديث رسول الله ﷺ أنه أحسن هيئة، وأهدى سبيلاً، وأبعد عن الباطل والتهمة، والمفهوم: لا تظنوا ضد ذلك إن ظننتم وإن لم تبلغوا حقيقته ومعناه؛ فإن حديث رسول الله ﷺ أرفع من سوء ظنكم، ولا ريب أن هذا عند ثبوت النقل كما هو الشأن في هذا الحديث.

ولقد أجاب أهل العلم عن الإشكالات التي أوردها بعض المعترضين على متن الحديث بما لا يستدعي رده مع قبول سنده[2]، فإن (المنصف المطلع على مناهج

(١) رواه ابن ماجه ١/ ٩ ورقم٢٠، قال عنه الألباني: صحيح.

(٢) اختلف أهل الحديث في أسانيد هذا الحديث، فذهبت طائفة إلى تصحيح بعض طرقه، وطائفة إلى تحسينها، وطائفة ذهبت إلى تصحيحه بطرقه، ورابعة إلى تضعيفها جميعاً ضعفاً لا يقوم معه الحديث، وممن ذهب إلى تقوية الحديث أو بعض رواياته: الترمذي، والحاكم، وابن تيمية، والذهبي، والشاطبي، والعراقي، والبوصيري وابن حجر وغيرهم، وممن ذهب إلى ردّه بالرواية المفسرة ابن حزم، وتبعه على ذلك ابن الوزير اليماني. انظر دراسة تلك الأسانيد في: أضواء على حديث الافتراق ص١٨، الافتراق وأصول الفِرَق ص٧١، حديث افتراق الأمة، ٢/ ٣٩٢.

وورد الحديث من طريق جماعة من الصحابة بأسانيد متفاوتة في درجاتها، أحسنها عند النقاد: حديث أبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأنس بن مالك، ورُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص بزيادات مختلفة، وعوف بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

ومن المهم الإشارة إلى ما ذكره المحققون من أن الحديث لا يبلغ المرتبة العليا في الصحة، كما أن الزعم بوضعه واطراحه -كما رأى عبد الرحمن بدوي، ومحمد عمارة- ليس بصحيح، ومن طرق هذا الحديث ما تقتضي القواعد قبوله لذاته كحديث معاوية وأبي هريرة، وأدنى ما يقال: إن طرق هذا الحديث يشدّ بعضها بعضاً ويرقى إلى الصحة، كما مال إليه غير واحد من أهل العلم كابن تيمية، وابن كثير وغيرهما. انظر: منهاج السنة ٥/ ٢٤٩، تفسير ابن كثير ٢/ ٨٧، وانظر دراسة مفصلة للحديث في: السلسلة الصحيحة ١/ ٣٦٢، وأضواء على حديث الافتراق ص١٨.

وقد خرَّجه الألباني في السلسلة الصحيحة وقطع بصحته، وقال: (لا أعلم أحداً قد طعن فيه إلا بعض من لا يُعتد بتفرده وشذوذه أمثال الكوثري) السلسلة الصحيحة ١/ ٣٦٢.

وأفاد أن من ضعفه فهو لزيادة (كلها في النار)، وقال رحمه الله في تعليقه على رواية ابن ماجه: (والحديث صحيح قطعاً؛ لأن له ست طرق أخرى عن أنس، وشواهد عن جمع من الصحابة... وقد ضل بعض الهلكى من متعصبة الحنفية في ميله إلى تضعيف هذا الحديث مع كثرة طرقه لمخالفته هوًى في نفسه) ظلال الجنة حديث رقم (٦٤)، وانظر السلسلة الصحيحة ١/ ٣٥٦، حديث رقم (٢٠٣). وعنى به الكوثري كما صرح في السلسلة الصحيحة.



المحدثين يرى أن أخص علوم الحديث الذي هو علم الجرح والتعديل قائم على نقد المتون دون اقتصار على السند فقط، وأهل هذا الفن يميزون حفظ الراوي وإتقانه بمقدار ما يرويه من المعروف الذي يتوافق مع الأصول الصحيحة والروايات المحفوظة.

لذا كان مصير نقاد الحديث إلى القول بثبوت الإسناد يتضمن الحكم بثبوت المتن، ويُحال ما قد يظهر من التعارض إلى تفسير الراسخين في العلم له، وما يبدو تعارضه لأحد لا يلزم منه ثبوت تعارضه في نفس الأمر، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].(١)

والحديث بلا شك خبر عن أمر مستقبلي، وتحديث عن الغيب من قِبَل النبي ﷺ جاء به الوحي، وهذا الغيب هو حصول الافتراق في هذه الأمة، فأشعر بالتحذير منه مع الدلالة على المخرج، وهو الاعتصام بالجماعة.

وأما اعتراض عبدالرحمن بدوي عليه بزعم أن النبي لا يمكن أن يعلم أمراً مستقبلياً، فهو اعتراض ساقط ودعوى خطيرة، يلزم منها رد جملة من السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد اشتمالها على مسائل غيبية، وهذا لا يقول به أهل السنة، فإنه إذا أخبر الصادق المصدوق ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وجب الإيمان بما أخبر به والتصديق به؛ باعتباره وحياً من الله تعالى، وليس للعقل في هذا حق الاعتراض؛ إذ مثل هذه الأمور الممكنة ليست من مدركاته، فكيف وقد شهد له الحال؟، وهذا الإخبار من النبي ﷺ من معجزاته، وقد أخبر به ﷺ قبل وقوعه، والواقع قد شهد بصدقه.(٢)

ثم إن هذا الزعم مبني على أساسٍ اعتمده كثيرٌ ممن غَلَوْا في العقل في عصرنا الحاضر، وكان سببا في اقترابهم من منهج المعتزلة، وهو التضييق من دائرة الغيبيات، ورد النصوص الواردة في شيء من ذلك بالتأويل والتحريف، وقد وضع أصول هذا

---

(١) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٣٥.

(٢) انظر: تحفة الأحوذي ٧/ ٣٩٨، وانظر: مذاهب الإسلاميين ١/ ٣٣، دفاع عن السنة ص١٩٣.

المنهج في العصر الحديث كلٌّ من الأفغاني والشيخ محمد عبده ومدرسته، وقصدوا من ذلك أن يبقى العقل مسيطراً ومهيمناً على نصوص الوحي.

وإن من المفارقة العجيبة أن يقبل مؤسس المدرسة العقلية الحديثة الشيخ محمد عبده هذا الحديث ويفرع عنه آراء جريئة، ويبني عليه مسائل في الوحدة والحرية والتعددية والفرقة الناجية حسب مفهومه، بينما يرفضه بعض أتباعه.[1]

وأما قولهم بعدم ورود الحديث في مرويات القرن الثاني ولا الثالث الهجريين، فهذه دعوى ساقطة في نفسها، ومن دلائل جهل قائلها بعلوم السنة ودواوينها؛ إذ كيف يصح ذلك والحديث في مسند الإمام أحمد[2]، وسنن أبي داود السجستاني[3]، وسنن ابن ماجه[4]، وسنن الدارمي[5]، وكل هؤلاء أخرجوا حديث الافتراق وذكروه في كتبهم بأسانيدهم، وكلهم من أعلام القرن الثالث الهجري، بل الأول والثاني أيضاً؛ فرواته متصلون بالنبي ﷺ.

أما عن زعم كل فرقة بأنها الفرقة الناجية، أو إعطائها لختام الحديث ما يؤيدها، فهذا لا يقدح في صحة المتن، ولا يسلم لهم، وإلا للزم إبطال القرآن الكريم؛ إذ كل فرقة تُنزل آيات الوعد على نفسها، والوعيد على من خالفها، واستشهادهم به أكثر وأوفر من استشهادهم بهذا الحديث، فهل يبطل القرآن من أجل ذلك؟!.

وربما كان السبب في عدم القبول به استعمال من ضل في فهمه هذا الحديث في تكفير المخالفين[6]، وقد نبه أهل العلم على نكتة مهمة في هذا الحديث تقطع السبيل على كل من أراد أن يوظف هذا الحديث في تكفير المخالف لمجرد المخالفة، فإن في جميع ألفاظ الحديث نسبة الافتراق في الأمة معرَّفة بالإضافة إلى ياء المتكلم (أمتي)، وفي ذلك

---

(١) انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ٨٠-٨١
(٢) ٤/ ١٠٢، برقم (١٦٩٧٩).
(٣) ٤/ ١٩٧، برقم (٤٥٩٦).
(٤) ٢/ ١٣٢١، برقم (٣٩٩١).
(٥) ٢/ ٣١٤، برقم (٢٥١٨).
(٦) كما يفهم من كلام الدكتور محمد عمارة في الاسلام والتعددية ص١٦٢.



دلالة على بقاء جميع المفترقين المقصودين في هذا الحديث تحت اسم الإسلام، ولو تتبعت عامة الأحاديث التي ذُكر فيها لفظ الأمة بصيغة (أمتي) غير حديث الافتراق وجدت المراد بها أمة الإسلام، قال الخطابي رحمه الله: (فيه دلالة على أن هذه الفِرق كلها غير خارجة من الدين؛ إذ قد جعلهم النبي ﷺ كلهم من أمته).(١)

وقال ابن تيمية- رحمه الله-: (والنبي ﷺ لم يُخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته، ولم يقل: إنهم يخلدون في النار، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته، فإن كثيراً من المنتسبين إلى السنة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج، وأصحاب الرسول ﷺ علي بن أبي طالب وغيره لم يكفّروا الخوارج الذين قاتلوهم، بل أول ما خرجوا عليه وتحيزوا بحروراء وخرجوا عن الطاعة والجماعة، قال لهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا، ولا حقكم من الفيء، ثم أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم، فرجع نحو نصفهم، ثم قاتل الباقي وغلبهم، ومع هذا لم يسبِ لهم ذرية، ولا غنم لهم مالاً، ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدين كمسيلمة الكذاب وأمثاله، بل كانت سيرة علي والصحابة في الخوارج مخالفة لسيرة الصحابة في أهل الردة، ولم ينكر أحد على عليّ ذلك، فعُلم اتفاق الصحابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الإسلام).(٢)

وقال الشاطبي رحمه الله: (ليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه، وإذا قلنا بتكفيرهم فليسوا إذاً من تلك الفرق، بل الفرق من لم تؤدهم بدعتهم إلى الكفر، وإنما أبقت عليهم من أوصاف الإسلام ما دخلوا به في أهله، والأمر بالقتل في حديث الخوارج لا يدل على الكفر؛ إذ للقتل أسباب غير الكفر، كقتل المحارب، والفئة الباغية بغير تأويل، وما أشبه ذلك، فالحق أن لا يُحكم بكفر مَن هذا سبيله، وبهذا كله يتبين أن التعيين في

(١) معالم السنن ٧/ ٤.

(٢) منهاج السنة ٥/ ٢٤١.

دخولهم تحت مقتضى الحديث صعب، وأنه أمر اجتهادي لا قطع فيه، إلا ما دل عليه الدليل القاطع للعذر، وما أعز وجود مثله).[1]

وأما من استشكل القول في عدد الفرق وأن تعداد الفرق غير منضبط ولا يمكن حصره، وأن الفرق لم تبلغ هذا العدد، أو أنها تجاوزته، وأن الخبر عن اليهود والنصارى بأنهم افترقوا إلى هذه الفرق التي نيّفت على السبعين غير معروف في تاريخ الملتين، وخصوصاً عند اليهود، فلا يُعرف أن فِرَقهم بلغت هذا العدد[2]، إلى آخر الاستشكالات التي مدارها على العدد والتعيين فالجواب عنه:

أن وقوع الافتراق في هذه الأمة تبعاً للأمم قبلها قد دلت عليه النصوص الصحيحة، والواقع من تاريخ الأمة الإسلامية، فتصوُّره سهل، فأما النصوص فبالإضافة إلى ما سبق روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: ((**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْراً شِبْراً وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟**))[3].

وأما تاريخ الأمة فهو شاهد بحصول التفرُّق فيها في كل شيء، فكم هي تلك العقائد والسلوكيات والانتماءات والحزبيات الخارجة عن الصراط المستقيم في المنتسبين إلى الإسلام؟ وكم نخرت في صف الأمة ووحدتها ولم تزل؟ أسماء وألقاب لا يحصيها إلا الله تعالى، فكيف يصح لأحد وهو يرى هذا الواقع ويعلمه، أن يدعي التعارض بين خبر المصطفى ﷺ وهذا الواقع، وما هو إلا شاهد صدق عليه؟.

فإذا تبين وقوع الافتراق اندفع الاستشكال في معنى هذا الحديث، وانكشف عن موافقته للحقائق النبوية، ومنها هذا العدد، بالإضافة إلى أن الحديث لا يدل على أن هذا الافتراق بهذه الصورة وهذا العدد أمر مؤبد ودائم إلى أن تقوم الساعة، فيكفي في

---

(١) الموافقات ٤/ ١٩٤.

(٢) نقله القرضاوي في: الصحوة الإسلامية ص٥٢.

(٣) رواه البخاري (٣/ ١٢٧٤، رقم٣٢٦٩).



صدق الحديث أن يوجد هذا في وقت من الأوقات، وإن لم يستمر.[1]

ولقد كان السلف من الصحابة الذين رووا هذا الحديث وتابعيهم في قرون الخيرية يقرءون هذا الحديث، ولم يثبت عنهم أنهم فسروا أو عيَّنوا تلك الفرق والطوائف المندرجة تحت الحديث ممن ينتسب إلى الإسلام كالخوارج والرافضة والمعتزلة ونحوهم، مع وجود الطوائف التي انحرفت عن منهج النبي ﷺ في عهدهم، وهذا هو المتمشي مع منهاجهم في الوقوف عند النصوص، وخاصة نصوص الوعيد التي يعود تأويلها إلى الله.

لكن اختلف الأمر عند بعض المتأخرين حين اشتغلوا بتعيين تلك الفرق، ومعتقداتها وأقسامها ورؤوسها، أكثر من الاشتغال بتحقيق مفهوم الفرقة الناجية واستبانة خصائصها والتمسك بها [2]، وهو خطأ لم يسلم من الوقوع فيه أمثال الملطي والشهرستاني؛ حيث اجتهد كل واحد منهما في تعيين الفرق في عصره، وتكلف في تبليغها العدد المذكور في الحديث.[3]

وأيضا فإن النبي ﷺ لم يعيّن الفرق مع إمكان ذلك، وإنما دل على صفاتهم لكي تحذر وتُجتَنب، وهي الخروج عن جماعة المسلمين، قال الشاطبي في الموافقات: (ولكن الغالب في هذه الفرق أن يُشار إلى أوصافهم ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيينهم مرجى كما فهمنا من الشريعة).[4]

وأيضا فإن أمته ﷺلا تنحصر في عهد الملطي ولا الشهرستاني ولا غيرهما، ولا تنتهي عند زمن أحد منهم، وظهور الفرق حصل في عصرهم وقبله، وحصل بعد عصرهم، واليوم نشاهد من الفرق ما لم تحصه أقلام الأولين.[5]

(١) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٣٠، الصحوة الإسلامية ص٥٥.

(٢) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٤١، غربة الإسلام، ١/ ٣١٣.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص١٥، الملل والنحل ١/ ١٦.

(٤) الموافقات: ٤/ ١٨١.

(٥) انظر: الافتراق وأصول الفرق ص١٥٠.

قال ابن تيمية: (وأما تعيين هذه الفرق فقد صنَّف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرَّم القول بلا علم عموماً، وحرّم القول عليه بلا علم خصوصاً، فقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف: ٣٣، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ١٦٨ – ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل مَن خالفها أهل البدع وهذا ضلال مبين).[1]

وعليه فإن هذا العدد لا يلزم أن يكتمل في وقت معين، بل قد لا يكتمل حتى يكتمل أَجَل هذه الأمة، ويرث الله الأرض وما عليها؛ لأن البدع سوف تظهر في كل عصر، وقد قال الشاطبي: (إن الزمان باقٍ والتكليف قائم، والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟!)[2]

وهناك حكمة يمكن التماسها من ترك التعيين ذكرها الإمام الشاطبي، وهو تعليل ترك تعيين الفرق الثنتين والسبعين بقصد هذه الشريعة الستر على الأمة، قال رحمه الله: (ولعل عدم تعيينهم هو الأولى الذي ينبغي أن يُلتَزم ليكون ستراً على الأمة، كما سُترت عليهم قبائحهم، فلم يُفضحوا في الدنيا بها في الحكم الغالب العام، وأمرنا بالستر على المذنبين ما لم يبد لنا صفحة الخلاف، ليس كما ذكر عن بني إسرائيل أنهم كانوا إذا أذنب

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٦.

(٢) الاعتصام ٢/ ٢٢٢.

أحدهم ذنباً أصبح وعلى بابه معصيته مكتوبة، وكذلك في شأن قرابينهم، فإنهم كانوا إذا قرّبوها أكلت النار المقبول منها، وتركت غير المقبول، وفي ذلك افتضاح المذنب إلى ما أشبه ذلك، فكثير من هذه الأشياء خُصت بها هذه الأمة، وقد قالت طائفة: إن من الحكمة في تأخير هذه الأمة عن سائر الأمم أن تكون ذنوبهم مستورة عن غيرهم، فلا يطّلع عليها كما اطلعوا هم على ذنوب غيرهم ممن سلف، وللستر حكمة أيضاً، وهي أنها لو أظهرت مع أن أصحابها من الأمة لكان في ذلك داعٍ إلى الفرقة والوحشة وعدم الألفة التي أمر الله بها ورسوله).[1]

وعلى كل حال فالحديث ذكر التفرق ومصير الأمة المحمدية إلى ثلاث وسبعين فرقة، لكنه لم ينص على تسميتها، ولا قصد إلى تعيينها سوى الطائفة الناجية، وما ذكر من صفاتها يرد على كل من زعم الانتساب إليها دون أن يتطابق قوله وفعله واعتقاده مع أهلها، ودعوى الفرق في كونها الفرقة الناجية في الحديث يبطله الحديث نفسه، ويبطله ما انتسبوا إليه من تسميات ومناهج وبدع ضالة.

ولقد أغرق في الضلال كلُّ من رد الحديث مستشكلاً زيادة (ما أنا عليه وأصحابي) فمثل هذا المعنى لا يُختلَف فيه ولو بطل سند حديث الافتراق، وكيف تكون هذه الزيادة محل استنكار مع تضافر الأدلة على وجوب الاتباع، والاهتداء بالسنة، قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وهذا يشمل جوانب الاعتقاد والعمل.[2]

وليس بمستغرَب على بعض أصحاب الاتجاه العقلي أمثال الترابي وجمال البنا ومحمد عمارة وغيرهم ممن ينادون باطراح منهج السلف، ويتهجمون عليه في كل

(١) الموافقات: ٤/ ١٨١.

(٢) انظر: أضواء على حديث الافتراق ٦٩.



مناسبة، وينادون بتطوير الشريعة بطريقة تلفيقية تعتمد على قبول تعديد قراءة النص كما يقولون، والأخذ عن الفرق؛ باعتبارها مدارس فكرية لها حق الاجتهاد في تفسير النصوص الشرعية، أن لا يرتاح أحدهم للدعوة إلى التزام منهج الصحابة، وأن لا يتقبلوا مثل هذه النصوص الملزمة باتباع صراط واحد وسبيل واحدة.[1]

إن الواجب هو تصحيح مفهوم الفرقة الناجية عند من ضلَّ فيه أو غلا، لا أن ينكر الحديث بحجة سوء فهم من غلط فيه، فكيف إذا كانت حجة المعترض على الحديث هي الأخرى مبنية على ضلال قد يؤول إلى الانسلاخ من الدين، وحاصل القول أن الحديث ثابت من جهة الرواية ومن جهة المتن؛ إذ ليس في شبهات من رده ما يطعن فيه، والله أعلم.

(١) انظر مثلا في: الإسلام وحرية الفكر ص٧، وانظر: رسائل العدل والتوحيد، تحقيق محمد عمارة ص٢٢.

المطلب الثاني : أنواع الاختلاف

وبعد الحديث عن ذم الاختلاف في الشريعة، والتحذير منه يجدر التنبيه على تمييز أهل العلم بين الاختلاف المقبول، والاختلاف الممنوع المؤدي إلى الافتراق، فقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- أن الاختلاف الوارد في القرآن الكريم على نوعين: (أحدهما: أن يكون المختلفون كلهم مذمومين، وهم الذين اختلفوا بالتأويل، وهم الذين نهانا الله -سبحانه- عن التشبه بهم في قوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وهم الذين تسودّ وجوههم يوم القيامة، وهم الذين قال الله -تعالى- فيهم: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، فجعل المختلفين كلهم في شقاق بعيد، وهذا النوع هو الذي وصف الله أهله بالبغي، وهو الذي يُوجب الفُرقة والاختلاف وفساد ذات البين، ويُوقع التحزب والتباين.

والنوع الثاني: اختلاف ينقسم أهله إلى محمود ومذموم، فمَن أصاب الحق فهو محمود، ومن أخطأه مع اجتهاده في الوصول إليه، فاسم الذم موضوع عنه، وهو محمود في اجتهاده معفوّ عن خطئه، وإن أخطأه مع تفريطه وعدوانه فهو مذموم.

ومن هذا النوع المنقسم قوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ البقرة: ٢٥٣، وقال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[الشورى: ١٠].

والاختلاف المذموم كثيراً ما يكون مع كل فرقة من أهله بعض الحق، فلا يُقِر له خصمه به، بل يجحده إياه بغياً ومنافسة، فيحمله ذلك على تسليط التأويل الباطل على النصوص التي مع خصمه، وهذا شأن جميع المختلفين، بخلاف أهل الحق؛ فإنهم

يعلمون الحق من كل من جاء به، فيأخذون حق جميع الطوائف ويردون باطلهم، فهؤلاء الذين قال الله فيهم: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[البقرة: ٢١٣]، فأخبر سبحانه أنه هدى عباده لما اختلف فيه المختلفون)(١).

وقد وقع التحذير من الفُرْقة بلفظ (الافتراق) لا بلفظ (الاختلاف)؛ لأن المحذور في الاختلاف لا مجرد وقوعه، إنما أن تكون نتيجتُه الافتراقَ؛ ذلك أن الاختلاف أعمّ في لفظه ودلالته من الافتراق.(٢)

واشترط أهل العلم للعذر بالاختلاف الذي يكون في فروع الدين، وفيما يخفى فيه الدليل، أن يكون مستصحباً لسلامة النية، والتجرد عن الهوى، وترك التعصب، وصاحِب هذا الاختلاف إذا سلم من تلك الآفات وكان من أهل النظر دائر بين الأجر والأجرين، كما أخبر بذلك النبي ﷺ.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى التفريق في النهي عن الاختلاف بين فروع الدين وأصوله، فقال النووي: (وأما الاختلاف في استنباط فروع الدين منه، ومناظرة أهل العلم في ذلك على سبيل الفائدة وإظهار الحق، واختلافهم في ذلك فليس منهياً عنه، بل هو مأمور به، وفضيلة ظاهرة، وقد أجمع المسلمون على هذا من عهد الصحابة إلى الآن).(٣)

لكن عقب على ذلك الشوكاني بقوله: (قيل: وهذا النهي عن التفرق والاختلاف يختص بالمسائل الأصولية، وأما المسائل الفروعية الاجتهادية فالاختلاف فيها جائز، وما زال الصحابة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم مختلفين في أحكام الحوادث، وفيه

---

(١) الصواعق المرسلة ٢/ ٢١٤-٢١٨، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم ص١/ ١٢٦.
(٢) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٥٩.
(٣) شرح صحيح مسلم ١٦/ ٢١٩.

نظرٌ، فإنه ما زال في تلك العصور المنكِر للاختلاف موجوداً، وتخصيص بعض مسائل الدين بجواز الاختلاف فيها دون البعض الآخر ليس بصواب).[1]

ولا فرق عند التحقيق بين الأصول والفروع في ذم الاختلاف، إذ الكل شرع، وأن كل واحد منهما دين لا يجوز مخالفته متى ما عُلم دليله، وكان ظاهراً جلياً، والمحذور الذي هو التفرق والافتتان حاصل في كلا الأمرين، فكم حصل في تاريخ المسلمين من انقسام وافتراق على مسائل اجتهادية دخلها الهوى والتعصب.[2]

وهذا النوع من الاختلاف الفقهي لا يُخرِج عن الجماعة، وليس نقيصة في الأمة، ولا يمكن أن لا يكون، ومثله خلاف بعض جماعات الدعوة الإسلامية ما لم تتلبس بمناهج أهل البدع وتدعو إليها، على عكس خلاف الفرق التي حاول بعض المفكرين أن يجعلوه من جنس الاختلاف المشروع.

أما الاختلاف المذموم في كلام الشارع فهو:

١- ما كان سببه البغي واتباع الهوى، وهو ما ذمّ الله به أهل الكتاب وغيرهم ممن دفعهم حب الدنيا ولذّاتها إلى الاختلاف، رغم قيام الحجة ووضوحها، قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[البقرة: ٢١٣].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ

(١) فتح القدير ١/ ٣٧٠.

(٢) انظر: الاختلاف رحمة أم نقمة ص٤٥.

فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[الجاثية: ١٦ – ١٧].

٢- الاختلاف الذي يؤدي إلى العداوة والشقاق في الأمة ويفرّق كلمتها، ويُلبسها شيعاً، ويذيق بعضها بأس بعض، وهذا قد حذّر منه القرآن أشد التحذير وكذلك في السنة المطهرة، قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾[آل عمران: ١٠٣]، ويبين في السياق نفسه عاقبته على الأمم من قبلنا، ويحذرنا أن يصيبنا ما أصابهم ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[آل عمران: ١٠٥].

ويذم المشركين والمحرفين من أهل الكتاب الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، فيقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٩].

ولشيخ الإسلام كلام نفيس بعدما أورد قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة: ١١٣]، يقول: (واختلاف أهل البدع هو من هذا النمط، فالخارجي يقول ليس الشيعي على شيء، والشيعيّ يقول: ليس الخارجيّ على شيء، والقدريّ النافي يقول: ليس المثبت على شيء، والقذري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء، والوعيدية تقول: ليست المرجئة على شيء، والمرجئة تقول: ليست الوعيدية على شيء.

بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلى السنة، فالكلابي يقول: ليس الكرامي على شيء، والكرامي يقول: ليس الكلابي على شيء، والأشعري يقول: ليس السالمي على شيء، والسالمي يقول: ليس الأشعري على شيء، ويصنّف السالمي كأبي علي الأهوازي كتاباً في مثالب الأشعري، ويصنّف



الأشعري كابن عساكر كتاباً يناقض ذلك من كل وجه، وذكر فيه مثالب السالمية.

وكذلك أهل المذاهب الأربعة وغيرها، لاسيما وكثير منهم قد تلبّس ببعض المقالات الأصولية، وخلط هذا بهذا، فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئاً من أصول الأشعرية والسالمية وغير ذلك، ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد، وكذلك الحنفي يخلط بمذاهب أبي حنيفة شيئاً من أصول المعتزلة والكرامية والكلابية، ويضيفه إلى مذهب أبي حنيفة، وهذا من جنس الرفض والتشيع، لكنه تشيُّع في تفضيل بعض الطوائف والعلماء، لا تشيُّع في تفضيل بعض الصحابة.

والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصاراً مطلقاً عامّاً إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عامّاً إلا للصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالمٍ من العلماء فإنهم قد يُجمعون على خطأ، بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلَّماً إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم، ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علِم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلا بد أن يكون قوله -إن كان حقّاً- مأخوذاً عما جاء به الرسول، موجوداً فيمن قبله، وكل قول



قيل في دين الإسلام مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم، بل قالوا خلافه؛ فإنه قول باطل.

والمقصود هنا أن الله -تعالى- ذكر أن المختلفين جاءتهم البينة، وجاءهم العلم، وإنما اختلفوا بغياً، ولهذا ذمّهم الله وعاقبهم؛ فإنهم لم يكونوا مجتهدين مخطئين، بل كانوا قاصدين البغي عالمين بالحق معرضين عن القول وعن العمل به).[(١)]

ولقائلٍ بعد ما سلف أن يقول: إن كان ما ورد قد جاء مؤكداً على وقوع الخلاف والافتراق لا محالة، وأخبر به النبي ﷺجازماً بحدوثه في حديث الافتراق السابق وغيره، فما فائدة ذلك التنبيه؟ وما الواجب تجاهه؟ وكيف يتعامل المسلم مع تلك النصوص وذلك الحال؟ والجواب يتضح فيما يلي:

١- أن تلك النصوص قد أخبرت بغيبٍ قبل حصوله، ففيها إعجاز للنبي ﷺوزيادة يقين للمؤمنين وقد سبق بيانه.

٢- لما أراد الله حصول الافتراق كوناً، أراد من المؤمنين أن يدفعوه بالوسائل الشرعية، ويتقوه بالاعتصام بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وقد وقع كثير من المعاصرين في الخلط بين الإرادتين، وعدم التمييز بينهما، أعني الإرادة التي حتّمت وقوع الافتراق كوناً، والأمر الشرعي بمنع المؤمنين منه، وتحذيرهم من أسبابه، فنتج عن ذلكم الخلط فهمان خاطئان:

أ- تسويغ الافتراق في قضايا الدين الكلية وما ثبت فيه النص الشرعي، فأدى ذلك إلى اعتبار الفِرق المنحرفة أوجهاً اجتهادية وتعددية فكرية مثرية في الدين، لا تستوجب الذم أو اللوم أو الإنكار، وقعد هذا الفهم بأصحابه عن طلب الحق وواجب البيان والدعوة ونصرة الحق.

بينما أدلة وقوع الافتراق دلت على خلاف ذلك، فقد دلّت على وجوب الالتزام بمنهج الفرقة الناجية ومنهج السلف الصالح والأمر بالتزامه، فإن تلك النصوص

(١) انظر: منهاج السنة ٨/ ٣.

وغيرها محفّزة للقيام بالحجة وبيان الحق للناس، ومحذّرة من طرق الضلال والافتراق، هكذا فهمها السلف الصالح وطبّقوها، وأما المخالف فيخذله فهمه، ويقعد به جهله عما أمر الله؛ جهلاً بحقيقة مراده، واستسلاماً للقدر الكوني، وتفريطاً بالأمر الشرعي.

ب- إلغاء الاختلاف ونفيه، والتشنيع على كل اختلاف، ولو فيما عذر فيه أهل العلم من القضايا الفقهية التي خفي فيها الدليل، فضلاً عن النوازل التي تستدعي اجتهاداً من أهل العلم والرأي، وقد أدى هذا الفهم بهؤلاء إلى التعصب لشيخ أو عالم، وحمل الناس على قول من تعصبوا له، فكان خطؤهم من جنس ضلال الرافضة في دعوى العصمة كما مر من كلام شيخ الإسلام.

وربما حمل أصحابُ هذا الفهمِ نصوصَ الأمر بالجماعة على مفهوم ضيّق أو مبتدع، وربما جعلوا المقصود بها طائفتهم أو جماعتهم أو حزبهم حصراً دون غيرهم، ويتولع بعضهم بتصنيف الأشخاص والجماعات فيُنزل الوعيد في الحديث دون تحوّط وتورّع على من ظن أنهم فارقوا الجماعة من غير حجة، ويقطع مثل هذا بانتسابه إلى الفرقة الناجية هو وطائفته وجماعته وحزبه، وهذا منهج خطير إذا ما قامت عليه دعوة، وأبعد ما يكون عن هدْي سلف الأمة.

وبهذا يتضح أن الفُرقة والاختلاف واقعان لا محالة؛ إذ هو من طبيعة البشر وأيضاً هو ممكن في أصول الدين وفروعه، وهذه هي الإرادة الكونية القدرية، كما أن الأمر الشرعي جاء بالنهي عن أسبابه، وحذَّر من الوقوع فيه، وأمر بالاعتصام بالوحي، ولا تعارض بين الإرادتين عند أهل السنة.[1]

(١) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٧٧.

المطلب الثالث : أسباب وقوع الاختلاف والافتراق

وأما عن أسبابه، فلوقوع الافتراق في الأمة عوامل داخلية وخارجية، وأهمها العوامل الداخلية؛ لأنها هي الممهِّدة لتقبُّل العوامل الخارجية، وإدراك نقاط الضعف الداخلية يكشف مواطن تغلغل المؤثر الأجنبي أو الخارجي، ويجب ألا نغفل عن كونها جميعاً متداخلة ومتشابكة.

ويخطئ بعض الكُتاب حين يتفقون مع المستشرقين في حصرها في عامل أو عاملين لا تخرج في العادة عن إخضاع تاريخ المسلمين للنظريات المادية الغربية في تفسير التاريخ (١)، مع إغفال ما نبّهت على خطره بوضوح نصوص الشريعة من خطر البعد عن منهج الاسلام وتأثير ذلك على تماسك الأمة وقوتها.

والبدعة في الدين مع الجهل والتعصب والهوى وتقليد الأكابر والقول بغير علم، والإعجاب بالرأي وحب الرياسة والشهرة، والتعلق بمتاع الدنيا، وغياب الأمانة؛ كل تلك العوامل يجدر الاهتمام بها حين الكلام عن الفرق وأسباب الافتراق، وتربية الأمة ودعوتها، كما ينبغي ألا تغيب عن أذهان أصحاب الدراسات التي تُعنَى بظهور المقالات والمناهج المنحرفة.

وقبل الإشارة إلى بعض الأسباب الذاتية أنبّه إلى أن إدراك السنن التي سنّها ربنا تعالى في حياة الأمم وهلاكها واجتماعها وتفرّقها -من الأمور المهمة في تفسير ظاهرة تمزّق الأمم وتفرُّقها؛ إذ أنها تجري على كافة الخلق دون تحيّز أو تمييز، وفهمها يمكّن المؤمن من قياس صلابة المجتمع في دينه، وسلامة شبكة علاقاته مع جوانب الحياة المختلفة، كما يمكن أن يستعين بها الدارس في معرفة نوع الخلل الذي يطرأ تدريجيّاً على

(١) حيث جعلوا الانسان حيوانا كغيره يسعى لرزقه وحماية نفسه، وجعلوا دأبهم البحث عن العوامل التي تدفع الانسان أو الجماعات البشرية إلى الحركة، وأخضعوا تفسير حركة المجتمعات وتغيراته إلى مناهج غربية تأثر بها بعض المسلمين، كتلك التي تقوم على تفسير أحداث التاريخ الاسلامي تفسيرا اقتصاديا صرفا، تأثرا بالتفسير الماركسي، أو تفسيرا نفسانيا أو جنسيا تقليدا لمدرسة التحليل النفسي التي أسسها فرويد، أو الصراع من أجل السيطرة والاستعلاء، وغير ذلك. انظر: التاريخ والمؤرخون ص١١٩، وقراءة في واقع الأمة ١٦.



المجتمع، وأثره على تماسكه ووحدته.(١)

وقد وضَّح -سبحانه- طبيعة هذه السنن في مثل قوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وقال: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣]، ومن تلك السنن: ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾[الرعد: ١١] وقال: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٞۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤] ، وليست أمة الإسلام في هذه السنن الاجتماعية استثناءً من الأمم، بل إن السنن تربط حركة البشر بقوانين واحدة لا تتخلف.(٢)

وعندما يأمرنا الله -تبارك وتعالى- باتخاذ أسباب القوة في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فإنما هو أمر مباشر للمسلمين بإعداد العدة والقوة بكل أنواعها، سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية؛ لحماية الأمة من عدوّها، وهي تدل بمفهومها على أن الإخلال بهذا الإعداد مؤدٍّ إلى تخلُّف نتائجه من عدم النصر والتفوق.(٣)

ومن أسباب التفرق والاختلاف المذموم:

١- حب الرياسة والشهرة والسيادة.

٢- التعصب والعصبية.

٣- الابتداع في الدين.

٤- الغلو.

٥- اتباع الهوى.

---

(١) انظر: مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص١٢.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون ص١٦٢.

(٣) انظر: مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص١٤.

١ - حب الرياسة والشهرة والسيادة:

قال شيخ الإسلام: (وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السُّنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوًى أن ينتصر جاههم أو رياستهم، وما نسب إليهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم وإن كان جاهلاً سيئ القصد ليس له علم ولا حسن قصد، فيُفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله).[1]

ويقول الشاطبي مبيناً أثر حب الشهرة والتسيّد على اجتهاد صاحبها في بدعته: (فالمبتدع يزيد في الاجتهاد لينال في الدنيا التعظيم والمال والجاه، وغير ذلك من أصناف الشهوات، بل التعظيم على شهوات الدنيا، ألا ترى إلى انقطاع الرهبان في الصوامع والديارات عن جميع الملذوذات، ومقاساتهم في أصناف العبادات، والكفّ عن الشهوات، وهم مع ذلك خالدون في جهنم، قال الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴾ [الغاشية: ٢ – ٤] ، وقال: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٣ – ١٠٤]، وما ذاك إلا لخفةٍ يجدونها في ذلك الالتزام، ونشاط يداخلهم يستسهلون به الصعب، بسبب ما داخل النفس من الهوى، فإذا بدا للمبتدع ما هو عليه رآه محبوباً عنده لاستعباده للشهوات، وعمله من جملتها، ورآه موافقاً للدليل عنده، فما الذي يصده عن الاستمساك به والازدياد منه، وهو يرى أن أعماله أفضل من أعمال غيره، واعتقاداته أوفق وأعلى؟ أفيفيد البرهان مطلباً؟ كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء).[2]

---

(١) منهاج السنة٥/ ٢٥٥.

(٢) الاعتصام ص١٢٥.

٢- التعصب والعصبية:

كان للإسلام أثر جلي في تزكية نفوس الجيل الأول وتهذيبها، فتمثلوا في تعاملاتهم قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحجرات: ١٣]، وبذلك قضى الإسلام على نوازع العصبية، والولاء على أساس العرق والجنس، ومظاهر ذلك من الافتخار بالآباء والأجداد مع النَّيل من الآخرين وانتقاصهم، وعزّز الولاء الإيماني الذي يقوم على خشية الخالق، ورحمة الخلق، فكانت من أجلّ النعم التي امتن الله بها على المسلمين قال تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [الأنفال: ٦٣].

وكان رسول الله ﷺ وهو يربي أصحابه يحذّرهم من سيئ أخلاق الجاهلية، ويوجّه ﷺ هذه النزعة النفسية -الميالة إلى البحث عن شاكلتها، والمفطورة على الاجتماع والانضمام مع الآخرين- إلى إعادة صياغة الأساس الذي تقوم عليه علاقات المجتمع المسلم، وتُعقد عليه أواصر الأخوة، فكانت كلمة التوحيد أساساً متيناً تقوم عليه أشرف العلاقات الإنسانية عند ذلك الجيل، وركيزة ضرورية تقوم عليها عقيدة المسلم في الولاء والبراء، وهو ما عزّز من موقع الدين في نفوس سائر الشعوب، فأقبلت إليه راغبة في محاسنه، فارّة من أغلال العصبيات الجاهلية التي عرفتها مجتمعاتهم قبل الإسلام.

وقد يقع في التعصب بعض المنتسبين إلى أهل السنة جهلاً وضعفاً في الدين، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل بقوله: (رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز، ولا أقول العوام بل العلماء، كانت أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يونس فكانوا يستطيلون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع، حتى ما يمكنوهم من الجهر بالبسملة والقنوت -وهي مسألة اجتهادية-، فلما جاءت أيام النظّام ومات ابن يونس؛ زالت شوكة الحنابلة، واستطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظَّلَمة،

فتدبرتُ أمر الفريقين فإذا بهم لم يعمل فيهم آداب العلم).[1]

وما مثَّل عليه ابن عقيل -رحمه الله- نوع افتراق حصل في مسائل اختلافية فرعية، فكيف بمسائل يصنفها أهلها على أنها أصول ولا دليل عندهم على ذلك، فإن الداعي للاختلاف والافتراق عليها أولى وأقوى.

وبدلا من أن ينظر بعض الكتاب المعاصرين إلى أثر داء التعصب على المعتزلة وأمثالهم، رأينا من أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي من بسط لسانه وأطلق قلمه في تجريح القائمين على حدود الله من أعلام الأمة وعلمائها؛ تقليداً للمستشرقين، وتقليدا لأهل الهوى الذين لا يقبلون في بعضهم من النقد ما يرضونه لأعلام الأمة وسلفها الصالح، حتى جعلوا إقامتهم للحدود، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، نوعاً من التعصب أو التحزب السياسي أو الاجتماعي ضد مخالفيهم.

ولا يغيب عنا ما روَّج له المستشرقون ومقلدوهم من الزعم بأن العصبية القبلية كانت ظاهرة اجتماعية مؤثرة على سلوكيات الجيل الأول الذي رباه النبي ﷺ على عينه.[2]

٣- الابتداع في الدين:

ثبت من تاريخ المسلمين أن للبدعة خطورة بالغة على قوة الأمة وتماسكها، ولذلك كان موقف السلف منها نابعاً من إدراك خطرها، يقول شيخ الإسلام بعدما ذكر شيئاً من البدع: (اتفق أئمة الإسلام على أن هذه البدع المغلظة شرّ من الذنوب التي يعتقد أصحابها أنها ذنوب، وبذلك مضت سنة رسول الله ﷺ ؛ حيث أمر بقتال الخوارج عن السنة، وأمر بالصبر على جوْر الأئمة وظلمهم، والصلاة خلفهم مع ذنوبهم، وشهد لبعض المصرين من أصحابه على بعض الذنوب أنه يحب الله ورسوله،

---

(١) نقله ابن مفلح في الفروع٢/ ١٤.

(٢) انظر: مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص٩٤، وانظر مثالاً على هذا التطرف مقال بعنوان "التفكير.. وإشكالية الوصاية" لمحمد المحمود؛ حيث دافع الكاتب عن الجعد بن درهم، واتهم أهل السنة بالتعصب ضده. جريدة الرياض عدد (١٣٠٦٥).

ونهى عن لعنته، وأخبر عن ذي الخويصرة وأصحابه مع عبادتهم وورعهم أنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، وقد قال تعالى في كتابه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، فكل من خرج عن سنة رسول الله ﷺ وشريعته، فقد أقسم الله بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن حتى يرضى بحكم رسول الله في جميع ما يشجر بينهم من أمور الدين والدنيا، وحتى لا يبقى في قلوبهم حرج من حكمه، ودلائل القرآن على هذا الأصل كثيرة).[١]

والذين حاولوا أن ينتحلوا طرقاً ومفاهيم جديدة في هذا الدين، سواء في الاعتقاديات أو غيرها ضلوا، ونتج عن ضلالهم ضلال آخر لقوم آخرين وقفوا ضد ما جاء به هؤلاء؛ حيث ابتدع هؤلاء قولاً فابتدع الآخرون قولاً يقابل قولهم، وبذلك جرّت البدعة إلى بدعة أخرى مثلها أو أشد منها .

وبفتح باب بدعة ما تفتح في المقابل أبواب أخرى، وليست البدعة المتقدمة بأولى من المتأخرة، فما الذي أباح للأول أن يبتدع وحرَّمها على الآخر؟، وبمثل هذا تظهر الانقسامات والمقالات المتعارضة وأربابها يتطاحنون فيما بينهم.

وإذا كان الخوارج قد كفَّروا علياً -رضي الله عنه-، فقد ظهر في المقابل الشيعة الذين رفعوه إلى مقام النبي ﷺ وفضلوه على سائر الأنبياء، بل نشأ بينهم التأليه لعلي ولأهل البيت[٢]، ومقابل تكفير الخوارج للمسلمين على المعصية، ظهرت بدعة أخرى هي بدعة الإرجاء وإخراج العمل من مسمى الإيمان وهكذا [٣]، كما ظهرت القدرية رداً على شيوع عقيدة الجبر على يد معبد الجهني.

ويتضح مما تقدم أن البدعة كانت سبباً في ظهور الفرق المختلفة، وأن كل فرقة

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٧٠، وانظر: الافتراق وأصول الفرق ص١٨٦، ومقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص٣٩.

(٢) انظر: الافتراق وأصول الفرق ص١٨٨.

(٣) انظر:مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٣٨، ظاهرة الإرجاء ١/ ٢٣٩.



تتطرف تتسبب بظهور تطرف مقابل وبدعة أخرى تردّ عليها، ويبقى أهل السنة وسطاً كما مدحهم الله تبارك وتعالى بقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وينزع كثير من أصحاب هذا الاتجاه إلى التعاطف مع هذا الافتراق العقدي في الأمة، والتهوين من شأنه، واللين في قضايا الاختلاف، ومجاملة أصحابها إلى حد المشاركة في البدعة(١)، وهو أمر يدعو إلى زيادة تعميق الافتراق في الأمة وتمزيقها، لا إلى وأد الفتنة واقتلاعها من جذورها.

ويسوغ بعض الكتاب للافتراق في الدين تحت شعار حرية التعبير والنظر، والاجتهاد من دون ضوابط شرعية، ويقدمون البدعة على أنها ضرب من الإبداع العقلي والتطور المعرفي، ثم تكال عبارات التبجيل والتقدير جزافاً لرموز البدعة حتى يضعوهم في مصاف أئمة الهدى والدين.

بينما يضرب ربنا لنا الأمثال على اختلاف من سبقنا من الأمم، فيقول تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[آل عمران: ١٠٥] قال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٩].

وتدل الآيات السابقة على أمرين:

١- تحذير المسلمين من التفرق، مثلما تفرق الذين من قبلنا، وذلك بالتصريح تارة، كما في قوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا}، أو بالتلميح كما في قوله: {لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} فإن هذا كالنص على عدم التفرق والاختلاف؛ إذ إن من يتبرأ منه الرسول ﷺ يكون عمله منهياً عنه بطريق اللزوم.

٢- أن الاختلاف في الأمم السابقة كان مع وجود العلم بينهم، وليس في حال فقده كما قال تعالى: {مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ} وقوله: {إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ} فلا تغتر أمة بوفرة العلم، وتيسر وسائله، وتطور مناهجه، إذا استعملت نفس

(١) انظر إلى نماذج من ذلك في الفصل الثاني "السكوت عن قضايا النزاع"ص٢٨١.



الآلية التي حرمت الأمم السابقة من بركته وفضله، كما أن أساس انحراف الأمم كان بأحد أمرين: إما التأويل أو التبديل، وهما سبب انحراف أهل الأهواء والبدع في كل ديانة.

٤- الغلو في الدين:

الغلو في الدين نهج مرفوض في الشرع والعقل، وقد ورد التحذير منه في آيات وأحاديث كثيرة، وهو من أهم عوامل تفكيك المجتمعات، وقد أخبرنا الله -عز وجل- أن الغلو كان سبباً لضلال النصارى؛ حيث غلو في حق عيسى، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾[النساء: ١٧١] وقال ﷺ: **((إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من قبلكم الغلو في الدين))**.(١)

ويبين ابن تيمية أن الغلو من أسباب المروق من الدين والخروج عن الجماعة، فيقول: (فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين قد انتسب إلى الإسلام مَن مرق منه، مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي بقتالهم، فيُعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنة، حتى يدّعي السُّنة مَن ليس من أهلها، بل قد مرق منها، وذلك بأسباب: منها الغلو الذي ذمّه الله تعالى في كتابه؛ حيث قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾[النساء: ١٧١] إلى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾، وقال تعالى: ﴿قُلۡ

---

(١) رواه أحمد (١/ ٣٤٧، رقم ٣٢٤٨)، والنسائي (٥/ ٢٦٨، رقم ٣٠٥٧)، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٨، رقم ٣٠٢٩) والطبراني (١٨/ ٢٨٩، رقم ٧٤٢)، والحاكم (١/ ٦٣٧، رقم ١٧١١) وقال: صحيح على شرط الشيخين. وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٢٨٣).

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] وقال النبي ﷺ: ((إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين)) وهو حديث صحيح).[1]

ويقول: (والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين، لا يبالي بأيهما ظفر، إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه، وإذا كان الإسلام الذي هو دين الله لا يقبل من أحد سواه، قد اعترض الشيطان كثيراً ممن ينتسب إليه، حتى أخرجه عن كثير من شرائعه، بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية).[2]

فكيف يصح بعد هذا القول بأن مظاهر الغلو عند المعتزلة والذي تجلى في المبادئ، ومظاهر الغلو عند الشيعة والذي تجلى في الأشخاص، وسائر أهل البدع كذلك هي نوع من التنوع والثراء الفكري في الأمة؟!.

٥- اتباع الهوى:

اتباع الهوى أمر ذمه الله -تعالى- في مواضع من كتابه الكريم، وبيّن سوء عاقبته على عقيدة الإنسان وحياته كلها، قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

وحقيقة الهوى: هو مَيْل إلى نيل شهوة تلائم طبعها، أو اتباع شبهة توافق عقلها مع اطراح الدليل. قال الإمام الشاطبي: (ولذلك سمّي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدّموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح، ومن مال إلى

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٨٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٨١.

الفلاسفة وغيرهم، ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى السلاطين لنَيْل ما عندهم، أو طلباً للرياسة، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما أرادوا، حسبما ذكره العلماء ونقله الثقاة من مصاحبي السلاطين.

فالأولون ردّوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأساءوا الظن بما صح عن النبي ﷺ، وحسّنوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، حتى ردوا كثيراً من أمور الآخرة وأحوالها من الصراط والميزان، وحشر الأجساد، والنعيم والعذاب الجسمي، وأنكروا رؤية الباري، وأشباه ذلك، والآخرون خرجوا عن الجادة إلى البنيات، وإن كانت مخالفة لطلب الشريعة؛ حرصاً على أن يغلب عدوه، أو يفيد وليه، أو يجرّ إلى نفسه).[1]

ويلحظ من تعريف الهوى السابق ما يلي:

- الشهوة، وصاحبها يتبع نفسه هواها، فيلهث وراء مطمع دنيوي، أو غرض شخصي، كجاه أو مال، أو منصب، فيقدم ما اشتهت نفسه على ما شرعه الله.
- الشبهة، وهي الأخطر، خصوصاً إذا دارت مع الدليل تحريفاً وتأويلاً.

والشبهة حين تصادف نفساً معتدلة متوازنة لا تبادر إلى استبطان رأي، وترد ما يعرض لها من أفكار على الكتاب والسنة، فإن تأثير الشبهة عليها يكون معدوماً، بل ربما خرج منها بسلوكه الطريق الشرعي في معالجتها أكثر هداية وتوفيقاً، ولقد كانت تعرض الشبهة للصحابة -رضي الله عنهم- ويحدثون بها رسول الله، فيهديهم في شأنها إلى الطريق السديد.

ومن المهم أيضاً أن ندرك تأثير الجانب النفسي في التفاعل مع الشبهات، وما ينتج عنها من بدع تلائم طباع النفس، فقد ذكر العلماء أن الشبهة التي تصادف نفساً ذات ميل معين أو طابع غلاب، يجعلانها تميل إلى ما يوافق طبعها، وتتحكم في العقل لقوة ذلك الميل أو الطبع وسيطرته.

فهناك نفس قوية طموحة تميل بطبعها إلى العنف والثورة، ونفس هادئة تؤثر

---

(١) الاعتصام٢/ ١٧٦.

الدعة والاطمئنان على العنف والحركة، ونفس ملتوية تميل إلى الغموض وعدم الوضوح، ونفس شاردة تكره القيد والانضباط وتتفلت منه، وهذه الطبائع وغيرها مؤثرة في حركة الفكر وتحديد اتجاهه، وتعدد طرائق أهل البدع ناشئ عن ذلك لمن تأمل بدايات ظهور الفرق.

ومن تأمل واقع الخوارج وجد ذلك؛ فقد قال فيهم النبي ﷺ: ((**يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ من خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ من الْإِسْلَامِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فإن قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يوم الْقِيَامَةِ**)).(1)

وحينما تتولد الشبهة، وتصادف ميل النفس فإنها تدفع العقل إلى إقرارها، وإلى أن يتكلف لها الدليل ويؤول ما يخالفها، ويرد من الأدلة ما يضادّها، ثم يدافع عنها اللسان والبنان، وتصير علماً على صاحبها، يدافع عنها في كل حين ومقام، وهذا القِسم من الهوى أخطر القسمين على صاحبه وعلى الناس، ولا يكاد يدري صاحبه بما هو مقدم عليه من تقديم بين يدي الله ورسوله، بل لا يخلو صاحبه من إخلاص في أول أمره، ولكن الإخلاص وحده لا يكفي، بل لا بد من العلم، ومن التجرد من الهوى والرأي المسبق.

وغالباً ما يقود الهوى في هذا النوع إلى التكبر عن الاهتداء بِسِيَر الأعلام والاقتداء بهم، وتسفيههم والطعن في علمهم، ومخالفتهم في طرق الاستدلال والنظر؛ ترفعاً عن الاتسام بالظاهرية في تناول النصوص، والسطحية في فهمها، وفي ذلك لمز صريح لهم، وهذه تُهَم يقذف بها كثيرٌ من أصحاب الاتجاه العقلي رموزَ السنة والاتباع لهدي النبي والأصحاب.(2)

---

(1) رواه البخاري (٤/ ١٩٢٧).

(2) انظر: مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص٥١.

المبحث الثالث
موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من الافتراق وشبهاتهم في ذلك

بعد الحديث عن ظهور الاختلاف والافتراق في الأمة وذكر ما ورد في ذم الافتراق، وتنفير الشريعة من أسبابه أنتقل هنا إلى أبرز ما أثاره بعض أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي من آراء وشبهات حول الفرق والافتراق، ومناقشتها على ضوء منهج السلف.

ويمكن إجمال ذلك الموقف من الافتراق فيما يلي:

١- اعتبار الفِرَق مدارس فكرية يقرّها الإسلام، ويدعو إليها في إطار الاجتهاد، وتهوين الخلاف بينها، ونتيجة لذلك يتلبس كثير من أصحاب هذا الاتجاه بشيء من مناهج الفِرَق، بل ويدعو إليها، ويروّج لها، ويثني على رموزها، ويستدل بكلامهم.[(١)]

٢- إنكار أن يكون هناك خلاف بين أهل السنة وغيرهم من المعتزلة وسائر الفرق الإسلامية في شيء من أصول الإيمان، أو أركان الإسلام، أو ما علم من الدين بالضرورة، وإنما هو كالخلاف بين المذاهب الفقهية الأربعة داخل أهل السنة.[(٢)]

٣- الوقوف ضد أي موقف يتبنى الدعوة والاحتساب على الفرق؛ باعتبارها آراء فكرية مشروعة، تستوعبها فسحة الإسلام وتعدّد مذاهبه، وحتى حين ترفض بعض تلك الآراء، فليس لأنها بدعة وإحدث في الدين، ومخالفة لمنهج أصحاب النبي ﷺ، وإنما لمعارضتها أهواءهم، أو لتصادمها مع مصالح يقررونها هم بناء على مقتضيات العصر والمدنية الغربية، وما فتنوا به من المناهج والنظم الغربية.[(٣)]

---

(١) انظر مثالا على ذلك ما كتبه محمد عابد الجابري في: التراث والحداثة ص٣٩.

(٢)انظر ص ٩٧-٩٩ من هذا البحث.

(٣) انظر في هذا البحث: رأيهم في مسائل الانكار ص١٠١ هامش رقم (١)، وانظر في ص٢٧٣ هامش رقم (١) كلام جمال البنا في دفاعه عن رأي أهل البدع في نكاح المتعة لحاجة العصر إلى مثل رأيهم!!.

ويستدل كثير منهم على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة فُهمت على غير وجه صحيح، وأقوالٍ لعلماء حرفت إلى معنى يشتهيه هؤلاء، وقد تكون صواباً أرادوا بها باطلاً، من مثل: لا إنكار في مسائل الخلاف، الاختلاف رحمة، الخلاف يراعى، كل مجتهد مصيب..إلخ.

ولقد قال ربنا تبارك وتعالى تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فبيّن الله -تعالى- في هذه الآية الكريمة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أخصّ صفات هذه الأمة اللازمة لها، وبهما قيام الدين، وأمرنا سبحانه عند التنازع والاختلاف أن نتحاكم إليه، وإلى نبيه ﷺ كما في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

والرد إلى الله يعني إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ بعد وفاته يكون بالرد إلى سنته المحفوظة الصحيحة، والحكمة من هذا الرد هو إزالة الخلاف وتحقيق الوحدة، فيتناسق ذلك مع أمره ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[آل عمران: ١٠٣]، والكتاب والسنة هما حبل الله الذي يعصم من الفُرْقة.

كما أثنى سبحانه على المجتمعين عليهما، دون المفارقين لهما، وهما الصراط المستقيم قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]، وهذا عينه سبيل من قال الله فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾[التوبة: ١٠٠].

وهاتان الآيتان دلتا دلالة بينة على اعتبار سبيل المؤمنين ومنهاجهم موافقة

ومخالفة، فالأولى تُوُعِّدَت على مفارقة طريقهم، والثانية وُعِدَت بالفوز والنجاة على متابعته، وهو منتهى المطلوب، وزادت ذكر القاعدة لأولئك المؤمنين الذين يُعتبر سبيلهم وهديهم، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار.[(١)]

والخروج عن منهج أهل السنة والجماعة بأي وجه كان يجب أن يحول المؤمنون دون وقوعه، وأن يأخذوا على أيدي المخالفين، خاصة في باب الشبهات؛ فإن المنكر بترك الصلاة والصيام، وفعل الزنا وشرب الخمر، ونحوها من المعاصي الظاهرة ظاهرٌ للعامة من المسلمين، والعامة تنكره من غير احتياج إلى كثير علم، لكن المنكرات من بدع المعتزلة والخوارج وغيرهم خاصة لا يدركها العامة في الغالب، وإنما فهمها ومعرفة حقائقها مما يختص به أهل العلم، خصوصاً وأنها تلبس بلبوس الدين، ولذلك كانت البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، كما يؤثر عن بعض السلف[(٢)]

وفيما يلي بعض شبهاتهم حول النصوص الشرعية وكلام أهل العلم، والرد على خطأ فهمهم فيما استدلوا به على ما سبق من آرائهم حول الافتراق:

١-الرد على شبهاتهم في القرآن:

يستشهد أصحاب هذا الاتجاه بجملة من النصوص التي أخبرت عن وقوع الاختلاف، ويتوصلون بها إلى اعتبار الافتراق من المقاصد التي أرادها الله؛ لفتح أبواب الحرية والاجتهاد والتجديد والإبداع، وهو ما يستحيل تحقيقه دون تفرد وتمايز واختلاف، وجعلوا من مقاصده التسابق على طريق الخيرات بين الفرقاء المتمايزين مهما كانت مذاهبهم أو أديانهم، وفصلوا بين سلامة المعتقد والتقوى، فلا فرق بين سني ومبتدع، ولا مسلم وكافر إلا بالتقوى[(٣)]، وردّوا بعض نصوص ذم الافتراق، وتأولوا بعضها بناء على فهمهم[(٤)]، واتخذ بعضهم هذا الواقع الذي أخبرنا عنه النبيﷺ من

(١) انظر: أضواء على حديث الافتراق ص٦٤-٦٦.
(٢) انظر: أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٣٢.
(٣) انظر كلام الدكتور محمد عمارة في: تيارات الفكر الإسلامي ص٣٥٢، والإسلام والتحديات المعاصرة ص١٤.
(٤) انظر ردهم لأحاديث افتراق الأمة بناء على طريقتهم العقلية: تيارات الفكر الإسلامي ص٣٥٢، والإسلام والتحديات المعاصرة ص١٤.



تفرق الأمة وانقسامها ذريعة للقبول به والاستسلام له.

كما أدى بهم فهمهم ذلك إلى تهوين مسائل الخلاف مع الطوائف والفرق الأخرى، وترك الإنكار على أهل البدع، والاعتراض على تضليلهم وتبديعهم[1]، وفق مشروع يقوم على أساس التسامح مع البدعة والاحداث في الدين، أو بعبارة الدكتور عبدالمجيد النجار: (أن يتقارب المسلمون في مذاهبهم؛ فيشتركون في أكبر قدر ممكن منها، ويتعاذرون في خصوصيات يبقى عليها كل صاحب مذهب مع انتفاء مظاهر المشاحنة والتضارب)[2]؛ فالمشكلة عند الدكتور النجار وغيره في التعصب، وليس في مخالفة النصوص الشرعية، ولا في انحراف المسلمين عن عقيدتهم، وعليه فلا إنكار إلا إذا كان هناك تعصب.

وسوف أشير هنا إلى شيء من تلك النصوص التي أساؤا فهمها، مع عرض رأي علماء السلف حولها؛ ليتبين فضل فهمهم على من بعدهم.

قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩]

قال ابن كثير: (أي: ولا يزال الخلف بين الناس في أديانهم، واعتقادات مللهم،

(١) انظر: الشيخ محمود شلتوت ص٥٦، وانظر أيضاً كلام فهمي هويدي في التدين المنقوص ص٩٦، وله أيضاً "إيران من الداخل" ص٣٢٤.

(٢) دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين ص٧٩.

ونحلهم ومذاهبهم، وآرائهم، قال عكرمة: مختلفين في الهدى... وقوله: {إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} أي: إلا المرحومين من أتباع الرسل الذين تمسكوا بما أمروا به من الدين، أخبرتهم به رسل اللهّ إليهم، ولم يزل ذلك دأبهم، حتى كان النبي وخاتم الرسل والأنبياء فاتبعوه وصدّقوه وآزروه، ففاز بسعادة الدنيا والآخرة؛ لأنهم الفرقة الناجية، كما جاء في الحديث المروي في المسانيد والسنن من طرق يشد بعضها بعضا إن اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن النصارى افترقت على ثنتين وسبعين فرقة وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة قالوا ومن هم يا رسول الله قال ما أنا عليه وأصحابي ... {إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} يعني الحنيفية، وقال قتادة: أهل رحمة اللهّ: أهل الجماعة، وإن افترقت ديارهم وأبدانهم، وأهل معصيته أهلُ الفرقة، وإن اجتمعت ديارهم وأبدانهم.[1]

ثم نقل أقوال السلف في تفسير قوله تعالى: {وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}، فذكر قول الحسن البصري في قوله: {وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} قال: الناس مختلفون على أديان شتى {إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ}، فمن رحم ربك غيرُ مختلف، فقيل له: لذلك خلقهم، قال: خلق هؤلاء لجنته، وخلق هؤلاء لناره[2] قال القرطبي: (وهذا أحسن الأقوال إن شاء الله تعالى؛ لأنه يعمّ، أي ولما ذكر خلقهم، وإلى هذا أشار مالك رحمه الله فيما روى عنه أشهب، قال أشهب: سألت مالكاً عن هذه الآية قال: خلقهم ليكون فريق في الجنة وفريق في السعير؛ أي خلق أهل الاختلاف للاختلاف، وأهل الرحمة للرحمة.[3]

ويقول ابن سعدي: (يخبر تعالى أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة على الدين الإسلامي، فإن مشيئته غير قاصرة، ولا يمتنع عليه شيء، ولكنه اقتضت حكمته أن لا يزالوا مختلفين، مخالفين للصراط المستقيم، متبعين للسبل الموصلة إلى النار، كلٌّ يرى

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٦٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تفسير القرطبي ٩/ ١١٥.

الحقَّ فيما قاله، والضلال في قول غيره، {إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} فهداهم إلى العلم بالحق والعمل به، والاتفاق عليه، فهؤلاء سبقت لهم سابقة السعادة، وتداركتهم العناية الربانية والتوفيق الإلهي. وأما من عداهم فهم مخذولون موكولون إلى أنفسهم...

ويقول مفسراً قوله تعالى{وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}: (أي: اقتضت حكمته أنه خلقهم ليكون منهم السعداء والأشقياء، والمتفقون والمختلفون، والفريق الذي هدى الله، والفريق الذي حقت عليهم الضلالة، ليتبين للعباد عدله، وحكمته، وليظهر ما كمن من الطباع البشرية من الخير والشر، ولتقوم سوق الجهاد والعبادات التي لا تتم ولا تستقيم إلا بالامتحان والابتلاء).(1)

مما سبق من كلام أهل العلم حول الآيات التي تحدثت عن الاختلاف يتبين ما يلي:

١- أن وقوع الاختلاف إنما هو من تقدير الله الكوني، والله -سبحانه- يقدِّر الخير والشر، وهو من شأنه وحده -سبحانه- خلقاً وتقديراً، وليس للإنسان تعلق به إلا من جهة الرضا به، كما يرضى عن تقدير المصائب والبلايا من مرض وفقر ونحو ذلك.

٢- وجوب التفريق بين أهل الحق وأهل الباطل، والآيات الكريمات تؤكد على هذا التفريق خلافا لما يتوهمه بعضهم عندما يرفض مبدأ التفريق بين المؤمن والكافر وصاحب السنة وأهل البدع(2)، بل أكدت الآيات الكريمات على وجوب مدافعة الباطل وأهله، لا الاستسلام لذلك باعتباره أمراً مقدراً، أو الظن بأن الله يحبه ويأمر به، فإن ذلك سوء ظن بالله وتقوُّل عليه بلا علم.

وهنا يتجلى فضل فهم السلف لمثل هذه الآيات؛ حيث تدفعهم إلى الأعمال الصالحة من تحصيل العلم الذي يرفع الجهل الذي هو أصل مادة الخلاف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، ونحو ذلك، بينما يدفع سوء فهم الخلف إلى مخالفة العقل باستحسان أبرز مظاهر الضعف والتخلف في الأمة، وما يتبع

(1) تفسير ابن سعدي ص٣٩٢.

(2) انظر على سبيل المثال كلام الدكتور محمد عمارة في: الإسلام والتحديات المعاصرة ص١٤، و ص١٨.

ذلك عادة من الوقوع في الجدل، وتكلّف المسائل، والخوض فيما لا طائل وراءه، وتعطيل أوامر الله وحدوده بمداهنة الباطل وأهله.

ومع بيان أهل العلم للمراد من وقوع الاختلاف، وقوله تعالى: {وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ}، نجد من أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي من شطح في فهم الآية، وشذَّ عن المسلمين فسوَّغ الخلاف مع أهل الكتاب، وجوَّز أن يكونوا مؤمنين، فها هو الدكتور محمد عمارة يقول: (وفي إطار تعددية الشرائع تحت جامع الدين الواحد جاء الحديث في القرآن الكريم عن نجاة أصحاب الشرائع المتعددة إذا هم جمعتهم جميعاً أصول: الإيمان بالألوهية الواحدة، والإيمان باليوم الآخر والبعث والحساب والجزاء، والعمل الصالح في الحياة الدنيا، ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]).[(١)]

فبهذا الفهم المغلوط للآية يكون أهل الكتاب والكفار مؤمنين، إذا أتوا بتلك الشروط مع بقائهم على دينهم، بينما المعنى واضح من سياق الآيات التي قبلها؛ حيث قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [المائدة: ٦٥]، أي آمنوا بمحمد، ﷺ[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، وهو القرآن.[(٣)]

وأما الدكتور محمد سليم العوا فلم يجرؤ على مثل قول الدكتور عمارة، واكتفى بتسويغ الخلاف بين الفرق الإسلامية؛ بناء على ما سبق من النصوص، فجعل الخلاف بينها أمرا لا يستدعي المفاصلة، وردَّ حديث الافتراق وقال: (فالإخوة الذين يعولون

---

(١) الإسلام والتعددية ص٩.

(٢) انظر تفسير البغوي ٢/ ٥١.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ١٢/ ٤٠.



عليه في رفض التعددية، أو في تعداد الفرق الإسلامية عليهم أن يرجعوا إلى أهل الرواية؛ حتى يقفوا على مدى صحته).[1]

٢-الرد على شبهاتهم في السنة:

وأما السنة فقد نبه الشيخ الألباني إلى أن أكثر ما تلوكه ألسنة المتساهلين بمسائل الافتراق الذين يهونون من شأنها الحديث الباطل (اختلاف أمتي رحمة) ويتركون حديث النبي ﷺ : ((**المتمسك بسنتي عند اختلاف أمتي كالقابض على الجمر**)).[2]

يقول الشيخ الألباني جواباً على من احتج بحديث ((اختلاف أمتي رحمة)):

(والجواب من وجهين:

الأول: أن الحديث لا يصح، بل هو باطل لا أصل له، قال العلامة السبكي: (لم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع).

قلت: وإنما رُوي بلفظ : (... اختلاف أصحابي لكم رحمة) و (أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم).

وكلاهما لا يصح: الأول واهٍ جداً، والآخر موضوع، وقد حققت القول في ذلك كله في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (رقم ٥٨ و٥٩ و٦١).

الثاني: أن الحديث مع ضعفه مخالف للقرآن الكريم؛ فإن الآيات الواردة فيه -في النهي عن الاختلاف في الدين والأمر بالاتفاق فيه- أشهر من أن تُذكر، ولكن لا بأس من أن نسوق بعضها على سبيل المثال، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾الأنفال: ٤٦. وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[الروم: ٣١ – ٣٢]. وقال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴾[هود: ١١٨ – ١١٩]، فإذا كان من

---

(١) انظر كتابه "التعددية في الإسلام" ص٢٨، وقد أقر الاختلاف بين الفرق المنتسبة للإسلام.

(٢) حسنه الشيخ الألباني ، انظر حديث رقم: (٦٦٧٦) في صحيح الجامع ، وانظر أيضاً: المقاصد الحسنة ص٦٩ ، وكشف الخفاء ٦٦/١.

رحم ربك لا يختلفون، وإنما يختلف أهل الباطل، فكيف يُعقل أن يكون الاختلاف رحمة؟! فثبت أن هذا الحديث لا يصح لا سنداً ولا متناً، وحينئذ يتبين بوضوح أنه لا يجوز اتخاذه شبهة للتوقف عن العمل بالكتاب والسنة الذي أمر به الأئمة).[1]

والاستدلال بهذا المفهوم الخاطئ للرحمة التي يتضمنها الاختلاف نجده في كتابات الدكتور محمد عمارة الذي يركز كثيرا على مبدأ (التمايز داخل إطار الوحدة الاسلامية) عند حديثه عن الاختلاف الفقهي، بل والعقدي عند بعض الفرق المنحرفة، فهو يقول مثلا في تزيين الاختلاف:(لتصبح هذه التعددية أبوابا للرحمة والغنى والثراء أمام جمهور الأمة، عبر الزمان، وفي مختلف بقاع عالم الاسلام، وكذلك كان الحال مع الفرق الكلامية التي برئت من الغلو الذي انقرض بانقراض الغلاة، فلقد تمايزت هذه الفرق الكلامية في المقالات والنظريات، التي مثلت أطرا جامعة ومناهج في النظر).[2]

ومن الأدلة التي أساءوا فهمها أيضاً حديث الافتراق؛ حيث وقف أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي من هذا الحديث موقفين:

١- من التفت إلى زيادة (كلها في النار) فهالهم أن يكون هناك معذَّب من أمة محمد من تلك الفرق، مما دفعهم إلى إنكار الحديث، ظنا منهم أن الحديث وارد في تكفير من عدا أهل السنة، وتمشياً مع طريقتهم في تسويغ الاختلاف، واعتباره تعددية فكرية، وتنوعاً في الفهم يقبل به الإسلام.

٢- ومنهم من قبِل بالحديث مع تأكيدهم على لفظ (أمتي) في الحديث، وتحفظهم على تعيين فرقة بعينها، مع جعل النجاة من نصيب الفرق المختلفة، ثم هم يتركون

---

(١) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص٥٨، وقد أورده الخطابي وأشعر بأن له أصلاً عنده، قال العجلوني في كشف الخفاء: (وقد أورده ابن الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ (اختلاف أمتي رحمة للناس) وكثر السؤال عنه وزعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له، لكنه ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطرداً، فقال اعترض هذا الحديث رجلان أحدهما ماجن والآخر ملحد، وهما إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ، وقالا لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم تشاغل الخطابي برد كلامهما، ولم يشفِ في عزو الحديث، لكنه أشعر بأن له أصلاً عنده) (١/ ٦٧).

(٢) انظر الاسلام والتعددية ص١٥٨.



الإنكار على أهل الأهواء والبدع، ويجاملونهم على باطلهم.

ومن هذين المنطلقين وقع اللبس مرتين عند الدكتور محمد عمارة في فهمه لهذا الحديث، مرة عندما شكك في صحة الحديث لظنه أن الاسلام يسمح بنشأة الفرق الاسلامية الخارجة عن السنة ويتسع لها ويجعلها من قبيل اختلاف التنوع، ومرة عندما قبل بالحديث على مضض ولكن مع قبول بعض الزيادات الضعيفة التي تلغي امتياز أهل السنة على غيرهم بالنجاة، من مثل رواية(الهالكة منها واحدة) ورواية(كلها في الجنة إلا الزنادقة).[1]

٣-استشهادهم بأقوال العلماء والرد عليهم:

أ- لا إنكار في مسائل الخلاف:

يرى بعض المعاصرين أنه إذا كانت المسائل الظنية -التي هي محل اجتهاد ونظر- لا حصر لها، خلافا للقطعيات، إذا كان الحال كذلك فإن تلك الظنيات لا يجوز فيها الإنكار والاحتساب.[2]

وهم يخطئون حين يطلقون هذه العبارة دون وضع إطار للخلاف الذي لا إنكار فيه وغيره مما فيه إنكار، ونتيجة لهذا الخلط وجدنا مسائل الدين صغيرها وكبيرها متداخلة عندهم، في حين فرق أئمة الدين بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد، فجعلوا مسائل الاجتهاد: ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً، فيسوغ في مثلها الاجتهاد، إما لتعارض الأدلة في فهم المجتهد، أو لخفاء الدليل فيها.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى توضيح مراد من أطلق هذه العبارة من أهل العلم، والتي

---

(١) انظر الاسلام والتعددية ص١٦٠-١٦١، وانظر في تضعيف الروايات المذكورة.أضواء على حديث افتراق الأمة ص١٨-٢٠.

(٢) انظر مثلاً: احتجاج الشيخ محمد الغزالي بهذه العبارة على من رد على التسوية بين دية المرأة ودية الرجل في كتابه: تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل ص١٣.وانظر تعلق المتسلقين بمثل تلك العبارة في مثل مقال بعنوان: تعزيز قيم التسامح بمراعاة أدبيات الخلاف المعتبر، للمدعو يوسف أبا الخيل في جريدة الرياض، بتاريخ الخميس ٣٠ ذي القعدة ١٤٢٧هـ - ٢١ديسمبر ٢٠٠٦م - العدد ١٤٠٥٩.

يفهمها بعض الكتاب على غير وجهها الصحيح، فما المراد بمسائل الخلاف في تلك العبارة؟ وهل المراد كل مسألة حصل فيها اختلاف بين عموم المسلمين، حتى لو تبين فيها الدليل الظاهر؟ أم المراد هو الاختلاف في المسائل التي تنازعتها الأدلة، وتجاذبتها وجوه النظر؟.

الجواب هو: المسائل التي تنازعتها الأدلة وتجاذبتها وجوه النظر؛ لأن المسائل الاختلافية كثيرة، منها ما عُلم فيها الصواب والحق بأدلتها الظاهرة التي لا يسع من يعلمها مخالفتُها، ومنها ما عُرف فيه الحق على وجه الجزم والقطع لإجماع المسلمين عليه، بالإضافة إلى وضوح أدلته، فلا يخالف فيه إلا من قُدِحَ في إسلامه كمقالات الباطنية من الشيعة والصوفية، ومثل هؤلاء لا تتناولهم تلك العبارة قطعاً.

كما أن أهل العلم فصلوا في مفهوم (مسائل الخلاف) فأدخلوا ضمنها: كل مسألة اختلف فيها العلماء، سواء كان فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً أم لا[1]، وعليه فإن كل مسألة اجتهادية هي من مسائل الخلاف وليس العكس.

وهذا التفريق هو محصلة قولهم: لا اجتهاد مع النص، وإنما يعنون بالنص: الدليل الظاهر الذي يجب الأخذ به، وهم متفقون على أن ما خالف النص الظاهر الذي لا مُعارِض له لا عبرة به، ويُنكر عليه، وهذا أيضاً معنى قولهم وقاعدتهم: لا اجتهاد مع النص، وقاعدتهم تلك لم يسلم بها أصحاب الاتجاه العقلي المعاصر كالدكتور محمد عمارة[2] قال ابن القيم: (فالاجتهاد يُعمل به عند عدم النص، فإذا تبين النص فلا اجتهاد إلا في إبطال ما خالفه).[3]

ويقول ابن تيمية: (وقولهم: (مسائل الخلاف لا إنكار فيها) ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم، أو العمل، أما الأول: فإذا كان القول يخالف

---

(١) انظر: إعلام الموقعين ٣/ ٢٨٨، الموافقات ٤/ ١٧٣.

(٢) انظر: النص الاسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية ص٣٨، ٤٧.

(٣) إغاثة اللهفان ١/ ١٧٠.

سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه يُنكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار، كما ذكرناه من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما يُنقَض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء، وأما إذا لم يكن في المسألة سُنة ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغ يُنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً، مثل حديث صحيح لا معارض من جنسه، فيسوغ له -إذا عدم ذلك فيها- الاجتهاد؛ لتعارض الأدلة المتقاربة أو لخفاء الأدلة فيها).[١]

وقال أيضا: (ولهذا قال العلماء المصنّفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تُنكر باليد، وليس لأحد أن يُلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلّد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه).[٢]

وينبني على ما سبق أن الاختلاف الذي يُراعى هو ما كان في المسائل الاجتهادية، أما المسائل التي ثبت فيها النص الظاهر الذي لا مُعارِض له، كمعظم مسائل الاختلاف مع أهل البدع، والتي هي مقصود بعض أصحاب الاتجاه العقلي في تمييع الخلاف معهم، فالمعتبر ما دل عليه النص، ولا عبرة بخلافه، وإذا ثبت النص دون معارض فالمخالف يُنقَض قوله ويُنكَر عليه باتفاق أهل العلم.

كما أن المبدأ الذي يرفعه بعض الدعاة في هذا الموضوع من مثل قولهم: (ليعاون بعضنا بعضاً فيما اتفقنا عليه، وليعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) هو قول صحيح،

(١) الفتاوى الكبرى ٣/ ١٨١.
(٢) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٨٠.

ولكن بملاحظة القيد الذي تقرر سابقاً في التفريق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف، وبالتأكيد على مبدأ المناصحة، والدعوة إلى اتباع الكتاب والسنة، والسعي لإزالة أسباب الخلاف.

والحاصل أن القول بـ(أنه لا إنكار في مسائل الخلاف) ليس على إطلاقه، وأقصى ما تُفسر به العبارة أن يقال: (لا تعنيف في المسائل الاختلافية الاجتهادية)، على ما سبق بيانه في التفريق بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد، كما ينبغي أن تُفهم العبارة في سياقها، ويُضم إليها: لا اجتهاد مع النص[1] وهي القاعدة التي نفر منها أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي، وحاولوا إبطالها، ووصفوا أهلها بـ(عوام المثقفين المسلمين)[2]، ويقال في ذلك ما قاله شيخ الإسلام: (إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تُنكر باليد، وليس لأحد أن يُلزم الناس باتباعه فيها).[3]

ب- الاختلاف رحمة:

وهذه عبارة عن حديث يروى "اختلاف أمتي رحمة" السابق، وليس له أصل كما ذكر المحققون من أهل العلم، وممن رده السبكي وابن حزم وغيرهم.[4]

وقد كتب بعض المعاصرين[5] أن الاختلاف رحمة لأنه وقع في الجانب الظني من التشريع والذي يخضع لتغير الظروف والمصلحة، ودعوا إلى عدم الانكار في المسائل المختلف فيها باعتبار أن مسائل الشريعة وضعت على أساس المصلحة، فإذا تخلفت المصلحة -وفق مفهومهم- والتي هي علة أحكام الشريعة عندهم تغير الحكم بناء على ذلك.

ولقد كان لتلك العبارة آثار سيئة داخل مذاهب أهل السنة، ذلك أن من المسلمين من

---

(١) انظر: الاختلاف وما إليه ٦٢-٦٥.

(٢) انظر: النص الإسلامي ص٤٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٨٠.

(٤) انظر تخريج الألباني له في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ١٤١ حديث رقم: ٥٧.

(٥) انظر: مقال بعنوان: تعزيز قيم التسامح بمراعاة أدبيات الخلاف المعتبر، للصحفي يوسف أبا الخيل في صحيفة الرياض بتاريخ ٣٠ ذي القعدة ١٤٢٧هـ - ٢١ديسمبر ٢٠٠٦م - العدد ١٤٠٥٩.

أقر بسببها الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة، دون محاولة الرجوع بها إلى الكتاب والسنة الصحيحة، كما أمرهم بذلك أئمتهم -رضي الله عنهم-، حتى وجد من أولئك من يرى أن مذاهب هؤلاء الأئمة -رضي الله عنهم- شرائع متعددة، وبسبب هذه العبارة ونحوها ظل كثير من المسلمين مختلفين في كثير من مسائل الاعتقاد والعمل.[1]

يقول الألباني رحمه الله: (وآخرون يرون هذه المذاهب -على ما بينها من اختلاف واسع- كشرائع متعددة كما صرح بذلك بعض متأخريهم، لا حرج على المسلم أن يأخذ من أيها ما شاء، ويدع ما شاء؛ إذ الكل شرع، وقد يحتج هؤلاء وهؤلاء على بقائهم في الاختلاف بذلك الحديث الباطل: (اختلاف أمتي رحمة) وكثيراً ما سمعناهم يستدلون به على ذلك).[2]

وليس مراد من أطلق مثل هذه العبارة من السلف إقرار الاختلاف الشديد بين المذاهب الفقهية، فضلاً عن المذاهب العقدية من معتزلة وغيرهم، كما يفعل بعض المتأخرين، أو ترك الرجوع إلى الكتاب والسنة، وترك السعي إلى معرفة الصواب والحق، وترك السعي إلى حصول الاتفاق بين المسلمين، بل مرادهم هو الاختلاف في المسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها دليل.

وينبغي أن تُفهم هذه العبارة على وفق مقصود السلف وفهمهم للكتاب والسنة ومنهجهم في التعامل مع الاختلاف، وإليك شيئا مما يوضح مقصودهم:

- قال عون بن عبد الله: (ما أحبّ أن أصحاب النبي ﷺ لم يختلفوا، فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل تَرك السنة، ولو اختلفوا فأخذ رجل بقول أحد أخذ بالسنة).[3]

- وقال القاسم بن محمد: (لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ١٤٢.

(٢) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص٦٥.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٥٩ برقم ٦٢٩.



أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أنه خير منه قد عمله).[١]

- وقيل لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: (لو جمعت الناس على شيء؟ فقال: (ما يسرني أنهم لم يختلفوا) ثم كتب إلى الآفاق وإلى الأمصار: (لِيَقْضِ كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم).[٢]

ولا يعارض هذا قول ابن مسعود رضي الله عنه: (الخلاف شر)[٣]، وقول مالك والليث في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم: (ليس كما قال ناس: (فيه توسعة)، ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب).[٤]

وإنما يُحمل ما جاء عن القاسم وعمر بن عبد العزيز على أن التوسعة واقعة من جهة أن الصحابة اجتهدوا فتباينت اجتهاداتهم واختلفوا، فكان ذلك توسعة على من جاء بعدهم إذا اجتهدوا واختلفوا.[٥]

قال الامام الشاطبي: (فلو فُرض أن الصحابة لم ينظروا في هذه المشتبهات الفرعية، ولم يتكلموا فيها وهم القدوة في فهم الشريعة والجري على مقاصدها، لم يكن لمن بعدهم أن يفتح ذلك الباب، للأدلة الدالة على ذمّ الاختلاف، وأن الشريعة لا اختلاف فيها، ومواضع الاشتباه مظانّ الاختلاف في إصابة الحق فيها، فكان المجال يضيق على من بعد الصحابة، فلما اجتهدوا ونشأ من اجتهادهم في تحري الصواب الاختلاف، سهُل على من بعدهم سلوك الطريق).[٦]

ويقول الألباني: (فثبت أن الخلاف شر كله، وليس رحمة، ولكن منه ما يُؤاخَذ عليه

(١) جامع بيان العلم ٢/ ٨٠.

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٥٩ برقم ٦٢٨.

(٣) رواه أبو داود برقم ١٩٤٤.

(٤) جامع بيان العلم ٢/ ٩٠٦.

(٥) انظر: فقه الرد على المخالف ص٢٧.

(٦) الموافقات، ٤/ ١٣١، وانظر: الاختلاف وما إليه ص٦٨.

الإنسان كخلاف المتعصبة للمذاهب، ومنه ما لا يؤاخذ عليه كخلاف الصحابة ومن تابعهم من الأئمة، حشرنا الله في زمرتهم، ووفقنا لاتباعهم).[1]

ويؤكد الإمام الشاطبي على مسألة مهمة، ألا وهي أن الاختلاف الذي وقع بين السلف لم يكن مقصوداً من الشارع كما مر معنا فيما ادعاه بعض أصحاب الاتجاهات المنحرفة في مثل قوله تعالى (ولذلك خلقهم) وأن ذلك مقتضى الرحمة، وإنما كان اختلاف السلف نتيجة تحرّي قصد الشارع ومعرفة حكمه: (ذلك لأنه قد ثبت أن الشريعة لا اختلاف فيها، وإنما جاءت حاكمة بين المختلفين فيها، وفي غيرها من متعلقات الدين، فكان ذلك عندهم عامّاً في الأصول والفروع، حسبما اقتضته الظواهر المتضافرة والأدلة القاطعة، فما جاءتهم مواضع الاشتباه وكلوا ما لم يتعلق به عمل إلى عالِمه على مقتضى قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[آل عمران: ٧]، ولم يكن لهم بُدّ من النظر في متعلقات الأعمال؛ لأن الشريعة قد كملت، فلا يمكن خلو الوقائع عن أحكام الشريعة، فتحروا أقرب الوجوه عندهم إلى أنه المقصود الشرعي، والفِطَر والأنظار تختلف، فوقع الاختلاف من هنا، لا من جهة أنه من مقصود الشارع).[2]

وبهذا الفقه ظل الاختلاف بين الصحابة داخل إطار الجماعة وتحت مظلتها، وأمر الجماعة كان مقدساً عندهم فلم يترتب على اختلافهم خروج على الجماعة، كالذي جرى مع المعتزلة وسائر الفرق الضالة فيما بعد، ولهذا كان اختلاف أئمة الدين رحمة بهذا المعنى، وهو مراد عون بن عبدالله في كلامه السابق.

يقول الشيخ الألباني -رحمه الله-: (والصحابة -رضي الله عنهم مع اختلافهم المعروف في الفروع- كانوا محافظين أشد المحافظة على مظهر الوحدة، بعيدين كل البعد عما يفرِّق الكلمة ويصدِّع الصفوف، فقد كان فيهم مثلاً من يرى مشروعية الجهر

(١) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص٦٥.

(٢) الموافقات ٤/ ١٣١، وانظر: الاختلاف وما إليه ص٦٨.

بالبسملة، ومن يرى عدم مشروعيته، وكان فيهم من يرى استحباب رفع اليدين ومن لا يراه، وفيهم من يرى نقض الوضوء بمس المرأة ومن لا يراه، ومع ذلك فقد كانوا يصلون جميعاً وراء إمام واحد، ولا يستنكف أحد منهم عن الصلاة وراء الإمام لخلاف مذهبي.

وأما المقلدون فاختلافهم على النقيض من ذلك تماماً، فقد كان من آثاره أن تفرق المسلمون في أعظم ركن بعد الشهادتين، ألا وهو الصلاة، فهم يأبون أن يصلوا جميعاً وراء إمام واحد بحجة أن صلاة الإمام باطلة، أو مكروهة على الأقل بالنسبة إلى المخالف له في مذهبه، وقد سمعنا ذلك ورأيناه كما رآه غيرنا).[(١)]

مما سبق يتبين أن الاختلاف المنهي عنه هو ما قاد إلى التفرق، ومخالفة المعتزلة لأهل السنة والجماعة من هذا القبيل قطعا، وأن مخالفة الكتاب والسنة تقود حتما إلى الافتراق الذي حذرنا منه ربنا جل وعلا، ولذلك جاءت الشريعة بالأمر بالرد إلى الله ورسوله ﷺ، وإذا كان كلام أهل العلم واضحا في ذم الاختلاف المؤدي الى الافتراق في مسائل الفروع، فإن قضايا الدين الكلية التي تجرأ بعض أصحاب الاتجاه العقلي على إقحامها تحت الخلاف المقبول الذي لا يفرق أولى بتحذيرهم وذمهم.

ج- كل مجتهد مصيب:[(٢)]

في البداية أود أن أنبّه إلى أن من قال هذه العبارة من أهل العلم إنما قيد الاصابة بالأجر، فكل مجتهد مصيب للأجر، ولم يقل أحد بأن كل مجتهد مصيب للحق، لا سيما مع تناقض الأقوال وتعارضها، فاعتقاد أنه (مصيب) للحق في نفس الأمر وحقيقته عند الله، قول اتفق المحققون من أهل العلم على بطلانه.

وغالب هذا يكون في مسائل الاجتهاد، وليس مطلق مسائل الخلاف، كما يمكن أن يفهم -مثلا- من استشهاد الشيخ شلتوت بها في سياق التقريب مع الشيعة، والقبول

(١) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص٦٥.
(٢) أوردها الشيخ شلتوت في مقام تجويز التعبد بمذهب الشيعة الامامية؛ حيث نص على جواز التعبد بأي مذهب إسلامي بما في ذلك مذهبهم؛ لأن (الجميع مجتهدون)، انظر كلامه في مجلة رسالة الإسلام، عدد (٤٣)، ص٢٢٨.

بمذهبهم الفقهي.[1]

وقد دلت الأدلة على بطلان ذلك الفهم، فعن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**))[2]، فدل على أن كل مجتهد مصيب للأجر، وأنه ليس آثماً باجتهاده، وإن أخطأ، وأنه ليس كل مجتهد مصيب في نفس الأمر، وفيه أن من اجتهد فأخطأ ينقص أجره عمن اجتهد فأصاب.

ولقد رفض العلماء مبدأ التخيير في القضايا الفقهية الخلافية، وعدُّوه من مخالفة السنة الآمرة بالنظر والبحث في الأدلة، فكيف بالتخيير فيما اتضح خروجه عن الكتاب والسنة الثابتة والإجماع؟!.

قال الشاطبي: (إن الشريعة قد ثبت أنها تشتمل على مصلحة جزئية في كل مسألة، وعلى مصلحة كلية في الجملة، أما الجزئية فما يعرب عنها دليل كل حكم وحكمته، وأما الكلية فهي أن يكون المكلف داخلاً تحت قانون معين من تكاليف الشرع في جميع تصرفاته، اعتقاداً وقولاً وعملاً، فلا يكون متبعاً لهواه كالبهيمة المسيبة حتى يرتاض بلجام الشرع، ومتى خيّرنا المقلدين في مذاهب الأئمة لينتقوا منها أطيبها عندهم لم يبق لهم مرجع إلا اتباع الشهوات في الاختيار، وهذا مناقض لمقصد وضع الشريعة، فلا يصح القول بالتخيير على حال، وانظر في الكتاب المستظهري للغزالي فثبت أنه لا اختلاف في أصل الشريعة، ولا هي موضوعة على وجود الخلاف فيها أصلاً يرجع إليه مقصوداً من الشارع، بل ذلك الخلاف راجع إلى أنظار المكلفين وإلى ما يتعلق بهم من الابتلاء ... وأيضاً فإنه مؤد إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها؛ لأن حاصل الأمر مع القول بالتخيير، أن للمكلف أن يفعل إن شاء ويترك إن شاء، وهو عين إسقاط التكليف، بخلاف ما إذا تقيد بالترجيح؛ فإنه مُتَّبع للدليل، فلا يكون متبعاً

---

(١) انظر: أحكام أهل الذمة ١/ ١١٨، اعلام الموقعين ٢/ ٣١٢.

(٢) رواه البخاري (٦/ ٢٦٧٦ ورقم٦٩١٩) باب أجر الحاكم إذا أصاب أو أخطأ، وانظر: فتح الباري ١٣/ ٣٩١.



للهوى ولا مسقطاً للتكليف).[1]

وحذَّر العلماء من الفهم الضال لهذه العبارة، والذي يلتقي مع فلسفة السوفسطائيي[2] اليونان، كما نبه عليه أبو إسحاق الإسفراييني بقوله: (القول بأن كل مجتهد مصيب: أوله سفسطة، وآخره زندقة).[3]

وتوضيح كلامه -رحمه الله-: أن إطلاق هذا القول ينفي حقيقة الدين ويقضي على التكليف، ويلغي مفهوم الحق والباطل، والإسلام والكفر، والسنة والبدعة، ويصير الحق متعدداً، ويجعل من القول ونقيضه حقاً، وهذا هو معنى قوله (سفسطة)؛ فإن السفسطة هي نفي حقائق الأشياء، وهي (زندقة)؛ لأنه يؤدي إلى إسقاط الدين بالكلية، ويجعل الباطل حقاً، والحق باطلا كما يذكر الإمام الشاطبي وشيخ الإسلام ابن تيمية.[4]

كما شاع في معنى هذه المقولة عبارة (نسبية الحقيقة)، وأكثر ما يوردونها في سياق تفسير أو تأويل النصوص الشرعية وفق أهوائهم، أو ما يعبرون عنه (بتعدد قراءة النص الديني)، وما شابهها من مصطلحات مضللة تورد في سياق الإنكار على دعاة أهل السنة، والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، فيصوبون كل رأي في شرح أو تأويل النص الشرعي مستعينين في ذلك بما بقي من تراث المعتزلة والفلاسفة، وممن وقع في ذلك القول الدكتور محمد عابد الجابري وقلده فيه غيره، فقد قال: (إن اعتماد الشك في

---

(١) الموافقات ٤/ ١٣١-١٣٤.

(٢) السوفسطائيون: اسم يطلق على جماعة من فلاسفة الإغريق في النصف الثاني من القرن الرابع قبل الميلاد، ولم يكن لهم اهتمام بالأفكار الفلسفية المتعلقة بالكون والطبيعة، بل على خلاف ذلك، كانوا ينتقدون المبادئ الأخلاقية المتوارثة والأديان، ومن أشهرهم (بروتاغوراس) الذي كان يرى أن الإنسان مقياس الأشياء جميعاً، ويرى كما يقول: (أن الأشياء هي بالنسبة إلي على ما تبدو لي، وهي بالنسبة إليك على ما تبدو لك)، وهذا ما عرف بـ(نسبية الحقيقة) وأنه لا حقيقة مطلقة، وهذا رأي يطرحه بعض أصحاب الاتجاه العقلي على تخوف واستحياء. انظر: موسوعة الفلسفة والفلاسفة ١/ ٧٥٨، وانظر: كلام محمد المحمود في إضاءات مع تركي الدخيل بتايخ ٦/ ٣/ ١٤٢٨هـ، والتطرف المسكوت عنه ص١٢٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ١٣٥، وانظر: الاختلاف وما إليه ص٧٤.



التفكير الفلسفي، والأخذ بنسبية الحقيقة: هو التسامح بعينه).[1]

فإذا كان هذا ما يدين به بعض أصحاب الاتجاه العقلي في هذا العصر، وكان الأخذ بالآية والحديث، أو تأويلها، أو تجريدهما عن مضمونها ومقتضاهما عند هؤلاء القوم سائغ ومقبول، فهل سنستبعد أن يجعل بعض هؤلاء من تلك العبارة (كل مجتهد مصيب) ذريعة للأخذ عن الفرق الضالة كثيرا من باطلهم؟ وهل سنعجب من جمال البنا[2] حين يتذرع بمثل تلك العبارة وما شابهها في إسقاط حد الرجم؛ استناداً إلى رأي قال به الخوارج وهم مسلمون مجتهدون في نظره.[3]

د- الاختلاف يُراعي:

هذا القول صحيح، لكن ينبغي أن يُفهم على وجهه، ويُضم إلى سياقه من كلام السلف، وهو أن المراد منه ما كان في المسائل الاجتهادية التي يخفى في مثلها الدليل كما سبق مع غيرها، ولا يجوز تعميمه على كل قضية اختلاف، وإلا لم يكن هناك فرق بين سنة وبدعة، وإسلام وكفر.

وجهل بعض أصحاب الاتجاه العقلي في حقيقة العبارة أوقعهم في انحرافات وبدع علمية وعملية، من مثل بدعة توحيد الأديان، والاعتراض على حد الردة، وجواز التعبد بمذاهب أهل البدع الفقهية التي قامت على أصول مبتدعة، وإنكار الصفات، وتأويل النصوص التي لا توافق أهواءهم.

وقد جعل الشيخ محمد الغزالي من الخلاف بين الفرق في باب الصفات من الخلاف الذي يراعى؛ لأنه لا يعدو كونه اختلافاً في الفهم أو التعبير، كما جعل من سعي أهل السنة في بيان ما دلت عليه نصوص الوحي واجتهادهم في بيان الحق؛ نوع من الطفولة الفجة، بل وداخل في قول رسولنا ﷺ: **((ما ضل قوم بعد هدًى كانوا**

---

(١) قضايا الفكر المعاصر ص٢٠، انظر: مقال له بعنوان (السبيل الأمثل لمكافحة التشدد) في جريدة الرياض، بتاريخ ٥/ ٢/ ١٤٢٧هـ، عدد (١٣٦٣٨)..

(٢) انظر: تجديد الاسلام ص٢٤٦.

(٣) انظر: فتح الباري ١٢/ ١١٨، و ١٢/ ١٤٨.



عليه، إلا أُوتوا الجدل))![1]، وينفي آخرون حد الرجم موافقين في ذلك رأي الخوارج وبعض المعتزلة.[2]

والحق أن المسائل التي علم فيها القول الصواب الذي قام معه الدليل الذي تجب متابعته لا عبرة بالقول المخالف فيها.

وقد أكد العلماء على ذلك من خلال الشروط التي وضعوها في الخلاف الذي يراعى ومن أهمها، أن لا يخالف نصاً جلياً أو إجماعاً أو قياساً صحيحاً[3]، وبالنظر إلى ما وضعوه من ضوابط وقيود نجد أن كثيراً من مسائل الخلاف التي أقحمها أصحاب الاتجاه العقلي تحت الخلاف الذي يُراعى لا يصح إدراجها تحت هذا المعنى.

---

(١) انظر : تراثنا الفكري في ميزان العقل والشرع ص٧، وص٥٨.

(٢) أنكر حد الرجم الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار ، ومحمد أبو زهرة، كما أشار إليه الشيخ محمد الغزالي (ولم يوافقهم) كما في: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ص٦٦، ونقله عنه الشيخ الزرقا في فتاويه ص٣٩٣.

(٣) انظر للاستزادة : الموافقات٤/ ١٢٨-١٥٠، الاختلاف وما إليه ص٧٩.

الفصل الثاني

التعريف بالشيعة الإمامية
وموقف أهل السنة والجماعة منهم

المبحث الأول

التعريف بالشيعة الامامية.

المبحث الثاني

بيان موقف أهل السنة والجماعة من الامامية.

المبحث الثالث

منهج الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في دراسة الإمامية

المبحث الأول
التعريف بالشيعة الامامية

يطلق التشيع في اللغة على المتابعة والمناصرة، فكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو له شيعة، وأصل الشيعة من المشايعة وهي المتابعة، وقد غلب هذا الاسم (الشيعة) على كل من تولى علياً -رضي الله عنه- وأهل بيته، وغالوا في حبهم ورفعوهم فوق منزلتهم، وهم أمة لا يحصوْن في كثرة مذاهبهم وتعدد طوائفهم بسبب انقساماتهم.[(١)]

وما نحن بصدده في هذا البحث هم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، وهي فرقة زعمت أن عليًا هو الأحق في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، وأن خلافته جاءت بالنص، وسموا بالإمامية لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم وأهم أصول الدين عندهم، وسُمُّوا بالاثنى عشرية لأنهم قالوا باثني عشر إمامًا دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهم، وزعموا لهم العصمة.[(٢)]

قال الشهرستاني: (الشيعة هم الذين شايعوا علياً -رضي الله عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تُناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله).[(٣)]

وهم منقسمون على أنفسهم، ويعزو الدكتور ناصر القفاري الأسباب إلى عدة

---

(١) تاج العروس ٥/ ٤٠٥، وانظر من كتب اللغة (مادة شاع)، القاموس المحيط ٣/ ٤٧.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص١٤٦، والفصل ٢/ ٩٠.

(٣) الملل والنحل ٢/ ١٤٦.

عوامل منها: التقية، وكثرة الكذب والافتراء على الأئمة، وعجز شيوخهم عن تنقية المذهب مما علق به من كيد الملحدين عبر القرون وفق منهج علمي في تمحيص المرويات.(١)

ومن أشهر فرق الإمامية الاثني عشرية فرقتان:

أ- الأخباريون، وهم أصحاب الحديث الذين يتتبعون أخبار الأئمة ويسلمون لها دون نقاش، ويعتبرونها أدلة قاطعة، وينكرون الإجماع ودليل العقل، بل ولا يأخذون بظواهر القرآن، وإنما بتفسيرات الأئمة ويرفضون أصول الفقه ولا يرون صحته.(٢)

ب- الأصوليون، وهم في مقابل الأخباريين يقولون بالاجتهاد والاستنباط من الكتاب والسنة التي عندهم والإجماع والعقل، والأصولية هي أساس المذهب الامامي الاثني عشري، وتمثل الأكثرية مقارنة بالأخباريين، وعلى هذا المنهج قامت ثورة الخميني في إيران.(٣)

ومما شذوا فيه عن الأمة اعتقادهم أن أبا بكر وعمر وعثمان اغتصبوا الخلافة من علي، وقد جعلوا معظم الصحابة في مصاف الثلاثة في تجنيهم على علي ولم يستثنوا إلا القليل، وهؤلاء قد اختلف الشيعة في أعدادهم وأسمائهم ولكن أجمعوا على ثلاثة هم سلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري رضي الله عنهم.

جاء في الكافي عن حنان عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام: كان الناس أهل ردة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة فقلت من الثلاثة فقال : المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي).(٤)

ومما ينبغي ملاحظته عند البحث في عقائد الشيعة وخصوصاً الامامية الاثني عشرية

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة ١/ ١١٥.

(٢) ذكر هذا الإمامي محمد باقر الصدر في كتابه: المعالم الجديدة للأصول ص٨١، وانظر: أصول مذهب الشيعة١/ ١١٦.

(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة ٣/ ١١٩٩.

(٤) (٨/ ٢٤٥)، وانظر: تفسير العياشي ١/ ١٩٩.

أن التشيع مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي عندهم، وأن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر؛ وأن التشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده، لهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدّم علياً على عثمان، وكان يقال: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان، والعثماني من قدّم عثمان على عليّ رضي الله عنهم.(١)

ولم يستمر التشيع بهذا المعنى الهين الذي عُرف في زمن السلف من خلافهم حول عثمان وعلي مع اتفاقهم على الشيخين، بل تغير مبدأ التشيع، وانقلب رأسا على عقب، وصار التشيع قناعاً يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين.

وهذه الفرقة تستقي عقيدتها ودينها من الأصول الأربعة المشهورة عندهم وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي عندهم كالكتب الستة عند أهل السنة، وما ألحق بها في الاعتبار من المصادر الأربعة المتأخرة، وهي: الوافي، والبحار، والوسائل، ومستدرك الوسائل.

ومع أن هذه الفرقة تأخذ بأصول الجهمية والمعتزلة في كثير من أبواب العقيدة إلا أنها انفردت عنهم بعقائد خطيرة اختصت بها، ومن أشهرها: قولهم في العصمة، والغيبة، والقول بتحريف القرآن، والتقية، والرجعة، والبداء، وهي عقائد شهدت تطورات مختلفة، وحكم العلماء بضلالها، وعدوا بعضها كفراً مخرجاً من الملة.(٢)

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٥٣، فتح الباري ٧/ ٣٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٨٢-٤٨٦، البداية والنهاية ٥/ ٢٥٢، العقود الدرية ص٩٢.



المبحث الثاني
بيان موقف أهل السنة والجماعة من الامامية

إن مما لا شك فيه أن البدع لا تنمو وتنتشر إلا في ظل الجهل، وغيبة أهل العلم، وضعف الإيمان، ولذا كان ظهور البدع في بدايات تاريخ المسلمين بحسب البعد عن الدار النبوية التي كانت مركزاً للعلم والعلماء، ومقصداً للمتعلمين من كل مكان.[1]

كما أن إسلام من لم يتخلص من رواسب عقيدته القديمة في البلاد الاسلامية المفتوحة ساهم في ظهور البدع، وقد قال بعض السلف: (من سعادة الحَدَث والأعجمي أن يوفقهما الله للعالم من أهل السنة)[2]؛ وذلك لسرعة تأثر هؤلاء بأعاصير الفتنة والبدعة؛ لضعف قدرتهم على معرفة ضلالها، واكتشاف عوارها.

ومع ذلك فقد وقف أهل العلم بصدق وقوة، وحجج دامغة، أمام البدع المختلفة؛ ليقولوا للناس جميعاً: إن هذا الركام الهائل من التصورات البدعية والنِّحَل الفكرية دخيلة على منهج الإسلام الصحيح، بعيدة كل البعد عن منهاج النبوة والقرون المفضلة الأولى.

ولردودهم ومصنفاتهم حول الشيعة الإمامية أثرها الكبير في كشف الباطل، وفضح الزندقة المستورة، وإحقاق الحق، ومع أهمية الكتابات المعاصرة إلا أن كتب الأسلاف حول الإمامية كانت دقيقة بالرغم من قلة شيوع كتب الشيعة وانتشارها، مقارنة بما عليه الحال اليوم بعد ظهور الثورة الإسلامية في إيران التي ساهمت في إظهار كتبهم وطباعتها بأمر قائدها الخميني.

وينبغي أن يسلك المسلمون اليوم نفس الموقف الذي سلكه السلف تجاه انحرافات الشيعة العلمية والعملية، انطلاقاً من أنها دخيلة على الإسلام، وأنها تمثل مذهبا له أصوله ومبانيه، لا أنها مجرد تصورات واجتهادات فردية خاطئة، مع الاجتهاد في بيان

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠/ ٣٠٠-٣٠١.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٦٠.



خروج الفرق عن الجماعة، ومجانبتها للسنة ضروري لرفع الالتباس، وبيان الحق للناس، ونشر دين الله سبحانه، وإقامة الحجة على تلك الطوائف، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيّ عن بينة، فإن الحق لا يكاد يخفى على أحد، وإنما يضلل هؤلاء أتباعهم بالشبهات والأقوال الموهمة، وهم ما بين زنديق، أو جاهل، ومن الضروري تعليم الجاهل، وكشف حال الزنديق ليُعرف ويُحذَر. (1)

وبيان حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل.

فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، ومن جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ دفع بغي هؤلاء وعدوانهم واجب باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء – وكما يقول ابن تيمية– إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما

(1) وهذا ما يعتقده –وللأسف– بعض أصحاب الاتجاه العقلي كالدكتور محمد سليم العوا وغيره، ولكن في المقابل وجدنا تحولا ملحوظا عند آخرين، لما بحثوا في حقيقة المذهب بعيدا عن العواطف، ومنهم الدكتور محمد عمارة الذي أشار في بعض كتبه الأخيرة إلى هذه الحقيقة الغائبة عن بعض الكتاب والمثقفين الذين يسعون خلف الوحدة الاسلامية من غير ضوابط، فقد انطلق الدكتور محمد عمارة –وفقه الله– في رده على طعن صاحب كتاب (فصل الخطاب في تاريخ قتل ابن الخطاب) على عمر –رضي الله عنه– من خلال اعتبار ذلك الانحراف مذهبا، فقال عنه: (فكر شيطاني تلبس مذهبا، وليس مجرد نزوة لمؤلف... فهو مذهب وطائفة منذ تبلورت عقائد هذا المذهب وهذه الطائفة، ويستمر هذا الموقف ثابتا من هذه الصفوة من صحابة رسول الله ﷺ منذ تأسيس هذا المذهب وحتى هذه اللحظات... وتلك بعض معالم الفحش الفكري وثقافة الكراهية السوداء التي حملتها صفحات كتاب : فصل الخطاب في تاريخ قتل ابن الخطاب، الى القراء والتي مثلت وتمثل معاول هدم وحدة الأمة، ولكل محاولات التقريب بين الشيعة والسنة، ولكل المؤتمرات التي تعقد تحت هذه الشعارات بعيدا عن المصارحات والمشاركات). أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٧٠-٧١٧٧، ولم تنحصر توصية الدكتور عمارة في منع ذلك الكتاب من دخول مصر (هامش:وقد دخلها فعلا في معرض كتاب ٢٠٠٨م) بل طالب بنشر التقارير الفاضحة لمثل ذلك الفحش الفكري المسيء للاسلام.

أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً كما يُعرف من تاريخهم ومن واقعنا المعاصر.[1]

وفيما يتعلق بالرافضة فلقد راعى علماء أهل السنة الأصول الشرعية المبنية على العدل والقسط في حكمهم عليهم، وتعاملوا معهم على ضوئها، ومن شواهد ذلك ما يلي:

١ - إقرارهم بأن الشيعة ليسوا جميعاً على مبدأ واحد في غير دعوى التشيع، فمنهم الغلاة الخارجون عن الملة بدون شك، ومنهم من يصدق عليهم أنهم مبتدعون متفاوتون في ابتداعهم، فبعضهم أقل انحرافا من الآخر.

٢ - التثبت في تكفير المعين؛ إذ ليس كل من انتسب إلى طائفة خارجة عن مذهب السلف يحق تكفيره.

٣ - ليس معنى التثبت في تكفير المعيَّن عند أهل السنة أن لا يطلق على الطائفة الخارجة عن الحق ألفاظ التبديع والتضليل والخروج عن الجماعة؛ لأن ذلك الحكم خاص بتعيين الأفراد لا الجماعة عموماً، وعلى هذا فعل السلف في إطلاق الحكم العام على الشيعة بأنهم ضُلّال فُسّاق خارجون عن الحق، هالكون مع الفرق التي أخبرت عنها الأحاديث، وهو حكمٌ شرعيّ لا غبار عليه.

قال الإمام أحمد: (إذا كان جهمياً، أو قدرياً، أو رافضياً داعية، فلا يُصلى عليه، ولا يُسلم عليه).[2]

ومما ورد أيضا في تشنيع أئمة الاسلام على الرافضة الامامية، قول البخاري رحمه الله عنهم: (ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، لا يُسلم عليهم، ولا يُعادون ولا يُناكحون، ولا يشهدون، ولا تُؤكل ذبائحهم).[3]

وقال الفريابي: (ما أرى الرافضة والجهمية إلا زنادقة).[4]

وقال الشافعي: (ما أحد أشهد على الله بالزور من الرافضة)، وفي رواية عنه: (ما

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل ٥/ ١١٠.
(٢) السنة للخلال ٣/ ٤٩٤.
(٣) انظر: خلق أفعال العباد ص١٢٥.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨/ ١٤٥٧.



رأيت في الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة).(١)

ويقول أحمد بن يونس: (لو أن يهودياً ذبح شاة، وذبح رافضي لأكلت ذبيحة اليهودي، ولم آكل ذبيحة الرافضي؛ لأنه مرتد عن الإسلام).(٢)

هذا فيما يتعلق بتعريف الطائفة ومواقف أئمة أهل السنة منها، وأنتقل منه إلى الحديث عن المصادر التي اعتمد عليها كثير من المعاصرين في موقفهم من الشيعة.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ٢٠٨.

(٢) انظر ما نقله ابن القيم في: الصارم المسلول ص٥٧٠.



المبحث الثالث

منهج الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في دراسة الإمامية

هناك بحوث ودراسات معاصرة حول عقيدة وحقيقة مذهب الشيعة أضافت أشياء مهمة في مجال المعرفة والتعريف بحقيقة المذهب الشيعي، وكشفت أن عقائد الشيعة التي تنكّروا لها حيناً من الدهر هي ثابتة عن الشيوخ الذين صاغوا المذهب.

وتأتي أهمية تلك الدراسات التي قام بها أفراد كان لبعضهم مواقف سلبية من منهج السلف؛ من ناحية أنها فنّدت مزاعم الشيعة أن (السلفيين) أو (الوهابيين) هم فقط الذين يزعمون مخالفة الشيعة للإسلام، وأن اجتهاداتهم لم تكن تعتمد على روح القرآن وهدايته، ومع ذلك فقد كان غياب الهم الدعوي، والرغبة في الاصلاح العقدي على ضوء الوحي، إحدى أبرز السمات فيما كتبه كثير من أصحاب الاتجاه العقلي حول الامامية.

وإن من أبرز من كتب حول عقائد الشيعة من أصحاب الاتجاه العقلي أحمد أمين في (فجر الإسلام) [1]، والدكتور محمد عمارة في كتابه تيارات الفكر الإسلامي وغيره، فمع بروز النزعة العقلية في منهجيهما، وميلهما لمنهج المعتزلة العقلاني، إلا أنهما أجادا في توضيح بعض جوانب الضلال في المذهب الشيعي.[2]

لكن في الوقت نفسه لم تخلُ تلك المحاولات من ملاحظات علمية ومنهجية أدى إليها اعتمادهم على مصادر غير موثقة في تناول أحداث تاريخية مهمة، نظر إليها الإمامية من زاوية مذهبهم، وغاب التأصيل الشرعي لها عن كتابات أصحاب الاتجاه العقلي، فوقع بعضهم في أخطاء منهجية في الكتابة حول الشيعة، وفي النقد التاريخي، وبرزت عندهم شطحات خطيرة في عدد من القضايا المهمة، مثل: الموقف من عدالة الصحابة

(١) انظر فجر الإسلام من ٣٥١-٣٥٤.

(٢) المصدر السابق من ١٩٩ - ٢٤٥

والموقف من أخطائهم، واعتراضهم على منهج نقد الرواية عند المحدثين، والموقف من الفتنة التي جرت بين الصحابة، وتاريخ بعض الفرق وتطورها بما في ذلك الشيعة أنفسهم، وغير ذلك.

ويمكن الإشارة إلى شيء من تلك الأخطاء العلمية والمنهجية فيما كتب حول الامامية فيما يلي:

أ- يسقط كثير من أصحاب الاتجاه العقلي ميولاته السياسية والفكرية على قضايا الخلاف مع الشيعة الامامية، وتظهر نزعة الكاتب القومية أو السياسية على ما يكتب حول تلك القضايا التاريخية أو المذهبية، وقد أدى اهتمامهم المبالغ فيه بالجوانب السياسية والمادية إلى قراءة المذهب أو التاريخ الشيعي تحت تأثير بعض الاتجاهات والفلسفات المادية الحديثة.

لذا رأينا في كتابات بعضهم ثناء على تاريخ الشيعة السياسي وثوراتهم ضد الحكام، وجهود بعض دولهم في نشر العلم بينما لا يعدو في حقيقة الأمر أن يكون نشرا للفجور الفكري والعملي، كما في الزعم أن دولة مثل دولة الفاطمية قد أحبت العلم ونشرته، بينما حقيقة ذلك هو نشر كتب الفلاسفة وأهل الضلال.[1]

فلقد خصص الدكتور محمد عمارة كتاباً كاملاً في تمجيد هذه الدولة الرافضية بعنوان (عندما أصبحت مصر عربية) واعتبر أن توليها على مصر اكتمال لعروبتها، وفعل مثل ذلك مع الخوارج فوصفهم (بحزب العدالة والجمهورية والقيم الثورية التي جاء بها الإسلام)، واعتبر القرامطة (وهم من غلاة الشيعة) قادة الحركة الثورية ضد الإقطاع[2]، والجناح اليساري في الحركة الشيعية.[3]

ولم تغب النزعة القومية عند بعضهم عندما يأتي الحديث على الفتوحات الإسلامية وجهود الأمة حضارياً التي قامت على أيدي مسلمين لم يكونوا عربا، فلقد حرص

(١) انظر: معلمة الإسلام ٢/ ١٥٧.
(٢) انظر: فجر اليقظة القومية ص١٤٠ و ص١٥٤.
(٣) انظر تيارات الفكر الإسلامي ص ١٨، والعصرانيون ص٢٩٣.



الدكتور محمد جابر الأنصاري على تجريد العثمانيين من كل فضيلة حتى غدوا في نظره: (جماعة من الهمج المتوحشين الذين دمروا الحضارة العربية الزاهية)، وهو يرفض المحاولات التي (تحاول إعادة الاعتبار للتاريخ العثماني ولتاريخ السلاطين الأتراك باعتبارهم رموز للجامعة الإسلامية وللكيان الإسلامي الواحد)[1]، وأما الدكتور عمارة فيصف الفتح العثماني بأنه (طوفان الدمار التركي) [2]، وشاركه في هذا الرأي الدكتور خالص جلبي.[3]

هكذا يحكمون على دول وممالك إسلامية دون أن تستوقفهم حسنة واحدة لهم، من مثل إيقافهم للزحف الأوروبي على ديار العرب عدة قرون، أو وصول الإسلام مع فتوحاتهم إلى قلب أوروبا النصرانية.

ويغمز محمد عمارة صلاح الدين فيصفه (بالقائد الإقطاعي البارز)، ويأسف على ما نتج من انتصار المسلمين في الحروب الصليبية من عودة الحيوية للإقطاع العربي.[4]، كما تبرأ من النصر الذي حققه المماليك المسلمون على المغول التتار لأنهم في نظره (غرباء عنا حضارياً وتاريخياً وتراثياً؛ ولأنهم لم يكونوا من العرب)، ثم يقول: (ولكن القوى التي أحرزت هذا الانتصار العسكري كانت في الأساس مؤلفة من جند المماليك، ومن ثَم فقد كانت قوة غريبة قومياً وحضارياً عن الأمة والشعب والتراث والتاريخ).[5]

ولا زال كثير منهم يعبّر عن نزعاته القومية واليسارية الاشتراكية المغلّفة بمناهضة

---

(١) نظرة في الجذور: الدوحة القطرية، العدد: ١٠١، شهر رجب ١٤٠٤ هـ.

(٢) فجر اليقظة العربية ص٣٦٢، .وانظر: العصرانيون ص٢٨٩.

(٣) انظر: النقد الذاتي ص٢٠٠.

(٤) فجر اليقظة العربية ص٣٦٢، وهنا أنبه إلى أنه قد صدر بعد كتابة تلك السطور عن الدكتور محمد عمارة بعض الكتب التي تضمنت ما يمكن أن يكون تراجعا نحو الاعتدال في شأن بعض رموز الأمة، ومنها رسالة (أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ) قال مثلا في (ص٧):(صلاح الدين الايوبي الكردي هو الذي وحد العرب وحكمهم وقادهم في أمجد المعارك ضد الصليبيين، وغدا مفخرة التاريخ العربي والاسلام على انتداد الاوطان والقوميات والقرون).

(٥) تيارات الفكر الإسلامية ص٨ .

الإقطاع والعنصرية تجاه قادة ليسوا عرباً، لكنهم مسلمون، يعتز بهم من عظَّم رابطة الدين وقدَّمها على غيرها من الروابط، ووازن ما عند القوم من حسنات وأخطاء، وعرف فضلهم في جهادهم ضد أعداء الأمة، وحفظ هيبتها في عيون أعدائها.(1)

وليت بعض أولئك الكُتّاب قد سلكوا مع هؤلاء القادة من أمثال صلاح الدين الأيوبي وسيف الدين قطز والظاهر بيبرس والسلطان محمد الفاتح ما يوجبونه على الأمة في تعاملها مع اليهود والنصارى والملاحدة، من الليونة وإحسان الظن، والكف عن التجريح، وإجراء المبادئ الإسلامية التي يضعونها في غير موضعها الشرعي، كتطبيق مبدأ (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) مع اليهود والنصارى.(2)

كما ألبس الدكتور محمد عمارة المنجزات الإسلامية في تحرير العباد ثوباً قومياً، فقال: (إن العرب في العراق والشام كانوا قد رحّبوا بالفتح العربي والإسلامي مما يدل على الموقف الحضاري القومي في هذا التعاطف ... وعرب العراق سواء أكانوا مجوساً أم نصارى أم وثنيين، رحبوا بالفتح العربي الإسلامي، وقاتل كثير منهم في صفوف الجيش الفاتح؛ لأنهم حضارياً كانوا عرباً مثلهم في ذلك مثل الفاتحين، رغم التمايز في الدين).(3)

ب- اعتمد كثير من أصحاب الاتجاه العقلي في مناقشة بعض المسائل والروايات المهمة في تكوين مذهب الامامية والتي هي محل خلاف بين أهل السنة والشيعة على مصادر غير موثوقة ولا مختصة، مع إغفال الموثوقة منها بالرغم من توفرها، فوقعت بعض تلك الدراسات في مشكلة توثيق المعلومة من غير مظانها المتخصصة، أو التوثيق من المراجع الاستشراقية المعادية في معظمها للإسلام والمسلمين، والتي تسعى في ترسيخ الفتنة بين المسلمين، وهذا كثير فيما ينقله أحمد أمين في كتبه، ثم يأتي غيره فينقل عنه دون تثبت، وأيضا في كتب جمال البنا، والجابري وغيرهم.

---

(1) العصرانييون ص٢٨٩.
(2) انظرعلى سبيل المثال ما ذكره فهمي هويدي في كتابه: مواطنون لا ذميون ص١٢٤.
(3) العصرانييون ص٢٩٠.

ولتوضيح ذلك أسوق الشواهد على ذلك:

١-يستشهد محمد عابد الجابري بروايات يستخرجها من كتب تاريخية أو فلسفية لا علاقة لها بالرواية، وأحيانا من كتب من اتهم بالتشيع، كرسائل إخوان الصفا[١]، مع العلم أن الروايات لا سيما الأحاديث النبوية لا تؤخذ من أمثال تلك الكتب، وإنما من مظانها المتخصصة، كالصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم الحديثية وغيرها، وإلا لوقع اللبس على القارئ بسبب نقل كلام وروايات أهل البدع من غير تمحيص.

٢- عندما عرض عدد من أصحاب الاتجاه العقلي لقضايا خلافية مهمة بين أهل السنة والامامية نقل بعضهم عن الدراسات الاستشراقية ونحوها أحكاماً كثيرة تتفق مع أهواء الامامية دون إحالة على مرجع إسلامي أصيل، ولا يصح علمياً أن يكتب أحد عن الإسلام وتاريخه ورجاله معتمداً على ما كتبه عنه أعداؤه وخصومه، ومتجاهلاً للمصادر الإسلامية الأصيلة.

ومن يطلع على ما كتبه محمود أبو رية حول تدوين السنة مثلاً يجد أنه كرّر كثيرا من مزاعم المستشرق جولدزيهر، والتي تخدم مزاعم الامامية، كتسخير الأمويين للعلماء من أمثال الإمام الزهري لوضع الأحاديث، وطعنهم في رواة تلك الحقبة[٢]، وقد قلدهم في إفكهم محمد عابد الجابري[٣] وجمال البنا[٤]، وهم في ذلك قد خدموا مذهب الرافضة في

(١) انظر مثلا: تكوين العقل العربي ص٢٠٠، والعقل السياسي العربي ص١٥٦ و ص١٨١، فقد نقل حديثا مضمونه أنه ذُكِرَ الفيلسوف أرسطو في مجلسٍ للرسول ﷺ فقال: (لو عاش -أي أرسطو- حتى يعرف ما جئت به لاتبعني على ديني)، نقله الجابري من دون تخريج ولا تحقيق لدرجته، ولم أجد الحديث السابق خلال عملي على محركات البحث في كتب السنة، ولا في مصنفات الموضوعات، مع العلم أن متنه يتعارض مع ما هو معروف من أن المسلمين زمن رسول الله و صحابته والتابعين لم يكن لهم علم بأرسطو ولا بغيره من فلاسفة اليونان؛ لأن العلوم القديمة لم تُترجم إلى اللغة العربية إلا في القرن الثاني الهجري وما بعده.

(٢) انظر: أضواء على السنة المحمدية ص٢٦٠، وانظر: رد الدكتور مصطفى السباعي على هذه الشبهة في: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٢٢٤ و ٢٣١.

(٣) العقل الأخلاقي ص٥٣٥.

(٤) تجديد الإسلام ص٢١٠.

طعنهم في حملة دين الاسلام وناقليه، وتجاهلوا أن ذلك من غايات التأليف عند الامامية.

وانظر إلى ما أورده محمود أبو رية في نقد مرويات الصحابة، حيث نقل عن أحمد أمين ما نقله أحمد أمين عن الرافضي المدعو ابن عقيل الحضرمي في طعنه في أصحاب النبي ﷺ[1]، فكيف يصح لمسلم أن يستند على مصادر تطعن في نقلة الاسلام الأوائل؟!.

٣- يذكر الجابري حديثاً مضمونه أن النبي -عليه الصلاة و السلام- قام- أيام العهد المكي- فقال: (من الذي يبايعني على ماله؟)، فبايعه جماعة، ثم قال: (من الذي يبايعني على روحه، وهو وصي وولي هذا الأمر من بعدي)، فلم يبايعه أحد إلا علي بن أبي طالب، فمد يده فبايعه.

وهذا الحديث نقله الجابري عن الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، ولم يوثقه من المصادر الحديثية المتخصصة[2]، بالرغم من خطورة مضمون هذه الرواية وحاجتها إلى بيان حكمها، وفعل الأمر نفسه مع حديث غدير خم[3]، علماً بأن الشهرستاني ذكره في مقام سرد أدلة الإمامية على إمامة علي -رضي الله عنه-، فهل يصح الاحتجاج بمثل هذه الروايات فضلا عن تجاهل نقدها وتمحيصها؟!.

٤- رجح الدكتور محمد عابد الجابري بعض الروايات المنكرة في حادثة السقيفة وبيعة أبي بكر، والتي تقول إن عليا امتنع عن بيعة أبي بكر بعد السقيفة، وأن أبا بكر اقتحم بيته، معتمدا في بعضها على كتاب الإمامة والسياسة، وهو كتاب مؤلفه مجهول.[4]

(١) انظر: ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية ص٦٢.

(٢) الملل والنحل١/ ١٦٣، وقد بحثت عنه فيما بين يدي من مراجع، وإلكترونياً فلم أجد له أصلاً، ويرده الحديث الصحيح في سبب نزول تلك الآية التي أمرت رسول الله عليه الصلاة و السلام بإنذار الكفار من عشيرته الأقربين، ولم تأمره بإنذار المسلمين، ولا مطالبتهم ببيعته.

(٣) انظر: بنية العقل العربي ص٣١٩.

(٤) الامامة والسياسة ١/ ٢١، وانظر: العقل السياسي ص ١٠١، وممن قال بالهجوم على بيت فاطمة رضي الله عنها، علي النشار في: نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٢/ ٢٥.

وهذه من أهم المسائل التي نسج الامامية حولها الأكاذيب لنصرة مذهبهم، وحادثة السقيفة ثابتة في أصلها[1]، لكن رواية امتناع علي عن البيعة باطلة، واقتحام أبي بكر على علي لإجباره على البيعة من إفك الرافضة وكذبهم كي تستقيم لهم نظريتهم في الامامة، وبطلانها سندا ومتنا ظاهر وقد استند الجابري في ذلك إلى كتاب مجهول.[2]

والرواية التي مال إليها الجابري في امتناع علي عن البيعة معارضة بما ثبت من روايات صحيحة ذكرت أن عليا بايع أبا بكر طواعية من دون إكراه من أحد، ودون ذكر لحكاية أبي بكر واقتحامه بيت علي وإكراهه على البيعة، وهناك روايات صحيحة عن علي بن أبي طالب وآل بيته-رضي الله عنهم- فيها مدح لأبي بكر الصديق، واعتراف بفضله، فلو كان أبو بكر فعل ببيت علي ما زعمته تلك الرواية لذمه هؤلاء وحطوا عليه، ولانتقدوه وما سكتوا عنه.[3]

ومن الأدلة على نفي التشاحن بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما، أنه لما تُوفي رسول الله -عليه الصلاة و السلام- بليال قليلة، صلى أبو بكر بالناس صلاة العصر، فكان علي من بين الذين صلوا خلفه، وكانا يلتقيان ويمشيان معا ويضحكان ويتمازحان[4].

قال ابن حجر تعليقا على ذلك: (فِي الْحَدِيث فَضْل أَبِي بَكْر وَمَحَبَّته لِقَرَابَةِ النَّبِيّ ﷺ ثم ساق قَوْل أبي بكر: (لَقَرَابَةُ رَسُول اللَّهِ ﷺ أَحَبّ إِلَيَّ أَنْ أَصِل مِنْ قَرَابَتِي)).[5]

فهذه الحادثة التي وقعت بعد أيام قليلة من وفاة رسول الله، وبيعة الناس لأبي بكر، دليل دامغ على أن الرجلين ما كانا متخاصمين، ولو كان أبو بكر قد اعتدى على بيت علي، أو أن عليا قد اعتزله كما توهم الجابري[6]، ما حدث بينهما كل ذلك الصفاء والمودة.

(١) انظر: صحيح البخاري ٣/ ١٣٤١، ورقم (٣٤٦٧).
(٢) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال ص٢٨٤، ومنهاج السنة ٨/ ٢٩٠.
(٣) انظر: منهاج السنة ٧/ ٣٩٦.
(٤) انظر: البخاري ٣/ ١٣٧٠ ،ورقم: ٣٥٤٠، ونصه:(عن عقبة بن الحارث قال: رأيت أبا بكر رضي الله عنه وحمل الحسن وهو يقول: بأبي، شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي، وعلي يضحك).
(٥) انظر: فتح الباري ٦/ ٥٦٨ .
(٦) العقل السياسي ص١٠١.

وقد ينقلون عن مؤرخي الطوائف،كالنوبختي مثلا في كتابه (فرق الشيعة) وقد حشا كتابه بروايات زور على تاريخ المسلمين انطلاقا من عقيدته، ولم يتجرد عن مذهبه في كتابة التاريخ[١]، ومعلوم أن الدفاع عن الفرقة التي ينتمي إليها المؤلف، والانتصار لها، هو أحد أغراض التأليف في الفرق[٢]، فقد كانوا يصوغون الأخبار وفق معتقدهم الديني ومذهبهم السياسي، ويبرزون مثالب خصومهم ويخفون حسناتهم، وينسبونها لأنفسهم.

وهذا الخلل المنهجي قد وقع أيضا عند الجابري في بعض كتاباته حين شكك في أن يكون أهل السنة أقدم في تدوين العلوم من الشيعة بناء على مزاعم الشيعة، وما ادعوه لأنفسهم.[٣]

ومثل ذلك تصوير المجتمع الإسلامي في مختلف عصوره وخاصة عصره الأول على أنه مجتمع متفكك تقتله الأنانية والأثرة، وتسوده الأحقاد والضغائن، استنادا إلى الروايات المدسوسة.[٤]

ومن ذلك غلط الدكتور محمد عمارة عندما أسند ظهور التشيع إلى جماعة من الصحابة كالمقداد وسلمان الفارسي وأبا ذر الغفاري دون دليل، فوافق الامامية في تلك الدعوى التي نسجوا لها بعض الروايات.[٥]

ولقد نبّه أهل العلم على خطورة مثل تلك الروايات لا سيما التي دخلت التاريخ، من باب التشيع وحب آل البيت فهذا الأستاذ محب الدين الخطيب[٦]-رحمه الله- في

(١) انظر مثلا: فرق الشيعة ص١٧.
(٢) انظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص٢٥٤.
(٣) انظر: تكون العقل العربي ص٦٤.
(٤) انظر: معلمة الإسلام ٢/ ١٦٣.
(٥) تيارات الفكر الاسلامي ص٢٠٠، وانظر ما رواه الشيعة في الكافي ٨/ ص ٢٤٥، وتفسير العياشي ١/ ١٩٩.
(٦) محب الدين الخطيب بن أبى الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب ، من كبار الكتاب الإسلاميين، ولد فى دمشق وتعلم بها ، أصدر مجلتيه (الزهراء) و (الفتح) ، وكان من أوائل مؤسسى جمعية الشبان المسلمين، وتولى تحرير مجلة الأزهر الشريف وجريدة الأهرام، وانشأ المطبعة السلفية ومكتبتها، حيث أشرف بنفسه على نشر عدد كبير من كتب التراث، من مؤلفاته: مع الرعيل الأول، الخطوط العريضة التي قام عليها دين الشيعة الاثني عشرية، مات سنة ١٩٦٩م. له ترجمة فى: الأعلام ٥/ ٢٨٢.

حاشية العواصم من القواصم يشير إلى خطورة ذلك، ويذكر أن التدوين التاريخي إنما بدأ بعد الدولة الأموية، وأنه كان للأصابع الباطنية والشعوبية المتلفعة برداء التشيع دور في طمس تاريخ الإسلام الأول وتسويد صفحاته الناصعة.[1]

وكانت تلك الدسائس الرافضية مدخلاً للنصارى في حربهم على الإسلام، فقد كان النصارى يحتجون في عصر ابن حزم بفرية الروافض حول تحريف كتاب الله تعالى في مجادلاتهم مع أهل السنة، وكان الإمام ابن حزم -رحمه الله- يؤكد أن هؤلاء لا عبرة بأقوالهم وليسوا مسلمين، وكذا في طعنهم في نقلة الدين من الصحابة ومن بعدهم.[2]

واليوم يحتج المستشرقون بأباطيل الرافضة حول القرآن والسنة والصحابة والتاريخ، ثم يأتي تلامذتهم والمعجبون بهم فينقلون شيئا من كلامهم من غير تدقيق ولا تمحيص.

ومن العجيب أن بعض أصحاب الاتجاه العقلي المعاصر أطلق القول بعدم قبول أهل مذهب أو فرقة أو دين في آخر، فلا يقبل قول أهل السنة في الشيعة ولا العكس ظناً منهم أن ذلك هو مقتضى الحياد والموضوعية، ثم هم ينقضون ذلك عمليا، فإنهم إذا ما تعلق الأمر بأصحاب النبي ﷺ نقلوا ما يروجه الرافضة وأمثالهم.[3]

وقد يظن بعضهم أن الأخذ عن كل المصادر أمر يقتضيه الحياد العلمي، دون التفات منهم إلى أنه ليس من العلمية في شيء أن يساوى بإطلاق بين المسلمين والكفار ولا بين أهل السنة وأهل البدعة، والمسلم السنيّ لديه من موانع الكذب والظلم، ودوافع التحري والصدق ما ليس عند غيره، وفي ذلك يقول العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي: (وأما كُتّاب العصر فإنهم مقتدون بكُتّاب الإفرنج الذين يتعاطون النظر في الإسلاميات ونحوها وهم مع ما في نفوسهم من الهوى والعداء للإسلام إنما يعرفون الدواعي إلى الكذب ولا يعرفون معظم الموانع منه .

---

(١) العواصم من القواصم ص١٧٧ (الحاشية).

(٢) انظر: الفِصَل في الملل والنحل ٢/ ٧٨.

(٣) انظر ما كتبه أحمد أمين في ضحى الإسلام (المقدمة)، وزهدي جارالله في المعتزلة (المقدمة)، وانظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص٢٥٧ (الحاشية) .

فمن الموانع التدين والخوف من رب العالمين الذي بيده ملكوت الدنيا والآخرة، وقد قال سبحانه ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[النحل: ١٠٥].

وقال أبو بكر الصديق (**الكذب مجانب للإيمان**)، فأما توهم حل الكذب في مصلحة الدين فلا يكون إلا من أجهل الناس وأشدهم غفلة؛ لأن حظر الكذب مطلقاً هو من أظهر الأحكام الشرعية.

وأولئك الكتاب لا يعرفون هذا المانع؛ لأنهم لا يجدونه في أنفسهم، ولا يجدون فيمن يخالطونه من تقهرهم سيرته على اعتقاد اتصافه بهذا المانع لضعف الإيمان في غالب الناس ورِقّة التدين، ولا يعرفون من أحوال سلف المسلمين ما يقهرهم على العلم باتصافهم بذلك المانع؛ لأنهم إنما يطالعون التواريخ وكتب الأدب كالأغاني ونحوها، وهذه الكتب يكثر فيها الكذب والحكايات الفاجرة، كان فجرة الإخباريين يضعون تلك الحكايات لأغراض منها دفع الملامة عن أنفسهم، يقولون ليس هذا العيب خاصاً بنا، بل كان من قبلنا كذلك حتى المشهورين بالفضل.

ومنها ترويج الفجور والدعاية إليه ليكثر أهله فيجد الداعي مساعدين عليه ويقوي عذره، ومنها ترغيب الأمراء والأغنياء في الفجور وتشجيعهم عليه؛ ليجد الدعاة المتأدبون مراعي خصبة يتمتعون فيها بلذاتهم وشهواتهم، ومنها التقرب إلى الأمراء والأغنياء بالحكايات الفاجرة التي يلذّ لهم سماعها إلى غير ذلك . وما يوجد في تلك الكتب من الصدق إنما يصور طائفة مخصوصة كالأمراء المترفين والشعراء والأدباء ونحوهم، ولو عكف أولئك الكتاب على كتب السنة ورجالها وأخبارهم لعلموا أن هذه الطائفة وهي طائفة أصحاب الحديث كان ذلك المانع غالباً فيهم، فأما الشطر المعنوي فإن أولئك الكتاب لا يقدرون قدره فأقول: كان العرب يحبون الشرف ويرون أن الكذب من أفحش العيوب المسقطة للرجل).[1]

ج- يغفل كثير من أصحاب الاتجاه العقلي العزو والإحالة عند بحثهم لمسائل

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ص٢٠٩ (بتصرف).



شرعية أو أحداث تاريخية مهمة في النزاع مع الامامية، ومن الشواهد على ذلك:

١- ذكر الدكتور محمد الجابري أخباراً خطيرة عن علاقة المتكلم هشام بن الحكم بجعفر الصادق من دون أن يوثقها، وذكر خبراً يزعم أن علياً وطلحة والزبير -رضي الله عنهم- كانوا منافسين دائمين للخليفة عثمان -رضي الله عنه- لأنهم من بقية أهل الشورى، ولم يذكر الجابري المصدر الذي استقى منه هذا الخبر.[١]

٢- إطلاق الدكتور علي سامي النشار أحكاما ودعاوى متأثرة بالفكر الشيعي من غير عزو ولا إحالة، فقد قال في كتابه "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" عن معاوية -رضي الله عنه- أنه: (لم يؤمن أبداً بالإسلام، ولقد كان يطلق نفثاته على الإسلام كثيراً، ولكنه لم يستطع أكثر من هذا).[٢]

وقال أيضاً عن أبيه أبي سفيان بن حرب: (ولقد كان أبو سفيان زنديقاً أي ممن يؤمنون بالمجوسية الفارسية).[٣]

هذه المقالة يطلقها النشار دون أن يقدم عليها دليلا واحدا، ودون أن يحيل فيها على مصدر موثوق، وفي حق صحابي جاهد مع رسول الله ﷺ وشهد معه غزوة حنين، وكان أميناً عنده يكتب له الوحي.[٤]

وقد وافق الدكتور علي النشار الشيعة في قولهم بأن قلة من الصحابة كانوا يرون الحق لعليّ، وأن الأمر قد نُزع منه.. يقول: (وقد أحسَّ قلة من خُلّص الصحابة أن الأمر نُزع من علي للمرة الثالثة، وأنه إذا كان الأمر قد سُلب منه أولاً لكي يُعطى للصاحب الأول، ثم يأخذ منه ثانياً لكي يُعطى للصاحب الثاني فقد أُخذ منه ثالثاً لكي يُعطى لشيخ متهاوٍ متهالك لا يحسن الأمر ولا يقيم العدل يترك الأمر لبقايا قريش

---

(١) العقل السياسي ص ٢٦٣.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي ٢/ ١٩.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٤٥٨، ٤٧٢، ٤/ ٤٥٤، ٣٥/ ٦٦.

الضالة)[1]، وهو يقصد بهذا الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان -رضي الله عنه- الذي اتفق الصحابة على عدله وأهليته للخلافة، فكأنه يزري بهم جميعاً بهذه الفرية.

د- عند عرض ما يتعلق بالروايات التاريخية التي يثير الشيعة الامامية حولها بعض الشبهات يقلل بعض أصحاب الاتجاه العقلي من قيمة السند التاريخي بالرغم من أهميته لا سيما في تفنيد أباطيل الامامية، ويتهمون المؤرخين بإهمال العقل في تلك المرويات:

فقد أصدر الدكتور محمد الجابري حكماً عاماً يقول فيه: إنه لم يكن للمؤرخين قبل ابن خلدون ممارسة عقلية في النقد التاريخي، وأن دورهم تركز في الرواية، تماماً كحال المحدثين الذين يتهمهم بنقد السند والانشغال به على حساب المتن.[2]

وهذا قول غير صحيح؛ فقد وجدت طائفة من المؤرخين والنقاد، كانت تُخضع المرويات لمنهج النقد التاريخي العلمي، ومارسته إسناداً ومتناً قبل ابن خلدون، ومنهم: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، وابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، وابن كثير (ت٧٧٤هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) والذي يعد من أكثر المؤرخين توسعا في نقد الروايات التاريخية، وتطبيق منهج النقد الاسنادي والمتني عليها، لا سيما في كتابه (سير أعلام النبلاء).[3]

ومن الشواهد على وجود النقد العقلي للمرويات التاريخية:

١- رواية نقدها الخطيب البغدادي مفادها أنه عندما ادعى اليهود ببغداد (سنة ٤٤٧هـ) أن معهم كتاباً من الرسول ﷺ فيه أمر بإسقاط الجزية عن يهود خيبر، بشهادة بعض الصحابة؛ ثم حملوه إلى الوزير العباسي أبي القاسم علي (ت٤٦٣ هـ)، فسلمه هو إلى الخطيب البغدادي فتأمله، وقال: هذا مزور؛ لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٢٨، ١/ ١٣.

(٢) انظر: التراث والحداثة ص٣١٩.

(٣) انظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص١٢٣ وما بعدها.

(ت٦٠ هـ) وهو لم يسلم إلا في عام الفتح (سنة٨هـ)، وفتح خيبر كان في سنة ٧هـ.

وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بعامين، فكشف بذلك تزوير اليهود للكتاب وفضحهم أمام الوزير.[١]

فبنقدهم للمتن واعتمادهم على التسلسل الزمني تمكن هؤلاء العلماء من كشف تزوير اليهود للكتاب.

٢-وأيضاً نقد ابن الجوزي حديثاً تضمن أن علياً بن أبي طالب قال: (عبدت الله -عز وجل- مع رسول الله ﷺ قبل أن يعبده رجل من هذه الأمة خمس سنين أو سبع)، فبيّن أن هذه الرواية باطلة؛ لأن إسلام خديجة، وأبي بكر الصديق، وزيد بن حارثة -رضي الله عنهم- كان منذ الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، وليس بعد شهور، فما بالك بعد خمس أو سبع سنين.[٢]

٣-ونقد ابن تيمية رواية أن السماء أمطرت دماً لما قُتل الحسين بن علي -رضي الله عنهما- وأنه ما رُفع حجر في الدنيا إلا وُجد تحته دم، وظهرت في السماء حمرة ثم اختفت بعد ذلك كلية،[٣] فرأى ابن تيمية أن هذه أخبار غير صحيحة، وأنكر كون السماء أمطرت دماً؛ لأن هذا الأمر لم يقع في قتلى أُحد، فكيف يقع له فقط؟ كما أن الادعاء بظهور الحمرة في السماء واختفائها نهائياً من الترهات؛ لأن الحمرة ما تزال ولم تختفِ نهائياً، وهي سبب طبيعي من جهة الشمس فهي بمنزلة الشفق، والقول بأنه ما رُفع حجر في الدنيا إلا ووجد تحته دم فهو أيضاً كذب بيّن، وهو في نقده -رحمه الله- لمثل هذه الأخبار عن مقتل الحسين واضح أنه احتكم إلى العادة، والسنن التي تسير عليها الظواهر الطبيعية، وهذا مظهر من مظاهر الاحتكام إلى العقل.[٤]

وختاماً لما سبق يتبين جلياً أن هناك أخطاء منهجية لم تسلم منها كتاباتهم حول قضايا

---

(١) انظر: زاد المعاد ٣/ ١٥٢، السيرة النبوية لابن كثير ٣/ ٤١٥.

(٢) انظر: الموضوعات ١/ ٣٤٢.

(٣) انظر: منهاج السنة ٢/ ٢٤٩-٢٥٠

(٤) انظر: منهاج السنة ٢/ ٢٤٩



وأحداث تاريخية مهمة في النزاع بين أهل السنة والامامية، كاعتمادهم على الكتابات الاستشراقية، مع إهمالهم للمصادر الإسلامية، وإهمال التوثيق، وإخضاع الخلاف حول بعض الأحداث للميول الشخصية للكاتب، وشيوع المبالغات والتهويلات في أحكامهم ومواقفهم، والتعميم المفتقر إلى الاستقراء وغير ذلك.



موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من ظروف نشأة وتطور مذهب الشيعة الامامية

المبحث الأول

موقف الاتجاه العقلي من العوامل السياسية وأثرها في النشأة.

المبحث الثاني

موقف الاتجاه العقلي من مراحل تطور مذهب الشيعة الامامية.



المبحث الأول
موقف الاتجاه العقلي من العوامل السياسية وأثرها في النشأة

ظهور التشيع

لقد تعددت آراء بعض من تكلم حول نشأة التشيع وبداية ظهوره من المحسوبين على الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر، فذهب أحمد أمين إلى ما ذهب إليه المستشرقون قبله من أن التشيع ظهر بعد وفاة الرسول ﷺ حيث وجد من يرى أحقية علي -رضي الله عنه- بالإمامة؛ بناء على أن قرابة الرسول ﷺ أولى بالخلافة من بعده، يقول أحمد أمين:

(كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي ﷺ أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه).(١)

وحول ميل بعض الصحابة إلى أحقية علي في الخلافة بعد وفاة الرسول وتقديمه وتفضيله يقول الدكتور محمد عمارة:(إننا سنجد جماعة غير منظمة تجمعها هذه الآراء والأماني ...ولقد ضمت هذه الجماعة بعضا من بني هاشم وكذلك المقداد وسلمان الفارسي وأبا ذر الغفاري ولقد استمرت هذه الجماعة غير المنظمة واستمر هواها مع علي وبني هاشم).(٢)

وحاول آخرون أن يرجعوا الجذور السياسية للخلافات العقدية وظهور الفرق ومنها الشيعة، إلى بعض الأحداث التاريخية، فادعوا أنها بدأت من أحداث السقيفة وبيعة الصديق، والوصية، وبيعة عمر، والشورى وبيعة عثمان وبيعة علي، وصلح الحسن مع معاوية ونحو ذلك.(٣)

---

(١) فجر الإسلام ص٢٦٦، وانظر: ضحى الإسلام ٣/ ٢٠٩. وانظر: دائرة المعارف الإسلامية: ١٤/ ٥٨، وذهب إليه أيضاً ابن خلدون انظر: العبر ٣/ ١٠٧-١٧١. وانظر: أصول مذهب الشيعة ١/ ٨٤.
(٢) تيارات الفكر الاسلامي ص٢٠٠.
(٣) انظر: قراءة في كتب العقائد ص٣٩.



ومع أن طائفة لا يستهان بها من الباحثين قد علق نشأة التشيع بظهور أمر ابن سبأ اليهودي[1]، رأس الطائفة السبئية التي كانت تقول بألوهية علي ورجعته، وتطعن في الصحابة، وهو أول من أحدث القول بالعصمة لعليّ، والنص عليه في الخلافة؛ رغبةً في إفساد دين الإسلام، كما أفسد بولس دين النصارى[2]، وتواتر ذكره في كتب السنة والشيعة على حد سواء، إلا أن من أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي من يشكك في وجوده أو تأثيره، من أمثال الدكتور محمد عمارة الذي قال مشككا: (وتنسب أغلب مصادر التاريخ والفكر الإسلامي إلى ابن السوداء هذا نشاطاً عظيماً وجهداً خرافياً... ويقول: (فإن وجود ابن سبأ على فرض التسليم بوجوده) إلى غير ذلك من النقولات.[3]

ويلحظ في كتابات كثير من أصحاب هذا الاتجاه المبالغة في تحميل السياسة كل مشكلات الأمة -بما في ذلك الانحراف العقدي- بأسلوب لا يختلف كثيراً عن أسلوب الرافضة والمستشرقين في تحاملهم على الخلافة الاسلامية ونسبتها إلى الظلم والجور، وأكثر ما يلحظ ذلك في تحاملهم على الخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وتحميل سياسته مسؤولية افتراق الأمة وانقسامها.

فيقول جمال البنا: (عندما طُعن عمر طُعنت الخلافة الراشدة معه وانطوت صفحتها؛ لأن عثمان حاد عن سيرة الشيخين، ولأن علياً عندما أراد أن يعود بها سيرتها الأولى تأبت عليه بل ودفع حياته ثمناً لذلك)، وقد سبقه إلى هذا المعنى الشيخ محمد

---

(١) قاله ابن حزم، انظر: الفصل في الملل والنحل: ٢/ ٨، وبمثل قول ابن حزم قال طائفة من العلماء والباحثين مثل: الشيخ عثمان بن عبد الله الحنفي صاحب الفرق المتفرقة بين أهل الزيغ والزندقة ومثل المستشرق (فلهوزن) انظر: أصول مذهب الشيعة ١/ ٨٧.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٥١٨، وانظر تأييد الشيخ أبي زهرة لهذا الرأي في: تاريخ المذاهب الإسلامية ١/ ٣١-٣٣.

(٣) انظر: الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ص١٥٤-١٥٥، وتيارات الفكر الإسلامي ص٢٠٣، وقال به الدكتور علي سامي النشار في نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٢/ ٣٨-٣٩، وقد سبقها طه حسين في كتاب الفتنة الكبرى - عثمان - ص١٣٢، وعليّ وبنوه ص٩٠.

الغزالي.[1]

بل ذهب جمال البنا في تحامله إلى أن كل الدول والممالك التي أعقبت عصر الخلافة الراشدة لم تكن دولاً إسلامية أصلاً، بل كانت كما يقول: (الطريق إلى الملك العقيم العضوض الذي استمر حتى سقوط الخلافة التركية سنة ١٩٢٤م، ولا تحسب هذه الدولات على الإسلام؛ لأنها لم تقم على أسس إسلامية، وإنما هي جزء من تاريخ الدول التي ادعت انتسابها للإسلام، وهي في حقيقة الحال جزء من التاريخ السياسي الذي يقوم على الغصب والحروب والسيطرة والاستحواذ على الأرض واستعباد الجماهير).[2]

وهذا الظلم الذي وقع في بعض فترات التاريخ في رأي كثير من أصحاب هذا الاتجاه هو السبب في نشوء الفرق بما فيهم الشيعة، ومن ثم فإن ثورات الشيعة والخوارج والمعتزلة كان لها ما يبررها من الظلم والفساد السياسي الذي وجد عند بني أمية، بنبذهم مبدأ الشورى منذ أواخر عهد عثمان -رضي الله عنه- كما يرى الدكتور محمد عمارة.[3]

مناقشة الآراء حول بداية ظهور الشيعة

كثير مما سبق من الآراء التي تحدثت عن تحديد بدايات ظهور الشيعة لا تصمد أمام النقد العلمي، إضافة إلى كون بعضها ناشيء عن الحالة النفسية المنهزمة أمام كتابات المستشرقين التي جعلتهم يأخذون عن المستشرقين من غير حساب، وينتقون في قراءة أحداث التاريخ الإسلامي ما يتفق مع مقررات فكرية سابقة تأثرت بمناهج الغرب إلى حد كبير، وفقدت المنهج الصحيح في الحكم على المرويات التاريخية كما مر سابقاً.

فبالنسبة إلى قول الذين أسندوا التشيع إلى ظهور الرأي القائل بأحقية القرابة بالإمامة، فإنه قول ضعيف إذ أنه إذا وُجد من يرى أحقية عليّ بالإمامة، وأن الإمامة

(١) الإسلام دين وأمة ص٨، وانظر في نفس المعنى كلام الشيخ محمد الغزالي في كتابه: الإسلام المفترى عليه ص١١٢.
(٢) الإسلام دين وأمة ص٨.
(٣) انظر: التراث في ضوء العقل ص١٦٣.



ينبغي أن تكون في القرابة، فقد وُجد رأي يقول باستخلاف سعد بن عبادة، وأن الإمامة ينبغي أن تكون في الأنصار، وهذا لا دلالة فيه على ميلاد حزب معين، أو فرقة معينة، وتعدد الآراء في مثل هذه الظروف ليس سببا في الافتراق، بل إن هذا الاختلاف هو من مقتضيات نظام الشورى في الإسلام، فهم في مجلس واحد تعددت آراؤهم فيه، وما انفصلوا حتى اتفقوا، ومثل هذا لا يُعد نزاعاً.[1]

وأيضا، لو كان هذا الرأي القائل بأحقية القرابة بالإمامة يمثل البذرة والنواة للتشيع لكان له ظهور وورود زمن أبي بكر وعمر، ولكنه رأي -على فرض وجوده- كسائر الآراء التي أُثيرت في اجتماع السقيفة، ما إن وُجد حتى اختفى بعد أن تمت البيعة واجتمعت الكلمة، واتفق الجميع على أبي بكر -رضي الله عنه-.

ثم إن موقف أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- ومأثوراته ينفي استمرار مثل هذه الآراء أو بقائها بين الصحابة، فقد تواتر عنه -رضي الله عنه- من وجوه كثيرة أنه قال على منبر الكوفة: (**خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر**)، قال ابن تيمية: (روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر أنه قال على منبر الكوفة هذا القول).[2]

ولم يكن للشيعة ذكر أو وجود في سياسة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، فكيف يقال بنشأتها بعد وفاة الرسول ﷺ ؟!.

وما ذكره أحمد أمين أو الدكتور محمد عمارة من ظهور جماعة بعد وفاة الرسول ﷺ ترى أحقية علي بالإمامة، سببه الاعتماد على روايات ليس لها أصل تاريخي ثابت، كرواية اليعقوبي في تاريخه، والتي تقول: بأن جماعة منهم سلمان وأبو ذر وعمار والمقداد تخلفوا عن بيعة أبي بكر ومالوا إلى علي[3].

ومن المعلوم أن موارد اليعقوبي في تاريخه غير واضحة؛ لأنه لا يستعمل الإسناد[4]،

(١) منهاج السنة ١/ ٣٦، و انظر: أصول مذهب الشيعة ١/ ٦٢.
(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٠٧-٤٠٨، منهاج السنة ٤/ ١٣٧-١٣٨.
(٣) تاريخ اليعقوبي ٢/ ١٢٤.
(٤) انظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص٤٦٥.

وقد سبق الكلام على واجب الاحتراز والحذر من روايات الأخباريين من أمثاله وأمثال المسعودي، وذلك بسبب -إضافة لما سبق- جنوحهما للرفض لاسيما فيما ينفردان به من النقول، ويوافق ميولهما المذهبية، قال القاضي أبو بكر بن العربي: (لا تسمعوا لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر... وقال في المسعودي المؤرخ: (إنه مبتدع محتال).[1]

وأما نسبة ظهور التشيع إلى ما حدث في السقيفة فهو باطل، وهل ما جرى في السقيفة كان فعلاً بداية صراع وافتراق كما يدعي الشيعة ومن قلدهم من أصحاب الاتجاه العقلي؟! وهل يصح إرجاع نشأة التشيع إلى أحداث السقيفة؟ وهل يلزم من الانشقاق السياسي على فرض حدوثه انشقاق ديني؟!.

إن من تحرر من زيف الروايات التاريخية الموضوعة في هذه الحادثة، وتخلى عن روايات الكذابين وعلى رأسهم أبي مخنف الرافضي[2] الذي روى جملة من تلك الأكاذيب؛ فإنه يسلم من الاضطراب والتيه الذي أوقع بعض المعاصرين أنفسهم فيه عندما نقلوا مرويات أبي مخنف حول السقيفة، أو تأثروا بها، وتسلم نفسه على أصحاب النبي ﷺ أن تقع في حبائل الشيطان وبغض الصحابة، فلقد اعتمد كثير من الكُتّاب على الروايات التي تبالغ وتفتري قصصاً في السقيفة ليس لها واقع.

ولقد أورد أئمة الاسلام الثقات قصة السقيفة[3]، والتي زاد فيها أبو مخنف زيادات تتعارض مع قصرها واختصارها، وتتحامل بالطعن والتجريح بهم، وتتهمهم بالسعي خلف المصالح السياسية، فانزلق بعض المعاصرين في قبول تلك الزيادات المفتراة، وجعلوا من مثل تلك الأباطيل مسلمات.[4]

(١) العواصم من القواصم ص٢٤٨-٢٤٩.
(٢) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٩-٤٢٠.
(٣) رواه البخاري (٣٤٦٧) ومسلم (٥٣٥٤).
(٤) من تلك الأباطيل رواية أبي مخنف التي قال فيها: (أن سعد بن عبادة قال: أقاتلكم، وكان لا يصلي معهم، ولا يجمع بجُمُعتهم، ولا يفيض بإفاضتهم، وأن الحباب بن المنذر رد على أبي بكر) وهناك غيرها من الزيادات؛ وهي كلها أباطيل لا تثبت. انظر: حقبة من التاريخ ص١٩.



فقصة السقيفة التي رواها البخاري لا تحتمل في وقتها وزمنها القصير كل تلك الزيادات، فانظر كيف أصبحت الرواية أكبر مما هي عليه بفعل الوضاعين(١) الذين غلوا في حب الصحابي الجليل علي بن أبي طالب، فوقعوا فيما أفسد عليهم أمرهم كله، ونسبوا إليه ما لا يقبل من الحوادث والأخبار، وفي الوقت ذاته حاولوا أن يضعوا من شأن غيره، وعدّوا الآخرين معتدين على حقه، ظالمين له ولأنفسهم، بل زاد بهم الغلو في محبة علي حتى تعداه إلى أحفاده، فزعموا أنهم أئمة منصوص عليهم وأنهم معصومون، وكفروا من خالفهم، وقد قال علي -رضي الله عنه-: (ليحبني أقوام حتى يدخلوا النار فيّ، وليبغضني قوم حتى يدخلوا النار في بغضي).(٢)

ويمثل روايات أولئك الغلاة ضخَّم بعض المعاصرين أثر الخلاف السياسي الذي حصل بين الصحابة، وزعموه سبباً في افتراق الأمة، وصدّقوهم فيما كذبوا وافتروا، وألصقوه بهم من المساوئ.

ومن جهة أخرى تأثروا بولع المستشرقين ونظرتهم لتاريخ المسلمين بنفس منظورهم لتاريخ أوروبا، الذي قام على صراع الطبقات ومطامع أصحاب النفوذ، وتسلط رجال الكنيسة، وتفسيرهم كل حركة في تاريخهم وتاريخنا وفق هذا المنظور، وبمبالغاتهم في تفسير بعض الظواهر التاريخية والدينية لنشوء الفرق وظهور الاختلاف، تفسيراً يميل بهم إلى ما ولعوا به، فجعلوا كل انشقاق على دين الأمة وثقافتها، وكل ظاهرة اجتماعية تحدث للمسلمين، فإن السياسة تقف خلفها تحرّكها

---

(١) وتوجد حول ما يتعلق بموقف سعد بن عبادة -رضي الله عنه- روايات أولى بالأخذ؛ فقد أخرج أحمد في مسنده عن حميد بن عبد الرحمن قال: (فتكلم أبو بكر ولم يترك شيئاً أُنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا وذكره، وقال: ولقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار وادياً سلكت وادي الأنصار . ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال -وأنت قاعد-: (قريش ولاة هذا الأمر، فبرّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبَع لفاجرهم). فقال له سعد: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء، هذه الرواية أخرجها أحمد في مسنده بسند صحيح مرسل من رواية حميد بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ورحمه، وهي وإن كانت مرسلة، إلا أنها أقوى بكثير من رواية ذلك الكذاب أبي مخنف.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٧٤ رقم ٣٢١٣٣).



وتوجّهها وتتحكم فيها.

ولقد نبه الأستاذ أنور الجندي -رحمه الله- على خطأ الأخذ عن مناهج المستشرقين في دراسة تاريخ المسلمين فقال: (أخضع المستشرقون تاريخ الإسلام لمفهوم المسيحية وتفسيراتها، ثم أخضعوها لتفسيرات المادية الغربية ثم التفسيرات الماركسية...وهم لا يتصورون أي شيء إلا في حدود مفاهيم المسيحية اليونانية وعقليتهم الغربية التي تعودت على ربط الظواهر الإنسانية بالجنس واللغة والقومية والبيئة في حدود المفهوم المادي القائم على المحسوس، ومن هنا كان الإنسان عندهم ظاهرة قومية نشأت عن ظروف اقتصادية).[1]

وإذا كان الخلاف الذي بين السنة والشيعة سياسياً، وبدايته من السقيفة فكيف تحول من صراع على السلطة إلى اعتقاد الإمامة وجعلها أصلاً عقدياً يكفّر من أجله المسلمون؟، خصوصاً وأن التاريخ الإسلامي قد حفل بنماذج عديدة من الصراعات السياسية ولم ينشأ عنها فرق دينية!!، لذا فلا يمكن قبول ذلك القول.

ويتطرف بعضهم في عدوانه على تاريخ المسلمين حين يحصر تاريخ المسلمين في ظلم الحكام والاضطهاد السياسي، ويبرر لثورات الفرق والطوائف الضالة، ويلتمس لها العذر، ويحمّل أهل السنة مسئولية ظلم الخلفاء، أو يرى في تعدد الفرق وانقسام الأمة وظهور البدع حسنة في تاريخنا، وثورة عادلة على الظلم والطغيان.

وكل ذلك التحامل على منهج السلف وعلى تاريخ المسلمين والجيل الأول الفريد من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا فيه عالة على افتراءات الرافضة الذين روجوا لتلك المزاعم كي تستقيم لهم أصولهم في الامامة وفي الصحابة رضي الله عنهم، وهي أصول لم تكن موجودة وقت السقيفة، ولكنها ظهرت بعدها بمدة.

وتضخيم آثار الصراع على السلطة في تاريخ الإسلام، ووصفه بالعنف والدموية، وتحميله كامل المسئولية حول الانشقاقات الدينية، إنما نُسج على ما يرويه الشيعة حين

(١) انظر: معلمة الإسلام ٢/ ١٥٣-١٥٤.



يؤرخون لبداية الصراع من يوم السقيفة[1] وحين يختلقون الأحداث حول عصر الحكم الأموي، وهو يعبّر عن مدى الحقد الدفين على تاريخ الأمة ورموز عزتها من الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- وقادة العلم والجهاد فيها.[2]

ولا يخفى أن القارئ المنصف سوف يجد الاعتدال في منهج السلف، فإن أتباعه يعتقدون أن الصحابة كانوا كلهم فيما حدث بينهم مجتهدين، وقد عذر بعضهم بعضاً، ولم يفارق أحد منهم السنة والجماعة، فضلاً عن أن يؤسس فرقة خاصة أو مذهباً دينياً، ولا يسوء ذلك الجيل أن يكون فيهم المخطئ والمصيب، وكلهم مأجورون وأجرهم على الله.

وأما فيما يتعلق بنسبة ظهور الفرق إلى السياسات الظالمة المنسوبة ظلما إلى الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، والتي لا يتورعون عن نسبتها إلى عثمان -رضي الله عنه-، فهي ذات شبهات الخوارج والرافضة في تنقُّص عثمان وذمّ سياسته، وقد رد عليها علماء الإسلام وفنّدوا تلك الشبهات، وبيّنوا أن منها ما هو كذب عليه، ومنها ما هو فضيلة في حقيقة الأمر، وإن ظن المبغضون خلافه، ومنها ما هو اجتهاد ورأي، ومنها ما هو خطأ لا يعصم منه أحد، وقد وقع في جنسه من هو فوقه في الفضل.[3]

وأما حملتهم على الخلفاء بعد عصر الراشدين، فإن وقوع الظلم من بعض الولاة في بعض الحقب لا ينبغي أن يكون سبباً في انزلاق بعض المسلمين مع فورة حماسهم للعدل والحرية -الذي يتفق فيه مع الأسف مفهوم أصحاب الاتجاه العقلي مع المفهوم الغربي- لأن يخرجوا ثورات الشيعة والخوارج من دائرة الظلم والانحراف والتسلط، أو أن يتغاضى المتسبون للفكر الإسلامي عن فسادها وخطرها على وحدة الأمة وتماسكها.

---

(١) انظر مثلا إلى هذا الاضطراب عند سعد رستم في: الفرق والمذاهب الاسلامية ص١٩-٢٧، وانظر: فتنة السلطة ص٢٢٦.

(٢) انظر: فتنة السلطة ص١١.

(٣) انظر: منهاج السنة ٣/ ١٨٧-١٨٩، وانظر: عثمان بن عفان شخصيته وعصره ص٢٨٠ وما بعدها.



وأعتقد -من غير الخوض في الدفاع عن بني أمية- أن ما يفعله بعض الكتاب المعاصرين من حصر أسباب الافتراق في العامل السياسي أو الصراع على السلطة والقطع بأنه لو استقامت السياسة في التاريخ الإسلامي لما ظهر الافتراق في الأمة، ولبقي الناس على ما كان عليه النبي وأصحابه، أن ذلك حكم مخالف لسنة الله تعالى ولما أشارت إليه الآيات الشرعية والكونية من تعدد أسباب الهزيمة، ومخالف أيضاً لحقيقة وظروف نشأة الفرق التي حركتها الأهواء والمطامع الضيقة.

مع الانتباه إلى أن ما يذكرونه من أن ظلم بني أمية أو غيرهم هو المسئول عن ظهور تلك الجماعات والفرق المخالفة لم يكن إلا توظيفاً وتبريراً من تلك الفِرَق لنشر ضلالها وطمس حقائق الدين وتشويه التاريخ، واستمالة قلوب الجهلة، والتغرير بالعامة، وليس من العلم في شيء أن ننساق وراء تلك الدعاوى دون إدراك لأبعادها وغاياتها.

والواقع أن الانحراف السياسي لم يكن إلا مظهراً من مظاهر البعد عن هدي النبي ﷺ ولم يكن شراً من الافتراق العقدي الذي ضرب الأمة في أقوى مصادر عزتها، ثم إن كثيراً من تلك الانحرافات العقدية الخطيرة عند الشيعة في طعنهم على عثمان وسائر الأصحاب -رضي الله عنهم-، إنما ظهرت بعد منتصف (القرن الثالث الهجري)[1]، مما يُبطل نسبة ظهور الثورات إلى سياسة عثمان -رضي الله عنه- كما زعم جمال البنا.[2]

وكثير مما اعترى تاريخ الأمة الإسلامية من التشويه والدس والتحريف، إنما هو بسبب الفرق التي ظهرت في حاضرة الإسلام؛ فكان التاريخ المشوه من صنيعها؛ إذ تحاول كل فرقة أن تضع من شأن الأخرى، وترفع من شأن ذاتها، ولو أمعنا النظر في تاريخنا؛ لوجدنا أن أنصع الحقب بياضاً هي الحقبة التي عاشها رسول الله ﷺ وأصحابه، ذلك الجيل الذي حمل على عاتقه نشر رسالة الإسلام، فهم صفوة خلق الله بعد الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، وبقدر تأسي المسلمين جماعات أو أفراد بذلك

(١) انظر: حقبة من التاريخ ص٨ .

(٢) انظر مثلاً: تجديد الإسلام ص١٦٤.



الجيل الفريد يكون العز والتمكين.

ومن الملاحظ هنا أن كثيرا من أصحاب الاتجاه العقلي قد وقعوا في أسر الكتابات الاستشراقية، فتشابهت أراؤهم في التعاطف مع حركات التمرد الشيعية ضد السياسات والأنظمة الحاكمة على مر العصور، حتى رأوا في مبادئها الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والثورة على الظلم والاضطهاد، وطلب العدل والحرية.[1]

وقد قال المستشرق الامريكي برنارد لويس: (أصبح التشيع في أساسه تعبيرا في مصطلحات دينية عن معارضة الدولة والنظام القائم الذي كان قبوله يعني موافقة السنة أو المذهب الاسلامي الحقيقي).[2]

ومن يتعرف على تاريخ كثير من الثورات الشيعية لا سيما في العصور المتأخرة يتبين له أن الظلم الذي مارسه أولئك الثوار في حق من خالفهم لم يقل عن الظلم الذي عانوا منه، من إباحة دماء مخالفيهم وأعراضهم وأموالهم، والذي لم يسلم منه بعض أفراد الطائفة نفسها.[3]

وأما الرد على حجة من شكك بشخصية وكيد اليهودي ابن سبأ، وهو الذي بدأ غرس بذرة التشيع كما ذكره جماعة من المؤرخين[4]، وقصد هؤلاء المشككين هو رفض أن يكون الانحراف الذي طرأ على طوائف من أمة محمد ﷺ سببه عوامل خارجية، فإن كثيراً من أسباب الافتراق منشؤه داخلي في جسد الأمة، والمحاولات التي تجتهد في حصرها على العدو الخارجي قد جانبت الصواب، وابتعدت عن مكامن الداء، ولكن المحاولات التي أرادت أن تحدد مشكلة الأمة في سبب سياسي أو صورة خاصة في طريقة الحكم، أو تحصرها على حدث تاريخي مضى وانتهى هو الآخر مجانب للصواب.

---

(١) انظر مثلا ما كتبه محمد عمارة في تيارات الفكر الإسلامي ص٢١٨.

(٢) العرب في التاريخ ص٩٩، نقلا عن موقف المستشرقين من الافتراق والفرق (الخوارج والشيعة) ص٣٥١.

(٣) انظر: فتنة السلطة ص٢٦١ وما بعدها.

(٤) انظر في ذلك: التنبيه والرد ص ١٨، ومقالات الإسلاميين ١/ ٨٦، والفَرق بين الفِرق ص٢٣٣، والملل والنحل ١/ ١٧٤، لسان الميزان ٣/ ٢٨٩، والبداية والنهاية: ٧/ ١٦٧.



وأيضا لا ينبغي التشكيك عند الحديث عن نشأة التشيع في دور الكيد الخارجي ضد الأمة، فإن ذلك لا يتعارض مع التأكيد على الضعف الداخلي في كيان الأمة، وبالتالي فلا ينبغي أن يُنكر استغلال بعض الحاقدين على الإسلام لهذا المذهب من أجل تنفيذ مآربهم، فلقد كان التشيع بوابة لدخول أهل الكيد بالإسلام، وبناء عليه فلا يصح إنكار العمل التخريبي في مجال العقيدة والفكر الذي قام به منافقون من أمثال ابن سبأ، وإن تفاوتت الآراء حول حجم تأثيره.

ولقد أدرك خطورة هذا الكيد الخارجي واستغلاله للتشيع بعض أصحاب هذا الاتجاه، مما يعني وجود آراء نقدية فاحصة أعملت العقل في عقائد الزيغ والخرافة، وثورات البؤس والافساد، كما في نقد أحمد أمين ومحمد عمارة لبعض ما صادم المعقول من عقائد الشيعة التي زخرت بها مصادرهم، ونقد آرائهم الغالية نقداً عقلياً يقوم على الحجة والبرهان، وينسبها إلى أصولها الأجنبية في الأمم والديانات الأخرى، وينسبها إلى رغبات دفينة تسعى في هدم الاسلام، وقد كاد الأستاذ أحمد أمين أن يدفع حياته ثمناً لذلك.

يقول الاستاذ أحمد أمين: (والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزردشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستاراً يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم؛ فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقال الشيعة: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلاً كما قال اليهود: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات، والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا: إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام، وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبداً، فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي، وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس قبل الإسلام، وتستر بعض الفرس بالتشيع وحاربوا الدولة الأموية وما في نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم والسعي

لاستقلالهم .. والذي أرى -كما يدلنا التاريخ- أن التشيع لعليّ بدأ قبل دخول الفرس في الإسلام ولكن بمعنى ساذج، وهو أن علياً أولى من غيره من وجهتين: كفايته الشخصية وقرابته للنبي، والعرب من قديم تفخر بالرياسة وبيت الرياسة ... ولكن هذا التشيع أخذ صبغة جديدة بدخول العناصر الأخرى في الإسلام من يهودية ونصرانية ومجوسية، وأن كل قوم من هؤلاء كانوا يصبغون التشيع بصبغة دينهم، فاليهود تصبغ الشيعة يهودية، والنصارى نصرانية، وهكذا . وإذا كان أكبر عنصر دخل في الإسلام هو العنصر الفارسي كان أكبر الأثر في التشيع إنما هو للفرس).[١]

وأحمد أمين بهذا القول يختلف مع كل الذين لا يميزون الشيعة عن أهل السنة بدافع التقريب[٢] ، ويؤكد على أن التشيع جسم غريب عن الأمة، وليس تعبيرا عن اختلاف تنوع، ولا دليلا على حيوية فكر أو تفاعل إيجابي مع الذات والواقع، لذا فإن محاولات التقريب بين السنة والشيعة ليست هي الأخرى بمنأى عن كيد العدو، إذا ما استُغلت لإعطاء الباطل صفة الشرعية، ومنح الدخيل من الأفكار وصف الأصيل، فتبقى حينئذ بذور الفتنة وأسس الخلاف بين الأمة مشتعلاً.[٣]

ولا شك أيضاً أن مبعث نفي وجود شخصية ابن سبأ لاسيما من قِبَل الشيعة هو نفي التأثير الفكري والعقدي لليهود في المذهب الشيعي، وكل مطّلع على حقيقة المذهب لا يشك بوضوح البصمات اليهودية فيه.[٤]

ومما ينبغي أن يُلحظ أيضا أن ربط نشأة التشيع بابن سبأ هو في التشيع المتضمن للأصول الغالية كدعوى النص والعصمة، أما ما دونه والذي مضمونه تفضيل عليّ

---

(١) فجر الإسلام ص ٤٣٧ - ٤٣٩، وانظر له أيضاً ضحى الإسلام ص٣٥١ - ٣٥٤، وعندما زار العراق عام ١٩٣١م وفي الكرخ تحديداً كاد الشيعة أن يقتلوه على ما كتب، راجع القصة في كتابه "حياتي" ص٢٦٨.

(٢) كالشيخ محمد الغزالي مثلا، انظر: ليس من الإسلام ص٥٨، وسيأتي في مبحث التقريب بإذن الله.

(٣) انظر: مسألة التقريب ١/ ٦.

(٤) وممن أنكر وجوده من الشيعة المعاصرين مصطفى الشيبي في كتابه الصلة بين التصوف والتشيع ص٤١ وما بعدها، وقد غفل عن أن كتب تراجم الشيعة المتقدمة كالكشي وغيره قد ترجموا لابن سبأ".

وتقديمه على غيره ونحو ذلك فلم يكن هذا من إحداث الزنادقة.

أما هدف من أثار تلك الشكوك حول ابن سبأ لا سيما من المستشرقين، فهو ادعاء أن الفتن إنما هي من عمل ذلك الجيل من الصحابة ومن معهم، وأن نسبتها إلى اليهود أو الزنادقة هو نوع من الدفاع عن الصحابة والتابعين لجأ إليها الأخباريون والمؤرخون في نظرهم ليعلّقوا أخطاء هؤلاء الصحابة على عناصر خارجية.

وقد قصد المستشرقون ومن تابعهم في ذلك الانتهاء إلى النتيجة التالية: أنه لا حاجة لمخرّب يمشي بين الصحابة، فقد كانت نوازع الطمع وحب الدنيا والسلطة مستحوذة عليهم، فقاتل بعضهم بعضاً عن قصد وتصميم، والقصد من ذلك الإساءة إلى الإسلام وأهله، وإلقاء في روع الناس أن الإسلام إذا عجز عن تقويم أخلاق الصحابة وسلوكهم وإصلاح جماعتهم بعد أن فارقهم رسول الله ﷺ بمدة وجيزة، فهو أعجز أن يكون منهجاً للإصلاح في هذا العصر.[1]

---

(١) انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ١/ ٣١٤.

المبحث الثاني

موقف الاتجاه العقلي من مراحل تطور مذهب الشيعة الامامية.

من المعلوم أن مذهب الشيعة الإمامية قد مر بمراحل عدة حتى اكتمل في شكله الحالي وهو مع ذلك لا يزال مرشحاً للتغير وتبدل الأفكار لعدم اعتماده على أصول ثابتة.

ويوضح ذلك ما جرى مثلا على قضية الإمامة مثلا والتي كانت بدايتها تقديم علي رضي الله عنه على كل الصحابة، ثم تطورت إلى النص على إمامته والوصية بها، ثم الطعن في أجلة الصحابة كما وقع عند أهل الكوفة لما خطب فيهم زيد بن علي وأرادوا منه البراءة من الشيخين فأبى وتنكر لقولهم فرفضوه، ووصفهم الأئمة بصفات الرب تعالى وغير ذلك.(١)

ولقد أقر شيوخ الشيعة بأن من طبيعة المذهب أنه يتطور من وقت لآخر، ويتغير من جيل إلى جيل، ليس في قضية الإمامة فحسب، بل في معظم مسائلهم، لكن مسألة الإمامة كانت من أهم المسائل التي شهدت تطوراً ملحوظاً ومتدرجاً نحو الغلو عبر تاريخ المذهب، كما أنها تُعد من أهم أصولهم، حتى إن الممقاني أكبر شيوخهم في هذا العصر يقول: إن ما يعتبر غلواً عند الشيعة الماضين أصبح اليوم من ضرورات المذهب.(٢)

وإدراك حقيقة ذلك التبدل والتطور في عقائدهم لم يغب عن بعض أصحاب الاتجاه العقلي، والسؤال المهم هو: **كيف تعامل هؤلاء المفكرين مع تلك التطورات في المذهب الامامي بشقيها (التطورات المحمودة نحو شيء من الاعتدال النسبي، والتطورات المذمومة نحو الزيادة في الغلو)؟.**

---

(١) انظر: البداية والنهاية ٩/ ٣٣٠، أصول مذهب الشيعة ٢/ ٨٠٠، الشيعة والتشيع ص٥٧.

(٢) نقلا عن أصول مذهب الشيعة ١/ ٩٥-٩٨.

أما ما يتعلق بالتطورات التي خففت من غلو المذهب كإنكار كثير من الامامية المعاصرين لتحريف القرآن مثلا، فهذا مما مالت معه عاطفة كثير من دعاة التقريب كالشيخ محمد الغزالي والقرضاوي وغيرهم وأدى بهم إلى نفي الاختلاف بين أهل السنة والشيعة في شيء من ضروريات الدين، وفي الدعوة إلى الوحدة الاسلامية، علما بأن إنكار المعاصرين الشيعة لبعض مظاهر الغلو لا تعبر بالضرورة إلا عن آراء شخصية خالف أصحابها المعتمد من المذهب.

وقد أدى تعاطفهم إلى في كثير من الأحيان إلى مغالطات علمية ومنهجية انعكست على ملامح التقريب بين الطائفتين وسيأتي البحث حوله في مبحث "موقف الاتجاه العقلي من التقريب بين أهل السنة والشيعة الامامية".

وأما ما عدا ذلك من التطورات والتحولات التي اصطبغ بها مذهب الامامية، ففي اعتقادي أن طريقة نظر بعض أصحاب الاتجاه العقلي إليها لم تنفك في كثير من الأحيان عن تأثير مناهج النقد الغربية، على تفاوت بين أصحابها في الأخذ بها.

فلقد غلب على منهج الكتابة التي تناولت بعض تلك التطورات في أصول المذهب الامامي الطبيعة التحليلية النقدية التي أغرق أصحابها في التحليل والتنقيب عن الدوافع السياسية وراء كل قول أو رأي، حتى وصل بهم الأمر إلى حد التكلف والخروج عن حدود الموضوعية، بالاضافة إلى تقصيرهم في الانتقال من حالة التوصيف إلى الإصلاح والبناء العقدي الذي يعتمد المنهج العلمي ويتحاكم إلى النصوص الشرعية مع العقل وليس العقل وحده في دراسة ونقد تلك التطورات.

وهذا ما يلحظه القارئ فيما كتبه الدكتور علي النشار حول كثير من الفرق الاسلامية، بل امتدح التطور في المذهب، فقال بعدما تطرق إلى شيء من تلك التطورات التي طرأت على المذهب الشيعي: (لا يقدح في مذهب من المذاهب تطوره العقائدي، إن هذا التطور إنما هو دليل حيوية المذهب ومرونته وقبوله للتطور العقلي المستمر).[1]

---

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٢/ ٢٢١-٢٢٢، و١/ ٣١٨-٣٢٤.

كما يلحظ على كتابات معظمهم ومنهم أحمد أمين[1] ومحمد عمارة[2] وغيرهما تغليب (المؤثر السياسي) بحيث يجعلونه المنطلق الحقيقي لتلك التطورات، والمحرك الأساسي في ظهور بعض أصول ومبادئ الشيعة، كالامامة والتقية والعصمة وغيرها.

ويربط آخرون القول بالإمامة عند الشيعة -وما طرأ عليه من دعوى التنصيص وغيره- بالحزب الأول الذي أيد إمامة علي وناصره وحارب معه، وهو حزب لا علاقة له إطلاقا بما وصل إليه الفكر الامامي من غلو وانحراف، وممن قال بذلك الدكتور مصطفى الشكعة.[3]

ومن المعلوم أن ذلك الحزب الذي وقف مع علي في حروبه وكذلك الفئة التي غلت في علي وادعت له العصمة ونحوها قد وجدتا في زمن علي رضي الله عنه، فلا يصح القول أن تحولا طرأ من فكرة إلى أخرى، أو أن تحولا وقع من تأييد إمامته ونصرته إلى اعتقاد النص على إمامته وتفضيله على من سبقه والطعن فيهم.[4]

ولو أن التطور كان تحولا من البدعة إلى مقتضى ما جاء في الكتاب والسنة لكان تطورا محمودا، لكن هذا التطور الذي امتدحه بعضهم كان يسير غالبا نحو البعد عن الوحي ومخالفة الأدلة، فكيف يحمده إلا من وافقهم على ضلالهم وبدعتهم، وإن زعم النقد العقلي.

ثم إن ترك الحكم في مثل تلك التطورات إلى العقل وحده، مع الإعراض عن محاكمتها إلى النصوص الشرعية، كفيل في إحراج أصحاب الاتجاه العقلي من الاسلاميين أمام العلمانيين، إذ ما الذي سوف يفضل عقول الاسلاميين على عقول غلاة العلمانيين عند تجردها عن المعايير الشرعية، وقد استحسن عقل أركون ونصر أبو زيد ومن على شاكلتهما المناداة بتطوير الدين بجانبيه التشريعي والعقدي، انطلاقا من

---

(١) انظر: فجر الاسلام ص٢٧٩.

(٢) انظر: تيارات الفكر الاسلامي ص٢٠٦.

(٣) انظر: إسلام بلا مذاهب ص١٧٢.

(٤) انظر: التفسير السياسي ص١٧٥.



الباطل الذي ابتدعوه حول تاريخية النصوص الشرعية، وامتناع قدسيتها لكونها في نظرهما منتجا ثقافيا بشريا خاضعا للظواهر السياسية والاجتماعية الخ[1]؟!.

إن محاولة إغفال البعد الديني والعقدي لحساب البعد السياسي في نشأة مذهب الامامية -سواء تمثل في إنكار أو تشكيك بعض أصحاب الاتجاه العقلي لشخصية ابن سبأ، أو إغفال الهدف الحقيقي لدعوته ممن أقر بوجوده- هو خطأ بلا ريب، فقد أكد علماء الفرق على أن رواد المذهب الأوائل ومنهم ابن سبأ كانوا يهدفون إلى تحقيق أهداف دينية سعيا في إفساد دين المسلمين، واستغلوا مسألة الامامة وهي مسألة دينية في نظرهم.[2]

وإرجاع التطورات العقدية في التاريخ الاسلامي بشكل عام إلى المؤثرات السياسية والذي احتج فيه أصحاب هذا النوع من التحليل بالخلاف الذي وقع في الامامة والحكم أول الأمر، وكان سببا في نشوء الخوارج والشيعة، هو دليل على تأثير المناهج الغربية على عقول كثير من المفكرين، وهو أسلوب غير علمي يستهدف تسطيح عقل القارئ الذي قد يغفل عن المحتوى العلماني لمثل تلك الدعوى.

ذلك أن الفرق الاسلامية المتناحرة حول مبحث الامامة كانت تنظر إلى الامامة على أنها مسألة دينية، وليست مسألة سياسية صرفة كما ينظر إليها أصحاب الاتجاه العقلي اليوم، وتفريغ الحكم والسياسة عن مرتكزاته الدينية إنما طرأ على الفكر الاسلامي بعد احتكاكه بالفكر الغربي في القرن الأخير، وعليه فإنه لا يصح أن ينظر إلى خلاف الفرق حول مبحث الامامة على أنه خلاف سياسي، والله أعلم.[3]

---

(١) انظر: نقد الخطاب الديني ص١٢٦، ومفهوم النص ص٢٧.

(٢) انظر: كلام ابن تيمية في منهاج السنة ٨/ ٤٣٠، والتفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي ص٣٥ وما بعدها، وص١٧٥.

(٣) انظر: الرد على تلك الدعاوى في: التفسير السياسي ص١٦١-١٦٣.

الفصل الرابع

موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من أصول الامامية

تمهيد

موقف أهل السنة والجماعة من أصول الامامية

المبحث الأول

موقف الاتجاه العقلي من التوحيد عند الامامية.

المبحث الثاني

موقف الاتجاه العقلي من النبوة عند الامامية.

المبحث الثالث

موقف الاتجاه العقلي من الإمامة عند الامامية.



تمهيد
موقف أهل السنة والجماعة من أصول الشيعة الإمامية

يحسن أن أشير قبل الكلام عن موقف أصحاب الاتجاه العقلي من أصول الامامية إلى موقف أهل السنة والجماعة من أصول الامامية، فأقول:

لقد أخذت الشيعة بكثير من أصول المعتزلة -وقد سبق في الفصل الأول بيان موقف السلف من أصول المعتزلة- إلا أن الامامية قد اختصت بشيء من العقائد، ومنها: عقيدتهم في الإمامة، وقولهم في الأئمة وعصمتهم، وقولهم في الغيبة، والقول بتحريف القرآن، والتقية، والرجعة، والبداء.

وحكم العلماء بضلال عقائد الامامية، وعدوا أكثرها من الكفر المخرج من الملة؛ مع علمهم أنهم ليسوا جميعاً على مبدأ واحد في غير دعوى التشيع، حتى داخل المذهب الإمامي، ففصلوا في حكمهم بحسب نوع البدعة وحال صاحبها، فمنهم الغلاة الخارجون عن الملة بدون شك، ومنهم من يصدق عليهم أنهم مبتدعون متفاوتون في ابتداعهم، وبعضهم أخفّ من بعض.

وهناك مبادئ ثابتة في كتبهم المعتمدة، قررها أئمتهم المعتبرون والذين هم قدوة في مذاهبهم، من قال بها فلا شك في خروجه عن الملة الإسلامية، ومنها:

أ - قولهم بتحريف القرآن، وأنه وقع فيه الزيادة والنقص حين جمعه أفاضل الصحابة -رضوان الله عليهم-، كما صرح بذلك الطبرسي في كتاب: (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) وفي غيره من كتب الشيعة، وانتظارهم أيضاً مصحف فاطمة كما يزعمون.

ب - غلوهم في أئمتهم وتفضيلهم على سائر الأنبياء، كما ملئت بذلك كتبهم القديمة؛ مثل الكافي، وأكد عليه قادتهم وعلماؤهم في العصر الحديث وفي مقدمتهم الخميني.

جـ - غلوهم في بُغض الصحابة ممن شهد الله لهم بالفوز والنجاة، كأبي بكر وعمر وعثمان وأم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- وحفصة وغيرهم -رضي الله عنهم- أجمعين.[1]

ولقد قال ابن حزم الأندلسي -رحمه الله- في تكفير مدعي تحريف القرآن: (وأما قولهم -يعني النصارى في دعوى الروافض تبديل القرآن- فإن الروافض ليسوا من المسلمين، إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر).[2]

ويقول عبد القاهر البغدادي: (وما رأينا ولا سمعنا بنوع من الكفر إلا وجدنا شعبة منه في مذهب الروافض...، وقال أيضاً: (وتكفير هؤلاء واجب في إجازتهم على الله البداء، وقولهم بأنه قد يريد شيئاً ثم يبدو له، وقد زعموا أنه إذا أمر بشيء ثم نسخه، فإنما نسخه لأنه بدا له فيه).[3]

ومن تشنيع السلف على طعن الرافضة في الصحابة واعتقادهم كفرهم الذي هو من أصول عقيدتهم، ما رواه الخلال في السنة عن أبي بكر المروزي قال: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: ما أراه على الإسلام، وقال المروزي أيضاً: وسمعت أبا عبد الله يقول: قال مالك بن أنس: الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس لهم سهم أو نصيب في الإسلام. قلت: هذا الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ فقط، فكيف إذا ضم إلى الشتم التكفير؟ وخصال الكفر الأخرى التي تؤخذ على الشيعة الروافض... لا شك أنه أولى بالكفر والخروج من الإسلام.

وقال ابن كثير عند قوله سبحانه ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ

---

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) الفصل في الملل ٢/ ٢١٣.

(٣) الملل والنحل ص٥٢ تحقيق البير نصري نادر، نقلاً عن أصول مذهب الشيعة ٣/ ١٥١٦.

رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ﴾ [الفتح: ٢٩]، قال: (ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك -رحمة الله عليه- في رواية عنه بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة -رضي الله عنهم-، قال: لأنهم يغيظونهم ومَن غاظ الصحابة -رضي الله عنهم- فهو كافر لهذه لآية، ووافقه طائفة من العلماء -رضي الله عنهم- على ذلك).(١)

ويقول الإمام الشوكاني -رحمه الله-: (إن أصل دعوة الروافض كياد الدين، ومخالفة شريعة المسلمين، والعجب كل العجب من علماء الإسلام، وسلاطين الدين، كيف تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح إلى غايته ونهايته، فإن هؤلاء المخذولين لما أرادوا رد هذه الشريعة المطهرة ومخالفتها طعنوا في أعراض الحاملين لها، الذين لا طريق لنا إليها إلا من طريقهم، واستزلوا أهل العقول الضعيفة بهذه الذريعة الملعونة والوسيلة الشيطانية، فهم يظهرون السبّ واللعن لخير الخليقة، ويضمرون العناد للشريعة، ورفع أحكامها عن العباد، وليس في الكبائر أشنع من هذه الوسيلة إلا ما توسلوا بها إليه، فإنه أقبح منها؛ لأنه عناد لله -عز وجل- ولرسوله ﷺ ولشريعته).(٢)

والشواهد على صدع العلماء الربانيين بالحق ومقاومة البدع مستفيضة، وعلى بيان ضلال الخارجين عن السنة، وكان نهوضهم بذلك مشهوداً، لا سيما في بيان حالهم، والرد على شبهاتهم، كما فعل الإمام أحمد في رده على الزنادقة والجهمية، والإمام البخاري في الرد على الجهمية، وابن قتيبة في الرد على الجهمية والمشبهة، والدارمي في الرد على بشر المريسي وغيرهم، وشيخ الإسلام ابن تيمية "منهاج السنة"، وغيرهم.

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٢٠٥.

(٢) نثر الجوهر على حديث أبي ذر، نقلاً عن أصول مذهب الشيعة الإمامية ٣/ ١٥٣٤.



ولبعض أصحاب الاتجاه العقلي جهود مشكورة في فضح عقائد الشيعة، ومنهم من تعرض للأذى جراء تشنيعه عليهم كما حصل للأستاذ أحمد أمين، ولا شك أن مفهوم أهل السنة يتسع في مفهومه العام لمثله وغيره كي نجد لهم مواقف جيدة ضد خصوم السنة من الشيعة.[1]

(١) انظر: منهج الاشاعرة في العقيدة ص٧، وسطية أهل السنة بين الفرق ص٤٦-٤٩.



المبحث الأول
موقف الاتجاه العقلي المعاصر من التوحيد عند الامامية

إن من أهم ما عني القرآن ببيانه والتأكيد عليه تقرير التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، ولذلك كان السلف الصالح على يقين من أن الآيات التي أُنزلت في بيان التوحيد، وإخلاص العبادة لله، وإثبات ما يليق به سبحانه وتعالى من الأسماء والصفات من المحكم الذي لا يلتبس إلا على العقول التي أُشربت الهوى.

ولقد ضلت الفرق المنحرفة عندما أهملت الرجوع إلى ذلك المعين الصافي، ورأينا تأثر معظمها بالمعتزلة، وعلى رأس من تأثر بها في أبواب التوحيد الشيعة الامامية[1]، فانتهى التوحيد عندهم إلى ما انتهى إليه التوحيد عند المعتزلة، وهو تعطيل الصفات ونفي ما أثبته الله -تعالى- لنفسه تماماً، ولا يزال هذا هو مذهب ودين المعاصرين من الشيعة.[2]

وأوَّلوا الصفات الخبرية كالوجه واليد والعين والساق، كما أولوا من صفات الأفعال الاستواء والنزول ونحوها، وهم في ذلك قد ماثلوا المعتزلة سواء بسواء، وأخذوا عنهم تأويلاتهم، وزادوا في الباطل وشذوا عن المسلمين لما أضافوا تلك الصفات إلى أئمتهم وفق منهج باطني خبيث، كقولهم في تأويل الوجه واليد والعين بأنها الأئمة.[3]

وقد كان منهجهم أول الأمر يقوم على التسليم برواياتهم التي ينسبونها إلى أئمة أهل البيت، ثم تغير الأمر من بعد ذلك فصاروا يخالفون العقائد التي كانت مشتهرة عند أوائلهم الذين كانوا في باب الصفات مشبّهة مجسِّمة، بل كانوا أول من عُرف في

(١) انظر: منهاج السنة ٣/ ٥.

(٢) انظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية ص٧٤.

(٣) انظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٢١٢، ص٤٨٦.

الإسلام أنهم قالوا: إن الله جسم، ثم تحول الأمر بالمتأخرين منهم حتى صاروا إلى التعطيل الكامل لصفات الله تعالى على طريقة المعتزلة.[1]

ولقد حاولت الدراسات الشيعية الحديثة نفي أن يكون التشيع متأثراً بالاعتزال، وأن المعتزلة قد أثروا على الشيعة، وحاول أصحابها جاهدين أن يجعلوا العقائد التي أخذوها من المعتزلة هي عقائد أئمتهم ابتداء من عليّ -رضي الله عنه-.[2]

أما في جانب توحيد العبادة فقد انتهى توحيد الامامية إلى الشرك في دعائهم أهل البيت، وزيارة المشاهد والقبور[3]، ووضع الشيعة في هدم التوحيد أسفاراً مليئة بالروايات المكذوبة على الأئمة من أهل البيت وهم منها براء، بل جعلوا المقصود بنصوص التوحيد ولاية الأئمة.

فهذا الشيخ محسن الحرازي يقول حول جواز دعاء الأئمة والالتجاء إليهم وسؤالهم الحاجات: (لا فرق بين كون الزائر يحضر المزور (يعني الإمام صاحب الضريح)، ويتوسل ويطلب من الله به، وبين كونه يحضر ويطلب من المزور أن يدعو للزائر، ويطلب من الله ويستشفع له في إنجاز حوائجه، بل لا مانع عقلاً ونقلاً من أن يطلب من المزور شفاء دائه أو مريضه، أو إنجاز حوائجه بإذن الله)[4]، فانظر كيف نقض القرآن بمثل هذا القول المنكر، وقد حجّه الفرآن كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[الجن: ١٨]، لكن زيَّن لهذا وأمثاله الشيطان أعمالهم، وصدّهم عن الحق.

والأمثلة على هذا اللون من الشرك كثيرة في رواياتهم وفتاوى أئمتهم قديماً وحديثاً، وعلماؤهم يفتون عامتهم بتلك الفتاوى العجيبة عن المشاهد، ويدرسونها في حوزاتهم الدينية.

---

(١) انظر منهاج السنة ١/ ٢٢٩.
(٢) انظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٧.
(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة ٣/ ١٢٩٠.
(٤) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية ص٧١.

موقف الاتجاه العقلي من مظاهر الانحراف في التوحيد عند الامامية

أما عن موقف الاتجاه العقلي من ذلك، فلقد سعى بعضهم إلى تلمس المشتركات بين أهل السنة والشيعة، أكثر من سعيهم في إصلاح الخلل الذي استفحل في التوحيد عند الامامية، وغلب على مواقف بعضهم المنطلق العاطفي، لا سيما مع ما يظهره الشيعة اليوم من اهتمام ببعض قضايا الأمة.

وحذر بعضهم من الخوض في مسائل الافتراق وعلى رأسها القضايا المخلة بتوحيد الرب تعالى حرصا على وحدة الأمة، والتركيز على الأطر العامة للتوحيد التي تلغي في حقيقة الأمر كل أشكال التمايز بين أهل السنة وأهل البدعة، وقد تجاهلوا أن القضايا المشتركة لا تستدعي افتراقا، وإنما الذي يستدعيه مسائل التنازع والافتراق بين الطائفتين وعلى رأسها ما ناقض التوحيد الذي بعث به الرسل.

من ذلك ما نادى به الدكتور القرضاوي وغيره من ضرورة الالتفات إلى أن (الايمان بالله ربا) من الجوامع المشتركة بين أهل السنة والشيعة، وعلى هذا الأساس فلا ينبغي الافتراق والتنازع بين الطائفتين ما دام يظللنا هذا الأصل.(١)

وفي هذا الاطلاق خطأ من جهتين:

الأول: أن (الايمان بالله ربا) مما اشترك فيه المؤمنون مع كفار قريش، ومع اليهود والنصارى، فهل ينفعهم إيمانهم ذلك مع إشراكهم مع الله آلهة أخرى؟.

الثاني: أن كثيرا من لوازم الايمان بالله وما تفرع عليه من الاسماء والصفات قد خالف فيه الشيعة –تبعا للمعتزلة– أهل السنة والجماعة ممن يقتدون بالسلف الصالح ويقفون على ما ورد في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

وبعضهم أراد الامامية على وفق توحيد المتكلمين من المعتزلة وغيرهم، واستحسن ذلك منهم، كما في ثناء الدكتور علي النشار على التطور الذي نقل المذهب الشيعي في باب الصفات من التجسيم والتشبيه إلى التعطيل، فقال: (لا يقدح في مذهب من المذاهب تطوره العقائدي،

(١) انظر: مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٨٤.

إن هذا التطور إنما هو دليل حيوية المذهب ومرونته وقبوله للتطور العقلي المستمر).[1]

وهو ما نلحظه أيضا في كلام الدكتور محمد عمارة حين جعل الامامية في صف أهل (التنزيه) مع المعتزلة والأشاعرة ونحوهم، في مقابل السلف الذين يصفهم بـ(المشبهة).

وبهذا يتبين أن الاتجاه العقلي قد وقف من رأي الشيعة في باب الأسماء والصفات موقفاً ليّناً ومتساهلا، وسببه ميله من حيث المبدأ إلى آراء المعتزلة الذين أثروا على الشيعة في هذا الباب.[2]

وأما بالنسبة لشرك العبادة الذي تأول له الامامية نصوص القرآن، فقد أحسن كثير من كُتّاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصرين في رفضهم للمنهج الباطني في التعامل مع تلك النصوص الشرعية ولو على سبيل الاجمال، لكن الخلل في توحيد العبادة عند الشيعة لم يُولَ العناية المطلوبة في خضم دعوات التقريب وقضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي الذي يحرص عليه بعضهم، وهذه القضية كان من الضروري في نظري أن تقدم على كثير من القضايا الفكرية والفقهية التي انشغل بها كثير منهم.

علماً بأن هناك رفضاً في الجملة للمظاهر الشركية المنتشرة في الأمة، مما يدل على أثر دعوات الاصلاح على فكر كثير من هؤلاء الكُتاب، خصوصاً تلك التي ظهرت في القرنين الماضيين كدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وغيرها، تمثلت في جهود الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله- الذي عُرف في كتبه بانتقاده للغلو في الأولياء، والبدع المستشرية عند القبور في بعض البلاد، وتحذير الأمة مما يفعله الجهال عندها، وهو يحذر منها في كتبه بأسلوب سلفي في الجملة، ورأيه في كثير من البدع العملية أحكم وأضبط وأقرب للصواب من رأيه في باب الأسماء والصفات مثلاً الذي وافق فيه بعض المدارس العقلية القديمة[3]، بل وحتى جمال البنا وهو ممن لم يُعرف بغزارة علم أو

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر: تيارات الفكر الإسلامي ص٢١٦.

(٣) انظر مثلاً كتابه: ليس من الإسلام ص٣٤، ص٨٨، ص١٧٢.



اطلاع في كتب العلماء.[1]

وربما كان حال هؤلاء الكتاب قريب من حال من تكلم عنهم شيخ الإسلام في درء التعارض حين قال: (فإذا كان المتكلم الذي يقول: إنه يذبّ عن السنة قد كذّب هو بكثير مما أخبر به الرسول ﷺ واعتقد نقيضه كان مبتدعاً مبطلاً، متكلماً بالباطل فيما خالف فيه خبر الرسول ﷺ، كما أن ما وافق فيه خبر الرسول فهو فيه متبع للسنة محق يتكلم بالحق)[2]، وهذا من معالم الإنصاف السلفي الذي طبّقه رحمه الله تعالى مع المخالفين.

ومع رفض كثير منهم لمظاهر منحرفة في بعض البلاد، إلا أن تلك المواقف تغيب عند حديثهم عن الشيعة أو حديثهم معهم، ولا يكاد القارئ يجد لهم تعليقا عليها أو دعوة لهم إلى إصلاح الخلل في أعظم واجب على العبد وهو توحيد الله تعالى.

ومن ذلك مثلا أن الدكتور محمد عمارة بعد أن عرض لانحرافات الامامية في التوحيد، وبعد أن نقل رأيهم في توحيد العبادة لم يسجل لنا موقفا واضحا ينسجم مع عظم هذا الجانب في الدين فنجده يقول:

(نفي العبادة يعني نفي الوسائط بين العبد وربه، وفي هذه القضية التي يتفق فيها الاثنا عشرية مع جمهور المسلمين، نراهم يستثنون ما يقرره مذهبهم من ضرورة زيارة مقابر الأئمة ومشاهدهم، وإقامة المآتم والعبادات عندها؛ إذ يَعدّون ذلك من نوع التقرب إلى الله –تعالى- بالأعمال الصالحة، لا من نوع اتخاذ الوسائط القائمة بين الإنسان وربه، وهم في هذه الجزئية يتفقون مع تيارات إسلامية غير شيعية).[3]

فالدكتور كان واضحاً في تأييد عقيدة التعطيل للصفات بالرغم من انحرافها، فما الذي يمنعه من إبداء رأي واضح فيما عندهم من شعائر وطقوس شركية تتعارض مع

(١) انظر مثلاً كلام جمال البنا حول نبذ مظاهر الغلو عند القبور ونحوها في كتابه تجديد الإسلام ص١٠١.

(٢) درء التعارض ٧/ ١٨٢.

(٣) تيارات الفكر الإسلامي ص٢١٦.

الشرع، ومع العقل الذي طالما احتج به على مخالفيه؟ وهل هناك اتفاق حقيقي بين الشيعة وجمهور المسلمين في نفي الوسائط بين العبد وربه؟ وهل اتفاق طوائف القبوريين معهم في الانحراف يقلل من خطورة الشرك بالله تعالى، ومن أهمية بيان الحق في مثل تلك المخالفات؟!.

وأما الدكتور يوسف القرضاوي فقد صرح بأن ما عند الشيعة من انحرافات تمثلت في الدعاء لغير الله والاستغاثة بغيره، والنذر لأئمة أهل البيت، والسجود لهم والزحف إلى قبورهم، وغير ذلك (لا تؤدي إلى الكفر المخرج من الملة) على حد تعبيره.[(١)]

والدكتور محمد سليم العوا الذي يشكك في ثبوت بعض الأصول المبتدعة عند الامامية، وفي كونها تستوجب الاختلاف والتباغض والمفاصلة، ويتكلف في الاعتذار لهم، والتقليل من شأن ما فارقوا فيه الجماعة، وقد ألف رسالة بعنوان (حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة) عرض فيها لأصول الشيعة من غير أن ينقدها، وركز على الموقف الواجب على المسلمين تجاه إخوانهم الشيعة ليصل في نهاية الأمر إلى أن جميع قضايا الاختلاف العقدي لا تستوجب الاختلاف والافتراق، وأن من أصولهم ما يستند إلى دليل ولو على سبيل التأويل!.[(٢)]

وانتقد الدكتور العوا ومن قبله أحمد كمال أبو المجد من يتعرف على الشيعة الامامية من خلال أصولهم التي ابتدعوها، وبدعهم التي فارقوا بها الجماعة، وانتقد أيضا عوام أهل السنة (لأنهم لا يعرفون عن عقائد الشيعة ومذهبهم وآراء علمائهم إلا أنهم طائفة أسرفت في التشيع لعلي بن أبي طالب –رضي الله عنه– وترى أنه كان أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر، وأنهم فوق ذلك أصحاب بدع يخالفون بها مذهب أهل السنة، ويخرج بها المتطرفون منهم عن دائرة الاسلام الصحيح).[(٣)]

---

(١) انظر: مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٨٤.

(٢) انظر: حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة ص١٨، ٢٣-٢٥.

(٣) انظر المصدر السابق ص٢٥.

ولم يوضح الأستاذان ما يجب على عوام أهل السنة أن يعرفوه عن مذهب التشيع غير تلك الانحرافات المندرجة تحت أصولهم المحدثة.

بل إن الدكتور العوا حاول أن ينفي عن مذهب التشيع جريمة النيل من الصحابة والطعن فيهم، فقال:(سب الصحابة مسلك وليس عقيدة)، ويعني أنها مسألة (أخلاقية) وليست (عقيدة دينية)، وأنها سلوك فردي عند بعض عوامهم، أشبه بالبدع عند بعض جهلة أهل السنة، وهذه مغالطة يعرف زيفها كثير من عوام أهل السنة فضلا عن المختصين، وكتب الشيعة طافحة بذكر مثالب الصحابة رضوان الله عليهم وتفسيقهم وتكفيرهم وعد ذلك عقيدة وقربة -عياذا بالله-.[1]

وهذا جمال البنا الذي طالما أثنى على تجربة الثورة الإيرانية لا يلتفت في كتبه إلى مظاهر البدعة والخرافة والشرك عندهم، والأسوأ من ذلك أنه يضم الثورة الإيرانية إلى حركات التجديد الإسلامية المهمة في الزمن المعاصر، وغاية التجديد عنده ليس هو تحرير عقول الناس من الشرك والوهم والخرافة وتسلط رجال الدين، بل التجديد عنده في محاكاة النظم الغربية والتشبه بها والأخذ عنها، وقد صرح بذلك في معرض إشادته بالخميني فقال: (الخميني في كفاحاته الأولى ظهر بمظهر الفقيه صاحب الأفق الواسع الذي يقبل التعاون مع المعسكرات الديمقراطية ومع نقابات العمال، بل ومع مجاهدي خلق، كما تهادن مع بازرجان وطالقاني، وهذا المسلك المتفتح يسَّر لفكر شريعتي أن ينتشر وأن يجند لمصلحة الثورة).[2]

وحتى الشيخ محمد الغزالي -مع ما يُشهد له رحمه الله من مواقف صارمة في قضايا الشرك والخرافة وأكل أموال الناس بالباطل، إلى غير ذلك مما هو شائع في عقائد وممارسات الإمامية- لم أجد له موقفاً واضحاً من شركيات الشيعة، يقر فيه أن ما في

(١) حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة ص٦٠، وانظر في تكفير الشيعة للصحابة، وأنه من عقيدة القوم التي تواتر بها النقل عن أئمة وشيوخ المذهب، رسالة الدكتور محمد عمارة: أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٣٠-٣٤.

(٢) تجديد الإسلام ص١٠٢.

عقائدهم يتناقض مع أصول ومبادئ التوحيد، وهو ما يدعو إلى التساؤل التالي: هل كان الشيخ -رحمه الله- حين قرر أن لا فرق بين السنة والشيعة يجهل ضلالهم وما هم عليه من الشذوذ؟ أم أنه وقع ضحية تقية دعاة التقريب الشيعة الذين كان على اتصال بهم وكانوا أهل مكر في تلميع مذهبهم، وإخفاء عيوبه، وتبرير شذوذاته؟.

ولقد ظهر اضطراب الشيخ في مثل قوله: (لم تنجُ العقائد من عقبى الاضطراب الذي أصاب سياسة الحكم، وذلك أن شهوات الاستعلاء والاستئثار أقحمت فيها ما ليس منها، فإذا المسلمون قسمان كبيران (شيعة وسنة)، مع أن الفريقين يؤمنان بالله وحده وبرسالة محمد ﷺ ، ولا يزيد أحدهما على الآخر في استجماع عناصر الاعتقاد التي تصلح بها الدين وتلتمس النجاة...

وفي موضع آخر يقول الغزالي: (وكان خاتمة المطاف أن جعل الشقاق بين الشيعة والسنة متصلاً بأصول العقيدة؛ ليتمزق الدين الواحد مزقتين، وتتشعب الأمة الواحدة إلى شعبتين، كلاهما يتربص بالآخر الدوائر، بل يتربص به ريب المنون، إن كل امرئ يعين على هذه الفُرقة بكلمة فهو ممن تتناولهم الآية: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]).[١]

ويزيد من سوء الأمر عند بعضهم عندما لا يكتفي بالاستهانة والتساهل بهذا الواجب (واجب الاصلاح العقدي) مع إقرارهم بأهميته، بل يلمزون من يقوم بذلك، ويتهمونه بقصور التفكير وضيق الأفق، وربما استغلوا شيئاً من أخطاء إخوانهم في المعاملة ليصطفوا مع أهل الباطل الذين يتربصون بالسنة وأهلها، ويكونوا عوناً لهم على بني جلدتهم بقصد أو بغير قصد.

وهذا يقع من مثل جمال البنا الذي طالما لمز دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب[٢] وأتباعها، وركز على عيوبهم وأخطائهم، مع أن اهتمامهم بالعقيدة وإصلاح العبادة

(١) كيف نفهم الإسلام ص١٤٢.

(٢) انظر مثلاً: رسالة إلى الدعوات الإسلامية ص٢٢٩.



ومحاربة البدع منقبة كبرى تُحمد لهم ويمدحون بها.

مناقشة ما سبق

إن العلم بحال الشيعة الإمامية وما عندهم من ضلالات وشرك -هي في حقيقتها من أصول مذهبهم- لا ينبغي أن يكون غائباً في هذا العصر بالذات عن دراية الدعاة والمصلحين، لا سيما مع ظهور المد الشيعي في الأرض عبر إعلامهم وكتبهم ودعاتهم وجامعاتهم.

وربما انطلق بعضهم في ترك الاهتمام بقضية الخلل في التوحيد عند الشيعة، ومنع غيره من البحث في هذه الموضوعات؛ من ظنه أنها تشغل عن أولويات متعلقة بحال الأمة المادي، وتكالب الأعداء عليها وهو خطأ؛ فإن من أهم مبادئ الإصلاح أن يبدأ الدعاة والمصلحون بما بدأ الله به ودعا إليه النبي، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[محمد: ١٩].

وعندما أرسل النبي ﷺ معاذاً إلى أهل اليمن أمره في أول ما يبدأ به دعوتَهم إلى التوحيد، فعن ابن عباس -رضي الله عنهما-: **((أَنَّ رسولَ الله ﷺ لما بعث مُعاذاً إلى اليمن، قال: إنك تَقْدَمُ على قومٍ أَهلِ كتابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تدعوهم إليه عبادةُ الله عز وجل، فَإِذا عَرَفُوا الله فَأَخْبِرْهُم: أَنَّ الله قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلواتٍ في يومهم وليلتهم، فإِذا فعلوا فأَخْبِرهُم: أَن الله فرضَ عليهم زكاة، تُؤخَذُ من أغنيائهم وتُرَدُّ على فُقرائهم، فإذا أطاعوا، فَخُذ منهم وتَوَقَّ كَرَائم أموالهم))**.[1]

وهذا الجانب من التوحيد له أهمية كبرى في الكتاب والسنة ودعوة الأنبياء والمصلحين، مما يُوجب أن يكون الهدف الأول والغاية الكبرى لأي داعية أو دعوة مهما كانت مبررات قيامها في أي زمان وأي مكان، وهو الغاية الأولى من خلق الجن والإنس، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[الذاريات: ٥٦].

وهذا التوحيد هو أول ما يتوجه إليه أمر الله وقضاؤه قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا

(١) رواه البخاري (١٣٨٩) ومسلم (١٣٢).

ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾[البينة: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[الإسراء: ٢٣].

وقال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾[الفاتحة: ٥].

والله تعالى ذكر أنه بعث جميع رسله بهذا التوحيد، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦].

ولا يعني هذا أن يغفل أهل العلم والفكر الجوانب الأخرى من تحقيق المصالح ودرء المفاسد وعلاج الانحرافات الاجتماعية والخلقية والفكرية والسياسية والاقتصادية، وما أثقلها وأعظمها وأعقدها، وهو مقتضى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح الذي أمر الله به، وأمر به رسوله ﷺ ، لكن الأهمية الكبرى للمعتقد، إذ أن صلاح أحوال الناس في معاشهم وأخلاقهم مرتبط بسلامة توحيدهم وعقيدتهم قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[الأعراف: ٩٦].

ومن يقول: لا إله إلا الله، ثم يأتي بضدها وما ينقضها، لا تنفعه عند الله تعالى، ومثلهم مثل من يقول بالشيء وضده في آنٍ معاً، ولا تُقبل منه هذه الكلمة العظيمة حتى يُقلع عن نواقضها وما يُبطلها وينفيها، فالذين يقولون: لا إله إلا الله، ثم هم يكذبون الله، ويكذبون بلا إله إلا الله، ويقولون بلسان الحال والمقال بآلهة مع الله لا ينفعهم مجرد القول بها.

والذي تنفعه هو الذي يلتزمها بشروطها اعتقاداً، وقولاً، وعملاً، فهذا الذي جاءت فيه الأحاديث أن لا إله إلا الله تنفعه وتنجيه، فينبغي أن تتفق الطائفتان على ما أمر الله به من الاعتصام بالكتاب وتوحيد الله تعالى.

إن ما سبق من تلك الأمراض المستشرية عند الإمامية لا بد من التفات الدعاة إليها، وتحديد الموقف منها بشكل واضح، وبعيداً عن المجاملات، وهذا ما لم أقف عليه فيما بين يدي من دراسات وكتابات ناقش فيها أصحابُ الاتجاه العقلي كثيراً من مخالفات



الشيعة، ولا في المؤتمرات والحوارات بين الطرفين.

ولقد أعطت تجربة الشيخ محب الدين الخطيب -رحمه الله- في التقريب مع الشيعة دروساً في ضرورة مناقشة مثل تلك الشركيات عند الحوار مع الشيعة في مشروع الوحدة الإسلامية، لا أن تُمرر دون أن يقوم أهل السنة بالواجب الشرعي في شأنها، أو يكون لهم موقف واضح ومعلن تجاهها.

هذا هو الواجب تجاه الانحرافات في التوحيد، وليس السكوت عن إثارتها وبيان الحق في شأنها مع الانصراف إلى مخالفات أخرى تأتي بعدها في الأهمية، كبعض قضايا الإمامة ووظائفها وطريق ثبوتها إلخ، فإن إصلاح الخلل المؤدي إلى الشرك أولى من غيره والله أعلم.



المبحث الثاني
موقف الاتجاه العقلي المعاصر من النبوة عند الامامية

الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- هم أكمل البشر وأفضلهم، وأصلحهم، وهم المثل الأعلى للناس في كل خير، وقد بيّن تعالى أَنَّهُ أَرْسَلَ الرُّسُلَ يُبَشِّرُونَ مَنْ أَطَاعَ اللهَ، وَاتَّبَعَ رِضْوَانَهُ بِالخَيْرَاتِ وَحُسْنِ الثَّوَابِ، وينذرون مَنْ خَالَفَ أَمْرَهُ، وَكَذَّبَ رُسُلَهُ؛ وَذَلِكَ لِكَيْلا يَبْقَى لِمُعْتَذِرٍ عُذْرٌ، قال تعالى: ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[النساء: ١٦٥].

ولو كان العقل البشري، الذي وهبه الله تعالى للإنسان يغني الإنسان في بلوغ الهدى لنفسه والمصلحة لحياته في دنياه وآخرته، لوكله الله إلى هذا العقل وحده، يبحث عن دلائل الهدى والإيمان في الأنفس والآفاق، ويرسم لنفسه كذلك المنهج الذي تقوم عليه حياته، ولما أرسل إليه الرسل على مدى التاريخ، ولما جعل حجته على عباده هي رسالة الرسل إليهم، وتبليغهم عن ربهم، ولما جعل حجة الناس عنده سبحانه هي عدم مجيء الرسل إليهم، كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]).

ولقد أوجب الله تعالى طاعة الرسول فقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٤ – ٦٥].

وجعل من متابعتهم دليلا على صدق محبتهم فقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[آل عمران: ٣١].

ولعل مبحث العصمة من أبرز مباحث النبوة التي تعرض له الشيعة وأصحاب



الاتجاه العقلي بالجدل والنقاش، وبنى كل فريق منهم عليه جملة من الانحرافات، وسوف أركز عليه فيما يأتي مبيِّناً ما وقع فيه الفريقان من تجاوزات وأخطاء، ودوافع كل فريق في موقفه منه، وما ترتب عليه من وقوعهم في تناقضات، ثم المذهب الحق في ذلك بالحجة والبرهان إن شاء الله.

ففي البداية من المعلوم أن مبدأ العصمة[1] من المبادئ المهمة في مذهب الامامية، وهو كغيره مرَّ بأطوار مختلفة كانت تسير شيئاً فشيئاً نحو الغلو حتى اكتمل في شكله الأخير، فقد كان أوائلهم يجوزون المعاصي على الأنبياء دون الأئمة؛ بحجة أن الوحي ينزل على النبي فيبين له، خلافا للإمام، لذا لزم أن يكون معصوما، ثم انقرض ذلك الرأي وتحولوا إلى المبالغة في القول بعدم جواز الخطأ منهم ولو على سبيل الاجتهاد، وكذا السهو والنسيان، قبل النبوة وبعدها.[2]

وقد بيَّن علامتهم الحلي موقفهم من العصمة بقوله: (ذهبت الإمامية كافة إلى أن الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر، منزَّهون عن المعاصي، قبل النبوة وبعدها، على سبيل العمد والنسيان، وعن كل رذيلة ومنقصة وما يدل على الخسة والضعة، وخالفت أهل السنة كافة في ذلك).[3]

ويتهم الحلي أهل السنة بتجويز الكفر على الرسول ﷺ ويشنع عليهم في تجويز السهو والخطأ عليهم.[4]

ويعرّفها شيخهم المفيد في كتابه "النكت الاعتقادية" بقوله: (العصمة: لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما).[5]

وقال عالمهم الميرزا جواد التبريزي في تعريف العصمة: (إن عصمة الأنبياء والأئمة

(١) تعني كلمة (العصمة) في كلام العرب: المنع، وعصمة الله لعبده: أن يعصمه مما يوبقه، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به انظر: لسان العرب ١٢/ ٤٠٣، ومعجم مقاييس اللغة ٤/ ٣٣٢.

(٢) انظر مثلا: الافصاح لشيخهم المفيد ص١٦٩ وما بعدها.

(٣) نقلاً عن: العصمة ص١١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: العصمة ص١٢.

تعني أنهم بلغوا من العلم واليقين حداً لا تنقدح في نفوسهم الدواعي فضلاً عن فعلها، وهذا لا ينافي قدرة الإنسان على المعصية، كما أن الإنسان العادي الشريف معصوم عن بعض الأفعال القبيحة ككشف العورة أمام الناس في الشارع مع قدرته على ذلك، لكنه لشدة قبحها في نظره لا ينقدح في نفسه الداعي لفعلها فضلاً عن القيام بها).(1)

وقال المجلسي: (اعلم أنّ الإماميّة اتّفقوا على عصمة الأئمّة -عليهم السّلام- من الذّنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً، ولا الخطأ في التّأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه).(2)

فالمجلسي يسبغ على أئمته العصمة من كافة الأوجه المتصورة، العصمة من المعصية كلها صغيرة أو كبيرة، والعصمة من الخطأ، والعصمة من السهو والنسيان.

وكل ما ورد في النصوص الشرعية حول سهو النبي وغلطه، فإنهم يوجبون تأويله وصرفه عن ظاهره؛ لمعارضته العقل عندهم، فيقول الإمامي الميلاني: (لا بد من حمل كل ما يخالف بظاهره عصمة الأنبياء في القرآن الكريم).(3)

وفي حين تتناول العصمة عند الشيعة كل صغير وكبير من أحوال النبي ﷺ، نجد من تطرَّف من الكُتاب المعاصرين حتى حصر عصمة النبي ﷺ فيما يبلّغ من القرآن فقط، وجعلوا مهمة رسول الله ﷺ قاصرة على بلاغ آيات الكتاب العزيز، وسلبوا السنة القولية والفعلية حق التشريع، بل وعدُّوا القول بخلاف قولهم اتهام لرسول الله ﷺ، بأنه فرط في تبليغ الوحي؛ لأن الزيادة عن القرآن إنما هو تعدٍّ على المسموح له من واجب التبليغ للقرآن فقط، ثم انطلقوا من هذا المبدأ الفاسد في إبطال السنة كلها أو بعضها.(4)

وإذا تبين على رأيهم أن مهمة الرسول ﷺ، تنحصر في تبليغ القرآن وتبيينه للناس، فإن

(1) صراط النجاة ٣/ ٤٤٨.
(2) بحار الأنوار ٢٥/ ٢١١.
(3) العصمة ص٣١.
(4) انظر: الاتجاهات العقلانية الحديثة ص٢١٣.

ما بلغنا عنه - إن ثبت أنه قاله أو فعله - فلسنا مأمورين باتباعه وأخذه، وهذه نقطة التقاء بين جميع أعداء السنة النبوية من أصحاب الفكر التغريبي والرافضة والمستشرقين.[1]

وبهذا نعرف أن هؤلاء المعاصرين حين يرفضون شطط الامامية وآراءهم المتطرفة في العصمة، لم ينطلقوا من الدليل الشرعي، بل سلكوا طريق الغلو أيضا في رفضها، ووقعوا في غلو مقابل، أدى إليه تماديهم في إثبات بشرية النبي ﷺ حتى سلبوا من مقام النبوة واجب الاتباع لها والتأسي بها.

وجاءت أقوالهم فيما يفترون صريحة، وإليك نماذج منها:

يقول جمال البنا: (ونصوص القرآن الكريم واضحة، وصريحة، ومتعددة، وهي تحصر دور الرسول في البلاغ، وكثيراً ما تأتي الإشارة إلى البلاغ بصيغة الحصر، ولكنها في حالات أخرى تضيف إلى البلاغ صفة "المبين"، قال تعالى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ﴾آل عمران: ٢٠، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[التغابن: ١٢]).[2]

ولم يختلف كلامهم عن كلام الغلاة من القرآنيين في مثل هذا الأمر، بل إن كلامهم قنطرة القرآنيين، قال رشاد خليفة[3] (إن مهمة الرسول الوحيدة: هي تبليغ القرآن بدون أي تغيير، أو إضافة، أو اختزال، أو شرح... وقال في موضع آخر: أمر محمد بتبليغ القرآن فقط بدون أي تغيير، وألا يختلق أي شيء آخر... ويقول: محمد ممنوع من

(١) انظر في ذلك: الخدعة رحلتي من السنة إلى الشيعة ص٤٠، ٤١، وله أيضاً: دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص١٢٩، وانظر: السنة ودورها في الفقه الجديد ص٢٥٣، ٢٥٤، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص٥٦٨.

(٢) انظر: السنة ودورها في الفقه الجديد ص١٩٠، ومجلة المنار المجلد ٩/ ٥٢١، ٥٢٢ مقال: "الإسلام هو القرآن وحده" للدكتور توفيق صدقي، والمجلد ٩/ ٩٠٩، ٩١٣، ، وحول تشبث الرافضة بهذه الآراء في حربهم على السنة، انظر: دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص١٢٩، والخدعة رحلتي من السنة إلى الشيعة ص٤٠.

(٣) رشاد خليفة: هو رشاد عبد الحليم محمد خليفة، حصل على بكالوريوس الزراعة من جامعة عين شمس، ثم هاجر إلى أمريكا وعمل فيها خبيراً زراعياً، كان عميلاً للبهائية ويدعو إليها، وينكر حجية السنة النبوية، ادعى النبوة ومات مقتولاً داخل مسجد قريب من جامعة أريزونا، انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).



التفوه بأي تعاليم دينية سوى القرآن).[1]

ويقول أحمد صبحي منصور[2] (إن إسناد قول ما للنبي وجعله حقيقة دينية هو اتهام للنبي بأنه فرَّط في تبليغ الرسالة... بإيجاز كانت مهمة النبي مقتصرة على التبليغ دون الإفتاء والتشريع... ويقول أيضا: إن تلك الأحاديث المذكورة في كتب التراث ليست من الوحي، الذي نزل على النبي، وليس هناك في الإسلام حديث إلا حديث الله تعالى في القرآن، أما تلك الأحاديث التراثية، وأسفارها، فلا أول لها ولا آخر، وهي تتناقض حتى في الكتاب الواحد، وربما في الصفحة الواحدة وتخالف القرآن مثل الرجم وحد الردة).[3]

ومن عجيب أمر كثير من أصحاب الاتجاه العقلي انقلابهم عن مبدأهم الذي وضعوه في بشرية محمد ﷺ، ونقضهم له حين تعلق الأمر بتلك الأحاديث التي طعن فيها الرافضة لتعارضها مع مبدأ العصمة عندهم، وتعلق بها المستشرقون في طعنهم في الرسالة، فمالوا مع رأي الرافضة، وظنوا أن نفي صحيح السيرة سيحمي جناب النبوة ويحفظ منزلتها، وهذا تخبط من المعاصرين الذين لا يسيرون على منهج واضح تجاه النصوص الشرعية.

ففي حين يبالغ بعضهم في بشرية النبي ﷺ، ولا يتردد في نسبة الخطأ والسهو بل والضلال إليه ﷺ في قوله وفعله، كما يدعي جمال البنا وغيره[4] حين يُورد آيات العتاب له في القرآن الكريم، وكذلك آيات إسناد الضلال إلى ضمير خطابه ﷺ كقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧] [5]. ويوظفها في سبيل التقليل من

(١) انظر: القرآن والحديث والإسلام ص١٣، ١٧، ٣٣.

(٢) أحمد صبحي منصور: تخرج في الأزهر وحصل على العالمية في التاريخ، وهو من الذين تبرأوا من السنة فطرد من الجامعة، من مؤلفاته: الأنبياء في القرآن، ولماذا القرآن، ويكتب باسم (عبد الله الخليفة)، . انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، وانظر حوارا أجرته معه العربية نت بتاريخ ٣/ ٣/ ١٤٢٩هـ، ١١/ مارس/ ٢٠٠٩م.

(٣) مشروع التعليم والتسامح ص٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٣، والأنبياء في القرآن ص٢٦.

(٤) وجمال البنا في الأصلان العظيمان ص٢٣٢.

(٥) وممن قال بذلك أحمد صبحي منصور في كتاب: الأنبياء في القرآن ص٢٣، ٣٠ وما بعدها، ١٢٦.

قيمة السنة القولية والعملية أو نفيها، نجدهم يرفضون حديث سحر النبي ﷺ ؛ بزعم أن ذلك يسيء إلى مقام النبوة، ويشكّك في سلامة التبليغ.

ويقول الشيخ محمد الغزالي: (هنالك قضايا لا يجوز فيها التساهل لخطورتها، وقد شعرت بالغيظ والحرج وأنا أقرأ أن يهودياً وغداً سحر النبي ﷺ ، وأعجزه عن مباشرة نسائه مدة قدّرها ابن حجر ستة شهور، أكذلك تُنَال القمم؟ قالوا: كما يستطيع سفيه أن يحذفه بحجر، أو كما يستطيع مجرم أن يصيبه بجرح ... وقد سرني أن الشيخ محمد عبده رفض هذا الحديث، وساءني أن الرجل الضخم هُوجِم في دينه لمثل هذا الموقف الغيور).[١]

وممن أنكر هذا الحديث من المعاصرين أيضاً حسين مؤنس في كتابه (دراسات في السيرة النبوية)، فهو لا يرى ضرورة للقول بأن محمداً قد سُحر، ويعتبر الأمر مجرد حالة مرضية لم يشخّصها أحد، نزلت بالرسول وشُفي منها.

وقد اتفق قولهم في ذلك مع الشيعة من مثل الإمامي هاشم معروف الحسيني في كتابه (سيرة المصطفى ﷺنظرة جديدة)، وزاد فادعى أن الحديث من موضوعات المنافقين أو الصحابة بالتحديد بقصد التشكيك في رسالة محمد وحتى في القرآن الكريم؛ لأنه إذا جاز على النبي ﷺ أن يصبح في مرحلة يُخيل إليه أنه يقول ويفعل بدون وعي ولا تفكير يجوز عليه أن يقول ما لم يقله، وهذا ليس بمستغرب من رافضيّ أن يطعن في صحابة رسول الله ﷺويتهمهم بوضع الحديث.[٢]

وأما الداعية الإمامي علي الكوراني فقد جره إنكار هذا الحديث إلى القدح في أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- التي روت الحديث، وضرب القرآن بالسنة.[٣]

---

(١) انظر: ندوة (السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة) عمان، الأردن ١٤٠٩-١٩٨٩م. ٢/ ٩١١. وأنكرها أيضاً هيكل، انظر حياة محمد ص ٢٧٤. وانظر ص ٢٥٣ و ٣٠٦.

(٢) انظر: دراسات في الحديث والمحدثين ص٢٥٥، والحديث رواه البخاري في صحيحه (٣٠٠٤) ومسلم (٥٨٣٢).

(٣) انظر: ألف سؤال وإشكال ٢/ ٢١٧.

والمقصود أن العقلانيين قد بالغوا في نفي العصمة، وإثبات بشرية النبي ﷺ إلى الحد الذي يلغي قيمة هَدْيه وسنته، والانصراف عنها إلى الهوى، كما أن بعضهم ادعى عدم عصمته ﷺ في غير القرآن، فكانت مخالفتهم للشيعة على ضلال، وموافقتهم على ضلال أيضا، بسبب إعراضهم عن النصوص الشرعية.

ولقد استند المشاغبون في عصمة النبي ﷺ فيما يشرع إلى بعض النصوص القرآنية والنبوية التي قد يتوهم من ظاهرها أن رسول الله ﷺ كان في ضلال أو غفلة قبل نبوته أو في شك، وتأثير الشيطان عليه بعد البعثة، وكذلك نصوص وردت فيها بعض التنبيهات الموجهة مباشرة إلى رسول الله ﷺ في القرآن الكريم.

ولكون النبي ﷺ بشر قد يخطئ كما في قصة تأبير النخل وغيرها، وفي حين تقتضي أصول ومقررات الشيعة إنكار هذه الحادثة، إلا أن أصحاب الاتجاه العقلي خالفوهم بل فرحوا بها لما بنوا على هذه القصة حكما بعدم ضرورة الالتزام بالمروي عن النبي ﷺ ولو كان هذا المروي في الصحاح.

ومما استدلوا به على رأيهم في عدم عصمة النبي ﷺ :

١- ما ورد من آيات فيها إسناد الضلال والغفلة إلى ضمير خطابه ﷺ قبل البعثة وبعدها كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ: ٥٠].

وقوله عز وجل: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾[الضحى: ٧].

وقوله سبحانه: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣].

٢- ما ورد من آيات فيها معاتبة للرسول ﷺ ، فزعموها أدلة على جواز الكبائر والصغائر، وصدور الذنوب عنه ﷺ ، من مثل قوله تعالى: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنْهُ



تَلَهَّىٰ ﴾ [عبس: ١ – ١٠].

وقوله سبحانه: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَـٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٧ – ٦٨].

وقوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ التحريم: ١. وقوله تعالى: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣][1].

وقد ساير أصحاب الاتجاه العقلي المستشرقين في هذا الرأي، من أمثال مونتغومري وات[2]، وغوستاف لوبون[3]، وكارل بروكلمان[4]، وجولدتسيهر[5]، فقال بمثل قولهم جمال البنا[6]، وأحمد صبحي منصور[7] وآخرون.

إذن فقد كان أصحاب الاتجاه العقلي مضطربين حول مسألة عصمة النبي ﷺ ، ففي حين تعلق الأمر بوجوب الأخذ بسنته والتحذير من مخالفتها وجدناهم مستمسكين بالنصوص الدالة على بشريته ﷺ ، واحتمال الخطأ والسهو عليه، محتجين بحادثة تأبير النخل وغيرها على أن مهمته بلاغ القرآن فحسب، وإذا ما تعلق الأمر بما يثيره المستشرقون للطعن في صحة رسالته ﷺ انقلبوا منهزمين على رأيهم الأول في إثبات العوارض البشرية عليه، فأثبتوا له العصمة منكرين في سبيل ذلك ما ثبت من صحيح سيرته ﷺ.

(١) انظر: الأنبياء في القرآن ص٢٣، ٣٠، ٨٠، ١٢٦، ومشروع التعليم والتسامح ص١٣٧، ١٥٢.

(٢) انظر: محمد في المدينة ص٤٣٤، ٥٠٢.

(٣) انظر: حضارة العرب ص١١٢.

(٤) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية ص٦٧، وتاريخ العرب ص١٦٦.

(٥) انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام ص١٤٣.

(٦) انظر: الأصلان العظيمان ص٢٣٢.

(٧) انظر: الأنبياء في القرآن دراسة تحليلية ص٥٣.

مناقشة ما سبق

لقد بيَّن أهل العلم أن العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين، وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع، والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، وهذا القول الذي قرّره شيخ الإسلام هو الموافق للعقل والنقل.[1]

ورد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على المتنازعين حول العصمة، واحتجاجهم ببعض النصوص بقوله: (واعلم أنّ المنحرفين في مسألة العصمة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه؛ قومٌ أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب حتى حرّفوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك، وقومٌ أفرطوا في أن ذكروا عنهم ما دلَّ القرآن على براءتهم منه، وأضافوا إليهم ذنوباً وعيوباً نزَّههم الله عنها، وهؤلاء مخالفون للقرآن، وهؤلاء مخالفون للقرآن، ومن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف كان من الأمة الوسط، مهتدياً إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين).[2]

ثم إن دعوى أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك مما عدوه حججا عقلية، فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك الذنب وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال بعض السلف: كان داود -عليه السلام- بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة، وقال آخر: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق

(١) انظر: الفتاوى الكبرى ٢/ ٣٣٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/ ١٥٠.



عليه، وقد ثبت في الصحاح حديث التوبة: ((قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ يَذْكُرُنِي، وَاللهِ للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلاةِ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْراً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً، وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ أُهَرْوِلُ))[1].

وأما المتتبع للآيات التي استدلوا بها على عدم عصمته -ﷺ، فإنه يرى أنها واردة في مقام المنَّة على رسول الله ﷺ وبيان عظيم مكانته وفضله عند ربه -عز وجل- في الدنيا والآخرة، بأعظم ما يكون البيان، ويرى بوضوح وجلاء أن كل آية من تلك الآيات تأتي بنوع من الترفق برسول الله ﷺ في الخطاب طمأنة لقلبه الطاهر، وتنادي بأن ما فهمه بعض الناس من تلك الآيات، أو توهموا أنه يمس عصمته ﷺ مرده إلى خطأ في الفهم، وتنادي بأن ما صدر منه من خطأ في الاجتهاد، وتوجيهه إلى الأخذ بالأصوب منه فيما يستقبل من حوادث، لا يؤثر على شيء من عصمته في الرسالة، ولا مما ناله من شرف القرب، والرضا عليه من الله عز وجل.

فأما حملهم لكلمتي الضلال والغفلة، في الآيات على الكفر والغي والفساد، فهذا تعسف باطل في تأويل الآيات، ومرفوض، فإن القرآن قد فسَّر ذلك في مثل قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وهذا أصدق ما يُفسَّر به القرآن، أن يُفسَّر بالقرآن.

كما أن كلمة "الضلال" في القرآن ولغة العرب وردت على أكثر من معنى الكفر، كالنسيان في نحو قوله -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ البقرة: ٢٨٢، والغفلة في نحو قوله -سبحانه- على لسان سيدنا موسى -عليه السلام- لفرعون: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].[2]

---

(١) رواه مسلم (٤/ ٢١٠٢، رقم ٢٦٧٥)، وانظر: الفتاوى الكبرى ٢/ ٣٣٧.

(٢) انظر: لسان العرب١١/ ٣٩٣، وانظر: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء السنة النبوية الشريفة ص١٨٣.

وأما بالنسبة لعتاب الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- الوارد في القرآن الكريم، فهو في الظاهر عتاب، وفي الحقيقة كرامة وقربة لله -عز وجل-، وتنبيه لغيرهم ممن ليس في درجتهم من البشر بمؤاخذتهم بذلك، فيستشعروا الحذر، ويلتزموا الشكر على النعم، والصبر على المحن، والتوبة عند الزلة، ولا يصح الاستدلال به على نفي العصمة، أو حصرها في القرآن كما يدعي جمال البنا.

ثم إن العتاب فيما قيل إنه عوتب عليه رسول الله ﷺ ، إنما كان على ما حَكَمَ فيه رسول الله ﷺ بالاجتهاد، والاجتهاد محتمل الخطأ، فكان تصحيح الخطأ في اجتهاده من الله -عز وجل- بتوجيهه ﷺ إلى الأخذ بالصواب، فعاد الحكم بذلك إلى الوحي، وهي كرامة للنبي تستوجب الثقة بما يشرع، وليس اطراح ما عدا القرآن، لذا فإنه ما من آية ظاهرها عتاب لرسول الله ﷺ إلا وهي واردة في مقام المنَّة على رسول الله ﷺ ، وبيان عظيم فضله ومكانته عند ربه -عز وجل- وأحقيته بالاتباع فيما شرع.

وأما تعرض الشيطان لبعض الأنبياء في أجسامهم ببعض الأذى بالسحر ونحوه، وعلى خاطرهم بالوسوسة، مع عصمة الله -عز وجل- لهم بعدم تمكن الشيطان من إغوائهم، أو إلحاق ضرر بهم يضر بالدين، فقد ورد في القرآن في مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ [ص: ٤١]، وقوله سبحانه: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَـٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال عز وجل: ﴿ قَالَ هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾ [القصص: ١٥]، وقال جل جلاله: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [فصلت: ٣٦].

وليس في هذه الآيات الكريمات ونحوها ما يتعارض مع قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢]؛ إذ فسرها أهل العلم بالحفظ والحراسة، قال ابن كثير: (إخبار بتأييده تعالى عباده المؤمنين، وحفظه إياهم، وحراسته لهم من الشيطان الرجيم؛ ولهذا قال: {وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلا} أي:



حافظاً ومؤيداً وناصراً).[1]

أما السنة المطهرة فقد ورد فيها ما يؤكد ما ورد في القرآن الكريم من تعرض الشياطين لرسول الله ﷺ في غير موطن؛ رغبةً في إطفاء نوره، وإماتة نفسه، وإدخال شُغل عليه، ولكن كانت عصمة الله -عز وجل- له حائلة دون تمكن الشياطين من إغوائه أو إلحاق ضرر به.

من ذلك حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: **((ما منكم من أحد إلا وقد وُكل به قرينه من الجن، وقرينه من الملائكة، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم؛ فلا يأمرني إلا بخير)).**[2]

وقوله: (فأسلم) برفع الميم وفتحها، روايتان مشهورتان، فمن رفع قال: معناه: أَسْلَم أنا من شره وفتنته، ومن فتح قال: إن القرين أسلم من الإسلام، وصار مؤمناً لا يأمرني إلا بخير.

ومثل تلك الأحاديث -في السحر وغيره- أنكرها كُتّاب معاصرون من أصحاب الاتجاه العقلي ومن الشيعة، وزعموا أنها موضوعة، دون أن يبيّنوا بالدليل العلمي علامات وضعها في السند أو في المتن، أو حتى وجه التشكيك بها في النبوة والإسلام، والله أعلم.[3]

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٥١.

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢١٦٧، رقم ٢٨١٤).

(٣) انظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم ٢/ ٣٠٥، وأضواء على السنة المحمدية ص١٨١، وأبو هريرة ص١٠٨، والأنبياء في القرآن ص٣٣، ١٢٦، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص٨٣، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص١١٩.



المبحث الثالث
موقف الاتجاه العقلي المعاصر من الإمامة عند الامامية

الإمامة في اللغة: تعني التقدم، تقول: أمّ القوم، وأمّ بهم، أي تقدمهم، والإمام: كل من ائتم به قوم، سواء كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالين، ويطلق الإمام على الخليفة، وعلى العالم المقتدَى به، وعلى من يؤتم به في الصلاة.(١)

وأما في الاصطلاح فقد عرفها الامام الماوردي: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به).(٢)

والشيعة يستخدمون لفظ الإمامة دون الخلافة، ويعتبرونها إحدى أركان الإيمان عندهم، وقد استعمل المسلمون هذا اللفظ (الإمامة) قبل انشقاق الشيعة عن الجماعة، وورد في بعض الآيات والأحاديث، واستعمله الصحابة أيضاً رضوان الله عليهم.(٣)

وسوف أتطرق في هذا المطلب إلى أبرز ما أثير من الجدل حول مبحث الإمامة بين الشيعة والاتجاه العقلي مع نقده بميزان أهل السنة والجماعة.

الإمامة عند الإمامية

يحدد الشيخ الإمامي محمد حسين كاشف الغطاء مفهوم الإمامة عند الشيعة فيقول: (الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله يختار من يشاء من عباده للنبوة، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه).(٤)

ثم هم يحصرون تلك الامامة في اثني عشر إماما، وينسبون إليهم عقائد باطلة كثيرة(٥)، من أهمها قولهم بعصمتهم، فأعطوهم بهذا معنى النبوة، وقالوا: (إنّ الأئمّة –

(١) انظر: لسان العرب ١٢/ ٢٥، ومختار الصحاح ص١٠.

(٢) الأحكام السلطانية ص٥.

(٣) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة ١/ ٢٧.

(٤) أصل الشيعة وأصولها ص٥٨.

(٥) انظر كلام شيخ الإسلام في منهاج السنة حول شيء من تناقضاتهم في ٤/ ٥٣، ٧/ ٥٥، ٦/ ٣٤٣، ٦/ ٣٨٥

عليهم السّلام- لا يتكلّمون إلا بالوحي)[1]، وزعموا أنه لا يأتيهم الباطل من بين يديهم ولا من خلفهم، مع نفي العوارض البشرية عنهم من السهو والغفلة والنسيان؛ فخرجوا بهم من طور المخلوقين إلى صفات خالق البشر.

وتعتبر أقوال الأئمة عندهم كأقوال الله تعالى ورسوله؛ ولذلك يقولون: (يجوز للإنسان إذا ثبت له الكلام عن الإمام أن ينسبه إلى الرسول ﷺ، بل يجوز أن ينسبه إلى الله عز وجل)[2]، ويقولون: (الرادّ على الأئمة رادّ على الله -عز وجل- وهو على حد الشرك بالله تعالى).[3]

ولما توفي الإمام الحادي عشر (الحسن العسكري) ولم يكن له ولد؛ اضطرب الشيعة وتفرق جمعهم؛ لأنهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين لهم بلا إمام؛ ولأنه هو الحجة على أهل الأرض، وبالإمام عندهم بقاء الكون؛ إذ (لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت) وهو أمان الناس (ولو أن الإمام رُفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله)[4].

ولما لم يحدث شيء من هذه الكوارث بعد وفاة الإمام الحادي عشر، تحيرت فرق الشيعة واختلفت، فادعت طائفة منهم أن له ولداً غائباً حفاظاً على قداسة نصوص الإمامة، وأن له نواباً هم الواسطة بينه وبين الناس، وكانوا أربعة، وكانوا يجمعون الأموال من الناس لإيصالها لهذا الغائب، وكانت لهم الطاعة، فلهم ما للإمام، ولقولهم صفة القداسة والعصمة، وهم مخوّلون كذلك بالتشريع، ثم كان أن توفي رابع النواب، ولم يوص بنائب خامس بعده، فأخرجوا مرسوماً موقعاً من الإمام الغائب يقول فيه: (أما الوقائع الحادثة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله).[5]

---

(١) بحار الأنوار ١٧/ ١٥٥، ٥٤/ ٢٣٧.

(٢) شرح المازندراني على الكافي ٢/ ٢٧١.

(٣) انظر الكافي ١/ ٢٣٨-٢٤٠.

(٤) شرح أصول الكافي ٥/ ١٢٧.

(٥) وسائل الشيعة ٢٧/ ١٤٠.

فانتهت بذلك ما سمي بالغيبة الصغرى، وبدأ تطور جديد بتفويض أمر النيابة عن الإمام المنتظر إلى رواة حديثهم وواضعي أخبارهم بعد النواب، وقد أفاد هذا التطورُ الشيعةَ في تخفيف التنافس على منصب البابية والنيابة، وبدأت الغيبة الكبرى، وكل هذا العنت كان لربط الناس بأحلام مستمرة عن قيام دولة شيعية، وكلما اقتربت مرحلة التخدير النفسي من النهاية، بدأ تطور آخر وأحلام أخرى حتى لا يتفلت الناس من هذه البدع، ومن الانقياد للشيوخ.(١)

وكانت نظرية "ولاية الفقيه"(٢) التي تنازل فيها الفكر الإمامي عن شرط العصمة والنص في الإمام من أواخر وأبرز ما تفقت عنه أهواؤهم، فقد سمحت هذه النظرية بالنيابة الواقعية للفقهاء عن الإمام، فسمحت لهم بممارسة القضاء والتقاضي إليهم، وهو ما كان محرماً عندهم من قبل، كما أنها الصورة العملية للحكومة الإسلامية التي نادى بها الخميني في أوساط الشيعة، وقامت عليها الثورة الإسلامية حديثاً في إيران.

ولقد حرّف الشيعة تحت ستار الإمامة في مفهوم التوحيد والشرك، واستباحوا الدماء والأموال بغير حق، ونادوا بالثورات في بلاد المسلمين، ورأوا أن كل إمام أو سلطان أو خليفة لا يتبع مذهبهم فهو طاغوت تجب إزالته، يقول إمامهم الخميني: (توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسئولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونبعدها تماماً عن حياتنا).(٣)

فمفهوم الشرك عنده هو تولّي أحد من أهل السنة على بلد من بلاد المسلمين، وحاكمها حينئذ مشرك وأهلها مشركون، فالدين عنده هو "الولاية" والامامة لا

---

(١) انظر: مجلة البيان العدد ١٤٢/ ص٨٠.

(٢) معنى ولاية الفقيه التي أحياها الخميني وأتم بناءها هو: قيام الفقيه الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي وولي الأمر المنتظر في زمان غيبته في إجراء السياسات، وسائر ما له من أمور، عدا الأمر بالجهاد الابتدائي، وهو فتح بلاد الكفر بالسلاح، على خلاف في سعة الولاية وضيقها. انظر: ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية وموقف الإسلام منها ص٩٦، وأصول مذهب الشيعة ٣/ ١٤٠٥.

(٣) الحكومة الإسلامية ص ٣٣-٣٤، نقلاً عن: أصول مذهب الشيعة ٣/ ١٣٨٤.

توحيد الله وإقامة شرعه.

وسمح ابتداع مبدأ "ولاية الفقيه" بنقل وظائف المهدي إلى الفقيه، فهذا الخميني يقول: (قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة المديدة، فهل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس من خلالها ما يشاءون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهد في نشرها، وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عاماً، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً؟... ثم يقول: إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف)[(١)]، ولا يزال الجدل موجوداً حتى اليوم حول حدود تلك الولاية، تختلف فيها أنظار الشيعة بين التقييد والإطلاق.[(٢)]

موقف الاتجاه العقلي المعاصر من الإمامة

بالرغم من اتفاق أهل السنة على إنكار الغلو الشيعي في الأئمة ومبحث الإمامة، إلا أن رفض بعض أصحاب الاتجاه العقلي ذهب إلى حد الغلو والخروج عن الاعتدال؛ حينما جرد مفهوم الامامة من خصائصه الشرعية، أو عندما أضاف ما لا ينبغي إليه تقليداً للغربيين، وعندما حكم على تاريخ الإمامة (الخلافة) عند المسلمين بما يشير إلى تأثرهم بتزييف الشيعة للتاريخ.

واشتمل مبحث الإمامة عند بعض أصحاب الاتجاه العقلي والذي أرادوا أن يجعلوه بديلاً عن مفهوم الشيعة المغرق في الغلو على جملة من المخالفات الشرعية كما سيأتي قريبا، إضافة إلى أن بعضهم حاول أن يحصر الخلاف بين أهل السنة والشيعة في مسائل

---

(١) الحكومة الإسلامية ص٢٦، نقلاً عن: أصول مذهب الشيعة ٣/ ١٤٠٧.

(٢) انظر: ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية ص٦٥٩.

فرعية، ويغض النظر عن القضايا الجوهرية، كاشتراطها فيمن لا وجود له أصلاً، واشتراط العصمة، ونفي السهو والخطأ عنهم.

ويمكن إجمال أبرز المخالفات التي وقع فيها بعض المعاصرين في النقاط التالية:

١- الخطأ في فهم جوهر الخلاف بين أهل السنة والشيعة في مبحث الإمامة:

من المعاصرين الذين علَّقوا على موضوع الإمامة بين السنة والشيعة؛ الشيخ محمد الغزالي، فقد عقد فصلاً بعنوان (وحدة الجماعة الإسلامية) رأى فيه أن الفرق بين الطائفتين هو أن أهل السنة يقولون الخليفة من قريش، أما الشيعة فيقولون: لا، الخليفة من بيت النبوة.[١]

فرأى الشيخ الغزالي أن الخلاف مع الشيعة الإمامية في مبحث الإمامة حول من يكون الإمام، وأن تجاوز هذه المسألة سوف يقضي على الخلاف في هذا المبحث، ويستشهد على ذلك بكلام للامامي محمد جواد مغنية.[٢]

ولم يسلم هذا الاتجاه من مشابهة الإمامية في بعض ما عابوه عليهم من الغلو بالأئمة وتفضيلهم على الأنبياء، فقد وُجد من ساوى بين ما جاء به الأنبياء مع ما عند علماء الغرب الطبيعيين من (الذين جعلوا العلم في خدمة الحياة فأثاروها وأناروها بالكهرباء وجعلوا الحياة الدنيا جنات تجري من تحتها، وجاوزوا ما وصل إليه سليمان في القديم) كما يقوله جمال البنا عندما تغلبه نزعته المادية.[٣]

ولا يرى الدكتور محمد عمارة أن مظاهر الغلو العقدي سبب في افتراق الشيعة عن المسلمين، ولكن دخول السياسة في تلك المسائل هو الذي فرّق الأمة، فيقول: (ما يميز الشيعة عن غيرهم ليس المذهب الفقهي، ولا آراء كلامية انفردوا بها في أمور إلهية، ذلك أن اجتهادات المسلمين في الفقه واختلافاتهم في تصور الكون والذات الإلهية لم تصنع بينهم الحواجز، ولم تقسم لهم الصفوف، وإنما كانت السياسة والصراعات على

(١) انظر كتابه: كيف نفهم الإسلام ص١٤٢.
(٢) المصدر السابق، وانظر أيضا: ليس من الإسلام ص٧٩-٨٠.
(٣) الإسلام دين وأمة ص٦، وانظر أمثلة أخرى في الاتجاهات العقلانية الحديثة ص١٨٧ وما بعدها.

السلطة والدولة هي بؤرة الخلاف الجذري العميق ومصدر الانقسامات التي استعصت على الاتحاد والالتئام).[1]

ووافق بعضهم الشيعة في انتساب مذهبهم إلى فضلاء أئمة أهل البيت كجعفر الصادق ووالده، مما يعني نسبة تلك الخرافات إليهم، فقد ذكر محمد عابد الجابري أن محمد الباقر وابنه جعفر الصادق هما من أئمة الشيعة الإمامية، وجعل جعفر الصادق الإمام الشيعي الأكبر الذي كان مسالماً لأهل السنة، وهو الذي أشرف على تنظيم الفكر الشيعي، وصياغة قضاياه صياغة نظرية للرد على السنيين والمعتزلة وغيرهم، وكان والده محمد الباقر يحصر الإمامة في ذرية جده الحسين، وعليه فهو الإمام بعد أبيه زين العابدين ..إلخ، وادعى أيضاً أن محمد بن الحنفية هو الذي (قدّم الأساس والإطار لنظرية الإمامة الشيعية بمختلف تلويناتها).[2]

إذن فالجابري:

١- يخلط مفهوم الإمامة عند الشيعة بالمفهوم المتداول عند أهل السنة.

٢- وينسب قولاً في الإمامة مبتدعاً في حقيقته إلى جعفر الصادق ومحمد الباقر، كما أطلق الدكتور محمد عمارة نسبة ما هو شائع في فقه الإمامية إلى جعفر الصادق رضي الله عنه.[3]

٣- ويجعل أساس القول بالإمامة من تقديم محمد بن الحنفية، وكل ذلك من الباطل الذي لا دليل عليه.

٢- اعتبار الخلاف حول الإمامة السبب الأول للخلاف العقدي بين المسلمين:

أطلق الدكتور محمد سليم العوا القول في أن موضوع الامامة كان سبب أول خلاف

(١) تيارات الفكر الإسلامي ص٢٠٦.

(٢) العقل السياسي ص٢٣١، وتكوين العقل العربي ص٢٢٦-٢٢٧ ومثله علي سامي النشار في: نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٢/ ١٥.

(٣) انظر: تكوين العقل العربي، ص ٦٣، ٢٢٠، وبنية العقل، ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦. والعقل السياسي، ص ٢٤٦، وتيارات الفكر الإسلامي ص٢٠٥.

وقع بين المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ ، وانقسام الأمة إلى شيعة وسنة وخوارج ..الخ، وأن الخلاف حول الامامة كان أعظم خلاف وقع في تاريخ المسلمين.[1]

كما حاول الدكتور محمد الجابري وغيره[2]أن يجعل من الخلافات السياسية حول الحكم والخلافة التي حدثت في القرن الأول سببا في إدخال أهل السنة بعض المسائل الفقهية على العقيدة من مثل المسح على الخفين وما يتعلق بأحكام الامامة والسمع والطاعة ونحوها من المسائل، فكانت في نظرهم إضافات على العقيدة، وأنها من ردود الأفعال، وأنه لما كان يظهر قول لفرقة يقوم أهل السنة مباشرة بصياغة نظرية خاصة تميزهم عن سائر الفرق في تلك المباحث.

٣- الإمامة ومشكلة فصل الدين عن الدولة:

وهذه من أخطر مخالفاتهم حول مفهوم الامامة، ففي مقابل دعاوى الشيعة وغلوهم في مقام الإمامة، رأينا الاتجاه العقلي يتخذ لنفسه موقفا متطرفاً هو الآخر، يقوم على تجريد النظام السياسي من قيود الدين وسلطانه، منذ أن أثار الشيخ الأزهري علي عبدالرازق الشبهات حول موضوع الخلافة ووظيفتها في كتابه (الإسلام وأصول الحكم) الذي ضمَّ كثيراً من الباطل، والذي أراد أن يتوصل به إلى فصل السياسة عن الدين، فعرض في كتابه دعوى أن (الإسلام دين لا دولة).[3]

يقول علي عبدالرازق: (أساس كل حكم في الإسلام هو: الخلافة والإمامة العظمى -على ما يقولون- ... وكذلك فشا بين المسلمين منذ الصدر الأول الزعم بأن الخلافة مقام ديني ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام ... وكان من مصلحة السلاطين أن يروجوا ذلك الخطأ بين الناس حتى يتخذوا من الدين دروعاً تحمي عروشهم ... ولا يتوقف صلاح المسلمين في دنياهم على ذلك النوع من الحكومة التي يسميها الفقهاء

(١) انظر: حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة ص٣٠، ٥٣.

(٢) انظر تكوين العقل العربي ص١٠٧-١١٠، ومثله كلام حسن فرحان المالكي في مقدمة كتابه (قراءة في كتب العقائد) ص٢٠-٢٧، ص٢٠٦-٢٠٩.

(٣) العصرانيون ص١٤٩.

خلافة، فلسنا في حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا أمور دنيانا، ولو شئت لقلنا أكبر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد).[(١)]

وزعم علي عبدالرازق أن ما جرى زمن الرسول ﷺ من مظاهر الحكم إنما هو من قبيل الزعامة النبوية على عهده فيقول: (ولاية الرسول ﷺ على قومه: ولاية روحية منشؤها إيمان القلب وخضوعه خضوعاً صادقاً تاماً، يتبعه خضوع الجسم، وولاية الحاكم ولاية مادية، تعتمد إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلب اتصال، تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين.. وهذه للدنيا.. تلك لله .. وهذه للناس .. تلك زعامة دينية وهذه زعامة سياسية، وما أبعد ما بين السياسة والدين...

وفي الوقت الذي يلقي فيه عبدالرازق كل مصيبة على رجال السياسة، ويؤكد على أن الخلافة كانت (نكبة على الإسلام والمسلمين)، وأنها كانت سبباً في افتراق الأمة وتنازعهم فيما بينهم، نجده يطالب المسلمين بالامتثال لما يذكره أهل الكتاب في كتابهم المحرف فيقول علي عبدالرازق: (لقد كان عيسى ابن مريم -عليه السلام- رسول الدعوة المسيحية وزعيم المسيحيين، وكان مع هذا يدعو إلى الإذعان لقيصر ويؤمن بسلطانه، وهو الذي أرسل بين أتباعه تلك الكلمة البالغة: أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله).[(٢)]

ويقول: (لم يبق أمامك -بعد الذي سبق- إلا مذهب واحد ذلك أن محمد ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية، خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وأنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم "سياسة" من هذه الكلمة ومرادفاتها ... ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالدين من الرسل، وما كان ملكاً ولا مؤسساً دولة، ولا

(١) الإسلام وأصول الحكم ص٣٦، وانظر: الحرية أو الطوفان ص٢٦٨.

(٢) العصرانيون ص١٥١.

داعياً إلى ملك).[1]

والنتيجة التي توصل إليها علي عبدالرازق قد عبَّر عنها بقوله: (والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيئوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة).[2]

وهذا نفس ما يردده المستشرقون والعلمانيون في وصفهم لسياسات الرسول ﷺ ، وهو تطرف لا يرضاه الإسلام وقع فيه من لم يفهم الطبيعة الشرعية للخلافة، ومن جعل الواقع حَكَماً على الشرع، وافتتن بتجارب الغرب حتى انصرفت همته إلى التقليد دون أن يتكلف عناء البحث في الكتاب والسنة عن مبادئ الخلافة الحقة التي بيّنها الشرع وطبّقها المسددون ابتداءً من الخلفاء الأربعة وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم.

ولقد كان كلام علي عبدالرازق الشرارة التي أوقدت نار الجدل حول طبيعة النظام السياسي في الإسلام، وحرضت كثيراً من المستنيرين لإعادة طرح الشبهات حول علاقة الدين بالسياسة، وتبعاً لعلي عبدالرازق في فصل الدين عن الدولة؛ توالت الأصوات والكتابات المؤيدة له من أصحاب الاتجاهات التغريبية في الأمة.حتى يومنا هذا.

فيقول جمال البنا مؤكداً خطر مزج السياسة بالدين، ومتظاهراً بغيرته على الدين أن تدنسه السياسة: (إن السلطة التي هي خصيصة الدولة تفسد الأيديولوجيا أو العقيدة، وإن هذا الإفساد هو في طبيعة السلطة، ولا يمكن أبداً أن تتحرر منه، وإن أيّ نظام يقترن بها بفكرة إصلاحها لا بد وأن تفسده، وإن أي نظام يحاول تطويعها لا بد وأن

---

(١) الإسلام وأصول الحكم نقلا عن العصرانيون ص١٥١.

(٢) نقلا عن الحرية أو الطوفان ص٢٦٨.

تطوعه، وبدلاً من أن يكون سيدها يصبح تابعها، هذا المبدأ القاهر هو الذي جعلنا نقول: إن الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة)[1]، وقد جعل من هذه الدعوى المفتراة عنواناً لأحد كتبه.

ويرى البنا وكذا الجابري[2] أن من الخطأ الفاحش التفكير في إمكانية قيام دولة على غرار دولة المدينة في عهد الرسول ﷺ، ولا يصح أبداً أن يقال: إن الدعوة الإسلامية في عهد النبي ﷺ كانت تمثل مشروعاً سياسياً، فزعم البنا أن دولة المدينة لم تتوافر فيها مقومات الدولة الحديثة، فلم يكن لها جيش محترف ولا سجون ولم تقر الضرائب، وكان رئيسها نبياً يرعاه الله بالوحي، ولا يملك من الأمر شيئاً، ثم بعد مقتل عمر ظهرت بذور الفساد، وعندما أراد علي بن أبي طالب أن يعيد الأمر إلى ما كان عليه عهد الشيخين استحال ذلك، وهذه الحجج قد قطعت السبيل في نظره لإقامة دولة الإسلام التي تحكم بشريعة الله، مدعياً أن دولة المدينة لا تتكرر، كما أنه احتج على صحة دعواه بتاريخ الإسلام المليء بالفساد.[3]

وإذا كانت فكرة جمال البنا حول علاقة السياسة -التي يمثلها في العادة الإمام أو الخليفة- بالدين صريحة في علمانيتها، فقد وجد من تستر بمصطلحات مضللة تصب في نفس الاتجاه، فقد قال الدكتور محمد عمارة: (نحن مطالبون حتى نكون متبعين للرسول بالتزام سننه التشريعية -أي تفسير القرآن- لأنها دين، أما سنته غير التشريعية ومنها تصرفاته في السياسة والحرب والسلم والاجتماع والقضاء، ومثلها وما شابهها من أمور الدنيا؛ فإن اقتداءنا به يتحقق بالتزامنا المعيار الذي حكم تصرفه ﷺ فهو كقائد للدولة كان يحكم منها على النحو الذي يحقق (المصلحة) للأمة، فإذا حكمنا كساسة بما يحقق مصلحة الأمة كنا مقتدين بالرسول، حتى ولو خالفت نظمنا وقوانيننا ما روي عنه في

---

(١) الإسلام دين وأمة ص٣.

(٢) انظر: العقل السياسي ص٢١، ٢٢، ٢٣.

(٣) انظر: الإسلام دين وأمة ص٤-٥.

السياسة من أحاديث؛ لأن المصلحة بطبيعتها متغيرة ومتطورة)[1]، فالدكتور عمارة يخرج السياسة من أن تكون محكومة بالدين حينما يضعها في دائرة السنة غير التشريعية.

ودعوتهم للفصل بين الدين والدولة تحت غطاء التمييز بين السنة التشريعية وغير التشريعية لا تستثني –بطبيعة الحال- كل فرقة ترى في الامامة دينا، بما في ذلك مذهب الشيعة.

بل إن هذا المبدأ من جملة ما انتقد عليه بعض أصحاب الاتجاه العقلي تجربة الثورة الاسلامية في إيران، إذ يتناول الاتجاه العقلي -عادة- تجربة الثورة الاسلامية في إيران من ناحيتين:

١- مبدأ الثورة، حيث لن يجد الباحث في كتابات المعاصرين من أصحاب الاتجاه العقلي عناء في الوقوف على عبارات التمجيد والاعجاب بمبدأ الثورة الاسلامية، والثورة على الظلم، وهدم الأنظمة الفاسدة، وتحطيم زمر الجائرين من حكام الشعوب.[2]

٢- مهام وسلطة الفقيه الذي هو نائب عن الامام، فإنه من المعلوم أن مبدأ (ولاية الفقيه) التي تعبر عن فلسفة الحكم في المذهب الإمامي الاثني عشري تقوم على أساس ديني، وأن الفقيه نائب عن الامام الذي هو نائب عن النبي، الذي هو نائب عن الله، وبالتالي يكون هو نائبا عن الله.

وهذه الفكرة حول الامامة وصلتها بالدين تتصادم مع نقيضها في الفكر التغريبي الذي ينطلق فيه أصحاب الاتجاه العقلي من قاعدة علمانية، تفصل -ولو جزئيا- بين الدين والدولة.

وقد عبر الدكتور محمد عمارة عن رفضه لمثل هذه العلاقة في سياق نقده لمقتطفات من كلام الخميني في كتابه الحكومة الاسلامية، عندما خطب في تلاميذه وأنصاره قائلا:

---

(١) انظر: الإسلام وقضايا العصر ص٢٥، نقلاً عن: العصرانيون ص٢٧٥.

(٢) انظر: تيارات الفكر الاسلامي ص٢٣٢ .

(وكل ما تحتاجون إليه من قوانين ونظم فهو موجود في إسلامنا، سواء ما يتصل بإدارة الدولة والضرائب والحقوق والعقوبات وغيرها، لا حاجة بكم إلى تشريع جديد، عليكم أن تنفذوا فقط ما شرع لكم، كل شيء -ولله الحمد- جاهز للاستعمال).[1]

فقد قال الدكتور محمد عمارة معقبا على كلام الخميني السابق: (وهنا نلمح خلطا بين أمرين متمايزين -وان لم يكونا منفصلين-، فما في القرآن والسنة مما تعلق بشؤون السياسة والدولة، فيه ما هو حكاية عن واقع قد تطور وتغير بحكم قانون التطور الذي هو من سنن الله في كونه، ومن ثم فهو ليس بتشريع للحاضر والمستقبل بقدر ما هو حكاية واقع مضى وانقضى... أما ما في (تراث الأمة) من قوانين، فهي فقه وضعه الفقهاء للمعاملات محكومين في وضعه بالمصلحة... ولا بد للدولة من مؤسسة للتقنين، هنا نصل إلى موقف شيعي تقليدي لفكر الخميني يتعلق بمصدر سلطة الحكومة الاسلامية التي تدخل مؤسسة التقنين ضمن أجهزتها – هل هو الله؟ فتكون الحكومة نائبة عن الله لا عن الامة؟ ومن ثم لا تكون الأمة مصدرا للسلطات؟ وهذا هو موقف الشيعة الذي يتبناه الخميني، أم أن مصدر سلطة الحكومة الاسلامية هو الأمة؟ فتكون نائبة عن الشعب ومن ثم تكون الأمة مصدر السلطات؟ وهذا هو موقف من عدا الشيعة من تيارات الاسلام، وهو ما يعارضه الخميني معارضة شديدة).[2]

فهو لا يستنكر مبدأ الثورة التي اصطبغ بها المذهب الامامي عبر تاريخه الطويل، ويرى أن أغلب المسلمين يتفقون على مبدأ (الثورة الاسلامية)، وفي نفس الوقت يرفض أن يكون هناك ثبات في الشريعة سواء أقال بذلك أهل السنة أم قال به الشيعة الامامية.

وبالرغم من قوة الحجج التي يوردها أمثال الدكتور محمد عمارة وغيره في إبطال

(١) الحكومة الاسلامية ص١٣٤، نقلا عن تيارات الفكر ص٢٣٥

(٢) تيارات الفكر ص٢٣٥-٢٣٨ .



نظرية الامامة وولاية الفقيه عند الامامية[1]، إلا أن هذا يدل على وضوح بطلان مفهوم الحكومة والولاية في المذهب الامامي، وبعده وغرابته عن دين الاسلام، وأن أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي كانوا أقوى في حجتهم على من هو أضعف منهم، ذلك أنهم كانوا لا ينطلقون من أصول شرعية مستمدة من الكتاب والسنة، ولا يتحررون من المفهوم العلماني للحكم.

بدليل أن الدكتور محمد عمارة كان يعود ليتمسك في ردوده على مفهوم الحكومة عند الشيعة برأيه الذي يرى أنه ليس هناك أحكام شرعية ملزمة، بل المرجع في ذلك إلى المصلحة والتطور، مما يعني عدم ثبات الشريعة وشمولها، خلافا لما اعتقده الخميني الذي ادعى ثبات شريعة الامامية وشمولها حسب مفهومهم.[2]

ونسب جمال البنا الإخفاقات التي واجهت الثورة الخمينية الإيرانية إلى تدخل السلطة، فهي من أفسد التشيع العلوي وحوله إلى تشيع صفوي في نظره، وهو الذي حكم بالفشل على التجارب السنية المعاصرة التي سعت لإقامة الدولة الإسلامية في العصر الحديث، فقد استعرض تجربة السودان وتركيا والسعودية، ثم وقف طويلاً عند تجربة الشيعة في إيران باعتبارها أنجح هذه التجارب لولا محاولة إلصاق الدين بالدولة.[3]

وانظر بعدما سبق إلى التوافق العجيب في أسلوب تزييف التاريخ من قبل هؤلاء، واتفاق رأيهم مع رأي الشيعة الامامية في نفي أن يكون الإسلام قد طبق ديناً ودولة، مع أن الشيعة الامامية قالوا ذلك انطلاقا من عقيدتهم في الطعن بالصحابة، وأن الامام نائب عن الله، وأن إقامة الدولة الاسلامية موكول إليه أو إلى نائبه.

وأصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر يرون أن الاسلام لم يطبق على مستوى الدولة المسلمة منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين وتولي معاوية زمام الحكم، والرافضة

(١) انظر مثلا: تيارات الفكر الاسلامي ص٢٤٣-٢٤٥.
(٢) تيارات الفكر الاسلامي ص٢٣٥.
(٣) انظر: الإسلام دين وأمة ص٥.

تسحب هذا الحكم على عصر الخلافة الراشدة مع استثناء علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لأن الامامة لا تكون الا للمعصوم وهو غائب.

يقول الإمامي صاحب كتاب (أزمة الخلافة والإمامة): (يرى عامة المسلمين أن فصل الدين عن الدولة قد أدخل إلى عالمنا الإسلامي عام ١٩٢٤م عندما تم القضاء على الخلافة العثمانية، وهذا الكلام يصح على الدين الظاهري الصوري الذي كان يدين به السلاطين العثمانيون كما ورثوه من أسلافهم، وأما إذا تحدثنا عن الإسلام بأصالته وواقعيته، فقد تم فصله جزئياً عن حياة المسلمين منذ أن تنازع المهاجرون والأنصار الزعامة في سقيفة بني ساعدة، ثم اكتمل هذا الفصل وبصورة واقعية باعتلاء معاوية بن أبي سفيان عرش الخلافة والحكم، وتحويل هذا المنصب إلى أداة لتحقيق أحلام جاهلية، وفرصة للاستغراق في المزيد من الملذات واللهو، وبالطبع فكل ذلك على حساب نشر قيم الإسلام وتعاليمه، بل وتجاوزوا ذلك بمحاولاتهم وبكل ما أوتوا من جهود للقضاء التام على تلك القيم والتعاليم. وكان من ضمن تلك الجهود: دورهم الكبير في تنشيط ظاهرة وضع الحديث وتزويره، وتأويل آيات الكتاب بما يتمشى ومصالحهم الخاصة، والأمويون هم الذين اختلقوا قصة تأبير النخل والتي زعم فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((**أنتم أعلم بأمور دنياكم**))[١] أُريدَ من وراء هذه الكلمات المنسوبة كذباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عزل الدين عن حياة الناس).[٢]

ومن المؤسف أن نجد كلاما للشيخ محمد الغزالي -غفر الله له- يتفق فيه مع فكرة ذلك الرافضي، حين قرر أن عزل الدين عن الدولة في المجتمع الإسلامي قد تم منذ أمد بعيد فيقول: (ومن النكسات التي أصابت جماعة المسلمين، وأوهنت قواهم من قديم، انفصال الحكم عن العلم، وسير كل منهما في مجرى اختص به... ومن هذا الانفصال ورث المسلمون المعاصرون مشكلة رداءة الأوعية الحاملة للفقه، وطلبها للدنايا تحت

---

(١) رواه مسلم (٤/ ١٨٣٦، رقم ٢٣٦٣).

(٢) أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة ص ٢٩٨ - ٣٠٠.



أقدام الحكام المستبدين).[1]

وتحسر الغزالي من قبل على حال الخلافة (حين يقود المسلمين على مر التاريخ رجل أعظم مؤهلاته أنه ينتمي إلى المأسوف على شبابه أمية بن حرب -يقصد حكام الدولة الأموية- أو ابن الصحابي المعروف عباس بن عبد المطلب -يقصد حكام الدولة العباسية- أو ابن الأناضول عثمان بن هيان بن بيان - يقصد حكام الدولة العثمانية -، إن أولئك الخلفاء لا ترشحهم مواهبهم الخاصة لمنصب ذي بال، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا ما يحارب هذا المسلك، بيد أن تقاليد العرب أعوجت بتعاليم الإسلام كرهاً ودفعتها في هذا المجرى).[2]

ولا شك أن إطلاق مثل هذه التعميمات يوجد نفورا عند القارئ من تاريخ أمتنا، ويصرفه عن الجوانب الطيبة فيه، كما أنه تكرار للتشكيك الرافضي في خيرية هذه الأمة عبر تاريخها الطويل الذي حفل بخير كثير للبشرية، وإن لم يخلُ من أخطاء أدى إليها البعد عن سنة النبي ﷺ والانكباب على الدنيا.

لكن الرافضة يفرحون لمثل تلك التعميمات التي يطلقها دعاة ومفكرون من أهل السنة لضرب تاريخ المسلمين في السياسة والحكم، ونسف الوجه المشرق لتاريخهم، يقول المتشيع أسعد وحيد القاسم بعد أن احتج بكلام الشيخ محمد الغزالي السابق: (ويُفهم من ذلك أنه يستحيل أن يتوفر عندنا نظام إسلامي دون أن يكون رأس هذا النظام من المسلمين العالمين بعقائد الإسلام وأحكامه، والمطبقين لتعاليمه، ليس فقط على مستوى الشعائر والطقوس العبادية، بل وقبل ذلك وأكثر أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية، وتجسيد أخلاقيات الإسلام في جميع العلاقات والشؤون، وما دون ذلك فهو ليس بالإسلام الذي نادى به محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهذه المعايير لم يعمل النظام الأموي على مخالفتها فقط، بل عمل على قلتها ونشر نقائضها من الظلم

(١) مائة سؤال عن الإسلام ٢/ ٣٥١، ٣٥٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٧ (بتصرف).

الاجتماعي، وإحياء النعرات الجاهلية وتشويه التعاليم الإسلامية ومسخها، وإن كان هناك دين قد طبق، فهو الدين الذي شرعه معاوية، والذي كان من سننه المؤكدة ختم كل خطبة جمعة وعيد بسب الإمام عليّ ولعنه! ولم يكن من هذا الدين في واقع الأمر سوى تطبيقات شكلية لمختلف الشعائر والطقوس، وقد أفرغت معانيها من روحية الإسلام وجوهره، وأفقدت بالتالي الغايات التي شُرعت من أجلها).[1]

والغايات التي يقصدها الرافضة بطبيعة الحال هي سيطرة المذهب الرافضي على بلاد المسلمين، وانتظار عودة الإمام المنتظر.

وفي ظني أن انحراف علي عبدالرازق وجمال البنا وأمثالهم في هذا الباب كان أشد من انحراف الرافضة من جهة أن الرافضة يؤمنون بأن هناك دولة دينية يقف على رأسها إمامهم المنتظر، أو وليهم الفقيه، أما أصحاب الاتجاه العقلي فيرى كثير منهم أن الدين لم ينزل ليكون له رأي في السياسة أصلاً، وبالتالي فهو ليس دين حياة وإنما دين طقوس وعبادات محضة، فلم يختلف طرحهم في هذه الجزئية عن الطرح العلماني.

٤- اشتراط القرشية في الإمام:

بالرغم من أن مسألة اشتراط القرشية في الإمام لم تكن محوراً للخلاف مع الإمامية في موضوع الإمامة، إلا أن اشتراط الشيعة الإمامة في أهل بيت النبوة قابله نفي اشتراط النسب عند بعض أصحاب الاتجاه العقلي المعاصر، فعارضوا ما ثبت في السنة، ووافقوا الخوارج في هذا الرأي.

فلقد طعن الصادق المهدي على الفقهاء لقولهم بقرشية الخليفة[2]، وزعم الدكتور محمد عمارة: (أن اشتراط قرشية الخليفة كان تعبيراً عن موقف قومي عربي ضد عجمة الدولة، ممثلة في رأس سلطتها وقائدها الأعلى ... وجدير بالذكر أن هذا الشرط لم يظهر في الفكر السياسي الإسلامي إلا بعد أن تغلبت الأُسَر الأعجمية، والاتجاهات الشعوبية

---

(١) أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة ص٣٠٠.

(٢) انظر: العقوبات الشرعية وموقفها من النظام الاجتماعي الإسلامي ص١٣٧-١٤٩.

على الخلافة العربية العباسية، وظهرت أن السيطرة المملوكية التركية على الدولة منذ عصر المتوكل العباسي).[1]

مناقشة ما سبق:

في البداية لا شك في أن الغلو نهج مرفوض في الشرع والعقل، وقد ورد التحذير منه في آيات وأحاديث كثيرة، ولم يتلبس به قوم إلا ضلوا وأضلوا، وكان بداية الانشاق والافتراق في كل أمة.

فأما خلط أصحاب الاتجاه العقلي بين مفهوم الامامة عند أهل السنة والامامية فيجب أن نعلم أن الامامة عند الامامية لا تعني مجرد حاكم سياسي، أو عالم يفتي للناس ويصلي بهم، وإنما هي منزلة دينية مقدسة، لا تتحقق إلا في الأئمة الاثني عشر الذين يُؤمنون بهم، وهم في درجة الأنبياء أو أكثر، ومعصومون من الخطأ، وكلامهم شرع مقدس يجب الأخذ به، وهم يعلمون ما كان وما سيكون، والإيمان بهم واجب، ومن أنكر إمامتهم أو إماماً واحدا منهم فهو كافر الخ، وهذا الفهم المبتدع للامام ليس من دين الله تعالى في شيء، وهذه نقطة يجب ألا تغيب عند مناقشة المفهوم الشيعي للإمامة.

وعليه يتبين خطأ ما رآه الشيخ محمد الغزالي من أن الخلاف مع الشيعة الإمامية في مبحث الإمامة هو حول من يكون الإمام، وأن تجاوز هذه المسألة سوف يقضي على الخلاف في هذا المبحث.

والشيخ محمد الغزالي في نسبته عقائد الغلو في الأئمة إلى الغلاة، واستثناء مذهب الامامية المعاصرين من الغلو، يستدل ببعض مزاعم محمد جواد مغنية الذي ينفي ما يُنسب إلى طائفة الشيعة مما هو مقرر في كتبهم وحتى عند شيوخهم المعاصرين، ويغيب عن ذهن الشيخ أن مخالفته لا تعبر بالضرورة عن رأي المذهب الإمامي الذي يدعو الشيخ الغزالي إلى التقارب معه، ويعتبر أن الخلاف معه في الفروع لا في الأصول.

---

(١) انظر: الإسلام والعروبة والعلمانية ص ١٨.

ثم إن الاعتدال النسبي في بعض الآراء عند محمد جواد مغنية قد نبّه عليه الدكتور ناصر القفاري بقوله: (هناك وجه معاصر معتدل، ومظاهر اعتداله تكمن في ثلاث ظواهر، الأولى: اختفاء ذلك الغلو بتفسير كثير من آيات القرآن بالإمامة وما يدور في فلكها، والثانية: تطهره من ملامح أسطورة التحريف وأخبارها وآثارها في تفسيره، والثالثة: التنزه عن ذلك التكفير الصريح الواضح لخير جيل عرفته البشرية جيل الصحابة رضوان الله عليهم، ومن أمثلة هذا الاتجاه تفسير الكاشف لمحمد جواد مغنية، والتفسير المبين له أيضاً).[1]

ومع ذلك فلا يمكن أن ينفى عنه الخداع في العبارة وتزويق الكلام، فهو يخفي مذهبه في طيات كلام حسن، وخذ مثلاً على ذلك: عندما تكلم محمد جواد مغنية عن الإجماع، حاول أن يصيغ مذهبهم في "الإجماع" بأسلوب خادع قد يغتر به من لا علم له بحقيقة مقالتهم، فقال: (إجماع الصحابة بأن تتفق كلمة الأصحاب جميعاً على حكم شرعي، وقد أوجب السنة والشيعة الأخذ بهذا الإجماع، واعتباره أصلاً من أصول الشريعة، ثم يذكر أن الشيعة قالوا بحجته لوجود الإمام مع الصحابة).[2]

انظر إلى هذا التحايل، رغم أن مؤدى قوله أن الشيعة ترى أن الحجة في قول المعصوم لا في الإجماع نفسه، لكنه استعمل هذا الأسلوب الملتوي للخداع والتغرير، وكان ممن انخدع بزيف ذلك الشيخ محمد الغزالي الذي نقل كلام مغنية هذا واحتج به في أنه لا فرق في مصادر الاستدلال بين السنة والشيعة.[3]

وأما ما حكاه الجابري عن الباقر وجعفر -رضي الله عنهما-، ونسبتهما إلى أهل البدع، فالجابري قد تكلم بلسان الشيعة الإمامية، المُصَدِّق لها فيما ادعته، فكان ناقلاً لما قالته الشيعة بلا نقد ولا تمحيص.

---

(١) انظر: ليس من الإسلام ص٧٩-٨٠، وأصول مذهب الشيعة ٣/ ١٢٧٨.

(٢) الشيعة في الميزان ص٣٢١.

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية ٣/ ١٢٩٠.



وحكاية الامامة والأئمة التي نقلها الجابري عنهما مُختلقة، ولو كان محمد الباقر وابنه جعفر وباقي آل البيت على مذهب الشيعة الإمامية، لذكر ذلك عنهم أهل السنة في مصنفاتهم، ولَمَا جعلوهم من علماء أهل السنة، ولَمَا استشهدوا بهم في الحديث والفقه والعقائد، ولما حدثوا عنهم، ولَمَا أثنى عليهم الأئمة الذين أرخوا للبدعة وردوا على أهلها كابن تيمية وابن كثير والذهبي.[1]

ومحمد الباقر كان يُعظم الشيخين، وذكر الذهبي عن ابنه جعفر الصادق أنه كان يقول: (من زعم أني إمام معصوم مُفترض الطاعة، فأنا منه بريء)، ويقول: (إنا والله لا نعلم كل ما يسألوننا عنه، ولغيرنا أعلم منا).[2]

وأما نسبة نظرية الشيعة حول الإمامة إلى محمد بن الحنفية فهو غير ثابت أيضاً، وكان على الجابري أن يُوثقه ويُمحصه، ومما ينقض دعواه حول موقف ابن الحنفية من الإمامة، هو أنه قد صح عنه الإقرار بأفضلية الشيخين أبي بكر وعمر على أبيه علي -رضي الله عن الجميع-، والنهي عن الطعن فيهما، فقد روى البخاري عنه أنه قال: (**(قلت لِأَبِي: أَيُّ الناس خَيْرٌ بَعْدَ رسول الله ﷺ؟، قال: أبو بَكْرٍ، قلت: ثُمَّ مَن؟ قال: ثُمَّ عُمَرُ، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ، قلت: ثُمَّ أَنت؟ قال: ما أنا إلا رَجُلٌ من الْمُسْلِمِينَ**)).[3]

فلو كان محمد بن الحنفية يُؤمن بالإمامة على طريقة الشيعة الإمامية؛ لأنكر خلافة الشيخين ولما فضلهما على أبيه عليّ، ولقال: إنهما اغتصبا الإمامة، وخالفا الشرع، وارتدا عن الإسلام؛ لأن من لم يُؤمن بأئمة الشيعة الإمامية فهو كافر.

وأيضاً لو كان ابن الحنفية يُؤمن بشيء من عقائد الامامية لما وثّقه أهل السنة، ولما دوّنوا حديثه وفقهه في مصنفاتهم، وبما أنهم فعلوا ذلك، فهذا دليل قوي على بطلان ما زعمه الجابري.[4]

---

(١) انظر: البداية والنهاية ٩/ ٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٦، ٢٧٠ وما بعدها، ومنهاج السنة ٢/ ٢٤٥، ٤٧٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٥٥-٢٥٩.

(٣) رواه البخاري (٣/ ١١٣٢، برقم: ٣٤٦٨)، وانظر: الصواعق المحرقة ١/ ١٦٢.

(٤) انظر مثلاً: صحيح البخاري ٤/ ١٩١٧.

وأما اعتبارهم الخلاف حول الإمامة السبب الأول للخلاف بين المسلمين، ونحو ذلك، فإن هذه الشبه من أهم ما ينبغي الوقوف عندها، لكثرة اللبس الذي يوردونه حول بعض أحداث التاريخ التي يحملونها أكثر مما تحتمل، ويعلقون عليها مسؤلية انقسام الأمة وتفرقها إلى طوائف وفرق متناحرة، يكفر بعضها بعضا ، فإن القول بأن الامامة هي أول أو أعظم خلاف وقع بعد وفاة الرسول ﷺ قول باطل، وهو مما حاكى فيه صاحبه قول الشيعة.

والزعم بأن الامامة هي أعظم خلاف وقع في الأمة قد رده شيخ الاسلام لما نطق بها بعض أهل السنة كالشهرستاني، قال ابن تيمية:(وأما قوله، الخلاف الرابع في الإمامة: وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينيه مثل ما سل على الإمامة في كل زمان، فالجواب: أن هذا من أعظم الغلط فإنه ولله الحمد لم يسل سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة فضلا عن السيف، ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين... وإنما نازع سعد بن عبادة والحباب بن المنذر وطائفة قليلة ثم رجع هؤلاء وبايعوا الصديق، ولم يعرف أنه تخلف منهم إلا سعد بن عبادة، وسعد وإن كان رجلا صالحا فليس هو معصوما بل له ذنوب يغفرها الله، وقد عرف المسلمون بعضها وهو من أهل الجنة السابقين الأولين من الأنصار رضي الله عنهم وأرضاهم، فما ذكره الشهرستاني من أن الأنصار اتفقوا على تقديمهم سعد بن عبادة هو باطل باتفاق أهل المعرفة بالنقل والأحاديث الثابتة بخلاف ذلك، وهو وأمثاله وإن لم يتعمدوا الكذب لكن ينقلون من كتب من ينقل عمن يتعمد الكذب... وأيضا فالقتال الذي كان في زمن علي لم يكن على الإمامة فإن أهل الجمل وصفين والنهروان لم يقاتلوا على نصب إمام غير علي، ولا كان معاوية يقول أنا الإمام دون علي، ولا قال ذلك طلحة والزبير فلم يكن أحد ممن قاتل عليا قبل الحكمين نصب إماما يقاتل على طاعته، فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها، لم يكن أحد من المقاتلين يقاتل طعنا في خلافة

الثلاثة ولا ادعاء للنص على غيرهم ولا طعنا في جواز خلافة علي ... فدعوى المدعي أن أول سيف سل بين أهل القبلة كان مسلولا على قواعد الإمامة التي تنازع فيها الناس دعوى كاذبة ظاهرة الكذب، يعرف كذبها بأدنى تأمل مع العلم بها وقع، وإنما كان القتال قتال فتنة عند كثير من العلماء، وعند كثير منهم هو من باب قتال أهل العدل والبغي، وهو القتال بتأويل سائغ لطاعة غير الإمام لا على قاعدة دينية ... ولكن أول سيف سل على الخلاف في القواعد الدينية سيف الخوارج، وقتالهم من أعظم القتال).[1]

ونبه ابن تيمية على أن أول خلاف وقع في مسائل الدين إنما وقع في الأسماء والأحكام والخلاف في مرتكب الكبيرة وأنها: (أول خلاف حدث في مسائل الأصول، حيث كفرت الخوارج بالذنب، وجعلوا صاحب الكبيرة كافرا مخلدا في النار، ووافقتهم المعتزلة على زوال جميع إيمانه وإسلامه، وعلى خلوده في النار، لكن نازعوهم في الاسم فلم يسموه كافرا).[2]

ومثل هذا الخطأ الاعتقاد بأن السب واللعن والتكفير والاتهام بالردة والنفاق للصحابة من قبل الشيعة كان من إفرازات الفتنة الكبرى التي عصفت بالمسلمين، فإن موقف الشيعة من الصحابة عموما وما جرى بينهم جاء نتيجة لتطور نظرية الامامة وتأليه الأئمة، وليس بسبب أحداث الفتنة الكبرى.

ولقد كان ينبغي ألا يغيب عن نظر الباحثين الدافع الشيعي وراء تلك الدعاوى وهو نفس الدافع وراء اختلاق الروايات والقصص التاريخية المكذوبة والطاعنة في الرعيل الأول-بعدما أعملوا التأويل في القرآن- هذا الدافع هو أن تسلم لهم نظريتهم حول الامامة وأحقية علي رضي الله عنه بالامامة، ولكي تستقيم تلك النظرية كان لا بد أن يكون هناك عنف وإرهاب وقمع واستضعاف لعلي رضي الله عنه يثبت أنه بايع تحت

(١) منهاج السنة ٦/ ٣٢٧.

(٢) العقيدة الاصفهانية ص١٧٥.



الضغط والاكراه، ويسوغ السب واللعن والتكفير لعموم أصحاب النبي ﷺ .[1]
ومما يشهد على بطلان تعليل ظهور الفرقة والاختلاف المتمثل بظهور الشيعة بالخلاف بين علي ومعاوية هو موقف الشيعة أنفسهم من الشيخين أبي بكر وعمر الذين اختصهما المذهب بأفحش الاتهامات وأقذع الأوصاف، فإنهما قد عاشا وماتا قبل أحداث الفتنة بين الصحابة رضي الله عن الجميع.[2]

وأما اتهام أهل السنة باستمداد تقريراتهم في العقيدة من الصراع حول الامامة، وعدها نظريات خاصة صيغت بسبب الخلافات السياسية فيجيب عنها الدكتور ناصر العقل بقوله: (تأمل أخي القارئ هذا التعبير الاستشراقي الأدبي العجيب في وصف عمل السلف الذين لا يصدرون في تقرير الدين إلا عن الكتاب والسنة، فقد عبروا عن عمل السلف بأنه (صياغة نظرية)!!، ومن المعلوم أن السلف يقررون الحق بدليله وليس دينهم وعقيدتهم نظريات تصاغ... ثم زعموا أن مسألة طاعة ولاة الأمر وعدم جواز الخروج عليهم من الإضافات، وكذلك الصبر على ظلم الولاة وجورهم، والصبر على الأثرة منهم، ونحو ذلك زعموا أنه من إضافات السلف على العقيدة، وقد جهلوا – أو تجاهلوا – أن ذلك من الدين والسنة ومن وصايا النبي ﷺ الثابتة بالنصوص الشرعية في القرآن وصحيح السنة، في الصحيحين وغيرهما).[3]

ويقول أيضا: (زعموا أن عقيدة السلف (أهل السنة) ومخالفيهم تكونت نتيجة للصراعات السياسية والمذهبية والأحداث التاريخية. وهذا الكلام فيه حق وباطل، أما وجه الحق فيه فهو أن عقائد مخالفي السلف -وهم أهل الأهواء والافتراق والبدع- كان من أسبابها توجهاتهم وصراعاتهم السياسية والمذهبية، والأحداث التاريخية، وردود الأفعال، لأنهم يحكّمون أهواءهم وآراءهم في مواقفهم تجاه السنة وأهلها وتجاه الولاة ولا يلتزمون تعاليم الشرع في ذلك .

(١) انظر: أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٢٨.
(٢) انظر المصدر السابق ص٤٣.
(٣) حراسة العقيدة ص١٤٦.

وزعمهم أن مذهب السلف كان ردود أفعال باطل لا يصح، فإن مذهب السلف (أهل السنة والجماعة) هو الحق والسنة والصراط المستقيم، المستمد من القرآن والسنة، وكل أصل عند السلف (من أصول العقيدة) إنما يقوم على الدليل، وما قد يندرج في بعض مصنفات العقيدة من مسائل فرعية فليس من الأصول، والسلف يتعاملون مع الصراعات السياسية (إن صح التعبير) حسب النصوص والأصول والقواعد الشرعية، التي تقوم على السمع والطاعة بالمعروف، والنصح لمن ولاه الله أمر المسلمين وعدم الخروج على الوالي المسلم ما لم يروا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان، وهذا كله مما صح عن رسول الله ﷺ ، والله أمر بالاجتماع على الحق، ولا اجتماع إلا بإمامة وسلطان، ولا إمامة وسلطان إلا بسمع وطاعة بالمعروف، كما أثر عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : ((إنه لا إسلام إلا بجماعة ، ولا جماعة إلا بإمارة ، ولا إمارة إلا بطاعة)).[1]

وأما عن الشبهات التي أثارها علي عبدالرازق حول فصل الدين عن الدولة، وقطع العلاقة بين الدين والدولة، فقد اتفق السواد الأعظم من المسلمين على واجب نصب الإمام، ولم يشذّ عن هذا الإجماع إلا النجدات من الخوارج، والأصم، والقوطي من المعتزلة، وفي هذا يقول الإمام ابن حزم: (اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم).[2]

ولقد أكد القرآن ضرورة الدولة في آيات كثيرة كغاية وهدف كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ

(١) حراسة العقيدة ص١٤٩-١٥٠، وانظر في الرد على تلك الشبه التفسير السياسي للقضايا العقدية ص٧٣ وما بعدها
(٢) الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ٨٧.

خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ [النور: ٥٥]، وكذلك أكد ضرورة الدولة كوسيلة لغاية أخرى كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[الحج: ٤١].

ومعلوم أن أكثر الواجبات لا يمكن أداؤها على الوجه الأكمل، بل لا يمكن أداؤها أصلاً إلا في ظل دولة تحكم بالإسلام، وتنفذ شريعته كالزكاة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود ونحو ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وقد عمل النبي ﷺ على تحقيق هذه الغاية منذ أن كان في مكة، فقد كان يخرج إلى القبائل في المواسم يبحث عمن ينصره لتحقيق هذا الهدف الذي هو أيضاً وسيلة لأهداف أسمى من إقامة الدين ونشر العدل الذي جاء به القرآن.

وكان واضحاً من سيرته ﷺ أنه كان يدعو لدين ودولة لا كما زعم علي عبدالرازق وجمال البنا وأمثالهما.

وأكدت حادثة السقيفة لمن تأملها بعلم وتعقل، وتخلص من قيود التعصب والتبعية؛ على إدراك الصحب -رضي الله عنهم- لهذا الواجب، فإن مبادرتهم -رضي الله عنهم- بعد وفاة حبيبهم ﷺ إلى حسم موضوع الخلافة في السقيفة قبل دفن جسده الشريف دليل على وعيهم السياسي، وفهمهم لطبيعة الإسلام، وإدراكهم لضرورة إقامة الدولة على أساس الدين، من أجل إقامته والمحافظة عليه.(١)

ولذلك أجمع العلماء على أن الولايات العامة من أشرف الواجبات الشرعية كما قال العز بن عبدالسلام: (أجمع المسلمون على أن الولايات من أفضل الطاعات، فإن الولاة المقسطين أعظم أجراً وأجل قدراً من غيرهم لكثرة ما يجري على أيديهم من إقامة الحق ودرء الباطل، فإن أحدهم يقول الكلمة الواحدة فيدفع بها مائة ألف مظلمة فما دونها، أو يجلب بها مائة ألف مصلحة فما دونها، فيا له من كلام يسير وأجر كبير!).(٢)

(١) انظر: الحرية أو الطوفان ص١٤.

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١/ ١٠٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله تعالى، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسول الله ﷺ من أفضل القربات).[1]

وكما أنه لا دين بلا دولة، فكذلك لا دولة بلا إمامة وسلطة تقوم بإدارة شئون هذه الدولة، وهذا الأصل محل اتفاق، قال الماوردي: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع)[2]، وإجماع الصحابة -رضي الله عنهم-، هو أقوى الإجماعات وأصحها، وقد قال الشهرستاني: (الصحابة -رضوان الله عليهم- وهم الصدر الأول كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لا بد من إمام).[3]

وقال القرطبي تحت قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: ٣٠]: (هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويُطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة).[4]

والإمامة والحكم في الإسلام وسيلة لا غاية، وسيلة إلى مقاصد معينة يستطيع الإمام - بما له من صلاحيات خاصة- أن يحقق ويبلغ ما يعجز عن بلوغه آحاد المسلمين، وجماع هذه المقاصد هو إقامة أمر الله -عز وجل- في الأرض على الوجه الذي شرع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس)[5] ، وبيّن -رحمه الله- أن جميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[6]

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٣٩١.
(٢) الأحكام السلطانية ص٥.
(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام ص٢٦٨.
(٤) تفسير القرطبي ١/ ٢٦٤.
(٥) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٣٩٠.
(٦) المصدر السابق ٢٨/ ٦٦.

وقال أيضاً: (فالمقصود الواجب بالولايات إصلاحُ دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم).[(١)]

وهذا يفسر سبب تنافس الصحابة -رضي الله عنهم- في هذا الباب كما في قصة السقيفة وحادثة الشورى حين جعلها عمر في الستة، فتنافسوا فيها لما علموه عن رسول الله ﷺ من شرف الإمامة كما في الحديث الصحيح: ((**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل ...**)).[(٢)]

قال الماوردي: (وليس طلب الإمامة مكروهاً، فقد تنازع أهل الشورى فما رد عنها طالب ولا منع منها راغب).[(٣)]

ودل حال الصحابة -رضوان الله عليهم- أنهم قد مارسوا العمل السياسي طاعةً وقربةً لله، ولم يطرأ في مرحلتهم ما طرأ بعد ذلك من آراء ترى في مثل هذا التنافس نقصاً في الدين وقدحاً في العدالة، وإنما تنافسوا فيها لشرفها، ولكونها باباً من أبواب الخير والإصلاح[(٤)].

هذا ما قررته الشريعة من ضرورة الدولة لقيام الدين، وضرورة الإمام لقيام الدولة، لكن الشيخ علي عبدالرازق لم يكتف بنسف وهدم موضوع الإمامة والخلافة من أصله، بل نسف القضاء الإسلامي معه، ولم يكن يهدف في كل ما كتبه إلا إلى تحقيق غرض من دفعوه للكتابة في هذا الموضوع؛ إذ كان للخديوي -حاكم مصر آنذاك- غرض في إثبات هذه النظرية لأسباب سياسية؛ رغبةً منه في القضاء على الخلافة العثمانية، وإثبات عدم شرعيتها من جهة، كما كان له غرض في إثبات مشروعية القوانين والمحاكم الوضعية من جهة أخرى؛ حيث كانت هاتان القضيتان آنذاك من أكثر القضايا المثارة

(١) المصدر السابق ٢٨/ ٢٦٢.
(٢) رواه البخاري (١/ ٢٣٤، رقم ٦٢٩)، ومسلم (٢/ ٧١٥، رقم ١٠٣١).
(٣) الأحكام السلطانية ص ٨.
(٤) انظر: تهافت الدراسات المعاصرة في الدولة والمجتمع ص٥٧.

جدلاً وأخذاً ورداً، وقد كان وراء هذا الموضوع أيضاً الاستعمار الإنجليزي الذي كان يعمل على قطع الروابط بين المصريين والخلافة العثمانية، وإقصاء الشريعة الإسلامية من مصر وتركيا، وقد نجح في ذلك.[1]

لقد سار كثير من أصحاب الاتجاه العقلي على خط الشيخ علي عبدالرازق في آرائه، وهم وإن لم ينازعوا في حاجة الناس إلى قيادة، لكنهم أنكروا أن الإسلام جاء بالأمر بإقامة الخلافة، وأن هناك سياسة إسلامية شرعية أو حكومة إسلامية اقتضت الشريعة

---

(١) انظر: الحرية أو الطوفان ص٢٦٨-٢٦٩، وكتابه (الإسلام وأصول الحكم)، قد شكك بعض الباحثين في نسبته إليه، فهناك من يقول: إنه كتبه أحد المستشرقين الإنجليز وتبناه علي عبدالرازق، وهو ما توصَّل إليه الأستاذ ضياء الدين الريس، الذي احتمل أن مؤلف الكتاب أحد اثنين إما (مرجليوث) اليهودي الذي كان أستاذاً للعربية في بريطانيا، وتدل كتاباته عن الإسلام على أنه كان صهيونياً معادياً للإسلام والمسلمين، أو أنه (توماس أرنلود) المستشرق المعروف، وقد أقام علي عبد الرازق في بريطانيا عامين. انظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة ١/ ٦٢، وقد ظهر هذا الكتاب بعد إلغاء مصطفى كمال الخلافة والناس يكادون يجمعون على تسفيه صنيعه الذي ظهر حين كان كثير من المسلمين -ومن بينهم الملك فؤاد- يطمعون في الخلافة ويسعون إليها.

ولقد حكم على المؤلف من قِبَل شيوخ الأزهر، فمثُل للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء، وصدر في حقه حكم يقضي بإخراجه من هيئة كبار العلماء.

وقد تابعه في دعوته تلك عبد الحميد متولي حيث يقول: (فالواقع أن الخلافة ذات صبغة دنيوية أكثر من دينية، ومما يدل على ذلك أننا لا نجد في القرآن أو السنة كما قدمنا نصاً صريحاً يشير إلى شيء من أحكامها، بل ولا عن وجوبها أو عدم وجوبها) انظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة ١/ ٦٤، ومثله جمال البنا الذي ألف كتاباً بعنوان (الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة)!!.

ولقد تصدى للرد على علي عبد الرازق وكتابه كثير من أهل العلم وألفوا في ذلك كتباً ومن أبرزها:

١- كتاب (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) للشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر السابق .

٢- كتاب (الإسلام والخلافة في العصر الحديث - نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) للدكتور ضياء الدين الريس .

٣- كتاب (نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم) محمد الطاهر عاشور وغيرهم من العلماء .

ويذكر تراجع علي عبدالرازق في آخر حياته عن كتابه، وأنه اعترف بأنه كان مدفوعاً إلى ما كتب دفعاً، إلا أن رجوعه لم يكن له أي أثر؛ لأن كتابه نفسه لم يكن له أي أثر أيضاً، فقد كان تعبيراً عن واقع بدأ يفرض نفسه بالقوة قبل هذا الكتاب بمدة كما يرى بعض الباحثين، فلم يكن يحتاج إلا إلى من يعمل على إضفاء الشرعية عليه، وهي المهمة التي تولاها عبدالرازق الذي وُلد وترعرع ونشأ في حجر الاستعمار البريطاني والعهد الخديوي، ثم أتمها الشيخ المراغي بعد ذلك. انظر: الحرية أو الطوفان ص٢٦٨-٢٦٩.

إقامتها، وأن الإسلام دين ودولة.

وأما عن تتبعهم لمظاهر الضعف والانحراف السياسي في التاريخ الاسلامي والذي نتج عن البعد عن السنة وهدي السلف، ووقوع كثير من أصحاب الاتجاه العقلي في أحكام تعسفية في موضوع الامامة والسياسة والحكم، فمن أهم أسبابه أنهم قد جعلوا من التاريخ مصدراً للتشريع، وميزانا يزنون به أحكام الشرع، بدلا من أن يخضعوا أحداثه لميزان الكتاب والسنة، فالتاريخ ليس مصدراً للتشريع، سواء أكان الحدث مشرقاً أم مظلماً، وسواء أعملت الأمة شرع نبيها ﷺ في موضوع الحكم أو أعرضت عنه.

علما بأن كثيرا مما يسوقه الناقمون على الخلافة من مخازي تنسب إلى بعض الخلفاء كعبدالملك بن مروان وهارون الرشيد وسليمان القانوني وغيرهم، نقلوه في الغالب عن حاقدين مغرضين مبغضين، ليس لتلك الشخصيات فحسب، إنما للإسلام بشكل عام، وهم يستغلون أحداثاً ربما وقعت حقيقة ليصوّروا أن هذه الأحداث هي الإسلام.

وعلى فرض صحة ما نسب إليهم من التعدي والجور والاستبداد فما ذنب الإسلام ليتحمل أوزار وأخطاء تلك الشخصيات؟!، وكيف يكون ذلك مبرراً لبعض الكتاب في أن يقدم مشروعاً في إلغاء الإسلام كنظام سياسي من الحياة، ويستعيض عنه بالنظم الغربية الجاهلية كما نادى به علي عبدالرازق وجمال البنا؟!.[1]

وأما اعتراضهم على شرط القرشية فقد بيّن أهل العلم أنه من الشروط التي وردت النصوص عليه صريحة، وانعقد إجماع الصحابة والتابعين عليه، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، وحُكي الإجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين، وبه قال الأئمة الأربعة.

قال الإمام أحمد: الخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نُقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة[2]، ونص الشافعي -رضي الله عنه- على هذا في بعض كتبه.[3]

---

(١) انظر: تهافت الدراسات المعاصرة في الدولة والمجتمع ص١٠٣.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٦.

(٣) انظر: الأم ١/ ١٤٣.

وقال الإمام مالك: ولا يكون أي الإمام إلا قرشياً، وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي[1]، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من الخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة.

وقال الإمام الشنقيطي: (من الواضح المعلوم من ضرورة الدين أن المسلمين يجب عليهم نصب إمام تجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الله في أرضه. ولم يخالف في هذا إلا من لا يُعتَد به ...، قال القرطبي في ذكر شرائط الإمام: الأول: أن يكون من صميم قريش لقوله ﷺ الأئمة من قريش"، وقد اختلف في هذا. قال مقيده -عفا الله عنه-: الاختلاف الذي ذكره القرطبي في اشتراط كون الإمام الأعظم قرشياً ضعيف. وقد دلت الأحاديث الصحيحة على تقديم قريش في الإمامة على غيرهم. وأطبق عليه جماهير العلماء من المسلمين، وحكى غير واحد عليه الإجماع ... فاشتراط كونه قرشياً هو الحق، ولكن النصوص الشرعية دلت على أن ذلك التقديم الواجب لهم في الإمامة مشروط بإقامتهم الدين وإطاعتهم لله ورسوله، فإن خالفوا أمر الله فغيرهم ممن يطيع الله تعالى وينفذ أوامره أولى منهم).[2]

---

(١) انظر: أحكام القرآن ٤/ ١٧٢١.

(٢) أضواء البيان ١/ ٢٢.

الفصل الخامس

موقف الاتجاه العقلي المعاصر
من مصادر التشريع عند الشيعة الامامية

المبحث الأول

موقفهم من شبهات الامامية حول القرآن

المبحث الثاني

موقفهم من شبهات الامامية حول السنة

المبحث الثالث

موقفهم من شبهات الامامية حول العقل



المبحث الأول

موقف الاتجاه العقلي المعاصر من شبهات الامامية حول القرآن

هناك اتفاق وافتراق بين مصادر التشريع عند أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية، فبينما يرى أهل السنة أن مصادر التشريع هي القرآن الكريم، والسنة الثابتة الصحيحة، والإجماع، والقياس، نرى نفس الأدلة تُذكر في كتب الأصول عند الإمامية.[1]

ومع أن الإمامية يعتبرون القرآن المصدر الأول في التشريع، إلا أنهم يختلفون في فهم معانيه عن سائر فِرَق المسلمين، وينسبون ذلك إلى أئمة أهل البيت، ويوردون عنهم من الأخبار ما يتمسكون به في فهم القرآن، والقرآن عندهم إمام صامت والإمام من آل البيت إمام ناطق، وآل البيت وحدهم من خصوا بعلوم القرآن دون غيرهم، والعقول قاصرة عن إدراك معانيه، فلا بد من الرجوع في فهمه إلى المعصوم[2]، ولا عبرة بتفسير السلف عندهم، بل إن تفسيرهم هو الضلال، حتى قال محققهم البحراني: (الاعتماد على كلام المفسرين في مقابلة تفسير أهل البيت خروج عن الدين كما لا يخفى).[3]

وتحت هذا الأصل العظيم قضيتان أساسيتان يمكننا أن نتعرف من خلالها على موقف الاتجاه العقلي مما يثيره الفكر الامامي حول قضايا القرآن الكريم، هما:

١- التأويل الباطني عند الشيعة.

٢- دعوى تحريف القرآن.

---

(١) انظر: الأصول العامة للفقه المقارن ص٩٧، ١١٩.

(٢) انظر: بحار الأنوار ٢٩/ ٢٢٢، جامع أحاديث الشيعة ص٢٠١.

(٣) الحدائق الناضرة ٨/ ٤٥.



١- التأويل الباطني عند الشيعة:

يعتقد الشيعة بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر، فظاهره في التوحيد والنبوة، وباطنه في الولاية والإمامة، وأن الإيمان بالباطن لا بد منه كالإيمان بالظاهر، ومن كفَر بأحدهما فقد كفر به كله، وهم يتيهون فخراً على غيرهم أنهم أخذوا دينهم وتفسيرهم عن أهل البيت.

وفي كتبهم مئات الروايات التي تؤول آيات الله على غير حقيقتها، مع نسبتها للأئمة، وليس لهذا التأويل الباطني من ضابط، ولا له قاعدة يعتمد عليها، ويجد القارئ في تأويلهم لآيات القرآن محاولة يائسة لتغيير هذا الدين، وتحوير معالمه وطمس أركانه.

فأركان الدين تفسر بالأئمة، وآيات الشرك والكفر تؤول بالشرك بولاية عليّ وإمامته، وآيات الحلال والحرام تفسر بالأئمة وأعدائهم، وهكذا يخرج القارئ لهذه التأويلات بدين غير دين الإسلام، دين يقوم على ركنين أساسيين هما: الإيمان بإمامة الاثني عشر، والكفر واللعن لأعدائهم.[١]

هذا إشارة مختصرة أوردتها للتمثيل والتأكيد على توظيف الفكر الامامي للتأويل الباطني، وتأسيس مذهبه عليه، ثم أنتقل بعده إلى موقف الاتجاه العقلي الاسلامي من هذا المنهج الباطني في التعامل مع كتاب الله تعالى.

فأما بخصوص موقف الاتجاه العقلي من التأويل الباطني فمن المهم أن أشير إلى تنوع الجهود المبذولة حول دراسة تلك الظاهرة في الفكر الامامي، وإجماع أصحابها على رفض ذلك المنهج المغرق في الضلال، ومن ذلك ما عبر عنه الدكتور محمد عمارة في كتابه (النص الاسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية)[٢]، والدكتور محمد عابد الجابري في كتاب (تكوين العقل العربي) في سياق محاولته تحليل فكرة الباطن التي أخذها الشيعة من فلسفات قديمة معروفة بالهرمسية والغنوصية.[٣]

---

(١) انظر في ذلك: تفسير القمي ٢/ ٢٤٢، ٢/ ٣٨٣، وتفسير العياشي ٢/ ١٢، ٢٤/ ٣٠٣.

(٢) انظر ص٣٢، ٢٤.

(٣) انظر ص١٩٩.

إن انتقادات أصحاب الاتجاه العقلي لهذا المنهج الباطني الدخيل سواء ما وظف منه في تفسير القرآن أو في السنة كانت صحيحة في معظمها، لأنه منهج يقوم على نقض النقل الصحيح والعقل الصريح.

ولكن ما البديل الذي قدمه كل من الدكتور محمد عمارة والدكتور محمد عابد الجابري عن المنهج الباطني الذي ذموه وحذروا منه؟

لقد كان البديل عن المنهج الباطني في فهم القران هو الآخر مفتقر للمنهج العلمي الذي يقوم على احترام نصوص الوحي والبعد عن مصادمتها بالعقل، فقد قدم كل منهما مشروعا يرتكز على التأويل الذي صرح الجابري بمرجعيته فيه إلى فلاسفة اليونان عندما بالغ في مدح منطق أرسطو وابن رشد، أو بتعبيره الآخر (العقل البرهاني) ودافع عنه[1]، وطالب به محمد عمارة عندما قدمه من منظور أهل الكلام مستشهدا بكلام للامام الغزالي.[2]

ومن العجيب أن التأويل الباطل الذي اشترك في أصله كل الفرق الضالة، والذي انتقد الدكتور محمد عمارة وجهه الباطني عند الشيعة، وكان سبباً في ظهور عقائد غريبة عن الاسلام ساهمت في تعميق الخلاف وإشاعة التكفير، أصبح في نظره ضرورة للتقريب مع الشيعة.

ففي دراسته للشيعة الامامية أمَّل الدكتور محمد عمارة أن يتقارب أهل السنة والشيعة في مبحث الإمامة الذي رأى فيه نقطة اختلاف رئيسية بين الطائفتين من خلال (تأويل يرضى عنه كل الفرقاء للمأثورات التي فصمت عرى وحدة الأمة لعدة قرون)!.[3]

---

(١) انظر تكوين العقل العربي ص٣٣٨.

(٢) انظر النص الاسلامي ص٢٩.

(٣) تيارات الفكر الإسلامي ص٢٢١.



ولم يوضح الدكتور محمد عمارة نوع التأويل الذي يرضى عنه كافة الأطراف على اختلاف مشاربهم وأهوائهم، إلا أن نحمله على تأويل المتكلمين الذي دعا إليه في كتاب (النص الاسلامي)، وهو ما لن يقبل به أصحاب الفكر الباطني.

بل رأت الدكتورة أماني أبو الفضل أن تأويل النص الشرعي عند كلا الطائفتين حق وصواب، إذ: (أن حكمة الله -سبحانه وتعالى- في أن يُنزل كتاباً يحكم هذا العدد من العقليات والثقافات والعادات والمشاعر المختلفة لا بد أن تكون بعض آياته -وليس كلها- متعددة الدلالات، لتجد كل حضارة من حيث زمانها ومكانها ما يناسبها من التفسير من غير فوضى ولا تعارض مع عقيدة التوحيد، أو كليات الشريعة ومقاصدها، ولاحظ عدم اختلاف التيار المعتدل في المذهبين -السني والشيعي- في هذه المساحة، وإنما الخلاف في مساحة الفكر الناتجة عن تعدد دلالات بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي إذا لم يجعلها الله -تعالى- بحكمته متعددة لما خرج الإسلام خارج الجزيرة العربية على أقصى تقدير، وما نبغيه هو استلهام عبقرية هذه النصوص وديناميكيتها في فهم الواقع والتعامل معه...

ثم تقول بعد ذلك: (إذن فوجود المذهبين ليس في حد ذاته فوضى أو فُرقة للأمة، بل بالعكس هو إثبات لعبقريتها، وإنما الفُرقة في إنكار وتكفير بعضها بعضاً، مما أدى بنا إلى ما نحن فيه).[1]

وكيف لهذا التأويل أن ينضبط، وأن يكون وسيلة في الاصلاح والتقريب إذا وجد من المثقفين من يدعو إلى فتح الباب على مصراعيه للاجتهاد في تفسير القرآن الكريم، ويهاجم ما وضعه العلماء من أصول وضوابط للتفسير والاجتهاد في نصوص الكتاب، ويعترض على ضوابط التفسير التي وضعها أهل العلم، كما يفعل الترابي وغيره؟!.[2]

وكما ينادي عثمان أمين الذي يرى أن الاجتهاد في تفسير القرآن حق لأي عصري،

---

(١) من مقال بعنوان: (الصراع السني الشيعي لماذا الآن؟) في موقع: إسلام أون لاين بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٣م

(٢) انظر: تجديد الفكر الإسلامي ص٨٨.

ومن دون دراسة أو تأهيل، بل إنه بارك كل خطأ يحتمل أن يتورط فيه مثل هذا المفسر؛ لأن القرآن لم ينزل في رأيه (للمتخصصين)، وإنما نزل (للعالمين)، وأن ابن عباس مثلاً لم يدرس في معاهد، ولم يكن له من المؤهلات إلا الفطرة السليمة.[1]

لقد كان انحرافهم المتمثل في التحلل من ضوابط العلماء، وفتح المجال لمن لا يملك أهلية الاجتهاد؛ في مقابل انحراف الشيعة التي زعمت أنه لا يعرف تفسير القرآن سوى الأئمة، وأنهم اختصوا بفهمه.

٢- دعوى تحريف القرآن:

فقد ذهب أكثر علماء الشيعة أمثال الكليني صاحب الكافي، والقمي صاحب التفسير، والمفيد، والطبرسي صاحب الاحتجاج، والمجلسي، وغيرهم من علماء الشيعة إلى القول بتحريف القرآن، وأنه أُسقط من القرآن الكريم كلمات بل آيات، حتى إن النوري الطبرسي الملقب عندهم بخاتمة المحدثين صنّف كتاباً أسماه "فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب"، أورد فيه كلام علماء الشيعة القائلين بالتحريف.

وفي ذلك نقل النوري عن الجزائري صاحب "الأنوار النعمانية" قوله: إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع تحريف القرآن.

وقال الجزائري أيضاً: إن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث وادّعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقّق الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم.

وفي المقابل فقد أنكر التحريف جماعة من علماء الشيعة أمثال الطوسي صاحب التبيان، والطبرسي صاحب مجمع البيان، وكثير من المعاصرين.[2]

وبعيدا عن الخوض في هذا الخلاف، فإن المهم في نظري هو ما سلكه الامامية من

---

(١) انظر: القرآن والتفسير العصري ص٦٧-٦٩.

(٢) وقد ناقش القول بالتحريف وأكد على رفضها شيخهم الخوئي في كتابه "البيان في تفسير القرآن"، وخلص إلى إبطال روايات التحريف ورد شبهات القائلين بالتحريف، انظر ص٢٢١ من الكتاب المذكور، وانظر مناقشة المسألة في: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤١٦، ٤١٩.

أساليب خبيثة في التشويش على أهل السنة، وتغرير المثقفين بشبهات لا تثبت أمام التدقيق العلمي، فمنذ أن افتتحت دار التقريب في مصر ودعاتها يتبعون طريقة في تحقيق التقارب بين أهل السنة والشيعة في الموقف من تحريف القرآن الكريم، تقوم على الزعم بأن مذهبي السنة والشيعة بالنسبة لروايات التحريف متشابهان، فكما أن الشيعة وردت في مصادرهم روايات تفيد بتحريف القرآن، فكذلك أهل السنة جاءت عندهم روايات وأخبار توهم نقصان القرآن الموجود حاليا عما كان عليه في حياة النبي ﷺ.

وكما أن أهل السنة تبرأوا من هذه الروايات وأجمعوا على سلامة القرآن من النقصان، فكذلك الشيعة أعلنوا براءتهم من أمثال تلك الروايات وأجمعوا على سلامة القرآن من التحريف، ولم يخالف في ذلك منهم إلا طائفة قليلة لا ينصدع بهم الإجماع.

وممن استعمل هذه الحيلة الإمامي محمد الحسين آل كاشف الغطاء، وهو من دعاة الشيعة وعلمائهم، وبخاصة في كتابه "أصل الشيعة وأصولها" الذي وضعه للتقريب والوحدة، فنراه يذكر فيه: (أن الأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة، وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً).(١)

وشيخهم محسن الأمين الذي يقول: (وردت روايات شاذة من طريق السُّنّيين، ومن بعض طرق الشيعة تدل على وقوع النقص، ردها المحققون من الفريقين واعترفوا ببطلان ما فيها).(٢)

وأما أبرز مواقف الاتجاه العقلي تجاه تحريف القرآن وما يتعلق بقدسيته فتتبين فيما يلي:

١-هناك اتفاق من أصحاب الاتجاه العقلي على رفض دعوى تحريف القرآن الكريم، إذ أن ذلك مما لا يقول به مسلم، والدكتور محمد الجابري الذي تعرض كتابه (مدخل إلى القرآن الكريم) لانتقادات شديدة بسبب بعض آرائه حول جمع القرآن وسلامته من

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ص٧٢، وانظر ما نقله محقق "كتاب الاحتجاج للطبرسي" ص٣٧٨ (الهامش).

(٢) انظر: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٣٥، وانظر أيضاً: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الإمامية الاثني عشرية ١/ ٩٤ وما بعدها.

الزيادة والنقصان قد ذكر في نفس الكتاب أن كل الآراء التي زعمت التحريف أو النقصان (مرفوضة بإجماع المسلمين)[1]، وهذا تأكيد أن القول بالتحريف ليس له عند كل المسلمين قبول.

٢-في نفي القول بتحريف القرآن الكريم، تعدى بعضهم في نفيه القول بالتحريف آحاد الامامية (ممن رفضوا القول وخالفوا شيوخ المذهب السابقين) إلى نفيه عن مذهب الامامية جملة وتفصيلا، وتبرئته من ذلك، دون الرجوع إلى مصادرهم المعتمدة التي تؤكد أصالته في المذهب الامامي، وهذا يقع عند كثير من دعاة التقريب ومن أوائل أصحاب الاتجاه العقلي الذين قالوا به الشيخ محمد المدني[2].

٣-وجدت بعض الشُّبَه التي أثارها الشيعة في موضوع النسخ، وعدم التفريق بينه وبين القول بالتحريف مكانا في قلوب بعض أصحاب الاتجاه العقلي، فظنوا أن القول بوقوع النسخ في القرآن، هو نظير القول بالتحريف الذي قال به علماء الشيعة، فسارعوا إلى إنكار وقوعه، ورفضوا ما ثبتت به الروايات الصحيحة من وقوعه وعدم التلازم بينه وبين القول بالتحريف.

من هذا الظن لم يدخر الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمد عمارة وجمال البنا وغيرهم وسعهم في إنكار النسخ في القرآن الكريم، والإعراض عن النصوص الصريحة في إثباته، وتلك الشبهات أعادت من جديد الخلاف القديم حول النسخ، وجعلتهم يتبنون رأياً مخالفاً لما دلت عليه النصوص، كل ذلك صيانة للقرآن في ظنهم، واعتقادا منهم بأنه سيقطع الطريق على المستشرقين والباطنيين من أن يطعنوا في صحة كتاب الله تعالى.[3]

بل وصل الأمر بجمال البنا إلى حد اتهام (السلف) باختلاق الروايات القادحة في

(١) انظر: ص٢٢٢.

(٢) انظر: مجلة رسالة الاسلام عدد(٤) ص٣٨٢.

(٣) انظر: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ص٦٦، ومعالم المنهج الإسلامي ص١٠٢، وتجديد الإسلام ص٢١٠

ثبوت القرآن الكريم، فقال عنهم أنهم: (أقحموا قضية الناسخ والمنسوخ التي لم نسمع عنها حديثاً صحيحاً وقت الرسول، ووضعوا أسباباً مدعاة لنزول القرآن، ومن الواضح أن هذه الأحاديث أريد بها الطعن في القرآن وهز الثقة فيه).[1]

٤-يمكن القول بأن الغلو العقلي المعاصر في بعض تفصيلاته التأويلية لم يبعد عن غلو الشيعة ومبادئهم الباطنية التي ساروا عليها في تفسير القرآن، بل إنه تحت شعار العقلانية والتنوير اشتدت الانحرافات حتى المروق من الدين عند أمثال نصر حامد أبو زيد الذي رأى في النص القرآني نصاً بشرياً من حيث الصياغة[2]، وعلي حرب[3] الذي يرى فيه نصاً أدبياً منفصلاً عن قائله، ومحمد أركون الذي حاول التشكيك في ثبوت النص القرآني[4].

وأصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر وإن لم يوافقوا أمثال محمد أركون ونصر أبو زيد في التشكيك بالنص القرآني، بل قد تظافرت ردودهم عليهم ورفضهم شبهاتهم[5]، إلا أنهم قد وقعوا (منهجيا) في مشكلة التقليل من قدسية النصوص من خلال دعوتهم إلى إحياء المنهج التأويلي، وهي المشكلة التي عبر العلمانيون من أمثال أركون وأبو زيد عن دوافعهم منها بكل صراحة.

---

(١) تجديد الإسلام ص٢١٠ (بتصرف).

(٢) وقد حكمت عليه محكمة الاستئناف المصرية بالكفر والردة لآرائه في القرآن،- انظر: جريدة السفير بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

(٣) علي حرب: كاتب لبناني معاصر، ولد في جنوب لبنان عام١٩٤١م، درس الفلسفة ولا زال يكتب في الفلسفة، وهو يدعو إلى فتح الباب أمام نقد النص الديني، وتفكيره يقترب من المدرسة السفسطائية، له عدد من المؤلفات، منها: التأويل والحقيقة، نقد النص، الممنوع والممتنع. انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين ١/ ٣١٧.

(٤) الفكر الإسلامي-نقد واجتهاد ص٨١، ٨٩.

(٥) انظر رد الدكتور الجابري على أركون في كتابه المسألة الثقافية ص٢٧٨، وفي عموده الاسبوعي (في الصميم) في مجلة المجلة السعودية بتاريخ ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٨م، وانظر ردود الدكتور محمد عمارة في (النص الاسلامي) ص٢١.

مناقشة ما سبق:

التأويل الفاسد هو باب الشر المفتوح على الأمة ودينها، والذي ولج منه كل دَعِيّ وباغٍ للهدم والتخريب والتلبيس والتدليس في الدين، حتى أصبحت موضوعات التأويل وما يلحقه من "الاجتهاد" و"التجديد"، و"فهم النصوص" و"القراءات المعاصرة للنصوص الدينية" حديث كثير من المثقفين المعاصرين، وأصبح على رأس اهتمام كثير من المفكرين في جدالهم حول "العلاقة بين العقل والنقل" أو بين "العقل والنص".

ويكفي للتأكد من صحة ذلك النظر إلى الكمّ الهائل من الكتب، والأبحاث، والمقالات الصادرة في العقود الأخيرة حول إحياء المنهج التأويلي بصورة أو بأخرى، ليدرك المرء حرص الاتجاهات العقلية -بمختلف مساراتها- على بعثه من جديد، ليكون بعد ذلك رابطة فكرية تجمعهم بالمذاهب والفرق القديمة التي عطلت نصوص الشريعة، وإن اختلفوا في مقدار الأخذ به.

ولقد أبطل العلماء منهج التأويل بشقيه الباطني والكلامي، وبينوا بعده وغرابته عن الغاية من التنزيل، وأنه تقول على الله بغير علم.

وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (حرَّم سبحانه الكلام بلا علم مطلقاً، وخصَّ القول عليه بلا علم بالنهي).[١]

فإذا التزم المؤمن هذا الحكم، وترك اقتفاء ما ليس له به علم، امتنع عليه الباطل وتحصن من الشبهات المضلة، فلا يقول لسانه كلمة في كتاب الله تعالى، ولا ينقل رواية، ولا يصدر عقله حكماً إلا وقد تثبت منه.

ويكفي في بطلان التأويل ودعوى أن ظواهر النصوص غير مرادة استلزامه أن

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦/ ٩٧.

تكون النصوص قد نُصبت لإضلال العالمين لا هدايتهم، وأن يكون الله -تعالى- قد ترك بيان الحق للناس ولم يفصح به، بل رمز له بها لا يفهم، وعموم البشر على اختلاف لغاتهم يعتبرون ظاهر الكلام هو العمدة في المعنى، وأسلوب الأحاجي والألغاز لا وجود له إلا في الفكر الباطني، ولو اتخذ هذا الأسلوب قاعدة لما أمكن التفاهم بحال، ولما حصل الثقة بمقال.[1]

وتكلفات الشيعة في هذا الباب جعلت من القرآن غرضاً لكل صاحب هوى، ويلزمهم ألا يمنعوا من طريقتهم غلاة الفلاسفة وسائر طوائف الشيعة الأخرى وطوائف الصوفية وغيرهم التي يكفرونها.

كما أنه يلزم أصحاب الاتجاه العقلي ألا يمنعوا الشيعة من التأويل، إذا كان التأويل وفق منظورهم منهجا لحل إشكالات تعترض العقل، فالكل يلجأ إليه حين تصادم النصوص الشرعية رأياً تستحسنه عقولهم وأهواؤهم.

والمقصود أن أصل التأويل مما اجتمع عليه الفريقان، وهو نقطة التقاء بين الباطنية بكل فرقهم التي ردت ظواهر النصوص وأحكام الشرع، وحملوها على معاني باطنية بعيدة لم يعرفها العرب في لغتهم، وعلى رموز واصطلاحات استقوها من المجوسية المزدكية أو من الفلسفة الإغريقية من جهة، والعقلانية المعاصرة التي ترد ظواهر النصوص وتحملها على معاني واصطلاحات غربية أوروبية كمفهومهم للديمقراطية والمواطنة ومفهومهم للحريات، فهم لا يسلِّمون بظاهر نص إلا إذا توافق مع ما يشتهون، أما إذا عارض ذلك فسيف التأويل مصلت جاهز.

وأما عن دعوة بعض أصحاب الاتجاه العقلي لفتح باب الاجتهاد في التفسير، فهذا مما تقابل فيه أصحاب الاتجاه العقلي مع الفكر الشيعي، فكانوا على طرفي نقيض، فبالنظر إلى الشيعة نجد عندهم روايات عجيبة تبين أن وظيفة الناس جميعاً سوى الأئمة الاثني عشر هو قراءة القرآن فقط، ولا يجوز لأحد أن يتولى منصب تفسير القرآن، وإن احتاج

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ١/ ٤٠٢-٤١١-٤٢٤.

أحد لتفسير آية فليرجع إلى أئمتهم المعصومين، (وماذا سيجد من يرجع إلى تفاسير الشيعة كتفسير القمي والعياشي، والبرهان، وتفسير الصافي، أو ما في الكافي، والبحار من تفسير لآيات القرآن يزعمون نسبتها لأئمتهم؟!، سيجد تأويلات باطنية ليس لها صلة بنص القرآن، ولا سياق الآيات ولا معانيها ومفهوماتها).[١]

وهذا يدل على أن الدافع لوضع مثل هذه الروايات التي تحصر حق الفهم والتفسير لكتاب الله في أشخاص معدودين هو محاولة لمنع جمهور الشيعة من قراءة كتاب الله وتدبره وفهمه؛ لأن في ذلك افتضاحاً لكذب مؤسسي هذا المذهب، وكشفاً لتضليلهم وتعرية لمناهجهم الباطنية في تأويل كتاب الله.

وفي المقابل نجد أصحاب الاتجاه العقلي يقولون: إن تفسير القرآن حق للجميع، وليس من حق أحد أن يخص به أحداً دون أحد، كما ادعى عثمان أمين، وقد تعجبت بنت الشاطئ - وحُقَّ لها- من هذا الخلط بين التفسير، ونزول القرآن للعالمين، فإن نزوله للعالمين لا يعني أن تفسيره مباح للعالمين كما توهم عثمان أمين، وتساءلت: هل كان الاجتهاد مباحاً أيام السلف لعامة الناس في تفسير القرآن والفتيا في أحكام الشريعة؟.[٢]

بينما قال أهل السنة: (إن من فسَّر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مفترٍ على الله، ملحدٌ في آيات الله، محرِّفٌ للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام).[٣]

وأما دعوى نسبة التحريف لأهل السنة، وإنكار بعض أصحاب الاتجاه العقلي نسبة القول بالتحريف لمذهب الامامية، وإنكارهم للنسخ، لتوهمهم استلزامه القول بالتحريف، فقد تكفلت به دراسات أهل السنة، وأُلفت فيه الكتب، كما ردَّه طائفة من

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية ١/ ١٧٠.

(٢) انظر: القران والتفسير العصري ص٦٧-٦٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى الكبرى ١٣/ ٢٤٤.

الشيعة أنفسهم[1]، والذي يعنينا في هذا المبحث هو ما يثيرونه من شبهات على أهل السنة في دعوى أن روايات التحريف قد رواها أهل السنة أيضا.

ولم يقف علماء الشيعة الذين أكثروا من ذكر هذه الشبهة وترديدها عند حد الزعم بأن تلك الروايات ضعيفة وشاذة عند أهل السنة، بل تعدى الأمر إلى اعتبار تلك الروايات المزعومة على أهل السنة ثابتة وصحيحة ومتظافرة، حتى جعلوها تربوا على ما عندهم وتزيد عليه بأضعاف مضاعفة كما صرح بعض علمائهم المعاصرين.[2]

وبالرجوع إلى ما كتبه هؤلاء وردده من ادعاءات على أهل السنة يتبين لنا أن ما اعتمدوا عليه من روايات في صحاح أهل السنة إنما هو وارد في باب النسخ في القرآن، سواء ما كان منه نسخاً للحكم مع بقاء التلاوة، أم نسخاً للتلاوة مع بقاء الحكم، أم لهما معاً، فجعل علماء الشيعة روايات نسخ التلاوة قولاً بالتحريف، وهذا من إفكهم وتلبيسهم على الناس.[3]

ويتبين بطلان هذا الادعاء حين نعلم الفرق بين النسخ والتحريف، فالنسخ من الله تعالى، وهو لمصلحة العباد قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، بينما التحريف من صنع البشر لخدمة أهوائهم ونزواتهم، كما أن الإقرار بالنسخ لا يستلزم الطعن في القرآن بخلاف التحريف الذي يشكل طعناً في القرآن ومصداقيته من جهة، واتهاماً للصحابة -رضي الله عنهم- من جهة أخرى.

والمقصود أن النسخ في القرآن ثابت عقلا وسمعا كما بين أهل العلم، وأن ثبوت النسخ لا يستلزم القول بالتحريف.[4]

---

(١) انظر قولهم بالتحريف في الانوار النعمانية لنعمة الله الجزائري ٢/ ٣٥٧، نقلا عن التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٠٣-٤١٥، وانظر نفي التحريف من كلام أبي القاسم الخوئي في البيان في تفسير القران ص٢١٠ وما بعدها.

(٢) انظر: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٣٥.

(٣) انظر كلام الخوئي في البيان في تفسير القرآن ص٢٠١، وانظر: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٣٦.

(٤) انظر: مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ١٣٥.



المبحث الثاني
موقف الاتجاه العقلي المعاصر من السنة عند الامامية [1]

حجية السنة عند الشيعة:

تعد السنة المصدر الثاني من مصادر التشريع عند الإمامية الاثني عشرية، ويقصدون بها: أخبارهم المتصلة إلى النبي ﷺ والى الأئمة الذين يعتقدون بعصمتهم[2]، قال صاحب بداية الوصول في شرح كفاية الأصول في تعريف السنة عند الإمامية: (السنة هي: قول المعصوم أو فعله أو تقريره)[3]، والمعصوم يطلق عندهم على النبي ﷺ وعلى أئمتهم الاثني عشر، فسنة الأئمة مقرونة بسنة النبي ﷺ عند علمائهم، وأقوال الأئمة الاثني عشر وأفعالهم وتقريراتهم عند الشيعة جزء لا يتجزأ من السنة، وبالتالي فهي مساوية لأقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته، وهذا يعطي الأئمة حق التشريع والتحليل والتحريم.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن أخذ الشيعة بسنة النبي ﷺ لا يعني اعتمادهم مرويات الصحابة وثقتهم بها، فهذا ما لا تقبله الشيعة بحال من الأحوال؛ لأنهم لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طريق أهل البيت، وكل ما نقل من غير طريقهم فهو مردود.[5]

والأصوليون منهم يذهبون إلى أن المجاميع الروائية أو الكتب الحديثية عندهم لا تخلو من الصحيح والضعيف، شأنها في ذلك شأن كتب الحديث عند أهل السنة، وعلى رأسها كتبهم الأربعة المعتمدة.[6]

---

(١) حسب مفهومهم الخاص لها.

(٢) انظر: رسائل في دراية الحديث ص٥٢١.

(٣) انظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول ٥/ ٣٣٠.

(٤) انظر: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٧٤.

(٥) أصل الشيعة وأصولها ص٢٣٦.

(٦) انظر: تهذيب الأصول للسبحاني ٣/ ٢٠٣، وانظر: التقريب بين أهل السنة والشيعة ص٤٦٤



حجية السنة عند الاتجاه العقلي

لقد تقدم في الفصل الأول الكلام مفصلاً عن موقفهم من السنة، وتقدم أيضاً أخذ الإمامية لكثير من أصول المعتزلة، ومنها ردهم لحديث الآحاد، وإن اختلفوا عن غيرهم في مفهوم السنة؛ لذا فهناك اتفاق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة.

وكثير مما يمكن أن يقال عن موقف الاتجاه العقلي من الشيعة قد سبق في الكلام على المعتزلة، فلا حاجة لإعادته، لكن يضاف هنا أمران:

١- موقف أصحاب الاتجاه العقلي من صحاح أهل السنة.

٢- موقف أصحاب الاتجاه العقلي من رواة السنة.

أ- موقف أصحاب الاتجاه العقلي من صحاح أهل السنة:

توجد مواقف من بعض المتأثرين بالاتجاه العقلي الإسلامي تستحق الإشادة والشكر في الدفاع عن صحاح أهل السنة، خصوصاً ضد هجوم الرافضة، من ذلك ما ذكره الرافضي التيجاني السماوي في قصة له مع الشيخ راشد الغنوشي وعبدالفتاح مورو -وهما من المتأثرين بهذا الاتجاه-، قال فيها: (في تونس العاصمة اتصلت بالصديقين راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ... وفي حديثٍ دار بيننا في بيت عبد الفتاح، قلت: يجب علينا كمسلمين مراجعة كتبنا ومراجعة تاريخنا، وضربت لذلك مثلاً بصحيح البخاري الذي فيه أشياء لا يقبلها عقل ولا دين، وثارت ثائرتهما قائلين لي: من أنت حتى تنتقد البخاري؟ وبذلت كل جهدي من أجل إقناعهما بالدخول في البحث العلمي الموضوعي فرفضا ذلك، ازدادت على أثره حملة الإشاعات ضدنا من قِبَل البعض، وبثُّوا في أوساطهم إشاعات غريبة بغيةَ إبعاد الناس عني وإحاطتي بطوق من العزلة).[1]

وقد أحسنا جزاهما الله خيراً في دفاعهما عن صحيح البخاري، ووقوفهما في وجه هذا المبتدع الذي كان يتتبع الشبهات الواهية في البخاري كما في كتبه التي شهدت عليه بالكذب والافتراء.

(١) ثم اهتديت ص٢٠٧.

ومع ذلك فإنك تعجب أن تلك الغيرة والعاطفة النبيلة تجاه مرويات السنة، يصحبها شيء من الجهل بقيمتها العلمية والعملية، تدل عليه شعاراتهم التي حدمت في أكثر الأحيان الامامية فيما يدعونه من الكذب على مصنفات أهل السنة في الحديث، ومن ذلك:

١-دعوى ندرة النصوص، فالغنوشي نفسه قد رفع في بعض المناسبات نفس شعار الترابي[١]، وهو: (ندرة النصوص العينية وعدم كفايتها)، وبنوا على ذلك (ضرورة التركيز على فقه الكليات والمقاصد)!، وهذه طريقة تهدف إلى تجاوز مرويات السنة وتعطيل أحكامها.

٢-التقليل من قيمة كتب الصحاح بإنكار ما ورد فيها، والتشكيك في مناهج أصحابها، فلقد كان الشيخ محمد عبده من أوائل من فتح الباب في ذلك، ثم تعاقب المتأخرون على نفس المنهج والأسلوب، ففي حادثة سحر النبي ﷺ[٢] -والتي ينكرها الشيعة أيضا-[٣]، قال الشيخ محمد عبده: (نعلم أن البخاري أصدق كتاب بعد كتاب الله، وأنا لا أشك أن البخاري سمع هذا من أساتذته، والبخاري يشترط في أحاديثه المعاصرة واللقاء، إلا أنني أرى أن هذا لم يحدث مع النبي ﷺ ...أحب أن أكذب البخاري، من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ ، أنه سُحر).[٤]

وشاغب بمثل هذه الاعتراضات محمود أبو رية، وتأثر بها الشيخ محمد الغزالي، وأحمد حجازي السقا، وجمال البنا.[٥]

والمراد أن إنكار السنة الثابتة الصحيحة، وما ترتب عليه من تعطيل الشريعة

(١) انظر: الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية ص٢٤٠-٢٤٨.

(٢) وقد رواها البخاري في صحيحه (٣٠٠٤) ومسلم (٥٨٣٢).

(٣) انظر إنكار المتشيع صالح الورداني في: أهل السنة شعب الله المختار ص٦٨-٧٠، وانظر أيضاً: دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص٢٥٨، ٢٦٨ .

(٤) تفسير جزء عم ص١٨٠ - ١٨٣، وانظر: مجلة المنار المجلد ١٢/ ٦٩٧، والمجلد ٢٩/ ١٠٤.

(٥) انظر: أضواء على السنة ص٣٧٨، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص١٩٤، والسنة ودورها في الفقه الجديد ص٢٣٧.



وتكذيب الأخبار، هو مما اتفق عليه أصحاب هذا الاتجاه مع الرافضة، ولذا وجدنا تلك المزاعم تتكرر عند الفريقين.

٣-المناداة بضرورة عرض ما ورد في كتب السنة على القرآن الكريم، وهو من الجهل بقيمتها التشريعية، وممن نادى بذلك مدرسة الشيخ محمد عبده وتلامذته، ومحمد عمارة، وجمال البنا، واستغلها الشيعة المعاصرون فنادوا بنفس تلك المطالب.

بل إن الشيخ علي الكوراني -أحد دعاة الإمامية المعاصرين- بعد أن أجهد نفسه في نسبة قصة الغرانيق إلى كتب السنة من أجل الطعن في مصادر أهل السنة، أخذ يدعو الشيخ القرضاوي -بالرغم من إنكاره تلك القصة- إلى سلوك نفس الأسلوب مع سائر مرويات السنة فيقول: (ويا ليت القرضاوي والرازي وغيرهما من الذين ردوا حديث الغرانيق بدليل مخالفته للقرآن، يتمسكون بهذا الدليل لرد غيره من المكذوبات التي وضعها منافقو قريش، وروّجته الخلافة القرشية ورواتها، وما زالت من الأحاديث الصحيحة، أو الموثقة عند إخواننا).[١]

ومما يستتبع الكلام على اضطراب موقف الاتجاه العقلي من شبهات الامامية حول مصادر السنة؛ التشكيك في بداية تدوين العلوم بما فيها علوم السنة، والتشكيك في مقاصد أهل العلم في عصر تدوين العلوم.

من ذلك ما ذكره الجابري بعد أن نقل ما قاله أهل السنة عن بداية تدوين العلوم؛ ألمح إلى أن الشيعة كانوا أول من دوّن العلوم؛ إذ تعود بداياته -عند الشيعة- إلى زمن علي بن أبي طالب وما بعده، وذكروا أن سلمان الفارسي أول من صنَّف في الآثار، وأن أبا ذر الغفاري هو أول من صنَّف في الحديث والآثار بعد المؤسسين، وأن ابن أبي رافع المُتوفى في أول خلافة علي سنة ٣٥ هجرية، ألَّف كتاباً عنوانه: السنن والأحكام والقضايا، وبذلك يكون هو الأقدم في التأليف.[٢]

---

(١) الانتصار ٤/ ٢٤٤.

(٢) انظر: تكوين العقل العربي ص٦٦-٦٨.



ثم زعم الجابري أن الذهبي عندما تكلم عن بداية العلوم عند السنة تعمد السكوت عن تدوين العلوم عند الشيعة، سكوتاً (ليس صادراً عن سهو أو عن دافع شخصي، بل هو في الحقيقة سكوت من جانب السلطة المرجعية المعرفية والأيديولوجية، التي ينتمي إليها الذهبي، وهي السلطة التي تحد العقل المعرفي الأيديولوجي لأهل السنة كافة).[١]

ب- موقف أصحاب الاتجاه العقلي من رواة السنة:

لقد كان من المتوقع أن يكون القدح في الرواة هو أول ما يلجأ إليه أصحاب الاتجاه العقلي في إبطالهم للحديث إذا لم يتفق مع عقولهم، وهم في مبدأ الطعن ببعض رواة السنة ونقلتها يقفون صفاً واحداً مع الرافضة في ذلك.

ومن أكثر من نالهم ذلك التطاول الصحابي الجليل أبو هريرة -رضي الله عنه-، متابعين في ذلك المعتزلة والرافضة ومن أكل الحقد قلوبهم من المستشرقين يهوداً أو نصارى، فكال له أبو رية من التُّهَم في كتابه (أضواء على السنة المحمدية) ما لا يخطر على بال أحد، تقليداً للرافضة في ازدرائهم لشخصيته -رضي الله عنه-، فاتهمه بعدم الإخلاص في إسلامه، وعدم الصدق في حديثه عن رسول الله ﷺ ، وحبه لبطنه وللمال، مع تشيعه لبني أمية.[٢]

وممن أكثروا الطعن في روايته بل في دينه كعب الأحبار الذي أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي في كتبهم، واتهامهم له بتعمد الكذب، يقول الشيخ رشيد رضا عن كعب الأحبار-الذي سماه بركان الخرافات-: (كعب الأحبار الذي أجزم بكذبه، بل لا أثق بإيمانه).[٣]

ويزعم جمال البنا أن معاوية (قد نصب له (يعني كعبا) منبراً يروي فيه قصصه وأنباءه المزعومة عن القرآن).[٤]

---

(١) تكوين العقل العربي ص٦٤.
(٢) انظر: العصرانيون ص٦٨، ١٣٩.
(٣) تفسير المنار مجلد ٢٧/ ٦٩٧.
(٤) تجديد الإسلام ص٢١٠.

ومن أخطر شبهاتهم التشكيك في سلامة منهج أهل الحديث في الرواية والنقل، من ذلك ما ادعاه الدكتور محمد عابد الجابري من أن (بعض علماء الإسلام قد أجازوا وضع الحديث في مجال الترغيب والترهيب أي في مجال الأخلاق)[1] دون أن يسمي لنا عالماً واحداً قال بذلك.

وكتاباتهم تشهد على قِصَر باعهم في الحديث، فهم يروون الضعيف والموضوع ويحتجون بها، كما فعل الجابري مثلاً عندما استند إلى حديث موضوع مذكور في مؤلفات الشيعة، مفاده أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال لعلي: (لولا أن يقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى ابن مريم لقلت فيك اليوم مقالاً)، ثم قال: إن المصادر السنية هي أيضاً ذكرت هذا الحديث[2]،

وهو يغفل عن حقيقة أن أهل السنة قد يذكرون الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم، ليس لأنها صحيحة يأخذون بها، وإنما يذكرونها لتُعرَف ولتُميَّز، أو لتُحقَّق وليُحذَر منها.[3]

بل وصل الأمر بجمال البنا إلى القدح في عدالة الصحابة، بأسلوب لا يختلف كثيرا عن أسلوب الرافضة في طعنهم على الرواة من الصحابة فسرد أخطاءهم دون تحقيق لها أو تمييز لما صح منها وما افتُرِي عليهم، ولم يسلم من لمزه أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- ولا أبو موسى الأشعري -رضي الله عنه-؛ وذلك ليتوصل من خلال تلك المواقف إلى تبدل أحوال الصحابة وأنهم صاروا (أقرب للكفر من الإيمان)، كما زعم، ومن ثَم سقوط عدالتهم، ثم بعد ذلك يوظف ما توصل له من نتائج لرفض المنهج العلمي، أو ما أسماه (المنظومة المعرفية)، الذي وضعه من بعدهم من التابعين وتابعيهم؛ لأنه بزعمه إذا جاز الانحراف عند الجيل الأول فما الذي يعصم الأجيال التي تعقبه، فلا وجه حينئذ للتمسك بمنهج اكتملت معالمه بعد أكثر من مائتي سنة على وفاة

(١) العقل الأخلاقي ص٥٣٥.
(٢) بنية العقل ص٣٣١.
(٣) تيسير مصطلح الحديث ص٦٤.



الرسول ﷺ، ولا يجوز أن يعظم منهج السلف بناء على ذلك.[1]

وفي سياق تجهيله لمرويات السلف واتهامهم بالغفلة في نقلها، وطعنه في دينهم وصدقهم يقول جمال البنا: (إن الأسلاف عندما وضعوا منظومتهم، غفلوا عن أثر عامل هام، هو الكيد للإسلام من قبل خصومه، سواء كانوا من مشركي مكة أو من منافقي المدينة، أو من اليهود... وقد وجد هؤلاء الأعداء أنهم لا يستطيعون أن يغيِّروا أو يبدِّلوا في القرآن الكريم، فهو ثابت محفوظ في صدور الرجال، ومكتوب في الرقاع، فانتهوا إلى أن الطريقة الوحيدة الممكنة للنيل من الكتاب العزيز، هي افتراء أحاديث تفتات عليه، وتشوّه صفحته، وتثير الشكوك حوله، ولم يكن يُبحَث عن السند إلا بعد فتنة عثمان، أما ما قبل ذلك فكانوا يقبلونه اطمئناناً إلى إيمان المؤمنين، وغفلة عن كيد الكافرين، فكان من السهل أن يلفِّقوا لها سنداً، فدخلت هذه الأحاديث السفاح المجهولة الأب، والمزعومة السند، في عداد الأحاديث التي ظُنَّ أنها بمنجاة من الكذب والوضع قبل فتنة عثمان، وتلاقى هذا مع مد البحث عن الأحاديث، وبعد أن سمح عثمان للصحابة بالانسياب في الأمصار ففَتَنوا وفُتِنوا، ورُويت عنهم روايات لا أصل لها، وقُبلت هذه الروايات دون تحقيق سندها، وأصبحت السُّنّة تموج بالألوف من الأحاديث، وكان هذا هو المناخ الذي سمح بقبول هذه المؤتفكات).[2]

وجمال البنا لا يعني بهذا الكلام تلك الموضوعات التي حققها الأئمة، وحكموا بوضعها وكشفوا زيفها، بل يقصد بذلك كل حديث صحيح لم يوافق هواه، وطريقته في إثبات وضعها وأسلوبه في التنفير منها وردها وتجهيل رواتها وانتقاص العاملين بها تتشابه مع طريقة المستشرقين والرافضة في افتراءاتهم على السنة، كما أن نسبة الوضع إلى ما قبل فتنة عثمان بحيث غاب عن أهل السنة أن ينقِّبوا عن صحيحها في تلك الفترة كلام خطير وتشكيك بجميع المرويات، واتهام للأمة بأنها بَنَتْ دينها على الموضوع والمفترى على رسول الله ﷺ.

---

(١) تجديد الإسلام ص٢٠٠- ٢٠٣.

(٢) تجديد الإسلام ص٢١٠.

مناقشة ما سبق:

أكد القرآن الكريم على أهمية السنة وحجيتها، وهي البيان الذي جاء به الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٩] .

ويقول الله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥] ، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[النساء: ١١٣] ، فالآية تفيد أن الله -تعالى- أنزل عليه ﷺ الكتاب والحكمة، وهي قرينة القرآن.

وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ [الأحزاب: ٣٤] فعطف الحكمة على آيات الله، وهذا يجعل من السنة في حجيتها، وواجب تبليغها، كالقرآن سواء بسواء.

وإن مما شابه فيه بعض أصحاب الاتجاه العقلي الامامية، أنهم ردوا من السنة ما لم يوافق أصولهم وأهواءهم، فالرافضة ردت سائر السنة المتواترة عن النبي ﷺ، ورد أصحاب الاتجاه العقلي ما لم ينسجم مع عقولهم من السنة الثابتة عنه ﷺ .

وأما دعواهم أن الشريعة جاءت بنصوص عامة وقواعد كلية، أو أن النصوص التفصيلية نادرة في أبواب الدين كما يقول الغنوشي والترابي وغيرهما، فهذه دعوى تدل على أن صاحبها إما جاهل وإما متجاهل، فالقرآن الكريم قد أجمل في كثير من أحكام الصلاة والزكاة والحج والبيوع والشهادات والزواج والطلاق والحدود والجهاد، بينما نرى الكمّ الهائل في مصنفات الحديث من نصوص الحديث الصحيح والحسن في شتى أبواب المعاملات الدنيوية، من البيوع والإجارات والشركات والغصب والكفالة والرهن وغيرها، وهذا أمر معلوم لطالب مبتدئ، فكيف خفي على مفكرين ومثقفين كبار؟!.

لكن تلك الدعوى أراد بعضهم من ورائها إطلاق العنان للعقل، ليشرع على هواه في أمور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بزعم أن الدين لم يأت فيها بنصوص تفصيلية كثيرة، بل أتى فقط بمبادئ عامة وقواعد كلية، وترك للعقل الميدان ليصول ويجول، كما يحلو له من غير قيد ولا ضبط.

ومثل هذا القول جاء نتيجة قصور صاحبه في البحث والاجتهاد في النظر، وعدم الجدية وبذل الوسع الكافي في البحث والتنقيب عن الأدلة الشرعية، وفي مقابل هذا التقصير في تخريج نصوص السنة وتحقيقها وفقهها، رأينا من بعضهم حماسة في التنقيب عن كل قول شاذ أو مذهب ضال، كاستناد بعضهم إلى رأي الشيعة في استحالة الإجماع، واستناد الجابري إلى آراء إخوان الصفا المنحرفة في بعض مسائل الميراث[1]، واستناد الغنوشي إلى رأي الشيعة والإباضية في تجويزهم صرف الزكاة إلى اليهود والنصارى من أهل الذمة وغير ذلك.[2]

وأما دعوتهم بعرض مرويات السنة الصحيحة على القرآن الكريم، فهي تؤول إلى ترك الاحتجاج بالسنة، والاعتماد على القرآن وحده، وذلك هو سبيل الملحدين، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر: ٧]، وحذّر منه ﷺ في قوله: ((**ألا إني أوتيت هذا الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ... الحديث**)).[3]

وقد نبَّه ابن حزم إلى تعلق الرافضة بهذه الشبهة، فقال محذراً من طريقتهم: (لو أن امرءاً قال: لا نأخذ إلا ما وجدناه في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، وكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، وإنما ذهب إلى هذا

---

(١) التراث والحداثة ص٥٤.

(٢) انظر: حقوق المواطنة ص٨٤، ٩٠، ١٠٢.

(٣) رواه أحمد (١٧٢١٣)، وأبو داود (٤٦٠٤)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٦٤٣).



بعض غالية الرافضة ممن اجتمعت الأمة على كفرهم).[1]، وفي هذا رد على جمال البنا وغيره.

وأما ما زعمه الجابري في تدوين الشيعة للحديث؛ ففيه خطأ من وجهين: **أولهما**: أنه صدّق ما نقله عن الشيعة في أنهم أول من دوّن العلوم من دون دليل ولا تحقيق، وهو ادعاء لا يصح؛ لأن أبا ذر وسلمان وأبا رافع -رضي الله عنهم- هم كغيرهم من الصحابة الأجلاء كانوا كلهم على منهج واحد واعتقاد واحد، وتراجمهم موجودة في مصنفات أهل السنة تشهد على أنهم ما كانوا يؤمنون أصلاً بفكرة الإمامة ولا الوصية ولا العصمة، ولا ظهر بينهم من قال: أنا شيعي أو دعا إلى مذهب خاص، وإنما كانوا كعلي وآل بيته -رضي الله عنهم- لم يدّعوا الإمامة ولا العصمة، وكانوا يتولون الشيخين.

وثانيهما: أنه اتهم الامام الذهبي بممالأة السلطة لما سكت عن تدوين الشيعة للحديث، دون حجة ولا برهان، وكان عليه أن يتحقق أولاً مما ادعاه الشيعة حول تدوينهم العلوم قبل أن يأخذ برأيهم؛ لأن ما قاله هؤلاء هو مجرد دعوى وليس دليلاً، والدعوى لا يعجز عنها أحد، ولكنه سايرهم، وبنى على دعواهم فكرة لم تثبت تاريخياً.

وأما الطعن في صحابة رسول الله ﷺ، ورد مروياتهم، فقد بيّن الإمام أبو زرعة الرازي ما ينطوي عليه من زندقة فقال: (إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة، وهؤلاء -أي الزنادقة ومن سار على نهجهم- يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة).[2]

وفي هذا تنبيه لأصحاب الاتجاه العقلي من خطورة هذا المسلك، وتحذير لهم مما يكتبونه في تنقّص الصحابة، وهم بهذا الصنيع قد خدموا الرافضة حتى سارعوا في نشره باعتباره شهادات من أهل السنة على صحة ما يزعمون.

---

(١) الاحكام ٢/٢٠٨

(٢) انظر: الإصابة ١/ ١٠.



كما أن القدح في رواة الصحيحين من غير حجة ولا برهان هو في حقيقته طعن في نقل أئمة الحديث عنه، فكيف يصح لنا إذا سلمنا بتلك الطعون أن نأخذ عن أولئك الأئمة وهم يروون عن كذابين يتعمدون الكذب أو منافقين؟!.

وأما الطعن في مناهج السلف وعلومهم، فقد تضمن كلامهم من الجهل والاغترار بعقولهم وعلومهم ومجهوداتهم، ونسبة النقص إلى السلف، والتقليل من شأنهم في العلم والفقه في الدين، ما شابهوا به أضرابهم من المنحرفين الذين قال فيهم شيخ الإسلام: (ثم إن هؤلاء مع هذا لما لم يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نُقل ذلك عن النبي ﷺ صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة، ويقولون أيضاً: إن الرسول لم يعلمهم هذا؛ لئلا يشتغلوا به عن الجهاد فإنه كان محتاجاً إليهم في الجهاد، وهكذا يقول من يقول من مبتدعة أهل الزهد والتصوف إذا دخلوا في عبادات منهي عنها ومذمومة في الشرع، قالوا: كان الصحابة مشغولين عنها بالجهاد، وكان النبي ﷺ يخاف أن يشتغلوا بها عن الجهاد، وأهل السيف قد يظن من يظن منهم أن لهم من الجهاد وقتال الأعداء ما لم يكن مثله للصحابة، وأن الصحابة كانوا مشغولين بالعلم والعبادة عن مثل جهادهم، ومن أهل الكلام من يقول بل الصحابة كانوا على عقائدهم وأصولهم، لكن لم يتكلموا بذلك لعدم حاجتهم إليه، فهؤلاء جمعوا بين أمرين بين أن ابتدعوا أقوالاً باطلة ظنوا أنها هي أصول الدين لا يكون عالماً بالدين إلا من وافقهم عليها، وأنهم علموا وبينوا من الحق ما لم يبينه الرسول والصحابة.

وإذا تدبر الخبير حقيقة ما هم عليه تبين له أنه ليس عند القوم فيما ابتدعوه لا علم ولا دين، لا شرع ولا عقل، وآخرون لما رأوا ابتداع هؤلاء وأن الصحابة والتابعين لم يكونوا يقولون مثل قولهم؛ ظنوا أنهم كانوا كالعامة الذين لا يعرفون الأدلة والحجج، وأنهم كانوا لا يفهمون ما في القرآن مما تشابه على من تشابه عليه).[1]

وأما اتهام جمال البنا والجابري للمحدثين برواية الضعيف والموضوع، فهما بهذه

(١) النبوات ص ١٥٩.

التهمة أخلق، وقد مر معنا ما يؤكد اعتمادهم على ما يرويه القصاص والأدباء وأهل البدع، وإهمالهم للمصنفات المعتمدة في الرواية، وهذه طريقة معروفة عند أهل البدعة، قال شيخ الإسلام: (وأما أهل الأهواء ونحوهم، فيعتمدون على نقلٍ لا يُعرف له قائل أصلاً، لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق، وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين، وروايات عن أهل الإفك المبين).[1]

وأما نسبة الجابري لتجويز وضع الحديث على بعض العلماء فغير صحيح أيضاً، وكان عليه أن يُوثقه، ويذكر لنا بعض هؤلاء الذين سماهم علماء الإسلام لنتأكد من ذلك وهيهات له ذلك، بل ربما كانوا من الكذابين المحسوبين على العلماء الذين يتعمدون الكذب على النبي ﷺ في كل المجالات، وليس في الأخلاق فقط، وقد أجمع العلماء على أن من تعمد الكذب على النبي ﷺ فليتبوأ مقعده من النار؛ بناء على الحديث الصحيح المروي في هذا الباب، سواء كان الحديث المكذوب يتعلق بالعقائد والشرائع، أو بالأخلاق والفضائل، أو بالترغيب والترهيب.[2]

ويبدو أن الجابري قد خلط بين وضع الحديث الموضوع، وبين رواية الحديث الضعيف، فعلماء الحديث أجازوا رواية الأحاديث الضعيفة، وليس وضع الحديث، وذلك من أجل تمييزها وتمحيصها وتحذير الناس منها، لكنهم لم يُجيزوا ذلك في الأحاديث الموضوعة.

وأما بالنسبة للعمل به فإن بعض كبار العلماء كيحيى بن معين، والبخاري ومسلم وابن حزم لم يُجيزوا العمل بالضعيف مطلقاً، لكن كثيراً من علماء الحديث كأحمد بن حنبل، وابن عبد البر،وعبد الرحمن بن مهدي أجازوا العمل بالضعيف في فضائل الأعمال فقط بشروط مبينة واضحة، ذكرها أهل العلم في كتبهم.[3]

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٧/ ٤٧٩.
(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث ص ٨٨، ٨٩.
(٣) نفس المصدر ص١٠٧.

المبحث الثالث
موقف الاتجاه العقلي المعاصر من شبهات الامامية حول العقل

للعقل منزلة في كتب الشيعة، فقد أفرد لها علماؤهم كتباً وأبواباً في مصنّفاتهم، ومحدثهم الكليني صاحب أهم كتبهم الحديثية وهو (الكافي)، وضع كتاباً جمع فيه جملة من مروياتهم حول العقل، وسماه (كتاب العقل).

وهم يعتبرون العقل أداة النظر في الأصول الاعتقادية لا سيما ما تعلق بالألوهية والنبوة، ويؤكدون على وجوب النظر والمعرفة العقلية في أصولهم العقدية. وأنه لا سبيل لثبوت الشريعة والتوحيد والنبوة إلا بالعقل، وهو السبيل إلى معرفة حجية القرآن ودلائل الأخبار، وقد عرَّف محققهم القمي الدليل العقلي بأنه: (حكم عقلي يتوصل به إلى الحكم الشرعي، وينتقل من العلم بالحكم العقلي إلى العلم بالحكم الشرعي).[1]

وقال محمد رضا المظفر الشيعي: (وهل تثبت الشريعة إلا بالعقل؟ وهل يثبت التوحيد والنبوة إلا بالعقل؟ وإذا سلخنا أنفسنا عن حكم العقل فكيف نصدق برسالة؟ وكيف نؤمن بشريعة؟ بل كيف نؤمن بأنفسنا واعتقاداتها؟ وهل العقل إلا ما عُبِدَ به الرحمن؟ وهل يعبد الديان إلا به؟).[2]

ويقول الشيخ الشيعي جعفر السبحاني: (الأصول التي تُبنَى عليها ثبوت النبوة لا تثبت إلا بالعقل دون الشرع).[3]

ومع هذه المنزلة للعقل التي يتشدقون بها، نجدهم أهل مبالغات غريبة، وتكذيب بالحقائق الواضحات، والأخبار المتواترة، ويصدقون بما يشهد العقل والنقل على كذبه،

(١) نقلاً عن: أصول الفقه لمحمد رضا المظفر الشيعي ٣/ ١٣١.

(٢) أصول الفقه ٣/ ١٣٧.

(٣) البدعة، حدّها مفهومها آثارها ص٣٠٣.

كما هو معروف من عقائدهم في العصمة، والامامة، والبداء، والتقية وغيرها.

وليس بمستغرب أن تحرك النصوص الشيعية السابقة في تقديس العقل مكامن نفوس بعض أصحاب الاتجاه العقلي، لاسيما إذا كانت من تأثير المعتزلة أصحاب المنزلة الرفيعة في نفوسهم.

كما أن أخذ الإمامية بمنهج المعتزلة العقلي في معظم أبواب الدين لن يجعل موقف المعجبين بالمعتزلة أمثال الدكتور محمد عمارة يختلف كثيرا عن موقفهم من الامامية، وتحديدا في ميدان العقل، فهو يقول:(العقلانية، واحدة من القسمات التي تتجلى للناظر في تراث الشيعة الفكري، وذلك إذا استثنينا تراثهم في الإمامة وما يتعلق بها، فهم في الإمامة قد غدوا أسرى لنصوص ...أما في غير الإمامة وما يتعلق بها فإن تراثهم صفحة من صفحات الفكر الاسلامي المشرقة بنور العقل، والمزدانة بسلطانة، يتفقون في ذلك كثيرا أو يقتربون إلى حد كبير من المعتزلة، فرسان العقلانية في الاسلام).[1]

وعندما أضافوا (العقل) على الكتاب والسنة والاجماع كانوا أفضل في نظر الدكتور محمد عمارة من أهل السنة الذين يقفون على الكتاب والسنة والاجماع، يشاركهم في هذا الشرف المعتزلة الذين يذكرون العقل في مقدمة هذه الأدلة الشرعية، كما وضعهم - عندما تطرق إلى منهج الاستدلال- في منزلة فوق أهل السنة وتحت المعتزلة[2]

وفي كتابه (النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية) حاول الدكتور محمد عمارة أن يوجد فكراً جديداً يضع فيه العقل (المستنير) بين نزعتين، عبرت كل واحدة منهما عن غلو -كما يقول- في موقفهما من النص الإسلامي، الأولى هي نزعة النصوصيين الحرفيين السلفيين وبإزائهم الشيعة الذين لايختلفون عنهم في مبحث الإمامة.

والنزعة الأخرى: الباطنية الغنوصية التي لا ترى في النصوص إلا رموزاً، وتبطل

---

(١) تيارات الفكر الاسلامي ص٢١٧.

(٢)تيارات الفكر الاسلامي ص٢١٨.



المعاني والأحكام الثابتة.[1]

وأما الجابري الذي حاول أن يؤرخ للفكر العربي بشقيه السني والشيعي.في كتابه (تكوين العقل العربي)، فقد وصف العقل أو الفكر الشيعي بأنه أول من تهرمس في الاسلام، وتأثر بالفكر الهرمسي والغنوصي، وقد وضع في كتابه (تكوين العقل العربي) الفكر الشيعي ضمن العقل (المستقيل)في مقابل (العقلانية العربية الاسلامية).[2]

وهذا العقل المستقيل في نظره يؤسس لنظام معرفي عرفاني (يستبعد العقل)، وهو هنا يتفق مع رأي محمد عمارة في نقد (مبدأ الامامة)، الذي خرج فيه الشيعة الامامية عن المشروع والمعقول.

وهنا أمر آخر مهم يتعلق بموضوع (العقلانية) الشيعية، وهو أن كثيرا من الاعجاب الذي كتبه بعضهم حول شخصيات فكرية في المذهب الشيعي الامامي كان محكوما بالمؤثرات التغريبية في الأمة، وما نجده من ثناء بعضهم فهو في الغالب مختص بالجانب العصري في فكر بعض الشخصيات الامامية، ولو لم يكن متفقا مع المبادئ والقيم الاسلامية، فهذا جمال البنا أشاد غير مرة بعلي شريعتي ومحمد مهدي شمس الدين عندما توافقوا في بعض الآراء العصرية، يقول جمال البنا: (نحن نؤثر أن نشير إلى فكر السيد محمد مهدي شمس الدين؛ لأنه فيما نرى أكثر الكتاب الشيعيين ولوجاً في قضية "عصرنة الإسلام"، وأن آراءه في هذا تماثل آراءنا إلى حد كبير، وأنها خضعت لعملية مراجعات منه نفسه، فقد عارض العلمانية بشدة في كتابه "العلمانية وهل تصلح حلاً لمشاكل لبنان؟"، ولكنه عاد وتقبلها، فقد ظهر له "بحسب المبادئ العامة للشريعة أن الحضارة الإسلامية يمكن أن تنشئ مجتمعات مدنية، وبتعديل بسيط يمكن أن نسميها علمانية، وفي نفس الوقت تكون دينية أو مبنية على الشريعة).[3]

---

(١) انظر: ص١٥.

(٢) انظر: تكوين العقل العربي ص١٨٦وما بعدها، وص٢٢٦، ولقد واجه الجابري انتقادات لاذعة من الشيعة، انظر مثلا (محمد الجابري وأسلمة اللامعقول السني) لياسر الحراق، على موقع المنبر الثقافي للشيعة المغاربة:www.moroccoshia.blogfa.com

(٣) انظر: تجديد الإسلام جمال البنا ص١٥٦.



فالعقلانية التي أعجبت جمال البنا هي (عصرنة الإسلام)، وهو مصطلح يعني التخلي عن الموروث الثقافي، ومسايرة الغرب في نظمهم وتفكيرهم، وهو لا يطلب من الشيعة سوى إعادة بناء أصولهم ليس على أساس الكتاب والسنة، بل على أساس متطلبات العصر الحديث والمدنية الغربية، والسير في ركاب الغرب.

إذن الذي أثار إعجاب بعض أصحاب الاتجاه العقلي بالعقلانية الشيعية في بعض جوانبها، هو:

١-أخذهم وتلقيهم عن المعتزلة التي تقدم العقل على النص أيا كانت مرجعيته.

٢-انخراط بعض رموزها في المشروع التغريبي، وعصرنة الاسلام، والقبول بالقيم الغربية.

مناقشة ما سبق:

لقد بين أهل العلم أن الشيعة الإمامية كانت في حقيقة الأمر عالة على غيرهم؛ حيث تأثروا بالمعتزلة في موقفهم من العقل[1]، وهل يمدحهم على تقليدهم في الضلال إلا من أشرب قلبه حب المعتزلة.

وأما قرروه من قصر ثبوت الشريعة والتوحيد والنبوة على العقل فقط، فهو نفس شبهة المعتزلة، وهو تقرير مجمل، فإن قصدوا بذلك أن العقل قد استقل وحده بالإثبات بمعزل عن دلالة الشرع وهدايته فهذا باطل بلا شك.

وإن قصدوا به أن العقل طريق لإثبات ذلك بدلالة الشرع وهدايته، فذاك حق لا جدال فيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: (اعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار مثل الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته وعظمته، والإقرار بالثواب، وبرسالة محمد ﷺ، وغير ذلك مما يعلم بالعقل، وقد دل الشارع على أدلته العقلية، وهذه الأصول التي يسميها أهل الكلام العقليات، وهي ما تُعلم بالشرع، لا أعني بمجرد إخباره؛ فإن ذلك لا يفيد العلم إلا بعد العلم بصدق

(١) انظر: منهاج السنة النبوية ٣/ ٥.



المخبر، فالعلم بها من هذا الوجه موقوف على ما يُعلم بالعقل من الإقرار بالربوبية وبالرسالة، وإنما أعني بدلالته وهدايته، كما أن ما يتعلمه المتعلمون ببيان المعلمين وتصنيف المصنفين إنما هو لما بيّنوه للعقول من الأدلة، فهذا موضع يجب التفطن له، فإن كثيراً من الغالطين من متكلم ومحدث ومتفقه وعامي وغيرهم يظن أن العلم المستفاد من الشرع إنما هو لمجرد إخباره تصديقاً له فقط، وليس كذلك، بل يستفاد منه بالدلالة والتنبيه والإرشاد جميع ما يمكن ذلك فيه من علم الدين).[1]

وأما نفي الدكتور محمد عمارة وغيره أن يكون هناك فرق بين مذهب الشيعة وأهل السنة فيما عدا مبحث الامامة، فهو إن قصد بأهل السنة الوصف الشرعي الذي يتناول أتباع السلف فثبوت الفرق بينهم وبين الشيعة لا يحتاج إلى دليل، وأما إن قصد بهم المعتزلة والأشاعرة ونحوهم من أهل الكلام فهؤلاء لا يدخلون في أهل السنة إلا وفق المفهوم العام والذي يعني مقابلة الشيعة، وهم مع ذلك مختلفون عنهم غاية الاختلاف.

ولو تأمل الدكتور عمارة ما في كتبهم وطقوسهم لعلم أن كلامه في نفي الاختلاف منتقض بالواقع من كتبهم، ومن شعائرهم، وإن أخذوا عن المعتزلة شيئا من العقليات.

ومن صور ذلك:

مناقضتهم للعقل بإثارتهم للاختلاف والأحقاد على أحداث تاريخية تتعلق بالخلاف حول الخلافة ومقتل الحسين -رضي الله عنه- لا علاقة للمتأخرين من المسلمين بها، وقد حشدوا في ذلك ركاماً هائلاً من الأساطير لا تُبقي في قلب من يؤمن بها إلا الحقد، والتعطش لسفك الدماء، والرغبة في الانتقام.

ومنه تمثيلهم لمأساة كربلاء، وإقامتهم لمجالس التعزية، بكل ما فيها من مظاهر الحزن والبكاء، وما يصاحبها من كثرة الأعلام ودق الطبول وسرد الحكايات والقصص عن الظلم المزعوم، وكل هذا يؤدي إلى شلل العقل والتقليد الأعمى.

ومنه لعنهم للصديق -رضي الله عنه- ولكل من شايعه في بعض مناسكهم، فيدخل

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٣٠.

فيه أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه-؛ لأنه من شيعة أبي بكر وأعوانه ووزرائه.

ومن ذلك الروايات الخرافية التي تدعي أن رسول الله ظهر بعد موته ليأمر أبا بكر بطاعة علي، وأن أبا بكر وعمر يظهران للأئمة في كل موسم حتى يرمونهما بالحجارة أثناء رمي الجمار.(١)

ومن ذلك ما يعتقده الرافضة من نفع التطبير وضرب الهامات في أيام عاشوراء واعتقاد نفعه وثوابه، ومثل كونهم يكرهون التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة حتى في البناء لا يبنون على عشرة أعمدة، ولا بعشرة جذوع ونحو ذلك كثير مما يزري بالعقل.(٢)

فكيف يصح بعد هذا أن يقال: إن المذهب الشيعي لم يختلف عن المذهب السني سوى في موضوع الإمامة؟!، أو تطلق أوصاف العقلانية على مذهب حال أهله ما سبق ذكره؟!.

لقد جاء الوحي بما تؤيده العقول والفطر السليمة، وكان في البعد عنه سبيلا للوقوع في الخرافة والجهل، فكانت أبعد الطوائف عن الوحي أشدها تأثراً بالخرافة، وتقاتلاً عليها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (**((ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))**(٣)، والنزاع والخلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في أهل الملل، فكل من كان إلى متابعة الأنبياء

---

(١) ولهذا قام محمد الباقر أحد أئمتهم الاثني عشر - كما يفترون عليه- برمي خمسة أحجار في غير موضع الجمار ولما قيل له في ذلك قال: "إذا كان كل موسم أُخرجا (الفاسقين الغاصبين)، ثم يفرق بينهما ههنا لا يراهما إلا إمام عدل، فرميت الأول اثنتين والآخر ثلاثة؛ لأن الآخر أخبث من الأول)، وأخبارهم في مثل هذا الشأن متكاثرة، وذكر المجلسي أن هذا الظهور قد يكون في أجسادهم الأصلية، ثم قال: (والإيمان الإجمالي في تلك الأمور كافٍ للمتدين المسلم لما ورد عنهم، ورد علم تفاصيلها إليهم صلوات الله عليهم)، بحار الأنوار ٢٧/ ٣٠٤-٣٠٧.

(٢) منهاج السنة النبوية ١/ ٣٨، ١٠٠.

(٣) رواه البخاري (٦/ ٢٦٥٨ ، رقم ٦٨٥٨) ، ومسلم (٢/ ٩٧٥ ، رقم ١٣٣٧).

أقرب كان الخلاف بينهم أقل، فالخلاف المنقول عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمر لا يحصيه إلا الله، وبعده الخلاف عن أعظم الملل ابتداعاً كالرافضة فينا، وبعد ذلك الخلاف الذي بين المعتزلة ونحوهم، وبعد ذلك خلاف الفرق المنتسبة إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم).(١)

وأما عن وضع الدكتور عمارة للعقل السلفي بإزاء العقل الشيعي وفي مقابل العقل الباطني الغنوصي ورغم أنه قصد أن يقدم من خلال كتابه موقفاً للعقل وسطاً بين النزعتين؛ إلا أنه في حقيقة الأمر كان منجذباً نحو الثانية، وذلك حين قرر تجاوز وتخطي النصوص، حتى القطعية الثبوت والدلالة، والمتعلقة بالمتغيرات الدنيوية، فجعلَها نصوصاً مع وقف التنفيذ، وحتى في الحدود المقدرة في كتاب الله، والتي هي بإجماع العلماء ليست محل اجتهاد، رأى إمكان تجاوزها باسم فقه المصالح والمقاصد والكليات والنظر العقلي، إضافة إلى توظيفه لبعض نصوص العلماء حول فكرة وجود سنة غير تشريعية كما سبقت الاشارة إليه.(٢)

ومن المعلوم أن مما اشترك فيه أصحاب هذا الاتجاه مع الشيعة والمعتزلة في منهج الاستدلال، عدم حصره في الدليل الشرعي من الكتاب والسنة في قضايا الاعتقاد والعمل، فاستدلوا بالظنيات والأوهام وما يسمونه (عقليات)، ثم التمسوا من النصوص الشرعية ما يوافق أهواءهم، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن تحدث عن التزام أهل السنة بالكتاب والسنة: (طريق أهل الضلال والبدع بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم).(٣)

لقد كان لأدعياء العقل من أصحاب الاتجاه العقلي مساحة واسعة في إبطال كثير من عقائد الشيعة وبيان زيفها ومناقضتها للبراهين والحجج العقلية، لكن همتهم كانت

---

(١) منهاج السنة ٦/ ٣١١.
(٢) انظر: النص الإسلامي ص٤٠ وما بعدها.
(٣) اضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٦٤-٦٥.

مصروفة في الغالب إلى البحث عما اعتقدوه نقاط اتفاق واشتراك بهدف التقريب[1]،

---

(١) مما يذكر في هذا المقام أن هناك تطور محمود عند بعض المفكرين الاسلاميين أمثال الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد عمارة فيما يتعلق بالموقف من التقريب مع الشيعة، حيث ابتعد الخطاب فيما كتباه مؤخرا حول التقريب عن أسلوب المجاملة، والستر على مواطن الخلاف، ومحاولة التخفيف من حدة الخلاف بين أهل السنة والجماعة، واقتربا من المكاشفة والصراحة، والبحث العلمي في بعض مواطن الخلاف مع الشيعة، وإليك مقتطفات من آواخر ما كتبه الدكتور محمد عمارة – في رسالته (أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ) ١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م-

- يقول:(في الحديث عن العلاقة بين الشيعة والسنة علينا أن نتحلى بالموضوعية والشجاعة والصراحة التي تجعلنا نعلن: أن الخلاف بينهما قد مثل ولا يزال يمثل: أعمق وأعقد وأخطر الخلافات التي حدثت بين المسلمين على امتداد تاريخ الاسلام، وإذا كان التاريخ الاسلامي قد شهد خلافات فكرية وسياسية عميقة ومعقدة بين عدد من الفرق الاسلامية كالخلاف بين الخوارج وبين أهل السنة والاختلاف بين المعتزلة وبين الاشعرية والماتريدية ثم تجاوز التطور هذه الاختلافات فإن الخلاف بين الشيعة والسنة قد تميز بأمرين جعلاه أعقد وأعمق من سائر تلك الاختلافات التي مايزت بين سائر فرق المسلمين، الامر الاول: هو ذهاب الشيعة إلى وضع أساس –نظرية الامامة– بين العقائد الدينية ومبادئ الاعتقاد وأصوله وثوابته...، الامر الثاني: هو تميز الحياة الدينية والاجتماعية الشيعية بتحويل مفردات هذا الخلاف ومروياته وتراثه وتاريخه وأدبياته إلى منهاج تربوي، تصاغ به العقول والوجدانات ، وتشحن به الذكريات منذ الولادة وحتى مراسم الدفن والعزاء على النحو الذي يجعل الانسان الشيعي مشحونا بكم من نقاط الافتراق وأسباب العداء لمن تصورهم أعداء آل البيت (النواصب) المغتصبين لحقهم الالهي في الامامة، تجددها الذكريات والمناسبات والزيارات التي لا يخلو منها وقت من الأوقات ... نعم إننا أمام أعقد وأعمق خلاف حدث في تاريخ الأمة الاسلامية، وفي التقريب الحقيقي بين الشيعة والسنة نجد أنفسنا أمام مهمة كبرى، إن لم تكن مستحيلة فإنها من أصعب المهام التي تواجه العقل المسلم –الشيعي والسني– وذلك إذا التزمنا أمانة العلم والعلماء ولم تجرفنا أساليب الساسة والاعلاميين).ص١٥-١٦

- وعندما ألف الدكتور محمد عمارة هذه الرسالة –في بيان الموقف الشيعي من الصحابة وتكفيرهم لهم– بين هدفه منها بوضوح فقال:(أما الهدف من هذه الرسالة فهو: دعوة عقلاء الشيعة وحكمائها –وهم كثيرون– إلى مراجعة هذا التراث التكفيري حفاظا على وحدة الامة التي هي فريضة دينية وضرورة حياتية، ومنعا للنفي والاقصاء).ص١٢

- وعندما تتبع الدكتور محمد عمارة ملامح الاعتدال داخل المذهب الشيعي الامامي تساءل:(هل هناك في مراجع الشيعة الاثني عشرية –غير الدكتور احمد الكاتب– من لديه شجاعة المراجعة لهذا الاعتقاد في ألوهية الامامة وتأليه الأئمة؟! أم أن هؤلاء المراجع قد أصبحوا سجناء هذا الموروث القديم، الذي بعثه الغلاة الجدد في واقعنا الحديث والمعاصر؟! إننا في واقع الأمر أمام نظرية شيعية جعلت من ألوهية الامامة وتأليه الأئمة كهنوتا غريبا عن حقيقة الاسلام، كما يعتقده أهل السنة والجماعة، وتلك هي القضية المعضلة التي يجب أن توضع على مائدة الحوار بين العلماء والعقلاء من الشيعة والسنة إذا كنا نريد حقا التقريب الحقيقي).ص٢٣

وإلى تسليط العقل على ما ثبت في الاسلام من أخبار وشرائع، في العقائد والعبادات والمعاملات، وفي السياسة والاقتصاد وسائر شؤون الحياة.

وأما فيما يتعلق بنقد الجابري للعقل الشيعي، فهو وإن أحسن في بعض نقده للعقل الشيعي الذي يؤسس (للامعقول) -كما يقول، وتقبله في أصل تكوينه لما لا يقبله العقل في أهم أصولهم العقدية، إلا أنه وقع في أخطاء تاريخية ومنهجية فيما كتب، وما يهمنا هنا هو ما وقع فيه من خطأ عندما جعل (العقل العرفاني) الشيعي، في مقابل ما أسماه هو (العقل البياني) الذي يعتمد النصوص في بنائه المعرفي ويقصد به أهل السنة، ومحاولته

- وعندما نظر الدكتور محمد عمارة في شناعات الشيعة التي ملأت المجلدات والتي غدت شعائر وأدعية وعبادات تعبد بها جمهور الشيعة أكد على ضرورة ان يستند التقريب على خلق الامام علي وأئمة أهل البيت فإن انحرافات الشيعة تعد انقلابا على خلق الامام علي وأئمة أهل البيت رضي الله عنهم، وهذا ما نراه في تعامل الامام علي مع مخالفيه، فإن الصحابة وإن اختلفوا في السياسة فإنهم لم يختلفوا في الدين، حتى عندما وصل اختلافهم إلى حد الاقتتال فإن ذلك لم يخرج عن دائرة الاجتهاد او الصواب والخطأ الى دائرة الايمان والكفر. ص٣٤-٣٦

وهذا الخروج عن منهج الامام علي رضي الله عنه أدى بهم: (إلى تأليه الأئمة، وجعل الامامة عقيدة دينية وركنا من أركان الاعتقاد الديني، إلى تكفير المخالفين وإخراجهم من الدين وإلى الحديث عن المذهب باعتباره دينا مستقلا وموازيا وهذا أمر بالغ الخطورة ... ويقول: هكذا رأينا منهاج الامام علي في النظر إلى المخالفين -حتى الذين بغوا عليه وقاتلوه- : وهو المنهاج الذي انطلق فيه من القران الكريم، الذي لم يخرج البغاة من حظيرة الايمان بالاسلام، وذلك لأن بغيهم وقتالهم إنما كان في الفروع والسياسات ولم يكن في الدين وعقائده وأركانه، ثم رأينا الانقلاب الشيعي على منهاج الامام علي : حتى لقد تفوقوا في هذا الانقلاب التكفيري على الخوارج القدماء).ص٣٩

- ولم يجامل الدكتور محمد عمارة أحدا من المراجع الكبار في رسالته تلك بل قال: (ويظل هذا التراث التكفيري لكل من عدا الشيعة الاثني عشرية والذي بينته المدرسة الأصولية الاجتهادية في القرن التاسع عشر الميلادي يظل قائما وسائدا لدى المراجع الكبار في الفضاء الشيعي المعاصر).ص٣٩

ويقول: (نجد أنفسنا -سنة وشيعة- أمام ضرورة إعادة النظر في هذا التراث التكفيري الذي امتلأت وتمتلىء به مصادر الفكر الشيعي والذي يصوغ العقائد والعقول والوجدانات عند خريجي الحوزات العلمية -ومنهج المراجع الكبار- وتبعا لهم عامة المقلدين، وهو التراث القائم في حقل الشيعة والتشيع منذ نشوء نظرية الامامة الالهية وتأليه الأئمة وحتى هذه اللحظات وإذا لم تمتلك الشجاعة الأدبية والفكرية التي تجعلنا نصنع هذه القضية -قضية تكفير الآخر- ... على مائدة الحوار -حوار العلماء العقلاء- فسيظل الحديث عن التقريب بين الشيعة والسنة ضربا من الوهم والزيف والتعمية على حقائق الأمور وستظل ألغام التكفير هذه جاهزة في المخزون الفكري حتى يأتي الأعداء -أعداء الاسلام والمسلمين- بتفجيرها عند اللزوم).ص٤٠

التأليف بين الأخير و(العقل البرهاني) المتمثل في مناهج الفلاسفة، مؤكدا حاجة (البياني) إلى (البرهاني) -أي إلى المنهج الفلسفي التأويلي الذي يقوم في نظر الجابري على البرهان والعقل-.

فإن العقل المسلم لم يكن مضطرا و لا في حاجة إلى نظام البرهان الذي قصد به الجابري فلسفة أرسطو في معرفة مهمات دينه وصلاح معيشته، بل إن الطائفتين اللتين اعتمدتا نظام العرفان –ويعني الجابري الشيعة–والأخرى التي اعتمدت البرهان من أهل الفلسفة والكلام قد انحرفتا عن الإسلام، وساهمت كل واحدة في إفساد الفكر وتخريب العقل، لأهداف أشار الجابري في كتابه إلى بعضها.[1]

كما أن الإسلام لم يكن أبدا في حاجة إلى نظم عقلية مستوردة من ثقافات الأمم الغابرة، ذلك أنه دين كامل شامل يقوم على دلائل الشرع والعقل معا، وهذا ما يحتاج أن تعيه دعوة الاتجاه العقلي التي تستبعد دلالة النص وتنحاز إلى الهوى، وتقدمه (تحت مسمى العقل) على نصوص الكتاب والسنة من خلال مناهج أهل الكلام والفلسفة، أو تحت ضغط الانبهار بالنظم الغربية، وهذه نقطة من الضروري أن تستحضر عند التأمل فيما يكتبه أصحاب الاتجاه العقلي حول العقل والعقلانية.

(١) انظر: تكوين العقل ص ١٧٩ و ما بعدها، وص ٢٢٧ و ما بعدها.

الفصل السادس

موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من التقريب بين أهل السنة والشيعة الامامية

المبحث الأول

جهود الاتجاه العقلي في التقريب بين السنة والشيعة.

المبحث الثاني

ملامح التقريب بين السنة والشيعة عند أصحاب الاتجاه العقلي.

المبحث الثالث

نقد مفهوم التقريب عند الاتجاه العقلي في ضوء الكتاب والسنة.



المبحث الأول
جهود الاتجاه العقلي المعاصر في التقريب بين أهل السنة والشيعة

بدئ النظر في موضوع التقريب بين السنة والشيعة بل وسائر المذاهب في وقت مبكر[(١)]، وفي العصر الحديث حاول الشيخ محمد عبده أن يضع أسساً للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وكلامه في التقريب بين المذاهب مبنيّ على رأيه في المذاهب والفرق ومقالاتها، وهو ينطلق في تأصيله لموضوع التقريب من حجة العقل قبل أي شيء آخر.

وتكتسب آراء محمد عبده أهمية خاصة في هذا الموضوع باعتباره المؤسس الأول لهذا الاتجاه في عصرنا الحديث عند كثير من الباحثين، ولتأثير آرائه التي خلفها في كثير من مسائل الدين والتقريب بين المذاهب على الجيل الحديث من أتباع مدرسته، حتى أن فكره كان ملهما لكثير ممن كتبوا حول التقريب بين المذاهب والطوائف.[(٢)]

حتى أن اطلاعه على قضايا الكلام ومقالات الطوائف -كما يقول بعض الباحثين- كان يهدف منه إلى إعادة تأسيس علم الكلام من جديد، لتوحيد الأمة بجميع فرقها وطوائفها بعد أن مزقها التكفير والتطاحن فيما بينها.[(٣)]

وقد تعددت المؤثرات الفكرية ومناهج البحث التي تعرض لها الشيخ محمد عبده منذ بدايته في الاطلاع والبحث، ابتداء من علوم التصوف التي استهل حياته الفكرية متأثراً بها، ومرورا بعلوم الفلسفة والتي أوصله إليها شيخه الأفغاني، فألف في تلك المرحلة رسالة (الواردات) حيث جمع فيها بين التصوف والفلسفة، ومناهج المتكلمين والتي

---

(١) انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص١٤٧.

(٢) انظر: العصرانيون ص ٣٧.

(٣) ذكرته الدكتورة منى أبو اليزيد في مقال بعنوان (منهج محمد عبده في دراسة العقيدة) على موقع إسلام أون لاين بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٥م، وانظر: مقدمة حسين يوسف الغزال علة رسالة التوحيد ص٢٧.



عبر عن تأثيرها الفكري عليه، واستيعابه لها (رسالة التوحيد).[1]

ولعل من أبرز مظاهر تفاعله مع تلك المؤثرات -مما له علاقة بموضوعنا- ما أُثير حول فكر الشيخ من تأثره بنظرية وحدة الوجود، تلك التي رأى بعض الباحثين أن الشيخ عبده قد اعتنقها تحت تأثير الأفغاني، ويربطونها بمنهج الشيخ عبده في التسامح الديني ودعوته إلى التقريب ووحدة الأديان.[2]

كما أنه قدم آراء خطيرة، في سبيل التقريب بين الفرق الاسلامية، طالب فيها بالتسامح الديني، والبحث في المتفق عليه بين الفرق والأديان، وقبول المختلف بينها، فقال: (إن الجميع -يعني الفرق- لما اتفق فيما جاء على لسان الشرع صريحاً في الأمور الثلاثة المتقدمة -يعني الإلهيات النبوات المعاد- فقد صار ناجياً).[3]

واعتبر أن الخلاف بين معظم الفرق ليس خلافاً جوهرياً[4]، فقام بتحليل أصول كل فرقة من الفرق المتنازعة؛ ليثبت أنها تتشابه جميعها في العديد من المسائل، وأن النزاع بينهم قد لا يتعدى الاختلاف اللفظي، ثم جعل الخلاف في كثير من قضايا الاعتقاد من قبيل الاختلاف في فروع الأحكام وليس في أصول العقائد.[5]

ولعل من أخطر تلك الآراء ما قدمه في كتابه (الحاشية على الدواني) من عبث بمفهوم

(١) نسب رشيد رضا هذا الكتاب لمحمد عبده (تفسير المنار: ٨/ ٢٢١)، واحتج به الدكتور محمد الحداد (انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص٨٢)، ويرى الدكتور محمد عمارة أنه للأفغاني (انظر: الأعمال الكاملة للأفغاني ١/ ١٥٥-١٥٦، الأعمال الكاملة لمحمد عبده ١/ ٢٠٩).ومع شهرة (رسالة التوحيد) فإن قيمة ما كتبه في الحاشية على الدواني كان أكبر في تمثيل موقفه من الافتراق والفرق، والسبب هو: أن الشيخ راعى في تحرير رسالة التوحيد وإلقائها أصول التدريس السائدة لاسيما في الأزهر، وهدف الرسالة عرض العقائد أكثر من البحث المعمق في قضايا الفكر الديني وتحرير مناهج الاستدلال وبيان موقف المصنف منها، بينما ظهر في الحاشية تحريره رأيه في المناهج الاستدلالية، وموقفه من الآراء الكلامية والفلسفية أكثر من الرسالة التي غلب عليها طابع العرض وإن لم تخلُ من آراء تعضد ما تضمنته الحاشية. انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص٨٢.

(٢) محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص٩٣- ٩٧، دعوة التقريب بين الأديان ١/ ٣٩٨.

(٣) نقلا عن: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص٨٢.

(٤) انظر المصدر السابق ص١٢٠.

(٥) المصدر السابق.

الفرقة الناجية، ومبدأ الولاء والبراء، فقد شكك في مفهوم الفرقة الناجية، وأزعجه سلوك الفرق مع حديث الفرقة الناجية عندما تستفتح به كل فرقة مؤلفاتها في العقيدة، ثم تجعل من نفسها الفرقة الناجية، ومن غيرها هالكة، فحاول زعزعة مفهوم النجاة بتحويله مناطه من موافقة الجماعة الأولى (السلف)، والتي نص عليها النبي ﷺ بقوله: ((ما أنا عليه اليوم وأصحابي))[1]، إلى موقف فردي يرتكز على مطلق طلب الحقيقة، والاجتهاد عن طريق الاستدلال العقلي، وهو ما كان يؤكد عليه أسلوبه في التوفيق بين آراء الفلاسفة والمتكلمين، ودعوته إلى وجوب النظر والاجتهاد وترك التقليد، دون التقيد بمذهب السلف.[2]

وهو موقف يستلزم صحة انتساب كل رأي أو شبهة إلى الدين، ما دام أن مقصد صاحبها طلب الحق، وسلك لأجل ذلك طريق النظر العقلي، ولا شك أن هذا المنهج يفتح أبواب الشر والفرقة بين المسلمين ولا يجمعهم بحال.

وأما في مفهوم الولاء والبراء، فإن الشيخ محمد عبده يُعدّ من أوائل المنتسبين للعلم الذين اجترؤوا على هذا المفهوم، فخرجوا به عما هو مقرر عند السلف، ليس مع الفرق الضالة فحسب بل حتى مع اليهود والنصارى؛ حيث دعا إلى موالاة الإنجليز والتقريب بين الديانات، وهو بلا شك من الأسباب التي كسرت الحاجز بين السنة والبدعة، وخلطت الحق بالباطل.[3]

ذلك المنهج الذي خطه الشيخ محمد عبده للتقريب بين الفرق قد انعكس على مواقف الذين جاءوا من بعده، وقد أكد الشيخ مصطفى عبد الرازق -أحد تلامذته- على أن

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٢١٨، رقم ٤٤٤)، والطبراني في الأوسط (٥/ ١٣٧، رقم ٤٨٨٦)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٤٩٢) بلفظ: (والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة: فواحدة في الجنة وثنتين وسبعين في النار. قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: هم الجماعة).

(٢) انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ٨٠-٨١، ومسألة التقريب ٢/ ١٩٢.

(٣) انظر: موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء ص٧٢٧ وما بعدها، وانظر: تاريخ الأستاذ الإمام ١/ ٦٤٨، وانظر: العلمانية ص٥٧٨.

أتباع الشيخ عبده يتبنون أفكاره في التقريب بين السنة والشيعة، فقال: (إن هذا الاتجاه يهدف إلى نبذ ما من شأنه أن يقسم الإسلام، وإلى إبراز الروابط التي توحّده، وهو اتجاه يعتمده اليوم المسلمون المتحررون في العالم كله، بل إن البعض يحاول تحقيق المصالحة بين الفرقتين الكبيرتين الشيعة والسنة).(١)

والمقصود أن الشيخ محمد عبده قد وضع أسساً مخالفة لمنهج السلف في موقفه من المذاهب الإسلامية المختلفة، والتقريب بينها، ومن أهم معالم هذا المنهج:

١ – خلخلة مفهوم الفرقة الناجية، والتشويش على المفهوم المراد منه.

٣- الانحراف في تفسير الولاء والبراء.

مناقشة ما سبق

إن جمع الأمة وتوحيد كلمتها أمرٌ سامٍ، لكن طريقه الوحيد قد بيَّنه القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فأمر بالتمسك بكتابه لضمان تحقيق الوحدة واستمرارها، وهو ما لا يتحقق إلا على فهم من نزلت فيهم هذه الآية الكريمة ونظائرها، ففهموها وطبّقوها.

ومحاولات أصحاب الاتجاه العقلي في التقريب بين الفرق لا تقوم على ذلك الأساس القرآني، ولكن على التهوين من شأن الخلاف القائم بين الفرق الإسلامية، والدعوة إلى حسمه على أساس منهج التأويل والنظر العقلي الذي يظن بعضهم أنه قادر على التقريب بين الطوائف، كما في رأي الدكتور محمد عمارة مع مشكلة (الإمامة) عند الشيعة من أجل التقريب.(٢)

وأما جعل الخلاف الحاصل من الفِرَق الخارجة عن السنة من قبيل الاجتهاد المقبول الذي يُعذَر صاحبه، ويُحكم بنجاته مطلقا؛ لكونه متأولاً، مع عدم الالتفات إلى الضوابط التي نص عليها أهل العلم للإعذار بالتأويل، فهو يزيد من مشكلة الافتراق

(١) انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ٨٣.

(٢) انظر: تيارات الفكر الإسلامي ص٢٢١.



التي يريد الاتجاه العقلي أن يجد لها حلاً، لكنه يعالجها بمشكلة أخرى، ويفتح الباب لمزيد من التفرق المنهي عنه.

وقد قال العلماء: (كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم، إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب، وكان له وجه في العلم).(١)

وأما إن لم يكن للمتأول حجة ظاهرة على تأويله بأن أوّل القطعيات التي لا يُعذر بجهلها أمثالُه، فإنه يأثم وقد يكفر بتأويله حسب حاله؛ لأنه (لا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة، ونحو ذلك فإنه يستتاب وإلا قتل كافراً مرتداً، خلافاً للمرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة).(٢)

ويبدو أن أسف الشيخ عبده على تخاصم أصحاب البدع فيما بينهم وعدم تقبل الواحد منهم لبدعة صاحبه، أشد من أسفه على ابتداع المقالات التي كانت سبباً حتميا في حدوث الافتراق، ولا يحزن على مخالفة مقالات أهل البدع لما دل عليه الكتاب والسنة ما دامت تحتمل التأويل، بقدر حزنه على عدم احتمال الخصوم لصوابها ومعقوليتها.(٣)

ومن جهة أخرى فإن معظم مواقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر تجاه الفرق الإسلامية قائمة على العاطفة، وعلى البحث عن مجالات توفيقية بالمقام الأول وهي في حقيقتها تلفيق يسعى أهله إلى إغلاق الفجوات بين الفرق والطوائف من خلال رفض التبديع والتفسيق، وعن طريق القبول بمبدأ وحجية التأويل، وهذا المبدأ قد أصّل له الشيخ عبده.(٤)

---

(١) فتح الباري ١٢/ ٣١٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق الألباني ص٣١٦.

(٣) انظر: رسالة التوحيد ص ٢٣- ٣٣، وانظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ١٢١.

(٤) أشير هنا إلى أنه لم يغب عن الشيخ محمد عبده استعمال سلاح التأويل في توسيع دائرة المتشابه حتى ألصق به ما هو محكم في النصوص الشرعية، ففي مسألة الحشر الجسماني مثلاً والتي خاض فيها الفلاسفة، اعتبر عبده أن الأدلة التي تحتمل التأويل يسوغ فيها الخلاف، وبالتالي فإن أدنى احتمال للتأويل يمكن حمل النص عليه بجعل المسألة من المتشابه، أو مما يسعها الخلاف؛ ولأنها حينئذ من مسائل الخلاف فلا إنكار في مسائل

ولا شك أن هذا المبدأ الذي مارسه الشيخ عبده يؤصل للفوضى العقدية التي يغرق فيها فئام من المسلمين؛ نتيجة جهلهم بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، خصوصاً وهو يرى أن ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه لم يصل إلينا على وجه اليقين.[١]

بينما يعرف أهل السنة أن النبي ﷺ قد بيَّن أصول الدين أعظم بيان، وقال: **((قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك))**[٢]، وقال فيما صح عنه أيضاً: **((ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم)).**[٣]

وقد شهد الصحابة بذلك، فقال أبو ذر: **(لقد توفي رسول الله وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً).**[٤]

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **(قَامَ فينا رسولُ اللهَّ ﷺ مَقَاما، فَأَخبَرَنَا عنْ بَدءِ الخَلقِ حتى دَخَلَ أهلُ الجنةِ مَنَازِلَهُم، وأهلُ النَّارِ منازِلَهم، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَن نَسِيَهُ).**[٥]

=الخلاف، فبعد أن أورد قول الفلاسفة ومخالفيهم في مسألة الحشر الجسماني قال: (لم لا يصح الجمع بين القولين مع جواز أن يُجعل النص القرآني من قبيل المتشابه)؟!. انظر: التعليقات على شرح الدواني ص٦٢٢، محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص١١٦.

هكذا يقول، مع أن المسألة هي أبعد ما تكون عن المتشابه في القرآن الكريم، وهذه من المسائل الخطيرة التي رد فيها أبو حامد الغزالي على الفلاسفة بل كفَّرهم عليها، والمقصود هو إخراج هذه المسائل العقدية من دائرة الاعتقاد وإرجاع الاعتبار إلى الفلسفة، ورفع تهمة الكفر عن كل تأويل ظنه صاحبه سائغاً ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر، وهذا ما يؤدي إلى فوضى في العقائد، ويفتح باباً للزندقة يستحيل معه إغلاقه، إلا إذا رفضنا مبدأ التأويل الكلامي الفلسفي.

(١) انظر: محمد عبده قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني ص ٨٠.

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٢٦، رقم ١٧١٨٢)، والطبراني (١٨/ ٢٤٧، رقم ٦١٩)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٣٧).

(٣) رواه مسلم (٣/ ١٤٧٢، رقم ١٨٤٤).

(٤) أخرجه الطبراني (٢/ ١٥٥، رقم ١٦٤٧) وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨٠٣).

(٥) رواه البخاري (٣/ ١١٦٦، رقم ٣٠٢٠).



وأما بخصوص تحديد مفهوم الفرقة الناجية الذي اضطرب فيه الشيخ عبده، فإن المنهج الذي اعتمده أهل السنة كان قائما بالدرجة الأساس على نظرتهم الواسعة للأدلة الشرعية، وفهمهم للكتاب والسنة، وتعدوا في فهمهم له التعداد والجدال الكلامي العقيم إلى بيان أوصاف الفرقة الناجية، قال ابن تيمية: (ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، ولا تبلغ من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية، فضلاً عن أن تكون بقدرها).(١)

ونبه شيخ الإسلام على ضرورة التحري في إطلاق تسمية الفرق الهالكة من غير دليل، فقال: (وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات ، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل ، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً).(٢)

وأما بخصوص مفهوم الولاء والبراء فقد جعل أهل السنة و الجماعة الولاء و البراء قاعدة عقدية كبرى، (ومفهوم هذه القاعدة الشريفة لديهم هو: الحب و البغض في الله، فهم يوالون أولياء الرحمن، و يعادون أولياء الشيطان، كلّ بحسب ما فيه من الخير و الشر ... و من أولى مقتضياتها التي يثاب فاعلها و يعاقب تاركها البراءة من أهل البدع و الأهواء).(٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٦.

(٣) هجر المبتدع ص ١٩، ١٨.



المبحث الثاني
ملامح التقريب بين السنة والشيعة عند أصحاب الاتجاه العقلي.

يلحظ الناظر في جهود أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في التقريب مع مذهب الشيعة الامامية جملة من المشكلات المنهجية، يعود بعضها إلى عدم المعرفة بحقيقة أصول مذهب الإمامية، وبعضها إلى الجهل بالموقف الشرعي تجاه انحرافات الامامية، أو الجهل بمذهب أهل السنة والجماعة.

ولنأخذ مثالا يوضح المنهجية والأسلوب الذي تعامل به أصحاب الاتجاه العقلي مع مسائل النزاع، قول الدكتور محمد عمارة في التقريب بين الطائفتين ورده على اتهام الشيعة لأهل السنة بتقديس الصحابة والغلو فيهم، أن: (أهل السنة لم يجعلوا الموقف من الصحابة عقيدة دينية، ولذلك لم يحكموا بالكفر على الخائضين في أحوالهم، وإنما قالوا بلسان حجة الاسلام أبي حامد الغزالي: (إن الخطأ المتعلق بالصحابة بدعة)، وليس كفرا). (١)

ثم يقول: (لا يجعلونهم عقيدة دينية، ومن ثم لا يكفرون الخائضين فيهم، اللهم الا اذا كان تكفير جمهور الصحابة يلقي بظلاله على الثقة في نقل الدين -وحيا وسنة وشريعة- لان ذلك يعني مناقضة القرآن الذي قطع بالحفظ الالهي لهذا الذكر الحكيم...كما أن في التكفير لمن شهد لهم القرآن بالجنة والفوز والرضوان فيه تكذيب لله ورسوله يفضي إلى الكفر المحقق). (٢)

ففيما سبق نفى الدكتور محمد عمارة أن يكون للموقف من الصحابة مساحة في عقيدة أهل السنة، وأخرج الاعتقاد الشرعي في الصحابة من دائرة الايمان، وهذا كلام ترده

---

(١) أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٤٨.

(٢) أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٥٢-٥٣.

نصوص الكتاب والسنة وإجماع أئمة السلف، والحق خلاف ما ذكره الدكتور، فإنه لأهمية موضوع الصحابة وارتباطه بعقيدة المسلم وجدنا عامة كتب الاعتقاد عند أهل السنة تبينه بشكل جلي، ولا تجد من كتب أهل السنة التي تبحث جوانب الاعتقاد المختلفة كتابا إلا وتطرق إلى مبحث الصحابة، ككتاب (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي، و(السنة) لابن أبي عاصم، و(السنة) لعبدالله بن أحمد بن حنبل، و(الابانة) لابن بطة، و(عقيدة السلف أصحاب الحديث) للصابوني، وغيرها، وكل إمام من أئمة أهل السنة حين يذكر عقيدته ولو في ورقة واحدة فإنه يشير إلى موضوع الصحابة، إما من جهة فضلهم، أو فضل الخلفاء الراشدين، أو من جهة عدالتهم، والنهي عن سبهم والطعن فيهم.[1]

ويمكننا بعد هذا المثال أن نستعرض أبرز ملامح المشكلة في التقريب مع الشيعة الامامية عند الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر، فيما يلي:

١- عدم تحرير مفهوم التقريب.

٢- الخلط بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد.

٣- تسويغ الخلاف بين أهل السنة والشيعة، والثناء عليه باعتباره تنوعا فكريا.

٤- خلط الفِرَق العقدية بالمذاهب الفقهية.

٥- السكوت عن قضايا التنازع بين الطائفتين.

٦- التعاون مع الشيعة فيما فيه نصرة مذهبهم.

٧- الدعوة إلى التعاون والاجتماع على القيم والمصالح المشتركة في السياسة والاقتصاد ونحوها.

٨- الخطأ في فهم حقيقة المذهب الشيعي.

---

(١) انظر: اعتقاد أهل السنة في الصحابة ص٣-٤، وأما إن قصد الدكتور محمد عمارة نفي التكفير عمن كفر الصحابة فهذا قد فصل فيه أهل العلم، وبينوا أن منه ما يستوجب الكفر ومنه ما هو إثم ومعصية. انظر: اعتقاد أهل السنة في الصحابة ص٣٧-٤٢، وعقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ٢/ ٨٥٦.

١- عدم تحرير مفهوم التقريب:

من الملاحظ على كتابات كثير من المتحمسين للتقريب، الاختلاف في العناوين المعبرة عن التقريب وعدم تحرير محل النزاع، والإغراق في العموميات، من مثل الاتفاق على تعظيم القرآن والاحتجاج به، أو محبة النبي ﷺ وآل بيته، أو الإيمان بالبعث إلخ، مع تعمد السكوت عن نقاط الاختلاف.

وقد أدى ذلك إلى عدم وضوح مفهوم التقريب وحقيقته والهدف منه، مع اضطرابهم في أصل الخلاف هل هو عقدي أم فقهي؟ وهل التركيز على حل المسائل النظرية العقدية أولى؟ أم صرف النظر عنها والاهتمام بالأمور العملية؟، ونتج عن كل ذلك عدم الاتفاق على ميثاق محدد للتقريب.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: (ورأيي أن نركز في الحوار على الجوانب العملية ونؤجل الجوانب النظرية والتجريدية، فالغالب أن الجدل فيها لا يوصل إلى نتيجة، مثل: رؤية الله في الآخرة، فالخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة –ومنهم الشيعة الجعفرية والزيدية والإباضية- خلاف قديم عميق، والجدال حوله لا يقدّم ولا يؤخر؛ لأن كل فريق متشبث برأيه، مُصِرّ على موقفه).(١)

ومن المفارقة حقاً أنه في الوقت الذي يلحّ فيه بعض دعاة التقريب على احتفاظ كل فريق بهويته وخصوصياته –مما يشير إلى ادراكهم لعمق الخلاف العقدي بين أهل السنة والشيعة-، نراهم يصرون في الوقت نفسه على التهوين من الخلافات العقدية بين السنة والشيعة مما ينقض دعوى عدم وجود خلاف حقيقي بين الفريقين، وبدا ذلك علامة بارزة في عدد من الأوراق المقدمة في مؤتمر البحرين مثلاً (٢٠-٢٢/ ٩/ ٢٠٠٣م) والمناقشات التي دارت فيه.(٢)

إن من أهم المشكلات التي ينبغي أن تُحلّ وتحرَّر في مشاريع التقريب بين أهل السنة

---

(١) مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٣٨.

(٢) انظر ورقة الدكتور القرضاوي في مؤتمر البحرين ضمن: مبادئ في الحوار والتقريبص١٦ وما بعدها.



والشيعة مشكلة عدم تحديد مفهوم التقريب نفسه، وإلا فإن تلك المؤتمرات والمؤسسات سيكون مآلها الفشل، وسوف يغلب عليها طابع المجاملات، وتجميل كل طائفة لمواقفها أمام الأخرى، أو التنظير المفتقر إلى التأصيل الشرعي.(١)

وفي محاولة للدكتور محمد عمارة لتحرير مفهوم التقريب، نجده يستبدله بمفهوم آخر لا يخلو من إشكالات، يقوم ذلك المفهوم على مبدأ (الاحتضان) بدلاً من التقريب، وهو يقوم على أساس الانتقاء من كل مذهب أو فرقة ما يمليه علينا العصر، لا ما يدل عليه الشرع، مع عدم التدخل في خصوصيات كل مذهب، وهو بذلك يسوّغ لقبول أيّ رأي بناء على أنه صادر من طائفة إسلامية، وبذلك تذوب هوية أهل السنة حسب دعوة الاحتضان تلك في طوائف البدع والضلال، وهذه دعوة يرددها دعاة التقريب من الشيعة ويحرصون على نشرها.

يقول الدكتور عمارة: (بين هذين المصطلحين - مصطلح التقريب بين المذاهب ومصطلح توحيد المذاهب- يأتي (الاحتضان) والاستفادة من المذاهب المختلفة والمتمايزة، باعتبارها اجتهادات إسلامية في إطار علم واحد، وحضارة واحدة، ودين واحد، والنظر إلى الأحكام التي أثمرتها الاجتهادات المذهبية المختلفة، باعتبارها التراث الواحد للأمة الواحدة، ومن ثَم الاستفادة بالملائم منها، الذي يلبّي حاجات تحقيق المصالح والضرورات المتجددة بحكم تمايز الزمان والمكان، وتنوع العادات والتقاليد والأعراف، أي توسيع دائرة الترجيح بين الأحكام والاجتهادات من نطاق المذهب الواحد إلى جملة المذاهب كلها، ومفهوم (الاحتضان) هذا من الممكن أن يكون ثمرة من ثمرات التقريب).(٢)

٢- خلط المسائل العقدية بالمسائل الفقهية:

يقع كثير من أصحاب الاتجاه العقلي في الخلط بين مسائل العقيدة والتوحيد، أو بعبارة

(١) انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص١٤٧.

(٢) مقال للدكتور محمد عمارة بعنوان "التقريب بين المذاهب الإسلامية"، نشرته مجلة الهلال في عدد شعبان ١٤٢٣هـ.

ابن تيمية (مسائل الخلاف)، والمسائل الفقهية الفرعية أو (مسائل الاجتهاد) التي تشابه في كثير منها الفريقان.

ورأى بعضهم أن الخلاف بين الفريقين كان في مسائل فلسفية فرعية، يقول الدكتور علي سامي النشار في دراسته حول مذهب الشيعة:(أحب أن أقول إنه لا تكاد تختلف الاثني عشرية المعاصرة في عقائدها عن عقائد الخلف من أهل السنة ومذهب الخلف هو عقيدة الملايين من جمهور أهل السنة).(١)

ويقول الشيخ محمد الغزالي: (كلام الشيعة لا يزيد عن كلام أي مذهب إسلامي في فقه الأصول والفروع).(٢)

ويقول الغزالي أيضاً: (إن الفريقين يقيمان صلتهما بالإسلام على الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله، فإن اشتجرت الآراء بعد ذلك في الفروع الفقهية والتشريعية؛ فإن مذاهب المسلمين كلها سواء في أن للمجتهد أجره، أخطأ أم أصاب)، ثم يختم الغزالي كلامه بقوله: (ونحن نرى الجميع سواءً في نشدان الحقيقة، وإن اختلفت الأساليب).(٣)

وقد ردد هذه الدعوى الشيخ القرضاوي حيناً من الزمن، ولا زال الدكتور محمد سليم العوا يؤكد عليها حتى الآن(٤)، يقول الدكتور يوسف القرضاوي: (معظم نقاط الاتفاق بين السنة والشيعة في الأمور الأساسية التي لا يقوم الدين إلا بها، بخلاف نقاط التمايز فجلّها في الفرعيات).(٥)

ويقول أيضاً: (وكثير من الآراء التي تُعتبر شاذة عندنا من أحكامهم نجد بين أهل السنة من قال بها إذا أجدنا البحث والتنقيب)، ويضرب الشيخ القرضاوي مثالاً على

---

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٢/ ١٩-٢٠.

(٢) ليس من الإسلام ص٦٤.

(٣) كيف نفهم الإسلام ص١٢٦.

(٤) انظر كتابه: حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة ص٦٠.

(٥) مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٣٢.



ذلك نكاح المتعة.

وهذا الاعتذار من الشيخ القرضاوي لانحرافات الشيعة مردود، فإن انتساب أحد إلى مذهب أهل السنة لا يعذره إذا وقع في باطل، ولا يعذر غيره من بيان الحق والانكار عليه، كما أن المثال الذي ركز عليه خروج عن أصل الخلاف وحقيقته بين أهل السنة والشيعة، فمع بطلان جواز نكاح المتعة ليس هو أهم خلاف بين الطائفتين.[1]

٣- تسويغ الخلاف بين أهل السنة والشيعة، والثناء عليه باعتباره تنوعا فكريا:

اعتبر أصحاب الاتجاه العقلي الخلاف بين السنة والشيعة تعددية فكرية، أو تنوعاً في فهم النصوص، فجعلوه من قبيل اختلاف التنوع لا التضاد، وشددوا على أن الدعوة إلى الوحدة لا تعني إلغاء المذاهب كلاً أو بعضاً، بناء على أن التعددية هي الأصل، وأن ظاهرة الفرق المنقسمة على الإسلام وعلى نفسها هي مدارس تثري الفكر الإسلامي ويكمل بعضها بعضاً.

ولا شك أن في هذا الرأي تعميقاً للخلاف بين المسلمين، وتغريراً بعامة المسلمين من أهل السنة والشيعة، الذين لا يدرك كثير منهم حقيقة ما في مذهب التشيع من ضلال، إما بسبب تلبيس وإغواء دعاة الباطل من أرباب طائفتهم بالنسبة للشيعة، وإما بسبب تخدير شعارات التعددية والتنوع التي يبثها أصحاب الاتجاه العقلي في المؤتمرات والفضائيات، وفي الصحف والمجلات على مسامع أهل السنة.

وإذا سلمنا بأن الخلاف بين أهل السنة والشيعة هو من قبيل اختلاف التنوع فلا معنى لتقسيم الناس إلى سني وشيعي، أو على حد قول الدكتور محمد الجابري (لا معنى لتقسيم الاسلام إلى سنة وشيعة)، فالاسلام -كما يرى- بطوائفه المختلفة (السنية

(١) للشيخ القرضاوي موقف واضح وصريح في تحريم نكاح المتعة، لكن حكم التحريم لا يعجب بعض أصحاب الاتجاه العقلي، حيث دعا جمال البنا إلى ضرورة أن يعيد علماء أهل السنة النظر في تحريم نكاح المتعة، ويتأسوا بالرافضة، لأن ذلك من شأنه أن يقدم حلولا لمشاكل قائمة كما يزعم. انظر كتابه: مسئولية فشل الدولة الإسلامية في العصر الحديث، انظر: صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٦من رجب ١٤٢٥هـ، ١/ ٩/ ٢٠٠٤م، العدد: ٩٤٠٩، وانظر: إسلام أون لاين.

والمعتزلية والشيعية) واحد، وأن في كل واحد من تلك الفرق ما يكمل الآخر، يقول الجابري في ذلك: (لا معنى للتشبث في الوقت الحاضر باتجاه من هذه الاتجاهات أو مذهب من هذه المذاهب، وكأنه وحده الممثل "الحقيقي" للتراث، ولا معنى كذلك لتصنيف الإسلام إلى صنفين: "إسلام السنة" و" إسلام الشيعة" كما يفعل بعض المستشرقين، فالإسلام واحد عقيدة وشريعة وتاريخاً، والتعدد في المذاهب والاتجاهات والدول والإمارات، سيفقد معناه إذا نُظر إليه خارج الوحدة، وحدة الإسلام، وحدة التراث، ككل. إن التعدد نشأ داخل الوحدة، لا خارجها، وكانت إشكاليته هي تحقيق وحدة أمتن وأفضل لا تفتيت الوحدة).[1]

وتدلل الدكتور أماني أبو الفضل على أن الخلاف تنوع باشتمال النص الشرعي على محكَم لا يجوز الخروج عنه بتأويل، ومتشابه يسوغ فيه التعدد والاجتهاد، دون أن تعطي ضابطا للمتشابه إلا وقوع التأويل فيه، أو احتماله له ولو بأدنى احتمال.

تقول أماني أبو الفضل -أستاذة الأدب الإنجليزي في جامعة القاهرة-: (هناك إشكالية ضخمة في منهاج قراءة النص، فكله يُقرأ على أنه من المحكم أو قطعي الدلالة، ودلالته هي ما يراها القارئ من نافذة زمانه ومكانه، وأي دلالة أخرى هي إذن باطلة، كما لو كان ليس هناك زمان ولا مكان إلا الذي يخصه... ولا أدري من يملكون هذا المنهج، أين يضعون النص المتشابه الذي هو مناط التعددية في القراءة على خريطة منهجهم؟ وتعدد القراءات للنص المتشابه هو إثبات لعبقرية النص القرآني الذي سمح بتعدد دلالات بعض آياته.

إن حكمة الله -سبحانه وتعالى- في أن يُنزل كتاباً يحكم هذا العدد من العقليات والثقافات والعادات والمشاعر المختلفة لا بد أن تكون بعض آياته -وليس كلها- متعددة الدلالات؛ لتجد كل حضارة من حيث زمانها ومكانها ما يناسبها من التفسير من غير فوضى ولا تعارض مع عقيدة التوحيد، أو كليات الشريعة ومقاصدها،

(١) التراث والحداثة ص٣٩.

ولاحظ عدم اختلاف التيار المعتدل في المذهبين –السني والشيعي – في هذه المساحة، وإنما الخلاف في مساحة الفكر الناتجة عن تعدد دلالات بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي إذا لم يجعلها الله –تعالى- بحكمته متعددة لما خرج الإسلام خارج الجزيرة العربية على أقصى تقدير، وما نبغيه هو استلهام عبقرية هذه النصوص وديناميكيتها في فهم الواقع والتعامل معه...

ثم تقول بعد ذلك: (إذن فوجود المذهبين ليس في حد ذاته فوضى أو فُرقة للأمة، بل بالعكس هو إثبات لعبقريتها، وإنما الفُرقة في إنكار وتكفير بعضها بعضاً مما أدى بنا إلى ما نحن فيه...

كما أنها تعتبر الخلاف بين أهل السنة والشيعة أمراً محموداً، وتؤكد على أهمية التقارب بين السنة والشيعة، إذ ليس بينهما ما يفرق في نظرها، وليس في عقائد الشيعة ما يستوجب النكير، وتطالب الكاتبة بالكف عن تخطئة كل طائفة للأخرى، والبعد عن أحكام التضليل والتفسيق. فتقول الكاتبة: (إن اتحاد المذهبين لا يعني ذوبانهما؛ لأن من ينتظر التذويب وإزالة الفروق ليس فقط سيقضي عمره في انتظار ما لا يتحقق، فهذا هو الأمر الواقع، ولكن أيضًا يساهم في تدمير أروع ما في هذه الأمة من تنوع فكري فريد... فليحرص كل واحد منهم على أن يربِّي أتباعه على أن صحة مذهبنا لا تعني فساد مذهب الآخرين، وأن فهمنا للنصوص لا يلغي فهم الآخرين).(١)

والقول (بعبقرية النص) ودعوى احتماله لأوجه الخلاف العقدي بين المسلمين هو من صور التجني على النص الشرعي لغرض تمييع الخلاف العقدي بين طوائف البدعة، وإنَّ فهم بعضهم من العبارة السابقة المدح لمرونة النصوص الشرعية –كما في زعم الكاتبة- يمكن أن يتضمن في حقيقته اتهاما للنص الشرعي بالتضليل والتلبيس على المكلفين، والكاتبة عندما تمنع من توجيه اللوم إلى أحد ما دام يستعين بالنص ويحتج به مهما شطح في فهمه أو تأويله تكون قد اتهمت النص الذي أراده الله تعالى هداية وبيانا

(١) من مقال بعنوان: الصراع السني الشيعي لماذا الآن؟، إسلام أون لاين.

وتفصيلا بالغموض والتضليل.

إن كل من ابتدع بدعة لن يعدم حيلة في جرّ نصوصه التي وجد فيها هواه إلى دائرة المتشابه، فيبطل بناء على كلامها الإنكار والاعتراض عليه، أو اتهامه بالخروج عن النص؛ لأن النص عبقري!، ويستوعب دلالات متعددة مقصودة من الشارع لتوافق مختلف الأزمنة والأمكنة، وبهذا الفهم تسقط دلالات القرآن، وتسقط قيمة الكتاب العزيز، وتسقط تكاليف الشرع من مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله.

٤- الخلط بين الفرق الضالة والمذاهب الفقهية السنية:

لقد بدأت جماعة التقريب هذا الخلط عندما أكد الشيخ محمد المدني -أحد أبرز دعاة التقريب- على (أن جماعة التقريب بين المذاهب الاسلامية لا تريد المساس بالفقه الاسلامي ولا دمج مذاهبه بعضها في بعض، وهي ترى في هذا الاختلاف الفقهي مفخرة للمسلمين، لأنه دليل على خصوبة في التفكير، وسعة في الأفق، واستيفاء وحسن تقدير للمصالح... ولن تمد الجماعة يدها إلا لأرباب المذاهب الاسلامية التي تعتقد العقائد الصحيحة التي يجب الايمان بها)، ومن تلك المذاهب التي قصدها الشيخ محمد المدني بطبيعة الحال الشيعة الامامية.[1]

ولقد دأبت محاولات أصحاب الاتجاه العقلي تجعل من المذاهب والفرق المنحرفة نماذج يتقبلها الإسلام، وتسمح بها حرية الاجتهاد والنظر، بنفس أسلوب أعضاء جماعة التقريب في مصر، وقد مر معنا شيء من ذلك في كلام الجابري مثلا حول المعتزلة والأشاعرة والشيعة، ورفع الجميع في سبيل ذلك شعارات من مثل (الوحدة الإسلامية والدين الواحد مع تنوع المذاهب).[2]

يقول الدكتور عبد المجيد النجار بعد أن خلط بين انتماءات الناس إلى المذاهب الفقهية

(١) مسألة التقريب بين المذاهب الاسلامية ص٩٩.

(٢) انظر: العصرانيون ص٣٨٢.

الأربعة والمذاهب العقدية (السنة والشيعة والإباضية): (قد يشتد الانتماء إلى هذه المذاهب حتى يميل إلى التعصب المفضي إلى الفُرقة، والظاهر منها اليوم تلك الفرقة بين السنة والشيعة، والوحدة المذهبية درجتان: الأولى: أن يتوحد المسلمون في مذهب واحد يكون منبثقاً عن المذاهب كلها، وقائماً بالأساس على الصلة المباشرة بنصوص الوحي من القرآن والحديث، والثانية: أن يتقارب المسلمون في مذاهبهم فيشتركون في أكبر قدر ممكن منها، ويتعاذرون في خصوصيات يبقى عليها كل صاحب مذهب مع انتفاء مظاهر المشاحنة والتضارب).[1]

ويُلحظ أن تغليب (الفقهي) على (العقدي) قد برزت مؤخراً في موضوعات وأعمال مؤتمرات التقريب، فمؤتمر البحرين جعل موضوعه: (التقريب بين المذاهب السبعة) وهي: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، والشيعي الإمامي، والزيدي، والإباضي.

ولقد جهِد من أجل هذه الفكرة دعاةُ التقريب من الشيعة، وصارت من أهم أهداف التقريب بالنسبة لهم، لما سيقدمه هذا الخلط من اعتراف بشرعية مذهبهم بين عموم أهل السنة، فيصبح العامي لا يفرق بين مذهب الشيعة ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وبذلك صرح الشيعي محمد مهدي شمس الدين في مؤتمر التقريب حين قال: (كان أئمة أهل البيت يوجهون المفتين من أصحابهم إلى احترام المناهج الفقهية الأخرى، والإفتاء لأتباعها بما انتهت إليه من آراء فقهية... لقد تحقق هذا الهدف في المذاهب الأربعة؛ حيث نجد غالباً أن الاعتراف المتبادل بين هذه المذاهب هو السمة العامة الظاهرة في معظم أنحاء العالم الإسلامي، ولكننا لا نزال نواجه صعوبات في هذا الحقل بين هذا المذهب أو ذاك من هذه المذاهب، أو بين جميع هذه المذاهب والمذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري، أو المذهب الزيدي، أو المذهب الإباضي، وبين كل مذهب من هذه المذاهب والمذاهب الأخرى.

هذه النقطة هي ما نستهدف الوصول إلى حل الإشكال بشأنها إلى أن يتم الاعتراف

(١) دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين ص٧٩.



المتبادل المبني على التفهم العلمي والوعي الحقيقي؛ لأن كل واحد من هذه المذاهب يستحق على المذاهب الأخرى الاعتراف بإسلاميته)[1]، وما تمناه شمس الدين هو عين ما قد جرى بالفعل في نشاطات دار التقريب بمصر، ويأمل الشيعة أن يتكرر ذلك.

وأثنى الدكتور محمد عمارة على جهود مصر في إحياء الفقه الجعفري الامامي بأسلوب يخلط بين المذاهب السنية ومذهب الامامية، كما نادى باستبدال مصطلح (التقريب) بمصطلح (الاحتضان)؛ لعلمه بأن مصطلح (التقريب) يلمح ولو من بعيد إلى وجود تنافر بين المذهبين وهذا ما لا يراه، فقال: (لما قامت مصر بإصدار موسوعة الفقه الإسلامي - موسوعة جمال عبد الناصر - اعتمدت كل المذاهب الفقهية الموثقة مصادرها، واحتضنت أحكامها واجتهادات مجتهديها جميعاً، وهي المذاهب السنية الأربعة، مع المذهب الجعفري، والمذهب الزيدي، والمذهب الإباضي، والمذهب الظاهري، فكانت للفقه المصري - إذا جاز التعبير - الريادة في انتهاج هذا الطريق الذي لا يكتفي فقط بالتقريب بين المذاهب الفقهية، أي رفض التعصب لمذهب واحد ضد ما عداه، وإنما تجاوز الموقف المصري هذا التقريب إلى احتضان كل المذاهب، والعمل على الاستفادة من الملائم الملبي لاحتياجات الأمة ومستجدات العصر من اجتهادات المذاهب الفقهية جميعاً)، ونلحظ هنا خلطه بين المذاهب السنية ومذاهب أهل البدع.[2]

ومن العجيب أن أصحاب هذه الدعوة يسعون في ترسيخها عمليا في الوقت الذي لا تكاد تجد نظير تلك الجهود عند الإمامية الذين يقف أمرهم على مجرد الكلام ورفع الشعارات.

ولما عقد مؤتمر البحرين للتقريب بين أصحاب المذاهب العقدية المختلفة، كالزيدية في اليمن والإباضية وغيرهم، مثّل كل من الدكتور القرضاوي والبوطي وغيرهما بأمثلة فقهية في معرض الكلام عن الخلاف بين السنة والشيعة الذي هو بالمقام الأول خلاف

---

(١) نحو ميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة والتقريب، ورقة عمل قُدمت في مؤتمر التقريب بالبحرين ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٣م.

(٢) التقريب بين المذاهب الإسلامية، مجلة الهلال، عدد شعبان ١٤٢٣هـ.

عقدي، وهو ما يعد خروجا عن أصل النزاع بين أهل السنة والشيعة، وتغطية للخلاف حول أصول دينية مهمة بمثل تلك المسائل.

وفي الماضي القريب ضم كل من أنور الجندي والشيخ محمد الغزالي -رحمهما الله- صوتيهما إلى صوت الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء في زعمه أن الخلاف بين السنة والشيعة إنما هو خلاف في بعض الفروع[1]، حتى قال الشيخ محمد الغزالي: (إن الفريقين يقيمان صلتهما بالإسلام على الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله؛ فإن اشتجرت الآراء بعد ذلك في الفروع الفقهية والتشريعية؛ فإن مذاهب المسلمين كلها سواء في أن للمجتهد أجره أخطأ أم أصاب... ثم قال: (إن المدى بين الشيعة والسنة كالمدى بين المذهب الفقهي لأبي حنيفة والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعي...!!، ثم ختم الغزالي كلامه بقوله: (ونحن نرى الجميع سواء في نشدان الحقيقة، وإن اختلفت الأساليب).[2]

وهذا الرأي هو ما يسعى لترسيخه دعاة التقريب الشيعة في المؤتمرات ومع رموز أهل السنة، ولقد قال الشيعي محمد مهدي شمس الدين:(ينبغي التركيز على أن الخلافات بين السنة والشيعة هي من طبيعة الخلافات بين مذاهب أهل السنة نفسها)!!.[3]

وكان من تداعيات ذلك الخلط أن طالب بعض الكُتاب من أصحاب الاتجاه العقلي بالتخلي عن تفسيق أو تكفير شيء من عقائد الشيعة، ورفض مبدأ البراءة من البدعة وأهلها.[4]

إن الخلاف الذي بين أهل السنة والشيعة لا يجوز أن يُجعل من قبيل الخلاف الحاصل بين مذاهب أهل السنة؛ إذ إن ما عليه الشيعة هو من جنس الافتراق الذي حذّر منه

(١) انظر: مسألة التقريب ١/ ١٧٤.

(٢) كيف نفهم الإسلام ص١٤٢.

(٣) محنة التقريب بين السنة والشيعة ص٨٠.

(٤) كما في مطالبات الدكتور محمد سليم العوا، انظر: لقاءاً معه على قناة اقرأ، برنامج "الرد الجميل" بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٤٣٠هـ٨/ ٤/ ٢٠٠٩م، وانظر: موقف الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء ص٦٥٤.

النبي ﷺ وهو بعيد كل البعد عن الخلاف الذي وقع بين أهل السنة.

ويمكن أن نجمل أهم الفوارق بين الاختلاف الحاصل بين أهل السنة والشيعة، والاختلاف الحاصل بين المذاهب الفقهية داخل إطار أهل السنة والجماعة في النقاط التالية:

١- أن الافتراق الذي عليه الشيعة قد وقع في أصول كبرى لا يسع فيها الخلاف، بعكس الخلاف الحاصل بين المذاهب الفقهية عند أهل السنة، فإنها دون ذلك، وهو مما يقبل التعدد في الرأي، ويخضع للاجتهاد العلمي، والبحث عن الحق داخل إطار مصادر التشريع المعتبرة عند أهل السنة والجماعة.

وأهل الأهواء عموماً قد خالفوا في الأصول الكبرى التي لا يسع فيها الخلاف كالتوحيد والإيمان والقدر والغيبيات،كما خالفوا في مهمات الدين الكبرى ومنها الإمامة.

٢- دوافع الافتراق الحاصل عند المبتدعة تختلف عن دوافع الاختلاف الفقهي، فالافتراق

أملاه الهوى الذي هو منبت كثير من الأخطاء وحشد من الانحرافات، ولا يقع الإنسان في شباكه حتى يزين له كل ما من شأنه الانحراف عن الحق والاسترسال في الضلال، لذا فهذا النوع من الخلاف مرده إلى آفة الهوى.(١)

٥- السكوت عن قضايا النزاع بين السنة والشيعة:

لقد حاول أصحاب الاتجاه العقلي في محاولات التقريب أن يضعوا قاعدة عامة مطردة تقوم على التركيز على مواضع الاتفاق وترك الخوض في قضايا التنازع والاختلاف، متذرعين بأن (معظم نقاط الاتفاق في الأمور الأساسية التي لا يقوم الدين إلا بها، بخلاف نقاط التمايز فجلّها في الفرعيات).(٢)

---

(١) انظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص٢٠٣، وأدب الاختلاف في الإسلام ص٢٦.

(٢) مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٣٣.

ويقول الدكتور القرضاوي حول دعوى بعض الشيعة في تحريف القرآن: (أما هل هناك زيادة على هذا القرآن -وهو ما زعمه قوم- فهذا لا نثيره؛ لأنه استطراد لا نحتاج إليه، فهذا القدر الذي اتفقنا عليه هو الذي يلزمنا، وهو المفروض علينا اتباعُه والعملُ به، وعدم الإخلال بأي جزء منه).[1]

بل تحول بعضهم من حال السكوت على ما عند القوم من الانحراف العقدي في أصول الدين إلى محاولة تبريره والتخفيف من وطأة الخلاف حوله بحجة وجود نظيره في الطوائف المنتسبة إلى أهل السنة، وكأن ذلك يبرر الانحراف والزيغ عن الدين الله تعالى.

فإذا قيل لهم شيء عن تلك الانحرافات قالوا: يوجد مثله عند أهل السنة، وانظر إلى واقع أهل السنة في بلد كذا وكذا، فإن واقعهم وأفعالهم أسوأ مما ذكرت عن الشيعة، ظناً منهم أن ذلك يُخفف من حدة المآخذ على الشيعة، هذا قاله الدكتور محمد سليم العوا.[2]

ومثله الدكتور يوسف القرضاوي الذي يقول:(أما مسألة التوحيد والشرك، وما وقع فيه الشيعة من شرك العوام، فهو أشبه بما وقع فيه غالب أصحاب الطرق الصوفية عند أهل السنة، فما عند الشيعة من دعاء واستغاثة بأئمتهم موجود عند السنة بالنسبة للأولياء المقربين عندهم، وبعضهم من آل البيت مثل الحسين والسيدة زينب وغيرهما، وبعضهم من غيرهم، ومن رأى ما يفعله عوام أهل السنة عند قبور الأولياء المشاهير مثل عبدالقادر الجيلاني، وأحمد البدوي، وأحمد الرفاعي، وإبراهيم الدسوقي وغير هؤلاء، علم أن الداء مشترك بين الجميع، مع اختلاف الدرجة في بعض الأحيان).[3]

وهذا اعتراض باطل مردود، فإن الخطأ لا يبرَّر، والذنب لا يُسوغ الذنب، والانحراف مدان أياً كان فاعله أو صاحبه، والخروج عن الشريعة هو مناط الذم عند

---

(١) المصدر السابق.

(٢) قاله في لقاء تلفزيوني على قناة اقرأ، برنامج "الرد الجميل" بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٤٣٠هـ، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩م.

(٣) انظر: مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٨٥-٨٦.

السني وغير السني، ولم يقل أحد من العلماء في مصر أو السعودية أو غيرها من بلاد المسلمين الذين أنكروا على الشيعة، أنهم يقرون أو يقللون من خطورة الأخطاء والانحرافات الموجودة عند بعض المنتسبين إلى أهل السنة.

بل إن وجه المفارقة بين واقع الانحراف الذي وقع فيه بعض المنتسبين إلى أهل السنة في مقابل انحراف الشيعة كبير جدا؛ ذلك أن علماء أهل السنة ينكرونه، ولا يسكتون عليه، بخلاف الرافضة الذين يدعون إليه، ويعدونه ديناً.

ومنكرات أهل السنة لم تكن بسبب من العلماء، بل بسبب من فشو الجهل، وانعدام أثر العلماء، والأمر مختلف عند مشايخ وآيات الشيعة ومرجعياتهم الدينية الذين يزينون الانحراف للعامة، أو يسكتون عنه حتى يصير دينا وعقيدة.[1]

فإذا عُرف هذا الفارق بين الانحرافات عند بعض أهل السنة، والأخطاء السائدة عند الشيعة لم يكن لإثارة مثل هذا الكلام أي فائدة سوى عذرهم على باطلهم، والتقليل من شأن انحرافاتهم، والتستر على ضلالاتهم، ولعل السكوت في هذه الحالة كان أولى، من ترك بيان الحق.

وليس من الصواب – في نظري- ترك الخوض مطلقا في قضايا الاختلاف مع الشيعة، والتركيز على النقاط المشتركة، لأسباب منها:

١- أن هذا لا ينسجم مع غرض التقريب وطبيعته؛ إذ إن قضايا الاتفاق ليست بحاجة إلى تقريب، ولم تكن يوماً ما سبباً للنزاع بين الطائفتين، فما الجدوى من الإصرار على الدعوة إلى التقريب؟ وكيف يمكن لجهود التقريب أن تعالج أي مشكلة تنشأ بين الطرفين إذا كانت تشترط عدم الخوض في قضايا النزاع؟ وعن أي شيء سوف تتحدث؟.

٢-أن هذا يتعارض مع الواجب الشرعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن التواطؤ على ترك الخوض في الخلافات الدينية بين الطائفتين، يفضي إلى تعطيل هذه

(١) انظر مثلاً ما تقدم في البحث من تشريع بعض علمائهم للشركيات التي يفعلها العوام عند قبور الأئمة، وانظر من كتبهم: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية لمحسن الحرازي ص٧١، حيث أفنى عمره وقلمه في سرد الحجج على صحة كثير من مظاهر الشرك المنتشرة بين عامتهم.

الشعيرة العظيمة عند أهل السنة، والتي علق الله -تعالى- خيرية الأمة على القيام بها وأدائها على وجهها، إلا أن يكون باعث ذلك السكوت الدليل الشرعي المفضي إلى مصلحة معلومة يقرها العلماء العارفون، فيكون السكوت حينئذ مرحلة تقتضيها مصلحة الإنكار لا قاعدة مطردة، وليس هذا مرادهم في التقريب والله أعلم.(١)

ولقد أكّد الواقع أن السكوت عن بيان الحق في عقائد الشيعة قد يفوِّت خيراً كثيراً على مريدي الحق من الشيعة أنفسهم، كما أنه يُضعف من حصانة أهل السنة ضد التأثر بحملات التشييع التي يخوضها دعاتهم في بعض بلاد المسلمين، لا سيما تلك التي يُمنع فيها الكلام في مثل هذه الأمور.

٦- التعاون معهم فيما فيه نصرة مذهبهم:

حصل ذلك من بعض أصحاب هذا الاتجاه، وتأثر بذلك بعض الأدباء والمفكرين، حتى وقعوا في مزالق علمية وعملية خطيرة، فعندما فُتحت دار التقريب في مصر ازدهرت الطباعة والتعريب والتقديم لكثير من كتب الرافضة، وكتب بعض الطامعين في المال مقدمات لكتب الشيعة، بل وقع ضحية ذلك الأديب عبدالمنعم خفاجي صاحب المؤلفات الكثيرة، والذي قدَّم لكتاب "الوسائل ومستدركاتها"، وترضَّى عن صاحب الكتاب، وهو صاحب فصل الخطاب الذي اتهم القرآن الكريم بالتحريف.

وشارك بعضهم في مناسباتهم الدينية المبتدعة من غير هدف مشروع، بل وأعانوهم على إقامة طقوسهم وشعائرهم المبتدعة، فلقد كان الدكتور حسن صعب مثلاً يشارك الشيعة ويدعمهم في بناء مساجدهم في لبنان، ولا يجد حرجاً فيما يقيمونه فيها من شعائر الانحراف والضلال، وأعانهم على بناء مساجدهم دون أن يدرك أن إقامة الجمعة والجماعة ليست من الواجبات في مذهبهم، وأن منهم من يمنع إقامتها قبل ظهور المهدي، وبناء على ذلك يقول: (وقد هالنا أن نلاحظ أن مسجدها الوحيد -يعني إحدى القرى الشيعية في لبنان- توقف البناء فيه من قبل أن يكتمل لنفاد المال، فقررنا

(١) انظر: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ٢/ ٣٥٩، ملحق الوثائق والنصوص، ملحق رقم (٩).

أن نتوجه فور انتهاء جولتنا إلى الوجهاء المسلمين، وأن نخطب في مساجد بيروت أيام الجمعة حتى نجمع المال اللازم لاستكمال بناء المسجد، وكان هذا خير مستهل للنشاط العام لرجال دين من الشبان المسلمين السنة يسعون لبناء مسجد لأبناء المسلمين الشيعة، وهل عرفنا أنفسنا إلا مسلمين لا تفرِّق بيننا سنة ولا شيعة؟، ودار العلم للملايين، ألم يكن كُتّاب الإسلام وعلماؤه الذين تنشر كتبهم من الشيعة أكثر مما كانوا من السنة؟).[1]

والمؤسف إذا كان الشيعة هم من يفرض خطة التعاون ومجالاته، ويستقطب لها رموز الفكر والثقافة من عامة أهل السنة، فلا عجب بعد ذلك أن يستفيد من ثمرة ذلك مذهب الشيعة، يقول صالح الورداني -أحد المتشيعين في مصر- وهو يؤرخ لعلماء ومراجع الشيعة الذين زاروا مصر من أجل التقريب: (وقد استمرت جماعة التقريب تعمل في مصر حتى أواخر السبعينيات تمكنت من خلال هذه الفترة من استقطاب الكثير من الرموز الإسلامية البارزة فيه).[2]

وفي كلامه عن السيد مرتضى الرضوي الذي كان نشيطاً في التقريب يقول: (وقد حرص السيد الرضوي على استقطاب الرموز الإسلامية والثقافية في مصر، فكان لا يطبع كتاباً في مصر إلا ويكون قد كتب مقدمته واحد من هؤلاء الرموز، ولم يكن نشاط السيد الرضوي ينحصر في محيط الرموز الإسلامية والثقافية، وإنما تجاوز هذا الحد، وأجرى اتصالات مع بعض المسئولين في محيط الثقافة وبعض الصحفيين، كان قد التقى مع مدير دار الكتب في عام ١٩٦٥م، وقدَّم إليه طلباً بأن تقوم الدار بإفراد جناح خاص للكتب والمصنفات الشيعية، وسوف تقوم الهيئة العلمية في النجف الأشرف بالعراق بإهداء الدار جميع هذه الكتب...

وحول تعاون دور النشر والجهات الرسمية في طبع ونشر كتب الشيعة يقول

---

(١) شخصيات عرفتها وأحببتها ص١٥.

(٢) الشيعة في مصر ص١٥٥.



الورداني: (قام السيد الرضوي برحلتين إلى مصر: الأولى في فترة الخمسينيات ما بين عام ٥٧ وعام ٥٨، والثانية في منتصف السبعينيات، وفي كلا الرحلتين قام بدور ملحوظ في ميدان الفكر الإسلامي والوحدة الإسلامية، ونشر الكثير من الكتب التي تدافع عن الشيعة).[١]

٧- الدعوة إلى التعاون والاجتماع على القيم والمصالح المشتركة في السياسة والاقتصاد ونحوها:

قال الدكتور القرضاوي: (ورأيي أن نركز في الحوار على الجوانب العملية، ونؤجل الجوانب النظرية والتجريدية، فالغالب أن الجدل فيها لا يوصل إلى نتيجة، مثل (رؤية الله في الآخرة) فالخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة -ومنهم الشيعة الجعفرية والزيدية والإباضية- خلاف قديم عميق، والجدال حوله لا يقدم ولا يؤخر؛ لأن كل فريق متشبث برأيه، مُصِرّ على موقفه، والجوانب العملية التي أشير إلى جدوى الحوار فيها أقصد بها أمرين:

الأمر الأول: ما يتعلق بمواقفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث نجتمع حول هدف واحد، ونصدر عن موقف واحد، ونواجه المخططات المعادية باستراتيجية واحدة.

وإذا كنا في بعض الأحيان، رأينا كيف وقفت الجهات الإسلامية (الأزهر ورابطة العالم الإسلامي والجمهورية الإيرانية الإسلامية) في مؤتمر السكان بالقاهرة صيف سنة ١٩٩٤م مع ممثلي الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في جبهة واحدة ضد دعاة الإباحية واستحلال الإجهاض بإطلاق، ودعاة العري والحرية الجنسية المطلقة، ورفع سلطة الأسرة عن التربية الجنسية للأطفال وغير ذلك، فقد اقتضت المصلحة المشتركة، والموقف الفكري المشترك أن يقف ممثلو الإسلام والنصرانية في خط واحد، فكيف لا يقف السنة والشيعة في خط واحد إذا كان العدو واحداً يريد الخلاص منهما جميعاً؟!.

(١) المصدر السابق ص١٢٧.

والأمر الثاني: ما يتعلق بالأحكام الفقهية العملية، فالحوار فيها أيسر وأقرب منالاً من البحث في الأمور العقائدية والكلامية).[1]

ويقول حسن فرحان المالكي[2] (يجب أن يكون عندنا نظرة استشرافية للمستقبل ونفكر في الالحاد القادم، وعقيدة إبطال النبوات، والتنصير والعلمانية بتعريفها المذموم لا المتوهم فهذا هو الفكر الذي يجب محاصرته وإعداد الدراسات والبحوث لحماية أبنائنا من آثاره السيئة).[3]

ويطرح الغزالي قاعدة: (يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، ونتعاون فيما اتفقنا عليه)، ثم يقول: (من الناحية العلمية يجب أن نتعاون في المتفق عليه ونتسامح في المختلف فيه، ونتساند صفاً واحداً في مواجهة الهجمة الجديدة على ديننا وأرضنا حتى نردها على أعقابها).[4]

وما سبق من الكلام فيه صواب وخطأ، ويحتاج إلى تفصيل سيأتي عند الكلام على نقد مفهوم التقريب بإذن الله.

ولكن إذا كان بعضهم قد دعا إلى أن نضع المسائل العلمية جانبا ونهتم بالعمليات، فإن الدكتور محمد عابد الجابري يرى أنه ليس في القضايا الفكرية بين الفرق ما يفرق، وأن عناصر التقدم موجودة في تراث كل الفرق، مما يعني أن العلاقة بين الفرق علاقة تكاملية، ولن يتحقق هذا التكامل ما لم يحصل التعاون الفكري والعملي في إبراز الجوانب العصرية عند تلك الفرق والمذاهب المختلفة فيقول: (إن التراث خزان للأفكار والرؤى والتصورات تأخذ منه الأمة ما يفيدها في حاضرها، أو ما هو قابل

---

(١) مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٣٩.

(٢) حسن فرحان المالكي: كاتب ومؤلف سعودي، من مواليد بني مالك عام ١٣٩٠هـ، ولا تزال هويته الثقافية مثار جدل وغموض، تقاطعت في كتاباته أهواء الرافضة والزيدية والعصرانيين، وقد اتهمه سليمان الخراشي بالرفض، واستغلال الفكر العصراني مطية لأفكاره، من مؤلفاته: قراءة في كتب العقائد (المذهب الحنبلي أنموذجا). انظر: غلاف كتابه: نحو إنقاذ التاريخ الاسلامي.

(٣) قراءة في كتب العقائد ص١٧.

(٤) هموم داعية ص٤٧.



لأن يعين على الحركة والتقدم، لا بد إذن من الاختيار، ومعيار الاختيار هو دائماً اهتمامات الحاضر، وعناصر التقدم والعناصر المعاكسة لها موجودة في كل أصناف تراثنا، في الفكر الأشعري والفكر المعتزلي والشيعي والفلسفي وجميع المذاهب الفقهية، ما كُتب لها الانتشار وما بقي محصوراً في نطاق محدود، ولذلك فلا معنى للتشبث في الوقت الحاضر باتجاه من هذه الاتجاهات، أو مذهب من هذه المذاهب، وكأنه وحده الممثل الحقيقي للتراث).(١)

وإذا وضعنا المسائل العلمية جانباً رغبة في الاهتمام بالعمليات، كما كان يذكر الشيخ القرضاوي، وكما يريد كثير من المشاركين في مؤتمرات التقريب وندواته، فإنني أتساءل: ما الذي حققته جهود التقريب من مكاسب بعد هذه العقود الطويلة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي؟.

إن المتأمل لحال أهل السنة مع الشيعة يجد أن الطرف السني هم الذين يُطَالَبون ولا يحق لهم المطالبة، والتنازلات تفرض عليهم دون أن يقدم الشيعة في المقابل شيئاً يُذكر، وتهمة تفريق المسلمين وإثارة الفتنة يكال النصيب الأكبر منها لأهل السنة، بينما يتباهى الشيعة بشرف الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، والدفاع عن حرمات المسلمين، وكم هي مظالم أهل السنة التي لم تقدم دعوة التقريب في سبيل حلها سوى الوعود والآمال.

وقد أدرك الدكتور القرضاوي في المؤتمر الأخير المنعقد في الدوحة هذه الحقيقة، وحذر من نشر المذهب الشيعي في البلاد السنية مثل مصر أو السودان، وعدم مراعاة حقوق الأقلية السنية بين الشيعة في إيران، من الأكراد ومن العرب وهم شافعية، ومن البلوش وهم حنفية، وكلهم لا يُمثَّلون في الحكومة ولا بوزير واحد، وكل المحافظين الذين يولون عليهم من الشيعة، كما أن تمثيلهم في مجلس الشورى ليس بنسبة عددهم، وأهل السنة في طهران يقدَّرُون بمليونين أو أكثر، وهم يطالبون منذ سنين بإقامة مسجد لهم، يجتمعون فيه لأداء فريضة صلاة الجمعة، ويشاركهم في ذلك السفراء العرب

(١) التراث والحداثة ص٣٨.

والمسلمون، فلم تستجب السلطات لهم حتى الآن.[1]

وبخصوص الوضع السياسي في العراق أشار الشيخ القرضاوي إلى شيء مما يثبت عدم جدوى التقريب بثوبه الحالي، فمثلاً بعد سقوط النظام البعثي لم يراعَى العدل في اقتسام تركة حزب البعث، فلا زال أهل السنة في العراق يشكون من استئثار الشيعة بمقاليد الأمور هناك ولا يكادون يتركون للسنة إلا الفتات، حتى المساجد التي في مناطق أهل السنة استولى عليها الشيعة، ومنها مسجد صدام الكبير، الذي بُنِي في منطقة ليس فيها شيعي واحد!، فأين التعاون بين الطائفتين؟ والذي ينادي به الشيعة فيستجيب لهم بعض أهل السنة بحسن نية وسلامة مقصد؟.

ثم ما الذي استفاده أهل السنة من تقديم مراجعهم لعلمائنا في الصلاة أو ائتمامهم بنا في صلاتنا؟ وما قيمة شعارات الوحدة الإسلامية التي يتغنى بها الشيعة إذا لم يرفعوا ذلك الظلم عن أهل السنة؟!.[2]

---

(١) انظر: مبادئ التقريب بين السنة والشيعة للدكتور القرضاوي، موقع القرضاوي، بتاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧م، ومحنة التقريب بين السنة والشيعة ص٥٠-٥٢.

(٢) انظر المصدر السابق، وهناك مؤشرات محمودة على إمكانية تصحيح مسار التقريب، تمثلت في تطور موقف الدكتور القرضاوي تجاه التقريب. وأكثر ما يلحظ ذلك في خطابه في مؤتمر الدوحة (٢٠٠٧م)، واختلافه في الموضوع عما طرح في مؤتمرات سابقة وخصوصاً مؤتمر البحرين الذي عقد في (٢٠٠٣م)، وقد عبر عنها محررة في كتاب "كلمات صريحة في التقريب بين المذاهب أو الفرق الإسلامية"، ويمكن أن يكون بعض ما تضمنه هذا الكتاب رأياً متأخراً للشيخ بالنسبة لكتابه السابق "مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية". وفي مؤتمر الدوحة هذا، اقترب الدكتور من ملامسة الواقع والاهتمام بمحور الخلاف فكان مما قاله:(نود أن نبعد عن التنظير ونقترب من الواقع حتى لا نغرق، نقف على أرض العمل، نريد التقريب حقيقة، وفي حين يركز الأخوة على الفقه فإننا نعتبر التقريب بين المذاهب مضللا، فنحن في الخلافات الفقهية يسع بعضنا بعضا، إنما نريد التقريب فيما هو عقدي أصولي، نريد التقريب بين الفرق لا بين المذاهب، ولابد أن نعترف أن هناك تباعدا بين الفرق، تباعد عقدي وسياسي بعضه من صنع أيدينا وبعضه الآخر من صنع أعدائنا). صحيفة الشرق القطرية بتاريخ٢١/ يناير/ ٢٠٠٧م.

وقد أثارت الكلمات التي قالها الدكتور يوسف القرضاوي خلال افتتاح مؤتمر الدوحة (٢٠٠٧م) حفيظة بعض الشيعة، فانتقده الدكتور محمد علي آذرشب - رئيس مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية في إيران- قائلاً :(لم نكن نتوقع من عالم جليل أن يقول ما قاله، خاصة أنه عمل على التحريض بدلاً من التهدئة). وهذا ما يؤكد أن حسن الظن الذي طالما نادى به الشيخ فيما سبق لم يكن أكثره في محله. والشيخ إنما

=تكلم عن الواقع، ولكن ما أهم النقاط التي أثارها الشيخ في مؤتمر الدوحة وهيجت عليه مشاعر الرافضة جميعا؟

في الحقيقة لم يزد الشيخ القرضاوي على ما يلي:

١-توصيف الواقع الدموي في العراق . ٢-والتعجب من سكوت المراجع الشيعية عن مجازر الشيعة ضد أهل السنة هناك . ٣- والنشاط الشيعي الدعوي في سوريا ومصر والسودان وغيرها ٤-واستفزازات الأبواق الإعلامية من فضائيات ومواقع الشبكة والتي تصب الزيت على النار من خلال الطعن في الصحابة رضي الله عنهم. وكل ما ذكره فضيلته هي حقائق ملموسة وشاهدة للعيان، فأين التشدد والتعصب في موقف الشيخ؟!، وهل كان يتوقع الشيعة أن يقوم التقريب على السكوت عن تلك المظالم في حق أهل السنة؟.

وكان مما طالب به في المؤتمر وجوب ترك المستفزات ومن أهمها سب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، فقال مؤكدا ما سبق :(لا يمكن أن نلتقي إذا كان بعضنا يترضى عن الصحابة ويقول (رضي الله عنهم) بينما بعضنا الآخر يلعنهم (لعنهم الله)). انظر:صحيفة الشرق القطرية بتاريخ٢١/ يناير/ ٢٠٠٧م ، وكلمات صريحة في التقريب ص٣٤.

وبعد المؤتمر بفترة انعقد لقاء للدكتور القرضاوي مع علي أكبر هاشمي رافسنجاني -رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام والرجل الثاني بعد مرشد الثورة الإسلامية في إيران علي خامئني- وكان اللقاء نتيجة لمقدمات قام بها وفد من أعضاء في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين منهم الدكتور محمد سليم العوا، وذهبوا إلى طهران للبحث عن مخرج للفتنة في العراق.

وكان من المفترض أن يدور اللقاء حول ثمانية محاور تم الاتفاق عليها في طهران أثناء رحلة الدكتور العوا، وهي لحظة اختبار تاريخية لإمكانية التقارب، ليس على المستوى الديني بل السياسي والأمني الذي يمكن أن يقدمه قادة الشيعة لرفع الظلم عن أهل السنة في العراق، ولكن مقدمة رافنسجاني جاءت تقليدية في وجوب وحدة الأمة، وأن العدو الأكبر لهذه الأمة هو إسرائيل و أمريكا، فكانت أبعد ما تكون عن الموضوعية، حتى قرر الدكتور القرضاوي الدخول مباشرة في الحديث حول تلك المحاور والتي منها التكفير.

وثانيها أنه لا ينبغي عرض الخلافات بين السنة و الشيعة أمام العامة في الخطب العامة وعلى المنابر.

وثالثها ما أشار إليه الدكتور القرضاوي حول ما يتعلق بسب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

و هنا أتى رد رافسنجاني مستنسخاً من مداخلة التسخيري في مؤتمر الدوحة من أنه ليس من المعقول أن نستدعي أقوالا مضت لأقوام قضوا من أمثال نعمة الله الجزائري والطوسي وغيرهم، وعلينا ألا نفتش في الماضي، في حين لا يتوقفون هم عن استدعاء أحداث مقتل الحسين والطعن في إمامة الشيخين في إثارة عوامهم على أهل السنة، وبصورة متخلفة ومزرية بالذوق والعقل.

والملفت في كلام رافسنجاني خروجه عن تقيته في هذا الحوار، كما خرج من قبله محمد تقي القمي أمين دار التقريب الذي دعا المصريين إلى الأخذ بأصول الشيعة ما داموا قد قبلوا بفروعهم الفقهية، فعندما طالب الدكتور القرضاوي بوقف جهود التشييع بين أهل السنة، كان رد رافسنجاني: أن من حق كل مسلم أن يعمل

٨- الخطأ في فهم حقيقة المذهب الشيعي:[1]

إن أول ما ينبغي أن تقوم عليه محاور الحوار مع أي فرقة أو مذهب، هو فهم حقيقة المذهب الآخر، وذلك بفهم عقيدته من مصادره الموثقة، لا من كلام الخصوم، ولا أفواه العامة، ولا من الشائعات؛ إذ هو مقتضى العدل الذي يزين منهج السلف.

ولقد شكك بعض الدعاة بوجود بعض عقائد الشيعة، بالرغم من تأكيد مراجع التقليد على أصالتها عندهم وتمسكهم بها، يقول الدكتور القرضاوي: (حكيت لأحد المتشددين مواقف لبعض الشيعة، رأيت فيها الصدق والاستقامة والاعتدال والإخلاص، فما كان من هذا الأخ إلا أنه قال: هذا فعله تقيّة! فالتقية جزء من تكوين الشيعة الديني!.

=صالحاً وأن ينشر هذا الخبر! انظر: موقع القرضاوي بتاريخ١٥/ فبراير/ ٢٠٠٧م، وموقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بنفس التاريخ.

والملاحظ على مؤتمرات التقريب بين المذاهب الإسلامية تدخل بعض القوى في تحديد أطرافها والمشاركين فيها والموضوعات التي سوف تناقشها، وهي كثيرا ما تخدم الأقليات الشيعية على حساب الأكثرية من أهل السنة، فلم تعد المسألة في بعض الأحيان نقاشا دينيا في حوار بين المذاهب، ولكنها تصبح مساومة هزيلة على ثوابت الدين، وخدمة سياسية لصالح البدعة والانحراف، يقودها في الطرف المقابل دهاة سياسيون، وفي الجهة الأخرى أشخاص طيبون خدعتهم شعارات التقارب والوحدة.

وبالعودة إلى موقف الدكتور يوسف القرضاوي فيمكن أن نؤرخ لتطور موقف الدكتور القرضاوي حول موضوع التقريب مع الشيعة بالآتي:

١- ما قبل مؤتمر الدوحة (٢٠٠٧م) للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

٢- ما بعد مؤتمر الدوحة للتقريب.

وهي دعوة للبحث في ملابسات هذا التطور وأسبابه وما يمكن أن نستفيده من عبر، وارتباط مثل هذه الدراسة بعلم ورمز في وزن وتجربة الدكتور القرضاوي يساعد في استخلاص مزيد من الضوابط الضرورية للتقريب مع الفرق الضالة.

(١) وضع الشيخ الدكتور القرضاوي هذا العنوان على رأس قائمة "ملامح التقريب" التي كتبها بمناسبة مؤتمر البحرين للتقريب الذي عُقد في عام ٢٠٠٣م وهي:

١- معرفة الآخر من مصادره وحسن الظن به.

٢- التعاون في المتفق عليه والتحاور في المختلَف فيه.

٣- تجنب الاستفزاز والمصارحة بالحكمة.

٤- البعد عن شطط الغلاة.

٥- الحذر من الدسائس وضرورة التلاحم. انظر: ورقة "ملامح التقريب بين المذاهب" للدكتور القرضاوي في موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٣م، محنة التقريب ص٢٥.



وذكرت لمتشدد آخر أن العلماء في إيران عندما زرتهم قدموني لأصلي بهم إماماً، وأنا في دارهم، فقال: هذا من باب التقيّة! قلت: وما الداعي إلى التقية، ولست ممن يُرجى ويُخشى، ولم أطلب هذا ولم أتوقعه؟ والتقية إنما يقوم بها الضعيف، وبعد نجاح الثورة الإسلامية، وإقامة الجمهورية الإسلامية في إيران أصبح القوم أقوياء، إن حمل كل عمل طيب، أو تصرف صالح من الشيعة، على أنه من باب التقية هو ضرب من سوء الظن، لا مبرر له ولا داعي إليه).[1]

وليس لي من تعليق على كلام الدكتور القرضاوي في تقديم حسن الظن بمن أحسنوا استقباله وقدموه في الصلاة إماماً، لكن نفي التقية عنهم وحمل مواقفهم في التقريب على ظاهرها قد أثبت الواقع عدم صحته.

ولقد كفى صالح الورداني -المتشيع المصري- مؤونة الرد على ما يدعو إليه الدكتور القرضاوي وغيره من حسن الظن بهم، ولم يترك مجالاً للثقة أو الاطمئنان لبقية دعاتهم إلى التقريب، مع حرص الورداني نفسه على التقريب ومناداته به، فقد وضح الغرض من دعوتهم للتقريب وهو دخول السنة في مذهبهم فقال: (ومنذ التزامي بخط آل البيت أردت أن أكفّر عن هذه السنوات، فمن ثَم فقد آليت على نفسي ألا أترك أحداً ممن كنت أعرفه في الوسط الإسلامي من قبل إلا وأُفقده الثقة في الأطروحة السنية... ثم يقول: (وكنت قد استطعت بعون الله أن أستقطب الكثير من العناصر لصف التشيع من مختلف التيارات العاملة في الوسط الإسلامي بمصر، من تيار التكفير ومن تيار الجهاد ومن التيار السلفي).[2]

فتفسير جميع أعمالهم ومداراتهم على أنها نوع من العمل البريء الذي لا يستبطن هدفاً أو غاية، فضلاً عن جعلها نابعة من حرصهم على وحدة المسلمين وعدم تفريق الكلمة، كل ذلك قد كذَّبه حديثهم وواقعهم، كما أن تكذيب التقية ونفيها عنهم في حين أن

(١) محنة التقريب بين السنة والشيعة ص٣٤.

(٢) الخدعة ص١٨٠.

المعاصرين من علمائهم ومراجعهم ودعاة التقريب منهم يقرون بها، ويعلنون تدينهم بها، هو من التقصير في الاطلاع على حقيقة مذهبهم.

قال إمامهم الخميني: (إن كل من له أقل قدرٍ من التعقل يدرك أن حكم التقية من أحكام الإله المؤكدة، فقد جاء أنَّ من لا تقية له لا دين له، وكل من له دراية بالتاريخ يعلم أن الأئمة وأتباعهم الشيعة مروا بظروف قاسية، وأن السلاطين والخلفاء كانوا يُبيدون كل من ينتمي إلى الشيعة).(١)

هكذا هي التقية عند الروافض فإنها تعني إخفاء الحقيقة، والتظاهر بخلاف الباطن، والكذب على الناس، وتعليمهم الأحكام الخاطئة لتقع الفتن والخلافات فيما بينهم، والذي يقوم بكل ذلك الشر هم الأئمة المعصومون عندهم كما يزعمون، فماذا يظن فيمن هم دونهم كالتسخيري وغيره.

وقد مثَّل شيخهم الأنصاري على القدر المستحب من التقية الشيعية عندهم فذكر أمثلة منها: (الصلاة معهم (يعني أهل السنة) على وجه الاقتداء، والأذان لهم، ومدح أسلافهم لمجرد تأليف قلوبهم ..ثم قال مباشرة: فإن ذلك كله غير مشروع لكن رغَّب فيه الشارع حسماً لمادة الضرر الذي ربما يحصل من عدم المخالطة معهم كما يظهر من الأخبار).(٢)

فإذا عرف ذلك عرف الدافع الذي يحمل الشيعة عبر وسائل الإعلام وفي الندوات والمؤتمرات على الثناء أحياناً على الصحابة، والتظاهر بنوع تودد للمسلمين.

ولا يستطيع العاملون على نشر المذهب أن يتقدموا في مخططهم بدون التقية، هذا هو واقعهم؛ ومن نظر في حال أدعياء التقريب عرف أنهم ينقضون في حالٍ ما دعوا إليه في حال أخرى، حتى قال الدكتور مصطفى السباعي(٣)-رحمه الله-: (إن بعضهم يفعل

(١)كشف الأسرار ص١٤٨.

(٢) كتاب الصلاة ٢/ ٤٧٧.

(٣) مصطفى السباعي: أحد أعلام هذا العصر ولد في سوريا في ١٣٣٤هـ،١٩١٥م، من نتاج بيت من بيوت العلم في الشام، ونتاج الأزهر حيث نال منه شهادة الدكتوراه في علمي الفقه والحديث، وهو أول مراقب عام للإخوان المسلمين في سوريا، أسس أول كلية شريعة بدمشق عام ١٩٥٤م وكان أول عميد لها، من مؤلفاته السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، والاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤هـ. انظر: علماء ومفكرون عرفتهم ١/ ٣٧٩.



خلاف ما يقول في موضوع التقريب، فبينما هو يتحمس في موضوع التقريب بين السنة والشيعة، إذا هو يصدر الكتب المليئة بالطعن في حق الصحابة أو بعضهم ممن هم موضع الحب والتقدير من جمهور السنة).[1]

وأكد الدكتور السباعي رحمه الله -وهو صاحب مفهوم معتدل في التقريب ومن المهتمين به، كما أنه قد سعى لعقد مؤتمر إسلامي بين الفريقين- من خلال تجربته ومعايشته لدعاة التقريب الشيعة، أنهم يلقون أهل السنة بوجه، ويلقون إخوانهم من علماء الشيعة بوجه آخر؛ فيقول -رحمه الله-: (دعاة التقريب من الشيعة من علماء الشيعة إذ هم بينما يقيمون لهذه الدعوة الدور وينشئون المجلات بالقاهرة ويستكتبون فريقاً من علماء الأزهر لهذه الغاية، لم نر أثراً لهم في الدعوة لهذا التقارب بين علماء الشيعة في العراق وإيران وغيرهما، فلا يزال القوم مصرين على ما في كتبهم من ذلك الطعن الجارح، والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة لا تقريب المذهبين كل منهما إلى الآخر).[2]

ويقول الشيخ محب الدين الخطيب عن آيتهم العظمى محمد محمد مهدي الخالصي - وهو الذي طالما تشدق بشعار الوحدة في العراق، ويردد ذلك في خُطَبه دائماً: (ما فتئ يعلن في صباح كل يوم ومسائه أنه داعية للوحدة والتقريب، وله أصدقاء كثيرون في مصر وغيرها ممن يدعون للتقريب، ويعملون له بين أهل السنة، فإن هذا الداعية إلى التوحيد والتفاهم -عليه من الله ما يستحقه- نفى عن الشيخين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- حتى نعمة الإيمان).[3]

ويقول عنه الدكتور ناصر القفاري: (ولقد وقفنا على نص خطير له يكشف حقيقة الوحدة التي يدعو إليها، وأنها تقوم على سب الصحابة، فقد صرَّح بأنه يريد من أهل

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص٩.

(٢) المصدر السابق ص١٠.

(٣) الخطوط العريضة ص٢٧، ثم نقل كلام الخالصي في ذلك من كتابه: إحياء الشريعة ١/ ٦٣، ٦٤.

السنة أن يتحدوا معه على سب عائشة أم المؤمنين وخيار صحابة رسول الله المؤمنين، وإلا فلا وحدة، وسيلوذ الخالصي بالتقية)، ثم نقل عن كتاب (الإسلام سبيل السعادة) للخالصي قوله: (فإن وافقنا باقي طوائف المسلمين -يعني على لعن الصحابة وسبّهم- تمت الكلمة وائتلف الشمل، وإن أبوا رجعنا إلى حكمنا الأول، وهو التقية؛ حذراً من الفُرْقة وحرصاً على اتحاد الكلمة).[1]

ومع تأكيد الشيخ القرضاوي على منهج مهم قرره السلف الصالح في الحكم على المخالفين، وهو ضرورة فهم مذهب المخالفين من خلال مصادره المعتمدة، وليس من كلام خصومه، أتساءل، هل كان الشيخ القرضاوي مع سعة علمه واطلاعه على علم بعقائد القوم من كتبهم؟ أم أن الشيخ كان يعتمد على ما يسمع من رموز التقريب الشيعة كالتسخيري وغيره؟ الذي أظنه هو الثاني، ولذا رأينا الشيخ يتردد في اتهامهم بالتقية[2]

ومن صور قلة المعرفة بمذهب الشيعة خلط الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله- بين مقالات طوائف الشيعة، فنسب بعض عقائد الإمامية إلى الغلاة من الدروز والإسماعيلية ونحوهم، بينما هي في مذهب الإمامية الاثني عشرية، فقال: (فقه غلاة الشيعة هؤلاء قام على الاعتقاد بالتثليث: الله، ومحمد، والإمام، وعلى أن الإمام حقت

---

(١) مسألة التقريب ٢/ ٢١٠.

(٢) وفي ظني أن بعض أهل السنة يخطيء حين ينظر إلى جميع الشيعة بمؤسساتهم وجمعياتهم وعلمائهم من خلال شخصية التسخيري وأمثاله؟. فإن تلك الشخصيات الشيعية المتحمسة للتقريب كالتسخيري مثلاً غير خارجة عن أحد أمرين: ١-إما أنها لا تملك التأثير على قادة التشيع وعامتهم، لذا فإننا إن أحسنا الظن بمقاصد هؤلاء فإن تحصيل التقريب مع أمثالهم ليس ذا جدوى، لعدم قدرتهم على الالزام والالتزام بما تقرره جهود التقريب، فغالب هؤلاء لا يملكون من أمر بني قومهم شيئا. ٢- وإما أن يكون هؤلاء أدوات موضوعة في خدمة التشيع تحت ستار الدعوة إلى الوحدة الإسلامية. وهذا ما أميل إليه إذا ما وضعنا في الاعتبار حوار الدكتور القرضاوي مع رفسنجاني -الذي يأتمر التسخيري بأمره- عندما أثار مدير الحوار في قناة الجزيرة قضية تشييع أهل السنة في بعض المناطق، فقال رافسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران:(أتصور أن التبليغ من حق الجميع، أما إذا كان الأمر يتعلق بإثارة عيوب الآخرين فنحن لا نعتقد ذلك) هذا ما قاله رافسنجاني دفاعا عن دعوتهم إلى باطلهم بينما يحذر الشيخ القرضاوي أهل السنة من (تسنين الشيعي) لأن في ذلك فتنة!!. انظر: موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧م، محنة التقريب بين السنة والشيعة ص٢٠٥.

فيه روح الله، فهو معصوم عن الخطأ في قوله وعمله، وقوله حجة في التشريع لا تقلّ عن حجية القرآن، بل قد تفوقه أحياناً؛ إذ بقوله تُنسخ بعض أحكام القرآن أو توقف، وفقه الغلاة قام على قول الإمام أكثر من قيامه على نصوص القرآن، ومتقدمو الشيعة من الإمامية والاثنا عشرية يعدون هؤلاء خارجين عن الإسلام وكفَرة به، كما تنظر إليهم بقية المسلمين هذه النظرة)[1]، وما ذكره الشيخ في الإمامة والقرآن هو من صلب عقيدة الإمامية الاثني عشرية، وخصيصة مذهبهم، لكنه خفي عليه، لعله بتأثير من دعاة التقريب الشيعة.

ولذا رأيناه ينفي الفرق بين أهل السنة والشيعة في الأصول والفروع محتجاً بما كتبه أحد دعاة التقريب وهو الشيعي محمد جواد مغنية، فقال الشيخ محمد الغزالي: (بقي أن نزيل وهماً قد يعلق بأفهام القاصرين، وهو أن الشيعة لهم مصادر أخرى يفهمون منها الدين، ويخالفون بها جمهور المسلمين، وهذا شَطَط بالغ، فإن الشيعة- وهم نحو ثمانين مليوناً من المسلمين- لا يفترقون عن الجمهور في اعتماد الأصول التي شرحناها ... وأصبح كلام الشيعة لا يزيد عن كلام أي مذهب إسلامي آخر في فقه الأصول والفروع، وإليك البيان منقولاً عن كتاب "مع الشيعة الإمامية" للأستاذ العلامة "محمد جواد مغنية". ومنه تعرف رأيه في الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس)، ثم نقل كلاماً طويلاً له.[2]

لقد أصبح فهم مذهب الشيعة أمراً ميسراً بسبب وفرة مصادر الشيعة في هذه الأزمنة، وهي خدمة اجتهد عليها الخميني وحرص عليها رجاله وحماة ثورته من بعده في إيران، فطبعت الكتب وانتشرت المواقع الرسمية لكبار مراجع التقليد عند الشيعة، ونشطت مراكز البحوث والدراسات في إظهار تراثهم، وتزاحمت فضائياتهم الدينية التي يشرف على كثير منها مجتهدون من طلاب الحوزات في إيران والعراق، وغدا من السهل اليوم

(١) ليس من الإسلام ص١٣٠.

(٢) المصدر السابق ص٥٨.

توثيق مقالات الشيعة أكثر من أي وقت مضى، فلا عذر لمن جهل حالهم أن يعرف حقيقة المذهب من مصادره الموثوقة.

وإن كان لجهود الشيعة في إحياء تراثهم اليوم من فضل آخر على المسلمين، فهو التأكيد لأولئك الذين يشككون في نزاهة أئمة أهل السنة على أن أئمة الإسلام لم يظلموا الشيعة أو يتقولوا عليهم، بالرغم من ندرة مصادرهم أو صعوبة الوصول إليها في بعض الأزمنة الغابرة، بل كانوا أهل عدل وإنصاف وتدقيق، وقد قال ابن تيمية الذي يكفِّره الشيعة المعاصرون ويعدونه ناصبياً: (فأهل السنة يستعملون معهم -أي الرافضة- العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقاً كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضاً).[1]

فشتان ما بين المنهج السلفي الذي يقوم على التدقيق ويدعو إليه والمناهج التي تتحكم فيها الأهواء وتؤثر في عدلها الخصومات، فضلا عن مناهج الرافضة التي تبيح الكذب والافتراء على المخالفين في سبيل نصرة المذهب والطعن في المخالف.

ونتيجة لتلك الإشكالات المنهجية، والتهوين من شأن الخلاف مع الشيعة، وقعت جملة من المفاسد التي تهدد عقائد الاسلام، ومما وقع بسبب ذلك:

١- طالب الشيعة باعتبار مذهبهم مذهباً خامساً، وأصدر الشيخ شلتوت فتواه المشهورة بجواز التعبد بالمذهب الجعفري، ولا يزال كثير من أصحاب هذا الاتجاه فرحين بفتوى الشيخ شلتوت، ويشاركون الشيعة الرأي في أنها من أبرز ملامح التجديد في وقتنا المعاصر.

يقول جمال البنا: (على أن الفتوى التي فاقت هذه الفتاوى -يقصد إجازة شلتوت

(١) منهاج السنة ٣/ ٣٩، وانظر: كلام الخميني في المكاسب المحرمة ١/ ٢٥١ حيث جوَّز فيه الكذب لأجل نصرة المذهب.

لفوائد البنوك-كلها في جدتها وأصالتها هي بلا شك الفتوى التي أصدرها بأن المذهب (الاثنا) عشري الجعفري مذهب يجوز التعبد به؛ أسوةً ببقية المذاهب المتبعة والمقررة.. وكانت هذه الفتوى من أهم الدواعي التي أدت إلى التقريب بين شِقَّيِ الأمة الإسلامية: السنة والشيعة، وأوجدت جسراً للتلاقي والتفاهم المشترك بدلاً من العداوة والانقسام).(١)

ويقول الدكتور محمد عمارة حول فتوى الشيخ شلتوت: (الرقم الصعب الذي حققه - رحمه الله- هو كسر هذا الحاجز النفسي بين السنة والشيعة، والذي كان يترك أثره في التشكيك والريبة، وبالتالي في التباعد بينهما؛ حيث أكد إسلامية الشيعة، وانتهالهم من المصادر الإسلامية، وعلماء الشيعة بدورهم أكدوا مراراً هذه الحقيقة بحق إخوانهم أهل السنة، فهذه فتوى الإمام الخميني -رحمه الله- بلزوم التحاق الإيرانيين بصلاة الجماعة في المسجدين).(٢)

٢- تمكن الشيعة من نشر كتبهم المذهبية في ديار أهل السنة، بل في مصر التي لم تعرف التشيع قرونا، وأحيانا على نفقة وزارة الأوقاف، وبمعونة بعض مشيخة الأزهر كالشيخ حسن الباقوري، والشيخ محمد الغزالي والسيد سابق -غفر الله لهما-.(٣)

كما صدر في مصر أيضاً بعض الكتب التي تدافع عن الشيعة وإيران، وشارك في ذلك بعض أصحاب هذا الاتجاه، ككتاب (إيران من داخل إيران) لفهمي هويدي، و (رسالة إلى الدعوات الإسلامية) لجمال البنا وغير ذلك.

وقدمت التسهيلات لطباعة الكتب التي تدافع عن عقائدهم، وتحسّن صورتها، ومنها: أصل الشيعة وأصولها لكاشف الغطاء، والمتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي، والتشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية وغيرها من الكتب التي استهدفت ترويج وتزيين المذهب.

---

(١) تجديد الإسلام ص١٤٩.
(٢) في مقال له بعنوان "التقريب بين المذاهب الإسلامية" مجلة الهلال، عدد شعبان، ١٤٢٣هـ.
(٣) انظر: مسألة التقريب بين المذاهب الاسلامية ص٩٧، مسألة التقريب ١/ ٨، ٢/ ١٨٠.

٣- دعا بعض أصحاب هذا الاتجاه أهل السنة إلى الرجوع إلى كتب الشيعة في الحديث كما يرجعون إلى البخاري ومسلم[١]، وكذلك في الفقه، فقد دعا أحمد كمال أبو المجد علماء أهل السنة إلى تقبل الفقه الشيعي في الفروع كما يتقبلون آراء المدارس الفقهية الأربعة.[٢]

وفي هذا الوقت، وبعد عقود من تحذيرات أهل العلم والدراية بمسالك الشيعة ووعورة طريق التقريب في ثوبه الذي خاطته دار التقريب في مصر، بدأت صيحات التقريب تخفت، وتغير خطاب بعض أهل الفكر لما رأوا أن كثيرا مما قدموه في سبيل التقريب لم يأت بثمرة في حجم العطاء الذي جادوا به، والتنازلات التي استغلها الشيعة أبشع استغلال، يقول الدكتور محمد عمارة: (لم يأخذ فقهاء الشيعة شيئا عن فقه المذاهب السنية، بينما سارع بعض فقهاء أهل السنة لاحتضان كل تراث المذاهب الفقهية، وأجاز بعض علمائهم التعبد على أي مذهب من المذاهب الفقهية المدونة ضمن تراث الفقه الاسلامي العام، لقد أصدرت مصر موسوعتها الفقهية على المذاهب الثمانية... بينما نص دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية على أن المذهب الجعفري وحده هو مذهب إيران كلها بمن فيها من السنة!، بل ونص هذا الدستور على أن جميع مواده قابلة للتعديل باستثناء هذه المادة التي تحدد مذهب الدولة!).[٣]

---

(١) انظر المصدر السابق ٢/ ١٨٠-١٨١.

(٢) انظر: حوار لا مواجهة ص٢٨٥.

(٣) أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول ﷺ ص٢٠-٢١.

المبحث الثالث
نقد مفهوم التقريب عند الاتجاه العقلي المعاصر في ضوء الكتاب والسنة

لا شك أن عدم وجود الخلاف إنما هو أمل يرجوه كل مسلم، ويستبشر بحصوله كل مؤمن، فإن الاجتماع والتآلف كسب عظيم، ونجاح كبير للأمة بلا ريب في حاضرها ومستقبلها، لكن واقع الحال بين أهل السنة والشيعة غير ذلك، وتاريخ الصراع وما في كتب الامامية يؤكد على عمق الخلاف، ولقد سلك الناس من أجل تحقيق الاجتماع والتقارب مع الشيعة طرقا مختلفة، يمكن إجمالها -حسب نظري- في طريقتين، طريقة ممنوعة، وطريقة مقبولة:

١- المفهوم الممنوع للتقريب:

يعود السبب في خلل طرق وأساليب التقريب عند بعض دعاته إلى قضية مهمة، هي عدم انطلاقهم من أسس علمية شرعية في التقريب، إذ كان من الواجب قبل الدخول في مشروع أن تستلهم خطوات التقريب من آيات الكتاب العزيز، وسنة النبي ﷺ القولية والعملية والتقريرية، وسير سلف الأمة في دعوة أهل البدع ومعاملتهم.

وهذا الخلل هو المسؤول عن المشكلات التي سبقت الإشارة إليها عند عرض (ملامح التقريب عند الاتجاه العقلي)، وعلى رأسها تصور عدم وجود خلافات جوهرية بين أهل السنة والشيعة، ثم الامتناع بعد ذلك عن السعي لإزالة أسبابها أو التخفيف من حدتها على الوجه الشرعي.

ودعوى عدم وجود خلاف أساسي على الرغم من وجوده أمر خطير؛ لأنها تتضمن الحكم على الضلال والباطل بأنه الإسلام، وهذا باب من أبواب الصد عن دين الله وشرعه؛ لأن أصحاب ذلك الضلال إذا ظنوا أن ما هم عليه من باطل هو الإسلام ثم رأوا ذلك فاسداً في العقل شكوا في الإسلام كله وذهبوا يبحثون عن عقائد أخرى.

وكذلك عند عوام أهل السنة الذين يلتبس عليهم الحق إذا ما سمعوا بعض أهل الفكر ينفون وجود اختلاف بين عقيدة أهل السنة والشيعة، فربما انخدعوا بالباطل، لا سيما مع تزيين أهله له، أو انساقوا مع شهواتهم إذا ما وجدوها عند أهل البدع، وفي كلا الحالتين تضعف حصانة عامة أهل السنة ضد البدعة.

وقد أدرك الشيخ رشيد رضا -رحمه الله- خطر هذا المعنى في آخر حياته، وأن الزعم بأنه لا خلاف بين السنة والشيعة، إنما يضر أهل السنة فقط؛ لأن ذلك معناه أن أهل السنة موافقون للشيعة في شذوذهم الذي يهدم الدين والعقيدة، ولا يعتبرون ذلك الشذوذ ماسّاً بالعقيدة.[1]

ومن هنا كانت إقامة البينة أمرا واجبا على أهل العلم والفكر؛ لأن التستر على الخلاف لا يؤدي إلى إزالته بل يؤدي إلى استمراره واستفحاله[2]، وهو يقطع كل طريق في بيان الحق لمن ضلّ عنه، والواجب أن تتكاتف جهود الباحثين والمفكرين في سبيل تبصير هؤلاء بضلالهم بالحكمة والمجادلة الحسنة، وفضح دعاة الباطل الذين يلبسون على الناس دينهم و يفسدون عليهم دنياهم.

وفي المقابل كان ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاعتذار عن انحرافاتهم، والسكوت عن إثارتها، بما يؤدي إلى ترك البيان والنصح الذي هو من ضرورات نهضة الأمة، رغبة في تحقيق تماسك الأمة ووحدة الصف في وجه العدو الخارجي، أحد أهم أخطاء دعاة التقريب.

وفضيلة الشيخ القرضاوي لا يُشك في غيرته على أمته وصدقه في ذلك، لكن السعي وراء التقريب دون تحديد ضوابطه وأسسه الشرعية، يفتح الباب لمزيد من التشرذم داخل صف أهل السنة، وهو ما أدرك الشيخ مقدماته بعد ذلك.

وإن من الخطأ الذي يساهم في تكريس المفهوم الممنوع للتقريب ما قد يقع من بعض

---

(١) مجلة المنار ٢٩/ ٤٣٣.

(٢) اقتباساً من: مسألة التقريب ١/ ٩، ٢/ ١٧٤.



أهل الفكر والعلم من التقصير في استفراغ الوسع وبذل الجهد في استبانة حال الامامية ومعرفة أصولهم ومبادئهم، من ذلك ما وقع للشيخ شلتوت حول فتوى جواز التعبد بمذهبهم، والتي استند إليها كثير من أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي، واحتج بها الشيعة أيضا على عدم وجود اختلاف بين الفريقين، فجعلوا من هذه الفتوى قاعدة ينطلقون منها للتقريب.

ولقد رد هذه الفتوى الشيخ محمد حسنين مخلوف[١]-رحمه الله، المفتي الأسبق وأحد الذين عاصروا تلك الفتوى- فقد تكلم عن ملابسات الفتوى فقال: (بدأت فكرة التقريب بين أهل السنة والشيعة حين كان بمصر رجل شيعي اسمه "محمد القمي"، وسعى في تكوين جماعة سماها جماعة التقريب، وأصدر مجلة التقريب، وكتب فيها بعض الناس، وأنا لم أكن موافقاً لا على التقريب ولا على المجلة، ولذلك لم أكتب في المجلة، ولم أجتمع مع جماعة التقريب في مسجد ما، وقد سعى "القمي" لدى شلتوت في أن يقرر تدريس مادة الفقه الشيعي الإمامي في الأزهر أسوة بالمذاهب الأربعة التي تدرس فيه، وأنا حين علمت بهذا السعي كتبت كلمة ضد هذه الفكرة، وأنه لا يصح أن يُدرَّس فقه الشيعة في الأزهر، ألا ترون أن الشيعة يجيزون نكاح المتعة ونحن في الفقه نقرر بطلان نكاح المتعة، وأنه غير صحيح، وقد أبلغت هذا الرأي لأهل الحل والعقد في مصر إذ ذاك، وأصدروا الأمر لشيخ الأزهر بأنه لا يجوز تدريس هذا الفقه، ولم ينفذ والحمد لله).[٢]

والشيخ شلتوت نفسه قد عارض فتواه حين سُئل عن زواج المتعة الذي هو جزء من الفقه الشيعي، فأجاب الشيخ شلتوت بأن أمثال هذا الفقه الذي يبيح زواج المتعة لا يمكن أن يكون شريعة الله[٣]. والذي يطالع فتاوى الشيخ شلتوت -رحمه الله- في ذم

(١) محمد حسنين مخلوف: ولد عام ١٢٧٧هـ، ١٨٦١م، نشأ في أسرة عريقة وذات علم، ووالده العلامة حسنين مخلوف من كبار علماء الأزهر، وهو أول من اختير عضوا في هيئة كبار العلماء، توفي عام ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م. انظر: محمد حسنين مخلوف لعلي جمعة محمد ضمن أعلام الفكر الاسلامي ص٩٣٠.

(٢) نقلاً عن: مسألة التقريب ٢/ ٣٥٨.

(٣) انظر: فتاوى الشيخ شلتوت ص٢٧٥.

بعض البدع العملية التي تتصاغر أمام بدع الرافضة، وخاصة بدع القبور والأضرحة والغلو يجد كلاماً قوياً، فما هو الحال لو اطلع الشيخ على ما هو موجود في أصول المذهب الإمامي من عقائد منحرفة وشركيات ظاهرة؟!.

ومن الخطأ في التقريب أن يمنع الباحثون وطلاب الحق من النظر في كتب ومصادر الشيعة بحجة أن ذلك (يباعد ولا يقرب، ويفرق ولا يجمع)؛ ولأن فعله يتسبب في فتنة!، كما ذكر ذلك الشيخ القرضاوي، فإن تجاهل المشكلة الأصلية هو انصراف عن أصل الداء إلى العَرَض، وليس في ذلك خدمة للتقريب، بل خدمة لجهود الشيعة في نشر مذهبهم.

ومثل ذلك إنما يريده الامامية لإسكات أيّ صوت سني يردُّ باطلهم، ويكشف خداعهم، وما انطوت عليه دعوتهم من تضليل، وكل من يتصدى لباطلهم يعتبر مناوئاً للتقريب والوحدة، وكل من يكشف خداعهم فهو يريد أن يفرِّق المسلمين.

يقول الدكتور مصطفى السباعي -رحمه الله-: (ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أن كل بحث علمي في تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية مما لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة، يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث فيه، ويتسترون وراء التقريب، ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين في التقريب).[1]

وإذا كان من الخطأ أن ينطلق التقريب من المساحة المشتركة في الميدان الفقهي مع إهمال المسائل الأصولية في الدين، فإن ما هو أسوأ من ذلك هو البحث عن المشتركات الفكرية التي تستمد أصولها من القيم الغربية، وهو ما قد وقع من بعض المفكرين الذين لم يعرفوا بعلم ولا دعوة فذهبوا يكيلون المديح والثناء لمفكري الشيعة الذين يسعون لتقريب مذهبهم من روح العصر وواقع الحضارة الغربية، فوضعوهم في خانة التجديد وشركاء الفكر والتنوير.

وهو ما وقع من مثل جمال البنا الذي يشيد بشذوذاتهم الفقهية حول المرأة -وهي

(١) المصدر السابق ص١٠.

موضوعاته المفضلة ومن أكثر ما يتعلق به جمال البنا من تراث الشيعة الفقهي- كنكاح المتعة، والنكاح بلا ولي، والجمع بين الصلوات ونحو ذلك.[1]

والحقيقة أن مثل هؤلاء الذين رأى فيهم البنا صورة حية للتقريب لم يتخلَّوا عن مذهبهم في سبيل العصرنة، ولم يتجاوزوا أساسياته في الجملة، ولم يتنكروا لأسلافهم كما يفعل جمال البنا.

ومن الخطأ في التقريب مع الامامية –في نظري- إحسان الظن مع الذين يخالفون العقل والعدل برفعهم مطالبهم التي تتجاوز في حقيقتها المطالبة بحرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر البدعية –وهو ما حظي به الشيعة في بلاد أهل السنة على امتداد العالم الإسلامي رغم كونهم أقلية-، إلى مشروع اضطهاد ديني للأغلبية من أهل السنة في بلاد أهل السنة، أو التعدي على حقوقهم أهل السنة في التربية والتعليم، وحقهم في صون معتقداتهم من الدخيل والمنحرف.

ولئن شهد واقع التقريب في وقت مبكر نماذج من ذلك الوعي الذي تجسد في كل من الشيخ محب الدين الخطيب في مصر، ومصطفى السباعي في بلاد الشام، فإن المملكة العربية السعودية قد عرفت أيضا ثُلّة من أهل العلم -قديما وحديثا- أدركوا ماترمي إليه مطالب الشيعة تحت ستار التقريب.

وكشفوا خطر الخلط بين إعطاء المخالفين حقوقهم الشرعية، والسماح لهم بالتعدي على دستور الأمة القائم على الكتاب والسنة، وما يمكن أن يتوسلوا به في سبيل تحقيق أهدافهم، من التقوي بالأجنبي الكافر في فرض مطالبهم، وسوف أضرب مثلاً على شخصية علمية، أدركت ببصيرتها خطورة تلك المطامع الشيعية على عقيدة البلاد ووحدتها.

فحول قائمة المطالب التي قدمها الشيعة في المملكة العربية السعودية للملك عبدالله بن عبدالعزيز في فترة ولايته للعهد علق فضيلة الدكتور سفر الحوالي بجواب طويل

(١) انظر: تجديد الإسلام ص١٥٧.

تضمن خفايا وأبعاد تلك المطالب، وخطورتها على وحدة المجتمع المسلم، فقال:

(إن من يطلع على مطالب الطائفة الشيعية المقدمة لولي العهد السعودي يجد مفهوماً جديداً لحرية الأقلية ليس له نظير، لا في تاريخنا الإسلامي ولا في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، التي تقرر بدهياً أن المطالبة بالحرية إلى حد التجاوز إلى حرية الآخرين هو عدوان يجب على الكافة رفضه ... والسابقة الوحيدة لتحقيق مطالب الشيعة، والنتيجة المنطقية لها هي استبداد الأقلية بحكم الأكثرية مثلما حدث للمعتزلة حين فرضوا على الأمة عقيدة القول بخلق القرآن، ومثل بعض الدول الإفريقية التي يحكمها النصارى مع أن المسلمين فيها ٩٥٪ أو أكثر، إن مطالبة أي طائفة بحرية العبادة شيء، ومطالبتها بالتحكم في عقائد الأمة كلها شيء مختلف تماماً، وفي هذه البلاد يولد الشيعي ويموت شيعياً دون أن يحاسبه أحد على ذلك وهذه هي حدود حرية الاعتقاد.

أما ما يعتقده أهل السنة في الشيعة وغيرهم وما يجب عليهم من بيان الحق ودعوة الأمة إلى العقيدة الصحيحة وتربية أبنائهم عليها في مناهجهم وغيرها، فهذا واجب ديني على أهل السنة لا يحق للشيعة ولا غيرهم المطالبة بإسقاطه، ولا يجوز للحكومة الاستجابة له وإلا فقدت شرعيتها، ووقعت في ظلم الأكثرية لمصلحة الأقلية، وناقضت دستور البلاد ومفهوم الحرية نفسه.

ونحن هنا في بلادنا دستورنا الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح ولا نحتاج إلى صناديق أصلاً لإثبات أن الشيعة أقلية ضئيلة، وأن مطالبتها بأن تتحكم في الأكثرية السنية لا يستند إلى أي حق شرعي أو قانوني...

إن الشيعة يهددون تلميحاً وتصريحاً بأنه إذا لم تعطهم الحكومة ما يريدون فسوف يتحالفون مع العدو الأجنبي، وهذا يكشف عن حقيقة ما يريدون، وأنه الابتزاز وليس الوحدة الوطنية.

وبعض الناس ينافق الشيعة ويتحدث هو الآخر عن حقوقهم بنفس لغتهم وهو لا يدري ما هي الحقوق وإلى أين تنتهي، وهو بذلك يوقظ فتنة وشقاقاً دون أن يشعر، ولو

أنه كان في منصب إداري واستجاب لما يريدون هم أو غيرهم فسيجد نفسه مسخّراً لتنفيذ مطالب متناقضة من كل طائفة، وفي النهاية لا بد أن يضع حداً يقف عنده الجميع، وهذا الحد يجب أن يُوضَع الآن على أساس من الدستور المحكم،كتاب الله وسنة رسوله وسنة الخلفاء الراشدين في أهل البدع...[1]

ويبقى هنالك أمران:

الأول: أنه لا إكراه في الدين، فالاعتقاد خارج عن سيطرة البشر أصلاً، وهداية التوفيق لا يملكها إلا الله وحده، ولكن واجب الحاكم المسلم ألا يدع فئة من الرعية تجاهر بأعظم الذنوب وهو الشرك بالله تعالى، وتعلن شعائر مجوسية قديمة مثل اللطم والضرب في المآتم وأمثالها من الأعمال التي تتنافى مع الإنسانية، والتي أصبح كثير من شباب الشيعة -ولله الحمد- يرفضها، والمجاملة في هذا غشّ للشيعة أنفسهم، ولا يجوز للراعي غش الرعية ولو كان ذلك بطلب منهم.

الثاني: أن الشريعة تُوجب العدل بين المواطنين على أسس لا تخالف المشروعية العليا للأمة، وليس هذا مقام التفصيل، ولكن أذكر على سبيل المثال:

١- العدل في الحقوق الدنيوية: مثل الخدمات التي تقدمها وزارة البلديات والطرق وبناء المدارس والمستشفيات ونحوها.

٢- المساواة في الأجور: إذا كان العمل واحداً، وهذا متحقق في وزارة الخدمة المدنية.

٣- العدل في حماية جناب التوحيد: مثل معاقبة من نشر أو روّج لكتاب أو عقيدة تتنافى مع العقائد القطعية في الإسلام، كدعوى أن القرآن محرّف، أو الاستهزاء بالدين، أو ما فيه استغاثة بغير الله تعالى ووجوب إحالته إلى القضاء بتهمة نشر الكفر وترويجه سواءً كان سنياً أو شيعياً.

---

(١) وفي موقف أمير المؤمنين من الخوارج دروس وعبر جديرة بالنظر والتأمل، انظر مثلاً: التشريع الجنائي في الاسلام ١/ ١١٣، ٤/ ٢٥٨.

٤- المساواة في تعزير من سب أحد الخلفاء الراشدين الأربعة: سواء كان سنياً أو شيعياً، وأن من سبّ أو نشر ما فيه سب لأصحاب النبي ﷺ يعاقب كما يعاقب من سبّ أو نشر ما فيه سب لآل البيت.

٥- فتح باب المجادلة بالتي هي أحسن: مع تشديد الرقابة على المطبوعات والمواد الإعلامية، ووضع ضوابط عامة لضمان العدل في الأحكام، مثل إلزام كل من يكتب عن طائفة أو فرد بتوثيق ما يقول من مصادره، والتزام الموضوعية في البحث والحوار، والبعد عن الافتراء والتجريح الشخصي، وإلاّ فمن حق أجهزة القضاء أو الحسبة حظر تلك المادة العلمية أو الإعلامية أو معاقبة الكاتب أو هما معاً...).(١)

ومن كلام الدكتور سفر الحوالي السابق نستنتج أموراً في موضوع التقريب، منها:

١- وجوب بيان خطر عقائد الشيعة، والتحذير منها ومن ممارساتهم الضالة ما داموا يجاهرون بها، وأن ترك البيان يُضعف أهل السنة أمام مطالب الرافضة، وليس هو من التقريب المقبول في شيء.

٢- أن إعطاءهم حقوقهم الشرعية في الأجور والخدمات ونحوها، وعدم محاسبتهم على عقائدهم، أو إكراههم على عقيدة أخرى، هو واجب ديني، وهو من التقريب.

٣- أن مجادلتهم بالحسنى فيما فيه مصلحة دينية أو دنيوية أمر مرغب فيه.

وبعد، فإن التقريب المرفوض هو ذلك التقريب المفتقر إلى التأصيل الشرعي الذي يبصر خطواته على ضوء الوحي وسير السلف الصالح، قبل المضي في مشروعه، وينكر وجود اختلاف حقيقي بين أهل السنة والشيعة، وينهى عن البحث والنظر العلمي في قضايا الخلاف الحقيقية، ويبحث من المسائل ما خرج عن محل النزاع، ويبرز منها المشتركات الفكرية والفقهية على اعتبار أنها قادرة على حل الخلاف وتحقيق الوحدة، ويقصر في واجب البيان والنصح ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتغاضى

(١) (بتصرف) من بيان اختص به الدكتور سفر الحوالي موقع "المسلم" الذي يشرف عليه الدكتور ناصر العمر، بتاريخ١٣/ ٤/ ١٤٢٤هـ(http://almoslim.net/node /٨١٩٩٣)

عن مطامع دعاة المذهب في نشره، ويقلل من خطورته.

٢- المفهوم المقبول للتقريب:

ما سبق من ملامح في منهج التقريب عند أصحاب الاتجاه العقلي لا يحقق الغرض الشرعي من التقريب، ولعلّي أحاول هنا أن أضع بعض النقاط التي أرى أهميتها في بناء مفهوم شرعي للتقريب، وضبط فكرته وتصحيح مساره.

فبالإضافة إلى ما سبق من تعقيبات على ملامح الاتجاه العقلي في التقريب، ومن تعقيبات على مفهوم التقريب الممنوع أقول:

١- يجب أن يتضمن مفهوم التقريب دعوة أهل البدع، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاحتساب عليهم، وتعزيز الاحتكام إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه قبل ظهور الفرق، وهذا ما ينبغي في اعتقادي أن يكون محوراً لا يتنازل عنه أهل السنة والجماعة في سعيهم للتقريب مع الشيعة.

ولا يمكن أن يحصل ذلك من غير مكاشفة ووضوح في الحوار؛ (فإن من مبادئ الحوار أن يصارح بعضنا بعضاً بالمشاكل القائمة، والمسائل المعلقة والعوائق المانعة، فليس من الحكمة أن نخفي كل شيء أو نسكت عنه أو نؤجله وندعه معلقاً دون أن نجرؤ على إثارته أو الكلام فيه، فهذا لا يحل مشكلة، ولا يقدم علاجاً).(١)

كما أن مجادلة المخالف يجب أن تنطلق من حقيقة اعتقاده لا من اعتقاد غيره فيه، وهذا يستوجب أن يكون النقل أميناً، وأن نختار المصادر المعتمدة عندهم، وأن نعدل في الحكم، وأن نحرص على الروايات الموثقة عندهم أو المستفيضة في مصادرهم ما أمكن ذلك، مع الحذر عند النقل من خصوم مخالفيهم، فإن أهل البدع قد يبغي بعضهم على بعض، ويكفّر بعضهم بعضاً بلوازم أقوالهم دون دليل ولا تثبت.

ومما يجب أن يعلمه دعاة التقريب مع الشيعة أنه ليس في إنكار ما يقف عليه الباحث من منكر في القول أو العمل، وبيان فساده، خروج عن الموضوعية بحال، بل هو جزء

---

(١) انظر مقالاً بعنوان: التقريب بين السنة والشيعة، معتز الخطيب، إسلام أون لاين.

من واجب الباحث المسلم، وما يتجاوزه كثير من الباحثين من منكرات، ومجاملة أصحابها، وترك تفنيد باطلهم مع إسهابهم في توصيفه، بزعم الموضوعية أو الحيادية هو أمر مرفوض، وهذا يوجد في بعض من كتب عن الفرق من المعاصرين كعبدالرحمن بدوي وأحمد أمين ومحمد عمارة ومحمد سليم العوا وغيرهم.[1]

وإن من يتعرض لكتاب الله سبحانه، ويدّعي فيه نقصاً وتحريفاً، أو يقول بأن علياً هو الأول والآخر والظاهر الباطن، وأمثال هذه الكفريات الظاهرة، لا يملك الباحث الغيور على عقيدته إلا أن يقول في شأنها ما تبرأ به ذمته، وما يقتضيه واجب البيان والبلاغ فيظهر فداحة جُرْمه، وشناعة معتقده، وإلا كان في الأمر خداع وتغرير بالمسلمين.[2]

وأما حصر الخلاف بين أهل السنة والشيعة في المجال الفقهي، ومن ثَم النزوع نحو التهوين من شأنه، والتغاضي عن الشركيات المتفشية عند أهل البدع قديماً وحديثاً، فليس من النصح للأمة في شيء، ويأباه الميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم ليبيننه للناس ولا يكتمونه.

٢- إن من الواجب في دعوتنا للتقارب مع الشيعة أن نبدأ بالأصول قبل الفروع ومن الخطأ أن يبدأ بدراسة الخلافات الفقهية بين السنة والشيعة، مع العلم أن الشيعة تشذّ عن الأمة بكتبها في الحديث ورجالها وأصولها في مدلول القرآن، وفي حجية الإجماع، فأين الأصل الواحد الذي يناقش على ضوئه الخلافات الفقهية؟!، من هنا ندرك خطأ مبدأ القول بجواز التعبد بمذهب الشيعة الذي أفتى به الشيخ شلتوت، وخطأ الذين يرون أنه لا خلاف حقيقي بين السنة والشيعة، أو الذين يجعلون من المذهب الفقهي الشيعي مذهبا فقهيا على غرار المدارس الفقهية عند أهل السنة، فإن هذا قول باطل أيضا، والبون شاسع ولا مجال للمقارنة؛ ذلك أن الإقرار بالاختلاف العقدي بين أهل

(١) انظر: مذاهب الإسلاميين (المقدمة).

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية ١/ ١٧.

السنة والشيعة يستلزم ثبوته فيما دونها، وإذا لم يجز التعبد بأصولهم العقدية باعتبارها محدثات في الدين خرجت عن الصراط المستقيم وخالفت الكتاب والسنة، فكيف يجوز التعبد بمذهبهم الفقهي وهو يعتمد على ذات المنهج في استدلالهم العقدي.

ثم إن ذلك كله دين، فإذا أبطلنا جواز التعبد بأصولهم البدعية المنحرفة لزم من ذلك بطلان مذهبهم الفقهي؛ لقيامه على نفس الأسس الفاسدة التي بُنيت عليها عقائدهم، من التأويل الباطني، والاعتماد على الروايات الباطلة.[1]

بالإضافة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الفقه والاعتقاد، وعلى سبيل المثال فإن الشيعة الإمامية يرون بطلان صلاتنا بناءً على اعتقادهم فينا، وهو أن من رضي وتولّى أعداء عليّ في زعمهم فهو كافر[2]، إذاً فصلاتنا غير صحيحة، ولا انفكاك عندهم بين وجوب اعتقاد الامامة وصحة الصلاة، فكيف يقال: إن الأحكام الفقهية لا ارتباط لها بالعقيدة؟!.

وكذلك فإن المذاهب الفقهية عند أهل السنة تخضع لمنهج واحد، وكل الأئمة المتبوعين مجمعون على أنه إذا صح الحديث وجب اطّراحُ أقوالهم، والتزام النص، فلا مشكلة بين المذاهب الفقهية الأربعة التي تمثل مدارس أهل السنة، ولا يوجد بينها فروق معتبرة في المعتقد، ومن ثم فليس من الصواب مساواة مذهب عقدي فقهي كالشيعة الإمامية بمذهب فقهي كالشافعية مثلاً.

وتبسيط الخلاف بهذه الطريقة لا يحقق الأهداف المعلنة للتقريب لصعوبة الفصل التام بين الفقهي والعقدي كما ذكرت، ولأننا إذا بحثنا في الخلاف مع مذهب الشيعة الإمامية فإننا سنجد اختلافاً أعمق من ذلك بكثير، سنجد اختلافاً ليس من طبيعة الاختلاف بين المذاهب الفقهية السنية الأربعة، فالشيعة يؤمنون بعصمة بعض البشر، والرجعة والغيبة، ومسألة تحريف القرآن عندهم قضية اجتهادية حتى مع كون معظم المعاصرين

(١) انظر: مسألة التقريب ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر: كتاب الصلاة للشيخ الشيعي عبدالكريم الحائري ص٢٦١.



لا يرونه، وكلها مسائل عقدية خالصة، ولا يوجد في مذاهب أهل السنة مثيل لها.

بل كان الواجب -في نظري- على دعاة التقريب أن يبدأوا من اختلاف الشيعة حول مسألة تحريف القرآن، إذا ما أردنا أن يكون هو الأصل الجامع بين الطائفتين، وموقفهم من روايات "الكافي" في ذلك والتي رواها الكليني دون أن يقدح فيها، وأكد المجلسي في "بحار الأنوار" على تواترها معنًى، وكذلك ما يرويه الكليني بخصوص ما يسمى مصحف فاطمة، وهؤلاء يراهم شيعة اليوم أئمة دينهم ويعظِّمونهم غاية التعظيم.

فهذه قضية أساس ينبغي من القوم أن يتخذوا منها ومن القائلين بها موقفاً جامعاً، ويقدموا دراسات نقدية مفصلة لها، كخطوة مهمة وأولى في عملية التقريب، فلا يليق بمسلم أن يسمح لمثل هذا اللغط حول كتاب الله أن يستمر، أو تبقى منه أثارة من شك أو أن يبقى معلّقاً، في حين تناقش مسائل من مثل مسح الرجلين في الوضوء، أو مباشرة الأرض حال السجود ونحوها[1]، فيسير بعض أهل السنة دون وعي على خطا دعاة التقريب من الشيعة الذين يشغلون أهل السنة بالفروع عن الأصول، حتى تمكن بعضهم من استمالة عواطف بعض فقهاء السنة عن طريق التركيز على المتشابه في مسائل الفقه عند الطائفتين، فغيّبوا الفروق العقدية الجوهرية المتعلقة بتوحيد الله وإخلاص العبودية له، فتابعهم في ذلك بعض الفقهاء من أهل السنة.

أما خلط المذاهب الفقهية من حنفية ومالكية وشافعية وحنبلية عند أهل السنة بطوائف البدعة فهو خطأ علمي يصعب تصور صدوره ممن درس علوم الشريعة، فلا شك أن مصطلح الطوائف إنما يطلق على مثل المعتزلة والخوارج والشيعة، فهل يعتبرون المذاهب الأربعة طوائف؟ فتكون حينئذ قد قامت على قانون يفرّق بين المسلمين ولا يقرّبهم؟.

ولقد كانت بداية تلك المشكلة عندما قامت دار التقريب بمصر بإشاعة هذا المفهوم الخطير، وهو اعتبار مذاهب الفقهاء مساوية لطوائف أهل البدع والضلال، وخلطت

(١) انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص١٥٤، وانظر: مسألة التقريب ٢/ ١٨٦.



بينهما فقالت: (المذاهب أو الطوائف الستة)، فأضافت إلى مذاهب أهل السنة في الفقه مذهبي الزيدية والشيعة، فجعلت تعدد المذاهب الفقهية لدى أهل السنة هو من قبيل تعدد الفرق والطوائف، وكان الحق أن يفرق بينها.(١)

ثم هل مذاهب أهل السنة المتوارثة عن أئمة الهدى المعروفين -رحمهم الله- بحاجة إلى من يقرّب بينها، مثلها في ذلك مثل مذهب الشيعة وغيره؟!.

ثم ما الذي قابل به مراجع الشيعة فتوى الشيخ شلتوت؟!

هيهات لهم أن يقابلوا الفتاوى التي تجيز التعبد بمذهب الشيعة بالمثل، ومراجع الشيعة يفتون بعدم جواز التعبد بغير مذهب الإمامية في الوقت الذي يدعون فيه إلى الوحدة الإسلامية.(٢)

يقول معتز الخطيب:(حين سألت السيد محمد حسين فضل الله خلال برنامج الشريعة والحياة بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧م: هل يجوز التعبد بالمذهب السني عند الشيعة؟ لم يجب!، وراح يتحدث عن المشترك بين السنة والشيعة، وعن الاجتهاد الفقهي، وعن الخطوط الاجتهادية، ولم يتجرأ على إصدار فتوى مقابلة، بالرغم من أنه سئل هذا السؤال ثلاث مرات في تلك الحلقة نفسها، وفي كل مرة كان يتكلم في العموميات!).(٣)

وعندما طالب بعض أهل السنة بتدريس مذهب أهل السنة في الحوزات العلمية الشيعية، وإدخال أمهات كتب أهل السنة في التدريس عند الشيعة، كان رد الشيعة سريعاً بأنهم يدرسون أحاديث البخاري ومسلم في حوزاتهم، وحقيقة الأمر أن الحوزات العلمية مهتمة بأمهات كتب أهل السنة من قديم، وهي تدرسها لطلاب

---

(١) انظر: مسألة التقريب ٢/ ١٩٠.

(٢) وقد بقيت فتوى تحريم تمذهب الشيعي بغير مذهب الإمامية في الموقع الرسمي للمرجع السيستاني فترة حتى حُذفت بناء على انتقادات من بعض دعاة التقريب.

(٣) انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص٢٠٣، ومعتز الخطيب: كاتب وباحث سوري، ومحرر صفحة الاسلام وقضايا العصر في شبكة إسلام أون لاين. نت، ويعمل معدا لبرنامج (الشريعة والحياة) في قناة الجزيرة. انظر ص١٢ من نفس المصدر

الحوزة بقصد تحصين مذهب الشيعة، وإثارة الشبهات، وضرب النصوص بعضها ببعض، وتأويلها بما يتفق مع أهوائهم، ومن أجل إغواء عامة أهل السنة، وتسويق مذهبهم بينهم، ولا شك أنهم بهذا الفعل يستغفلون بسطاء أهل السنة وجهلتهم، وفي نفس الوقت يُسكتون تلك الأصوات التي أحست بالغبن لما لم تقابل فتوى الشيخ شلتوت بالمثل من جانب الشيعة.(١)

ولا غرابة أن يكون هذا موقف الشيعة من التعبد بمذاهب أهل السنة فهم يدركون خطورة ذوبانهم في أهل السنة، وهم الفئة القليلة المستضعفة التي خالفت العقل في عقائدها وشعائرها، ولم تعرف السند والرواية إلا في وقت متأخر عن أهل السنة، ولذلك ما إن يظهر من بعض أهل السنة صوتاً يدعو إلى التوحيد حتى تظهر في أوساطهم ألف صيحة ترصّ صفوفهم، وتزيد من تعصبهم وانتمائهم لمذهبهم وطائفتهم، تحت ستار التشيع لأهل البيت، والدفاع عن مظالمهم.

ولقد كشف محمد تقي القمي -أحد كبار مؤسسي دار التقريب في مصر- عن تقيته، وأفصح عن أحد أغراض الخلط بين مسائل الأصول ومسائل الفروع، وهو دعوة أهل السنة إلى القبول بعقائد الشيعة وأصولهم، فقال بعد أن زعم بأن أهل السنة في مصر أخذوا ببعض آراء الشيعة الفقهية: (فماذا عليهم لو استقبلوا ما وراء الفقه كما استقبلوا الفقه، وما الفرق بين الفروع العملية والفروع العلمية).(٢)

ويبدو أن الشيخ شلتوت حين أصدر فتواه التي تشبث بها المتأخرون من أصحاب الاتجاه العقلي حول جواز التعبد بمذهب الشيعة لم يكن على اطلاع بحقيقة مذهبهم؛ لأنه نفسه يرى أن: (السبيل الوحيد إلى إعادة الصف الإسلامي إلى وحدته وقوته أن لا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، وأن نطرح وراء ظهورنا تلكم التأويلات البعيدة للنصوص الشرعية من كتاب وسنة صحيحة، وأن نفهمها كما فهمها المعاصرون

(١) انظر: مسألة التقريب ٢/ ١٨٦.
(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ١٨٠.



للتنزيل، وأن نجعل أهواءنا تبعاً لديننا ولا نجعل ديننا تبعاً لأهوائنا، وأن نحارب احتكار فرد أو أفراد تعاليم الدين، فما كان الإسلام دين أسرار وأحاج لا يعرفها إلا طائفة خاصة، تُطلع عليها من تشاء وتمنعها عمن تشاء، فما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حتى بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وطلب من أصحابه وأتباعه أن يبلّغوا ما علموه).[1]

وهذا الكلام الذي يدل على حسن طوية الشيخ شلتوت ينقض فتواه تلك، فالشيعة على خلاف تامٍ مع هذه الأسس التي وضعها الشيخ شلتوت للتقريب، فاتخاذهم للأئمة أرباباً من دون الله منتشر بينهم، وهم أهل التأويلات الباطنية البعيدة عن النصوص الشرعية، ويرون أنه من الكيد للإسلام أن تُفهم هذه النصوص كما فهمها المعاصرون للتنزيل من الصحابة، وهم بمزاعمهم في أئمتهم ودعاويهم في مجتهديهم يمثلون في الإسلام ذلك الاحتكار للدين الذي عناه شلتوت، وهم يقولون بأن في دين الله أسراراً وأحاجي لا يعلمها إلا طائفة خاصة بزعمهم هم أهل البيت؛ لأن الرسول ﷺ كتم قسماً من الشريعة وأودعه إياهم، ولمجتهديهم اتصال بالمنتظر الذي انتهت إليه هذه العلوم بزعمهم.

٣- ينطلق بعض المعاصرين في موقفه من الشيعة من زاوية التحديات الخارجية للأمة والتي تستهدف جميع المسلمين في دينهم وأمنهم ومصالحهم، ولا تفرق بين سني وشيعي، ويرى ضرورة التلاحم في مواجهة تلك الأخطار وتناسي الخلافات، ويرى في بيان الحق والرد على الفرق عموماً خدمة لمخططات أعداء الأمة.

ومثل هذا الطرح يحتاج إلى وقفات:

أ- لا ينبغي أن نقلل من أهمية دراسة الفرق الإسلامية المنحرفة وعلى رأسها الشيعة الإمامية؛ بحجة أن هناك أخطاراً فكرية معاصرة أكبر من خطر تلك الفرق القديمة، وبناء عليه يطلقون القول بأن الخطر الخارجي والمتمثل في اليهودية

(١) انظر: تقديم الشيخ شلتوت لكتاب "إسلام بلا مذاهب" ص٢٥.

والنصرانية أكبر من خطر الشيعة، وهذا الإطلاق لا يُسلَّم به، فالغرب مثلاً بما يمتلكه من إمكانات ضخمة وتقنيات متطورة ونفوذ داخل بلاد المسلمين، وتسخير جميع ذلك في سبيل فرض القيم والاتجاهات الغربية على واقع المسلمين لا شك في ضرره على الدين والعباد وهو أخطر من هذا الوجه.

ولكن الفرق الضالة وعلى رأسها الشيعة الإمامية -مع ما يمتلكون من موارد وإعلام- أخطر من ناحية أنهم يقدمون أنفسهم على أنهم الإسلام، وهم يستخدمون وسائل مؤثرة في نشر أفكارهم، وقد أُتيح لهم بعد احتلال العراق ما لم يُتَح قبل ذلك.

والأخطر من جميع ذلك على الإسلام والمسلمين أن يتحد أهل الضلال جميعاً ضد أهل السنة، الكفار من اليهود والنصارى، مع أهل البدع كالرافضة والصوفية ونحوهم، فإن التاريخ قد سجل أحداثاً مريرة على المسلمين بسبب ذلك التحالف، وليست العراق وأفغانستان ببعيدة عنا.

وليس يعاب اهتمام الكتاب والمثقفين بعلاج بعض مظاهر الانحراف والفساد الذي يتسبب به أعداء الأمة الظاهرين عند بعض المسلمين بل هو واجب، لكن المعيب هو الذهول عما بداخل الأمة من خلل وانحراف، وغضّ الطرف عن ذلك، وترك النصح والبيان لا سيما إذا ما تعلق بخلل في اعتقاد المسلمين، والمتمثل في الجهل بأولويات الإسلام، والوقوع في المعتقدات الضالة والأعمال الشركية والبدعية، كالذي يُفعل عند القبور وفي حق الأشخاص من تقديس للأئمة والأولياء والصالحين، فذلك أولى ما ينبغي أن تُصرَف فيه الجهود، وإصلاح الخلل فيه مما تقتضيه العقول، وهو ما كان ينبغي أن ينصرف إليه أهل التنوير والعقلانية، لو التزموا بالكتاب والسنة.

كما ينبغي على أهل العلم أن يجمعوا بين واجب الكشف عن المبتدعة وبيان خطرهم وتحذير الأمة من زيغهم وضلالهم، وواجب مواجهة زنادقة العصر، ودعاة الكفر والإلحاد من العلمانيين والشيوعيين ونحوهم الذين حاربوا الأمة في دينها وتاريخها، وأرادوا مسخ هويتها وعقيدتها، مع الاعتدال ومراعاة الأولويات الشرعية في مقاومة



أهل الباطل جميعا، من أهل الكفر أو من هو دونهم من أهل الابتداع.

وأهل السنة والجماعة بسبب ارتباطهم بالوحي ووعيهم بواقعهم، يقدرون لكل أمر قدره، ويحسبون لكل نازلة حسابها، والفصل بين الأمرين شيء لا حقيقة له، إذ لا بأس أن يوجد في علماء الأمة ودعاتها من يتخصص في أحد الأمرين، فيحدث التكامل ويسدّ كل شخص ثغرة من الثغور.[1]

ب- ليس كل طائفة أو ملة تجمعنا بها مشتركات نظرية تصبح أقرب إلينا في المودة والرحمة من غيرهم أو أقل عداوة ممن سواهم، وعليه فإن اتفاق الشيعة الإمامية مع أهل السنة في بعض المسائل لم يلزم منه في فترات التاريخ حصول المودة وارتفاع العداوة، وليس شرطاً أيضاً في حصول القوة والمنعة التي تعصم المؤمنين من أطماع الكافرين، إذ أن ذلك مكفول بالاعتصام بالكتاب والسنة.[2]

وتوضيحاً لهذه الفكرة أقول: إن اليهود أقرب إلى ملة إبراهيم -عليه السلام- من النصارى، فهم وإن وقعوا في التشبيه لم يؤلهوا موسى كما أله النصارى عيسى، ولم يقعوا في التثليث الذي وقع فيه النصارى، وفي شريعتهم الختان كما هي سنة إبراهيم، أما النصارى فلا يختنون، واليهود يذبحون ما يأكلون من الحيوانات والطيور في حين لا يذبح النصارى، فقد قال لهم بولس: كل شيء طاهر للطاهرين، واليهود يحرمون الخنزير، والنصارى يبيحونه، واليهود يحرمون التماثيل، والنصارى يجيزون التماثيل للمسيح الذي هو إله حق من إله حق، وللأنبياء والقديسين، ولذلك امتلأت كنائسهم بالصور والتماثيل، ومع هذا القرب اليهودي من ملة إبراهيم نجدهم أشد عداوة للذين آمنوا، كما في قوله تعالى ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٢].

(١) انظر: أصول وقواعد منهجية ص٢٢.

(٢) انظر مثلاً: حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة ص١٨.

والمقصود من هذا المثال إثبات عدم التلازم بين وجود بعض المشتركات في العقيدة والشريعة مع الشيعة وبين حصول المودة وارتفاع العداوة، أو تحقيق النصر والعزة للأمة ما لم تنطلق جهود الاصلاح من الكتاب والسنة[1]، فإذا كان التقريب بصورته الحالية الخاطئة محالاً شرعاً وواقعاً، فلا يصح أن يعوَّل عليه في حماية الأمة من الأخطار الخارجية.

كما أنه ينبغي أن يعلق النصر بأسبابه الحقيقية التي ذكرها الله في القرآن من الاعتصام بكتابه والتوكل عليه مع بذل الأسباب في ذلك، وأصحاب الاتجاه العقلي يهمهم الكمّ على حساب الكيف في مواجهة الأمة للمخططات الخارجية.

ولقد وعد الله عباده المؤمنين بالنصر، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ الدَّارِ ﴾ [غافر: ٥١ – ٥٢]، وقال: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال: ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١]، والذين يداهنون أهل الباطل من أجل تكثير السواد قد نسوا ما دلّ عليه الشرع وما دل عليه الواقع، وها هي دويلة اليهود التي تربعت بين المسلمين منذ عقود، وما لها من النفوذ والتأثير على كثير من الأحداث رغم قلة أعدادهم.

ثم إن الواجب الذي جاء به الشرع هو التعامل مع سائر المخالفين بالقسط الذي أمر الله به وبما أوجبه الله، مع الحذر وأخذ الحيطة، ولنا في طريقة النبي ﷺ في تعايشه مع المخالفين في المدينة من المنافقين واليهود والنصارى خير أسوة ومثال على النظام الذي يكفل حقوق المخالفين دون أن يهدر حقوق أهل الاسلام.

٤- ينبغي أن يجمع بين أحاديث ذم الافتراق، ونصوص الأمر بالوحدة والاعتصام

(١) انظر: فتاوى معاصرة ٣/ ١٧١.

بحبل الله في أي مشروع للتقريب مع الطوائف الضالة، فبعض الذين أنكروا أحاديث الافتراق أرادوا في الواقع معارضة القدر الكوني في وقوع التفرق العقدي بين المسلمين، ونظروا إلى هذه المسألة نظرة مثالية، وهم أنكروها لسببين:

١- ما ورد فيها من حصول الذم بهذا التفرق في أمة جعلها الله من خير الأمم.

٢- ما دلت عليه من الحكم على جميعها بالنار.

فتطرف من تطرف عندما جعل افتراق الأمة من قبيل الاختلاف السائغ، وبالغ في تحسين صورة الفرق الضالة حتى اعتبرها مدارس فكرية يكمل بعضها بعضاً[(١)]، وفي سبيل تصويب رأيه وفكرته أنكر النصوص التي حكمت على الفرق بالضلال.

والصواب ما قاله الدكتور عبدالرحمن المحمود من (أنه لا تعارض بين الشرع والقدر كما قرر ذلك الأئمة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، بل نؤمن بهما جميعاً فنؤمن ونصدق بما جاءت به الأخبار من الافتراق في هذه الأمة، ونتبع الشرع في اجتنابها والإعراض عن بدعها، واتباع ما كان عليه الرسول ﷺ وصحابته والقرون المفضلة.

أما من أراد أن يلغي الشرع باعتبار أن الافتراق أمر قدري فنرضى بهذه الفرق ونقبلها، أو أراد أن يلغي القدر وينفي وجود هذا الافتراق؛ لأن الله لا يحبه ولا يحبه رسوله ﷺ فهذا من الخطأ البيّن الذي يجب أن يحذره الجميع وخاصة طلاب العلم).[(٢)]

٥- بالرغم من محاولات أصحاب التقريب من تهوين الخلاف، واعتباره صورياً أو لفظياً أو في مسائل فرعية إلا أن المحذور هو وقوع التفرق والافتتان، وهو حاصل في القضايا الأصولية والفروعية، ولا فرق من جهة الافتتان، فقد حصل في تاريخ المسلمين انقسام وافتراق على مسائل اجتهادية أدت إلى الفتنة لما دخل فيها التعصب

---

(١) انظر مثلاً: الفرق والمذاهب الإسلامية ص١٦.

(٢) من بيان بعنوان: ظاهرة الهجوم على منهج السلف للشيخ عبدالرحمن المحمود بتاريخ ٧/ ٤/ ١٤٢٨هـ، على موقع "المسلم" الذي يشرف عليه الدكتور ناصر العمر.

والهوى.

ولذا دعا النووي -رحمه الله- إلى ربط مسائل الدين بالكتاب والسنة فقال: تعليقاً على حديث ((إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم بالكتاب))[1]: (المراد بهلاك من قبلنا هنا هلاكهم في الدين بكفرهم وابتداعهم)[2]، ودخول الهوى والتعصب والخصومات بين الفرق الضالة مع نفسها ومع أهل السنة والجماعة أوضح من أن ينكر.

٦- ليس في اختلاف المبتدعة رحمة حتى ننطلق منها إلى التقريب، ولم يفهم أحد من أهل العلم أن الرحمة في الاختلاف تطال ما حسم الخلاف فيه الكتاب والسنة من المسائل العلمية والعملية، بل كانوا يقطعون بأن الاختلاف في قضايا الاعتقاد على نحو ما ابتدعه المتكلمون يؤدي حتماً إلى الافتراق والتباغض والتكفير.

ولا أدلّ على ذلك من مقارنة الاختلاف الذي جرى بين السلف مع اختلاف من بعدهم من الطوائف والفرق الذي هو نقمة وعذاب، وأصحاب الاتجاه العقلي يرفضون تبديعهم أو التشنيع عليهم، يقول السمعاني: (وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل؛ فأورثهم الاتفاق والائتلاف. وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء فأورثهم الافتراق والاختلاف؛ فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلما يختلف، وإن اختلف في لفظ أو كلمة؛ فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا يقدح فيه.

وأما دلائل العقل فقلما تتفق بل عقل كل واحد يرى صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيّن والحمد لله.

وبهذا يظهر مفارقة الاختلاف في مذاهب الفروع اختلاف العقائد في الأصول، فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضي الله عنهم- من بعده اختلفوا في أحكام الدين فلم يفترقوا ولم يصيروا شيعاً؛ لأنهم لم يفارقوا الدين ونظروا فيما أذن لهم فاختلفت

---

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٠٥٣، رقم ٢٦٦٦).

(٢) شرح مسلم ١٦/ ٢١٨.

أقوالهم وآراؤهم في مسائل كثيرة؛ مثل مسألة الجد والمشركة وذوي الأرحام ومسألة الحرام، وفي أمهات الأولاد، وغير ذلك مما يكثر تعداده من مسائل البيوع والنكاح والطلاق، وكذلك في مسائل كثيرة من باب الطهارة وهيئات الصلاة وسائر العبادات، فصاروا باختلافهم في هذه الأشياء محمودين، وكان هذا النوع من الاختلاف رحمة من الله لهذه الأمة؛ حيث أيدهم باليقين ثم وسع على العلماء النظر فيما لم يجدوا حكمه في التنزيل والسنة، فكانوا مع هذا الاختلاف أهل مودة ونصح، وبقيت بينهم أخوة الإسلام، ولم ينقطع عنهم نظام الألفة، فلما حدثت هذه الأهواء المردية الداعية صاحبها إلى النار، ظهرت العداوة، وتباينوا وصاروا أحزاباً، فانقطعت الأخوة في الدين وسقطت الألفة.

فهذا يدل على أن هذا التباين والفرقة إنما حدثت من المسائل المحدثة التي ابتدعها الشيطان فألقاها على أفواه أوليائه؛ ليختلفوا ويرمي بعضهم بعضاً بالكفر، فكل مسألة حدثت في الإسلام فخاض فيها الناس فتفرقوا واختلفوا فلم يُورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاً ولا تفرقاً، وبقيت بينهم الألفة والنصيحة والمودة والرحمة والشفقة علمنا أن ذلك من مسائل الإسلام يحل النظر فيها، والأخذ بقول من تلك الأقوال لا يوجب تبديعاً ولا تكفيراً، كما ظهر مثل هذا الاختلاف بين الصحابة والتابعين مع بقاء الألفة والمودة.

وكل مسألة حدثت فاختلفوا فيها فأورث اختلافهم في ذلك التولي والإعراض والتدابر والتقاطع، وربما ارتقى إلى التكفير، علمت أن ذلك ليس من أمر الدين في شيء بل يجب على كل ذي عقل أن يجتنبها ويعرض عن الخوض فيها؛ لأن الله شرط في تمسكنا بالإسلام أنا نصبح في ذلك إخواناً، فقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[آل عمران: ١٠٣]).[١]

٧- من المهم الاجتهاد في مراعاة المصالح الشرعية والموازنة بينها وبين المفاسد، وهذه

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ١/ ٤٧-٤٩.

من المسائل الشائكة، والتي يقود عدم ضبط مسالك الاجتهاد فيها إلى عواقب غير محمودة، إما من جهة توهُّم مصلحة غير راجحة، أو تَرْك أمر شرعي ومصلحة راجحة لمفسدة يسيرة.

والتقريب بين وجهات نظر أهل العلم في ذلك أجدى وأولى من مجاملة أهل البدع، وتهوين قضايا الخلاف معهم، كما أن اختلاف الناس حول إمكانية الالتقاء مع الشيعة ينبغي أن يكون مبناه على الكتاب والسنة، ومراعاة المصالح والمفاسد التي يقدرها أهل الاختصاص الشرعي.

وإذا كان المقصود من التقريب الوحدة السياسية كما يرى بعضهم مع بقاء كل طائفة على مذهبها، فلماذا يغالطون أنفسهم، ويناقضون الواقع من حال دين الشيعة فيزعمون أن لا فرق بين الطائفتين إلا ما يزرعه دعاة الفرقة وتجار الفتنة؟.(١)

إن مما تسبب به الاضطراب في مفهوم التقريب الذي يعرضه كثير من أصحاب الاتجاه العقلي، ضعف حصانة أهل السنة ضد ضلالات الفرق الخارجة عن الكتاب والسنة لا سيما في البلاد التي يجهل غالبية أهلها حقيقة مذهب الشيعة، وذلك بربطهم بعلوم الكتاب والسنة ونشر العلم الشرعي بين أهلها، وإلا فما أسهل إغواءهم من دعاة

---

(١) انظر: استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية ص٩٩، ثم ما أثر تلك المؤتمرات على الواقع وعلى ما يجري في العراق من مذابح ضد أهل السنة دون أن تحرك عند قادة التقريب الشيعة ساكناً، ألا يعني ذلك أن التفريق بين السياسة والدين غير وارد عند الشيعة؟! .

إن أكثر الخلاف مع الشيعة في نظر محمد سليم العوا وغيره سببه السياسة ليس إلا، وتشيع بضعة عشرات أو مئات من السنة لا ينبغي أن يكون سبباً في الاختلاف؛ لأن الدوافع من ذلك لا علاقة لها بالدين أو المذهب، فهو يدعي أن الذين تشيعوا في مصر كان دافعهم الحاجة والانتفاع المادي. وإني لأنظر بعين العجب إلى هؤلاء الذين ليس للمآلات الخطيرة من مثل هجر السنة والانتقال إلى البدعة أي اعتبار عندهم، ومن المؤسف أن يتحول المتسبون إلى العلم عن دائرة التوجيه والهداية للأمة والقيام بميثاق البيان الذي أخذه الله عليهم إلى دائرة المتاهات السياسية المضللة ويفصلون بين السياسة والدين بحجة تنزيه الدين عن دنس السياسة، وهي دعوى علمانية صريحة خدمت الفرق والاتجاهات الضالة، كما أني أعجب من ثقتهم المطلقة بما يقوم به الشيعة في مصر من دعوة للتقريب، ومصر لا يوجد فيها شيعة أصلا، وعليه فلا يوجد مشكلة تقارب أو تباعد سني شيعي، وكان الأولى أن يتم إحياؤها في بغداد أو بيروت مثلا، خاصة مع وجود النفوذ الايراني الكبير فيهما. انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص٢٠٣.

التشيع بما يملكونه من أموال ودعم سياسي من إيران.

وهذا ما دفع العلامة الصوفي النبهاني للتحذير من أساليب الشيعة فقال: (سوء حال هؤلاء الجهلة من أهل السُّنَّة هو الذي حَمَلني على تأليف هذا الكتاب؛ ليعرف من قرأه منهم أنه في خطأ عظيم وخطل ذميم، وأنه في ذلك ليس على هدًى من الله بل هو على شفا جرف من الهلاك إن لم يتداركه باللطف مولاه.

أما الشيعة: فليس لي أمل في رجوعهم بقراءته عن مذهبهم القديم، وإن كان غير مستقيم؛ لأنهم ورثوه عن الآباء والأجداد وَسَيُوَرِّثونه الأبناء والأحفاد !! فإن صاحب البدعة والمذهب المخالف مهما أقمت عليه الحجة وألزمته الدليل وعجز هو عن الردِّ ولم يجد للجواب من سبيل لا يحمل ذلك على أن مذهبك حق ومذهبه باطل، وإنما يحمله على أنك أمهرُ منه بترتيب الحجج وإقامة الدلائل.

فهو لا يترك مذهبه لزخرفة أقاويلك بزعمه، وزيادة علمك عن علمه، وقد يهدى الله لنوره من يشاء ويوافق العلةَ الدواءُ فيحصل بإذن الله الشفا، وهذا إذا قدَّر الله حصوله بهذا الكتاب وظهر به لبعض الشيعة الصواب فأرضى الله ورسوله بالجمع بين محبة الآل والأصحاب يكون ذلك نعم الفائدة ولكنها فائدة زائدة.

ومقصودي الأصلي: هو المحافظة على رأس مالنا وهم عوام أهل السُّنَّة، فوجب علينا أن ننصحهم بالألسنة والأقلام، ونشرح لهم ما يلزمهم اعتقاده في حق أصحاب رسول الله ﷺ من عقائد الإسلام، فإذا فعلنا ذلك أدينا ما وجب لهم علينا وإذا وفَّقهم الله للرجوع إلى الحق نقول هذه بضاعتنا ردت إلينا).[1]

وهذا أيضا ما دفع الشيخ القرضاوي لأن يتكلم بصراحة وحزم في مناسبات مختلفة عن اختراق الشيعة لمصر، وتشييع الجهلة من المسلمين، وليس الأمر كما ظنه الدكتور محمد سليم العوا وفهمي هويدي وأحمد كمال أبو المجد الذين سارعوا وبكل أسف إلى

---

(١) انظر مقدمة كتاب الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة، يوسف النبهاني، ضمن: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.



إصدار بيان بأن ما تكلم به القرضاوي كان سبق لسان[1]، متجاهلين الوقائع التي تشهد على وجود جهود حثيثة لتشييع أهل السنة، ولم تكن لتنجح جهودهم لو قام أهل العلم والفكر بواجب البيان في تلك الأوساط التي يستهدفها دعاة التشيع بدلا من التستر عليها والتقليل من خطورتها.[2]

ومما أثار استياء الشيخ القرضاوي ما ذكر به في حوارات التقريب الأخيرة حيث قال: (ومما قلته للإخوة أيضاً في إيران: إن أهل السنة في طهران يقدرون بمليونين أو أكثر، وهم يطالبون منذ سنين بإقامة مسجد لهم، يجتمعون فيه لأداء فريضة صلاة الجمعة، ويشاركهم في ذلك السفراء العرب والمسلمون، فلم تستجب السلطات لهم حتى الآن).[3]

إن مما تشتد الحاجة إليه في هذا العصر إفادة أهل السنة والجماعة من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة المتخصصة في خطاب أهل البدع لاسيما الفضائيات، بحيث تراعي أصول الدعوة والحكمة في دعوتهم، والتركيز على الإصلاح العقدي دون تعصب أو تجريح، فقد نبه الإمام أبو حامد الغزالي إلى ملحظ قد يغفل عنه بعض الدعاة حين قال: (وأكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهال أهل الحق أظهروا الحق في معرض التحري والإدلاء، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والإزراء . فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في نفوسهم الاعتقادات الباطلة وعسر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها).[4]

ومن المهم أن تعنى المراكز والمؤسسات العلمية التابعة لأهل السنة بتهيأة الدعاة،

---

(١) انظر: محنة التقريب بين السنة والشيعة ص١٨٨.

(٢) وقد نشرت الصحافة المصرية تلك الحقائق، فنشرت صحيفة المصريون بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠٧م عن أساليب شيعية جديدة تهدف إلى جذب الشباب واستمالتهم إلى مراكز تقوية للمرحلة الثانوية والإعدادية بأجور رمزية تتركز في المناطق الفقيرة بالقاهرة ومدينة السادس من أكتوبر وبعض قرى محافظة الشرقية والمنوفية وأحياء الإسكندرية.

(٣) انظر: مبادئ التقريب بين السنة والشيعة للدكتور القرضاوي، موقع القرضاوي، بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٧م.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص٤١.

وتسليحهم بالعلم والخبرة، فإن استثارة التساؤلات حول ما يناقض العقل والفطرة في مذهب الشيعة له أثره في تبصير أصحاب العقول، وكشف باطل رءوس البدعة أمام بني قومهم، وتلح الحاجة إلى ذلك مع وجود أقلام شيعية كثيرة قد وظفت للكتابة في تزيين التشيع والدفاع عنه، ومحاولة الرد على ما يُثار حوله، ولقد أعطتهم عقيدة التقية حرية القول وإطلاق الأحكام بلا تأثم، وتجويز الكذب عندهم في سبيل الدفاع عن المذهب والرد على المخالف أمر مألوف.

قال العلامة محب الدين الخطيب -رحمه الله-: (مما لا ريب فيه أن الشيعة الإمامية هي التي لا ترضى بالتقريب، ولذلك ضحت وبذلت لتنشر التقريب في ديارنا، وأبت أن يرتفع لها صوت أو تخطو في سبيله أية خطوة في البلاد الشيعية، أو أن نرى أثراً له في معاهدها العلمية .. ولذلك فإن كل عمل في هذا السبيل سيبقى عبثاً كعبث الأطفال ولا طائل تحته إلا إذا تركت الشيعة لعن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- والبراءة من كل من ليس شيعياً منذ وفاة الرسول ﷺ إلى يوم القيامة وإلا إذا تبرأ الشيعة من عقيدة رفع أئمة آل البيت الصالحين عن مرتبة البشر الصالحين إلى مرتبة الآلهة اليونانيين؛ لأن هذا كله بغي على الإسلام، وتحويل له عن طريقه الذي وجَّهه إليه صاحب الشريعة الإسلامية ﷺ وأصحابه الكرام، ومنهم علي بن أبي طالب وبنوه رضي الله عنهم، فإن لم تترك الشيعة هذا البغي على الإسلام وعقيدته وتاريخه فستبقى منفردة وحدها بأصولها المخالفة لجميع أصول المسلمين ومنبوذة من جميع المسلمين).[1]

مسألة التعاون مع أهل البدع

من المعلوم أن أهل السنة يفرقون بين تكفير القول وتكفير المعين في حكمهم على الطوائف الخارجة عن الكتاب والسنة، وأنهم يرون (أن هذه الأقوال التي يقولونها (الشيعة) والتي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ هي كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي أيضاً كفر.. لكن تكفير الواحد المعين من

(١) الخطوط العريضة ص٤٣.



أهل القبلة، والحكم بتخليده في النار، موقوف على ثبوت شروط التكفير، وانتفاء موانعه؛ فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا يحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له، ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، ومن هؤلاء من لا يكون بلغته النصوص المخالفة لما يراه، ولا يعلم أن الرسول بُعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره).[1]

والتعاون مع المخالف عموما سواء كان كافرا أو مسلما مبناه على قاعدة المصالح والمفاسد والسياسة الشرعية، فيتعاون معهم على وجوه البر إذا كان هذا ممكناً، وبها لا يؤثر على سلامة القاعدة الكلية في الموازنة بين المصالح والمفاسد، كما أنها ليست خاصة بالمبتدع، وإنما تنتظم كل مخالف.

مع الانتباه إلى أن أوكد مسائل التعاون مع الشيعة أو غيرهم هو دعوتهم إلى الحق، ومحاورتهم ومناظرتهم للعودة إلى أصل الإسلام ورسالته، وذلك بتحكيم القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، والحرص على هدايتهم مع الرفق بمن يستحقه، وإرادة الخير لهم، وقد قال ابن تيمية -رحمه الله-: (الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم، إن لم يُقصد منه بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم لم يكن عمله صالحًا).[2]

ومن التعاون المشروع مع الشيعة الاتفاق على بعض القضايا التي تهم أهل البلد الواحدة أو المجتمع الواحد، كالاتفاق على أمور شرعية مثل محاربة الظلم وإنصاف المظلوم وحماية المسلمين من اعتداء غيرهم عليهم، أو على أمور اجتماعية كمحاربة أسباب الفساد ومكافحة الجريمة والمخدرات والعناية بالفقراء ونحو ذلك.

ولقد قرر ابن تيمية مبدأ التعاون مع أصحاب المخالفات الشرعية بناء على هذه

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥٠٠-٥٠١.

(٢) منهاج السنة ٥/ ٢٣٩.



القاعدة، فقال: (فَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَلِيِّ أَمْرٍ أَنْ يَسْتَعِينَ بِأَهْلِ الصِّدْقِ وَالْعَدْلِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ اسْتَعَانَ بِالْأَمْثَلِ فَالْأَمْثَلِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَذِبٌ وَظُلْمٌ؛ فَإِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ وَبِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ وَالْوَاجِبُ إنَّمَا هُوَ فِعْلُ الْمَقْدُورِ)[1]، وهذا يشمل أهل الأمر من العلماء والدعاة والمجاهدين؛ لأن أصله التعاون على البر والتقوى، وهو مأمور به على وجه العموم.[2]

وإعانة الرجل المبتدع الذي لم يخرج ببدعته من حظيرة الإسلام على الخير والبر ليس بحرام قال ابن تيمية: (وأما إذا كان للرجل ذنوب وقد فعل براً، فهذا إذا أُعين على البر لم يكن هذا محرماً)[3]، والبدع من جنس الذنوب، وإن كانت أعظم إثماً وخطراً من المعصية التي ليست ببدعة.

وفيما يلي بعض الشواهد التي دلت على مشروعية التعاون مع المخالف في ضوء تلك القاعدة:

١- دعوة النبي ﷺ المنافقين إلى القتال مع المؤمنين؛ حيث ذكر ذلك في القرآن على لسان عبدالله بن حرام -رضي الله عنه- حين قال: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ﴾[آل عمران: ١٦٧].

وقد قال المفسرون: إن لم يكن خروجكم جهاداً في سبيل الله، فمن أجل الدفاع عن المدينة، والمعتَبر هنا هو قاعدة المصالح والمفاسد، ولو قيل: إن هذا كان لحفظ بيضة المدينة أن تُستباح، قيل: إن هذا من رعاية المصالح؛ إذ لو كان ذلك مبدأ لا يتغير بتغير الأحوال وجب ترك التعاون معهم في كل حال؛ ولو ذهبت به النفوس والأوطان؛ فإن الله ناصر دينه ومعلٍ كلمته.[4]

---

(١) الفتاوى لابن تيمية ٢٨/ ٦٧، وانظر في هذه المسألة: حقيقة البدعة ٢/ ٣٧٠، التعامل مع المبتدع ص١١-٢١، ص٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: حقيقة البدعة ٢/ ٣٧٠.

(٣) منهاج السنة٦/ ١١٧، وانظر: حقيقة البدعة ٢/ ٣٧١.

(٤) انظر: فتح القدير ١/ ٣٩٦.

٢- ومن ذلك رواية المحدثين عن أهل البدع، وقد كان الأئمة كالبخاري ومسلم وغيرهما يروون عنهم دون أن يُجعل وصف المبتدع قريناً لاسمه.

٣- وكذلك ما قرّره العلماء الذين كتبوا في السياسة الشرعية والأحكام السلطانية من جواز شهادة أهل البدع في الحقوق.

٤- ومن ذلك تداول كتبهم بيعاً وشراء وإهداءً ونسخاً، رغم ما فيها من الأخطاء في أبواب العقائد.

٥- وقد جاهد العلماء جهاد الطلب مع أئمة البدع المغلظة؛ كالجهمية الذين اتبعوا المناهج العقلية التي أهملت النص أو عطّلته بالكلية في قضايا العقيدة، كصفات الباري، والقول بخلق القرآن، ومع ذلك دعا لهم الإمام أحمد وجاهد معهم.

كما أنه من المعلوم أن الشعوب التي ستدخل في الإسلام إثر هذا الجهاد ستكون في غالب الظن على طريقة الحاكم في الاعتقاد؛ وذلك أنه يغلب في ولاة الأقاليم والعلماء أن يكونوا على طريقة الإمام أو الخليفة؛ بل كان بعضهم يمتحن العلماء الذين لا يعملون في ولايته ليحملهم على معتقده، ويعزل من هو على خلافه، ومع ذلك تعاونوا معه، رغم ما قد يثمره هذا للمبتدعة من كثرة الأتباع وعظم السواد، وأغلب الجهاد الذي شاركوا فيه كان جهاد طلب ليس فيه نفير عام حتى يُقال وجب عليهم الخروج معه.

فما دام أن القضية متعلقة بالسياسة الشرعية، وقواعد المصالح والمفاسد فلتُبْنَ مواقفنا في التعامل مع المخالفين على أساسها، من غير غلو ولا تفريط، وأن يكون النظر في اعتبارها خالياً من أي مؤثرات محيطة، والله -عز وجل- سائل المتساهل عن حق العلم والبيان، كما أنه سائل الغالي عما استرعاه الله إياه من حقوق الناس في أعراضهم.[(١)]

قال ابن تيمية -رحمه الله-: (فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك

(١) انظر: ورقة عمل بعنوان: قواعد فقه التعامل مع المخالفين، للشيخ سليمان الماجد، طُرحت في مؤتمر "الاختلاف.. رؤية واقعية.. ومعالجة موضوعية"، برعاية مؤسسة الإسلام اليوم، المنعقد يوم الخميس: ٢٤/ ٥/ ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨م، والتعامل مع المبتدع ص٥٣-٥٩.

إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب، كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس).[1]

وقال: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديهم خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، وكذلك بعض الملوك قد يغزوا غزواً يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثماً بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً فصاروا مسلمين، وذلك كان شراً بالنسبة للقائم بالواجب، وأما بالنسة إلى الكفار فهو خير .. ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافراً؛ فانتقل إلى خير مما كان عليه).[2]

وفهم هذا الأصل واعتباره يجعل خلاف الناس بعد ذلك إنما هو في تحقيق المناط لا في تخريجه؛ لأنها مبنية على تحقق المصلحة أو عدمها، وإمكان الوصول إلى هذا سهل قريب من خلال استجلاء العبر من التاريخ القديم والمعاصر وإجراء الدراسات الكاشفة.[3]

وحتى حين منع علماؤنا في هذا العصر من التعاون مع الشيعة كان رأيهم من هذا القبيل، أي من الخلاف حول تحقيق المناط[4]، وليس فيه ما يدل على مخالفته لما قرره

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢١٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٩٦.

(٣) انظر: ورقة عمل بعنوان: قواعد فقه التعامل مع المخالفين، للشيخ سليمان الماجد، طُرحت في مؤتمر "الاختلاف.. رؤية واقعية.. ومعالجة موضوعية"، برعاية مؤسسة الإسلام اليوم، المنعقد يوم الخميس: ٢٤/ ٥/ ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨م، والتعامل مع المبتدع ص٥٣إلى٥٩.

(٤) انظر على سبيل المثال فتوى للشيخ ابن باز في موقعه إجابة على سؤال: هل يمكن التعامل معهم (أي الشيعة) لضرب العدو الخارجي كالشيوعية وغيرها؟

قال: لا أرى ذلك ممكناً، بل يجب على أهل السنة أن يتحدوا وأن يكونوا أمة واحدة وجسداً واحداً، وأن يدعوا الرافضة أن يلتزموا بما دل عليه كتاب الله وسنة الرسول -ﷺ- من الحق، فإذا التزموا بذلك صاروا إخواننا، وعلينا أن نتعاون معهم، أما ما داموا مصرّين على ما هم عليه من بغض الصحابة وسبّ الصحابة إلا نفراً قليلاً وسب الصديق وعمر وعبادة أهل البيت كعلي -رضي الله عنه- وفاطمة والحسن والحسين، واعتقادهم في الأئمة الاثني عشرة أنهم معصومون، وأنهم يعلمون الغيب؛ كل هذا من أبطل الباطل، وكل هذا يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة، انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، فتوى رقم: ١٦٠٠٩.



العلماء من جواز التعاون (إذا أمكن) بناء على قاعدة المصالح والمفاسد، وربما لم يروا إمكان ذلك في مثل ظروفهم وربما في وقتنا أيضاً، وليس في كلامهم ما يدل على أن المنع قاعدة مطردة والله أعلم.(١)

وربما أشكل على هذا عند بعض الناس شدة نكير السلف من التابعين ومن بعدهم على أهل البدع، وهجرهم إياهم والتحذير منهم، وهذا غير مشكل عند التحري؛ فإذا تقرر أن هذه المسألة مبناها على اعتبار المصالح والمفاسد التي تُبنَى على اختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص والأحوال، وأن الهجر والتضييق والتسمية كانت نافعة في وقت ما؛ لكثرة أهل السنة وقوتهم، وضعف أهل البدع؛ فليس لأحد أن يدَّعي أن السلف جعلوا ذلك قاعدة لا تنخرم.

وقد نبَّه إلى ذلك الإمام ابن تيمية في كلامه عن هجر المبتدع، واعتبر هناك أن التضييق على المخالفين من أهل البدع مبناه على اعتبار المصالح والمفاسد حتى في التعامل مع أهل البدع المغلظة كالتجهم، ونقل عن أحمد أنه وجَّه أهل السنة في خراسان بمدارة الجهمية فيها؛ لكونها موطن نفوذهم وانتشارهم، قال في ذلك: (وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر القوي، وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة)(٢)، بل ذهب في هذه الأحوال إلى التعاون معهم في أمور الجهاد والعلم كما سبق.(٣)

ومن تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم في إقامة حدود الله ما دمنا نحكم بإسلامهم، وكذلك نجدتهم في الملمات وأيام المصاعب والكوارث، ونصرهم إذا كانوا في نزاع مع الكافر أو الظالم لهم، ولقد كان أهل القدر في المدينة يلجئون إلى بعض أئمة السلف

(١) انظر كلاما حول الموضوع للدكتور محمد بن عبدالله الخضيري عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم، موقع الإسلام اليوم، بتاريخ ٥/ ٨/ ١٤٢٤هـ.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢١٠.
(٣) انظر: ورقة عمل بعنوان (قواعد فقه التعامل مع المخالفين)، للشيخ سليمان الماجد، طُرحت في مؤتمر "الاختلاف.. رؤية واقعية.. ومعالجة موضوعية"، برعاية مؤسسة الإسلام اليوم، المنعقد يوم الخميس: ٢٤/ ٥/ ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨م، موقع إسلام اليوم.

خوفاً من بطش المهدي لما أمر بضرب أهل القدر ونفيهم من المدينة، فكانوا يعتصمون بابن أبي ذئب[1] فلا يطردهم، بل كان يعود مَن مَرِضَ منهم، ويرأف بهم، مع أنه كان يعيب قولهم في القدر، وينكر باطلهم ومخالفتهم للسنة من غير ضعف، وقد سئل أحمد عن مالك وابن أبي ذئب؟ فقال: ابن أبي ذئب أصلح في دينه وأورع ورعاً، وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهبه أن قال له الحق، قال: الظلم فاشٍ ببابك، وأبو جعفر أبو جعفر.[2]

وهذا الأصل الذي تقرر آنفا، من التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطَّرِد دائماً ليشمل من يأتي من الشيعة الرافضة بغلو يكون في السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء، بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد الأقوال الشاذة في كل الأحوال.

وبعض الناس لا يعرف إلا حالتين: إما التعاون الشامل والوحدة الكاملة، أو التنازع والخصومة والمواجهة، وهذا خطأ وصورة من صور ضيق النظر وقلة الفقه بقواعد الشريعة وأحكامها.

وإذا سلمنا بخطأ إطلاق القول (ترك التعاون مع المخالفين)، فإنه يلزم التنبيه إلى ما أشرت إليه سابقا من أنه لا يُدْعَى إلى التعاون مع كل مخالف بلا ضوابط أو شروط، بل إن أي تعاون يُفضي إلى أن تهضم فيه مبادئ إسلامية، وتعطل فيه أحكام الشريعة، فإن الأصل عدمه، وهو على غير البر والتقوى، وبيان ذلك موكول إلى أهل العلم بالشريعة.

وعلى رأس تلك الضوابط التي يجب أن تراعى في موضوع التعاون مع أهل البدع:

١- أن يكون التعاون معهم في المجالات التي لا خلاف فيها، أي في دائرة الحق الذي يقبله الشرع والخير الذي يحبه الله من علم وجهاد ودعوة، وقد قال ابن القيم: (فإن كل طائفة معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، ورد ما قالوه من

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٥ - ٣٠٧، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٣٩ - ١٤٩.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٣٠١-٣٠٢، وكل ذلك محمول على المبتدع الذي لم يظهر منه إفساد في الأرض، انظر: التعامل مع المبتدع ص٣٢.

الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فيهما الأسباب).(١)

٢- ألا يكون ذلك التعاون ذريعة لنشر بدعتهم أو سبباً لرجحان قوتهم ومركزهم على قوة ومركز أهل السنة والجماعة.

ومن تطبيقات شيخ الإسلام -رحمه الله- لقاعدة المصالح والمفاسد في التعاون مع أهل البدع: تأييده أهل البدع إذا تصدوا لما هو شر من بدعتهم، ولا شك أن منهج الأنبياء والرسل قائم على تحصيل أعظم المنافع في الدين والدنيا، وارتكاب أخف الضررين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان، ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان، ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۖ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٩]، وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً).(٢)

ويقول: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديهم خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً).(٣)

وقال فيمن يدعو إلى الإسلام متخذاً الخرافات والموضوعات وسيلة في دعوته:

(١) طريق الهجرتين ص٣٨٦، ومن هذا الباب ما ذكره الشيخ القرضاوي حول مواجهة المخططات التي تستهدف القيم والأخلاق في مؤتمرات السكان، وضد دعاة الإباحية واستحلال الإجهاض بإطلاق، ودعاة العري والحرية الجنسية المطلقة، وإلغاء الأسرة وغير ذلك، وقال: (اقتضت المصلحة المشتركة، والموقف الفكري المشترك أن يقف ممثلو الإسلام والنصرانية في خط واحد، فكيف لا يقف السنة والشيعة في خط واحد إذا كان العدو واحداً يريد الخلاص منهما جميعاً؟!) انظر: مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية ص٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٩٦.

(٣) المصدر السابق.

(وهذه الأمور يسلم بسببها ناس، ويتوب بسببها ناس يكونون أضلّ من أصحابها، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كانوا عليه، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس، قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا، وإن كان قصد ذلك الرجل فاسداً، وقد قال النبي ﷺ : ((**إن اللهّ يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**))[1]، وفي رواية أخرى ((**وبأقوام لا خلاق لهم**)).[2]

وهذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي؛ فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل، ويقوى بها قلوب كثير من أهل الحق، وإن كانت في نفسها باطلة فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات، فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه).[3]

ولأجل ذلك مدح شيخ الإسلام بعض فئات أهل الكلام كالكلابية والكرامية والأشعرية لتصديهم لمن هم شر منهم كالمعتزلة والرافضة، وكذلك لردّهم على عموم الكفار والملاحدة والزنادقة، فيقول: (وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكلابية والكرامية والأشعرية إنما قُبلوا واتُّبِعوا واستُحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان، من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم، وكذلك استُحمدوا بما ردّوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة، فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم).[4]

ولم يقف شيخ الإسلام ابن تيمية عند تأييد الأشاعرة على المعتزلة، بل أثنى على

(١) رواه البخاري (٣/ ١١١٤ ، رقم ٢٨٩٧) ، ومسلم (١/ ١٠٥ ، رقم ١١١).

(٢) رواه النسائي في الكبرى (٥/ ٢٧٩ ، رقم ٨٨٨٥) ، وابن حبان (١٠/ ٣٧٦ ، رقم ٤٥١٧) ، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٦٨ ، رقم ١٩٤٨) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٨٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٩٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٤/ ١٢.

المعتزلة في مقابل الرافضة فيقول: (لا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون علياً، ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر، ولكن حكي عن بعض متقدميهم أنه قال: فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين، ولا أعلم عينها، وقالوا: إنه قال: لو شهد علي والزبير لم أقبل شهادتها لفسق أحدهما لا بعينه، ولو شهد عليّ مع آخر ففي قبول شهادته قولان، وهذا القول شاذّ فيهم، والذي عليه عامتهم تعظيم عليّ، ومن المشهور عندهم ذمّ معاوية وأبي موسى وعمرو بن العاص لأجل عليّ، ومنهم من يكفِّر هؤلاء ويفسقهم).(1)

ويقول أيضاً: (ومما ينبغي أن يُعلم أن الله -تعالى- بعث الرسل وأنزل الكتب؛ ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح، لا لرفع الفساد بالكلية، فإن هذا ممتنع في الطبيعة الإنسانية؛ إذ لا بد فيها من فساد)(2)، وقال: (فالصواب الذي مصلحته أعظم هو خير وأعظم من الصواب الذي مصلحته دون ذلك).(3)

وذم الرافضة لغياب هذا الأصل عنهم، وتحجر عقولهم فقال: (قيل لبعض شيوخ الرافضة: إذا جاء الكفار إلى بلادنا فقتلوا النفوس وسبوا الحريم وأخذوا الأموال هل نقاتلهم؟ فقال: لا، المذهب أنّا لا نغزو إلا مع المعصوم، فقال ذلك المستفتي مع عاميته: والله إن هذا لمذهب نجس، فإن هذا المذهب يُفضي إلى فساد الدين والدنيا.

وصاحب هذا القول تورع فيما يظنه ظلماً، فوقع في أضعاف ما تورع عنه بهذا الورع الفاسد، وأين ظلم بعض ولاة الأمور من استيلاء الكفار، بل من استيلاء من هو أظلم منه، فالأقل ظلماً ينبغي أن يعاون على الأكثر ظلماً، فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين حتى يقدم عند التزاحم خير الخيرين ويدفع شر الشرين، ومعلوم أن شر

(1) مجموع الفتاوى ١٣/ ٩٧.
(2) منهاج السنة٦/ ١٤٩.
(3) منهاج السنة ٦/ ١١٤.

الكفار والمرتدين والخوارج أعظم من شر الظالم، وأما إذا لم يكونوا يظلمون المسلمين والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم؛ فهذا عدوان منه فلا يعاون على العدوان).[1]

والواجب ألا يخلط بين مقتضيات المصلحة والسياسة الشرعية، وبين تمييع قضايا الخلاف في المسائل الكبار، كمظاهر الشرك، وسب الصحابة، وتكفير المسلمين، أو التغاضي عنها، أو ترك إنكارها وإيهام الأمة بأن لا فرق بيننا وبينهم.

ولعلي أشير في ختام هذا الفصل إلى أهم نقاط الالتقاء بين أصحاب الاتجاه العقلي مع الامامية، وأبرز ملامح الخلل في موقفهم من انحرافاتهم:

١. بالرغم من وجود بعض الكتابات لأصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر أضافت أشياء مهمة في مجال التعريف بحقيقة المذهب الامامي، إلا أنها قصرت في فهم الكتاب والسنة على ضوء فهم السلف، وقصرت في الرجوع إلى منهجهم عند الحكم على الضلال والانحراف، كما أنها اعتمدت في كثير من أحكامها على المنهج العقلي الاعتزالي، وعلى المصادر التي كتبها بعض المستشرقين، مما أوقعها في أخطاء علمية.

٢. تساهل كثير من أصحاب الاتجاه العقلي في نقل الأخبار والأحداث التاريخية المهمة من غير تمحيص للروايات ولا تثبت، بل قرأ بعضهم التاريخ من خلال ما كتبه المغرضون والمتحاملون على أهل السنة.

٣. لما كان كثير من أصحاب الاتجاه العقلي متأثرين بالمعتزلة في بعض أبواب التوحيد، والامامية قد ساروا في باب الأسماء والصفات على خطا المعتزلة، وقف أصحاب الاتجاه العقلي منهم موقفا لينا ومتساهلا، وجعلوهم ضمن أهل التنزيه مع المعتزلة والأشاعرة في مقابل السلف الذين يصفونهم بالمشبهة.

٤. لم يول كثير من أصحاب الاتجاه العقلي العناية الكافية للخلل الكبير عند الامامية في توحيد العبادة، لا في دعوتهم للتقريب، ولا في إطار نقدهم لمذهب الامامية.

---

(١) المصدر السابق ٦/ ١١٨.

5. في دعوى بعض الامامية تحريف القرآن، واحتجاجهم بما أجمع عليه أهل السنة من ثبوت النسخ في القرآن، وزعمهم أنه لا فرق بين القولين، وقع بعض أصحاب الاتجاه العقلي في إنكار النسخ أمام إلزام الامامية، ولم يفرقوا بينه وبين التحريف الذي هو طعن في الشريعة ونقلتها.
6. في حين حصر الامامية حق تفسير القرآن على أئمتهم واعتبارهم قرآنا ناطقا، نادى بعض أصحاب الاتجاه العقلي إلى فتح الباب على مصراعية للاجتهاد في التفسير، من غير التزام بأصوله وقواعده التي قررها أهل العلم، بل منهم من رفض تلك الأصول والقواعد، مما سمح بأن يفسر القرآن من لا يملك أهلية التفسير والاستنباط.
7. الباطنية بكل فرقهم –والإمامية منها- قد ردوا ظواهر النصوص وأحكام الشرع، وحملوها على معاني باطنية بعيدة عن كلام العرب ولغة الخطاب، وكذلك يفعل المعاصرون الذين يردون ظواهر النصوص، ويحملونها في الغالب على معاني واصطلاحات غربية أوروبية كالديمقراطية والمواطنة والحرية.(1)
8. يلتقي الامامية وأصحاب الاتجاه العقلي في إنكار ما لا يتفق من السنة مع الهوى، وإن اختلفت منطلقات كل فريق في ذلك الانكار، كما أن القدح في رواة السنة شائع عند كثير منهم.
9. الشيعة يرون أن العقل هو المصدر الرابع، ويراه بعض المعاصرين المصدر الأول، ومنهم من يراه مصدراً ثالثاً أو رابعاً، ويجعلونه مقدماً على القرآن والسنة والإجماع.
10. في مقابل غلو الامامية في مبدأ العصمة ونفي الخطأ والسهو عن النبي ﷺ، تطرف بعض أصحاب الاتجاه العقلي فحصروا العصمة في التبليغ من القرآن فقط، وقصروا مهمة الرسالة على إبلاغ الآيات، ونفوا العصمة عن سنن النبي القولية والعملية، فأبطلوا الاحتجاج بها.

---

(1) انظر: التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين ص٣٩٩.

١١. في حين يضفي الامامية صفات القداسة والتعظيم على مبدأ الامامة حتى رفعوها إلى معنى النبوة، تطرف أصحاب الاتجاه العقلي في رفض ذلك الغلو ووقعوا في انحراف مقابل يقوم على أساس تجريد مفهوم الامامة من خصائصه الشرعية، أو تجريد النظام السياسي من قيود الدين وسلطانه، فشابهوا العلمانية التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وقد سبق الرد على شبهاتهم في ذلك.

١٢. أعجب بعض أصحاب الاتجاه العقلي ببعض الامامية في محاولتهم (عصرنة الاسلام) أي : تطويع عقائدهم وشريعتهم لظروف ومتطلبات العصر الحديث، ومسايرة الغرب، من غير أن تكون لهم دعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة.

١٣. وفي موضوع التقريب بين أهل السنة والشيعة -وهو من أهم ما انشغل به أصحاب الاتجاه العقلي- وقع كثير منهم في أخطاء بسبب التقصير في معرفة حقيقة مذهب الامامية، أو الجهل في فهم الموقف الشرعي الواجب تجاه انحرافات الامامية.

هذه أبرز ملامح موقف أصحاب هذا الاتجاه مع الشيعة، وبينهم بعض الموافقات، ومعاذ الله أن أسوّي بين الطائفتين، فإن ما عند أصحاب هذا الاتجاه هو من قبيل الضلال الذي يتلبس بالحق بحسب ما عند صاحبه من السنة، خلافاً للامامية الذين أسسوا دينهم على الضلال والزندقة، وإن شاب ذلك شيء من الحق الذي تعلقوا به؛ بما تبقى لديهم من عقل أو فطرة.

وبهذا تم البحث، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.



الخاتمة

وبعد فإني أحمد الله تعالى وأثني عليه الخير كله، على ما يسر وأعان على إتمام الجزء الأخير من هذه الدراسة، وفي خاتمته أنبه على أبرز النتائج.

أولا: أبرز النتائج:

بعد هذا الاستعراض لمواقف أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر من كتبهم وأقوالهم حول فرقة الشيعة، وعرضها على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بفهم السلف الصالح توصلت إلى ما يلي:

1. لم يكن الاختلاف والافتراق الذي تمثل في ظهور الفرق المنحرفة ومنها الشيعة مقصدا شرعيا، ولا هو سائغ شرعا كما توهم بعضهم، بل إن النصوص الشرعية قاطعة بذمه والتحذير من أسبابه، كما أن أدلة وقوع الافتراق ينبغي أن تفهم على الوجه الصحيح المقتضي لتحريم الاختلاف، واجتناب أسبابه، والاحتساب على أصحابه، والاعتبار بمن كان قبلنا.
2. من مظاهر الهزيمة الفكرية والنفسية عند كثير من أصحاب الاتجاه العقلي حول الشيعة تسليمهم بآراء وأحكام المستشرقين في دراستهم للشيعة، وقد ظهر ذلك في تحيزهم إلى بعض مقالاتهم، لا سيما ما تعلق منها بعدالة الصحابة رضي الله عنهم، مع إظهار أصحابها ثوارا ضد الظلم والاضطهاد الاجتماعي والديني، والتشكيك في فهم ونزاهة من كتب حول الفرق من أئمة الاسلام، واتهامهم بالتعصب ضدهم، والتجني عليهم.
3. وقع كثير من أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في أخطاء علمية عند تناولهم لنشأة وظهور الفرق المنحرفة ومنها الشيعة، بسبب اعتمادهم على مصادر غير موثقة، وشككوا في مدونات أئمة الاسلام، وقللوا من



قيمة السند التاريخي، فروجوا ما لم يصح من الوقائع والأحداث، وأساؤوا لتاريخ المسلمين جرياً على طريقة الروافض والمستشرقين.

٤. اتسم موقف أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر تجاه التوحيد بالجهل وعدم الوضوح، من جهة اعتباره الغاية من خلق الناس، ومن جهة المعنى الشرعي المقصود من الشرع، فانحصر مفهومه عندهم على الربوبية، وغاب مفهومه الشرعي عن خطابهم الدعوي، فلم يولوا العناية الكافية للخلل الكبير عند الامامية في توحيد العبادة، لا في دعوتهم للتقريب، ولا في إطار نقدهم لمذهب الامامية، بل تعدى الأمر ذلك عند أكثرهم من ترك الانكار على مظاهر الشرك بالله تعالى، إلى منع الانكار والاحتساب عليهم بحجج واهية.

٥. لما كان كثير من أصحاب الاتجاه العقلي متأثرين بالمعتزلة في بعض أبواب التوحيد، والامامية قد ساروا في باب الأسماء والصفات على خطا المعتزلة، وقف بعض أصحاب الاتجاه العقلي منهم موقفا لينا ومتساهلا، وجعلوهم ضمن أهل التنزيه مع المعتزلة والأشاعرة في مقابل السلف الذين يصفونهم بالمشبهة.

٦. من أصحاب الاتجاه العقلي من تمادى في الضلال حتى قصر الاحتجاج على القرآن الكريم، ورفض الاحتجاج بالسنة، وهون منها بشتى الطعون، وهو عين ما دعا إليه الشيعة في مؤتمرات التقريب.

٧. إذا كان الشيعة قد منعوا أن يفسر القرآن غير الامام المعصوم باعتباره (قرآنا ناطقا)، فقد وقف بعض أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر على الضد من ذلك، فدعوا إلى فتح باب الاجتهاد في تفسير القرآن، وإعطاء هذا الحق لكل أحد، ورأوا أن ما وضعه أهل العلم من أصول وضوابط في التفسير باطل لم يأذن به الله، وغايتهم من ذلك تعطيل



أحكام الشريعة، وتبديل الدين وقد سردت أقوالهم في ذلك وناقشتها.

٨. الباطنية بكل فرقهم -والإمامية منهم- قد ردوا ظواهر النصوص وأحكام الشرع، وحملوها على معاني باطنية بعيدة عن كلام العرب ولغة الخطاب، وكذلك يفعل المعاصرون الذين يردون ظواهر النصوص، ويحملونها في الغالب على معاني واصطلاحات غربية أوروبية كالديمقراطية والمواطنة والحرية.[1]

٩. في دعوى بعض الامامية تحريف القرآن، واحتجاجهم بما أجمع عليه أهل السنة من ثبوت النسخ في القرآن، وزعمهم أنه لا فرق بين القولين، وقع بعض أصحاب الاتجاه العقلي في إنكار النسخ أمام إلزام الامامية، ولم يفرقوا بينه وبين التحريف الذي هو طعن في الشريعة ونقلتها.

١٠. في مفهوم العصمة عند الشيعة، وقع الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر في انحراف وتطرف مقابل، حين جردوا مقام النبوة من العصمة في غير القرآن، وجعلوا مهمة الرسالة محصورة على تبليغ آيات الكتاب العزيز، وأنكروا أن تتضمن السنن القولية والعملية تشريعاً بناء على أن النبي غير معصوم، فعطلوا السنة، وقد ذكرت أدلتهم وناقشتها.

١١. يلتقي كثير من أصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي المعاصر مع الشيعة في الطعن في مرويات السنة ورواتها، من الصحابة فمن دونهم من أهل الحديث، وتتشابه عبارتهم في الغمز والتشنيع على المستمسكين بالسنة، كما يلتقون في إنكار ما لا يتفق من السنة مع الهوى، وإن اختلفت منطلقات كل فريق في ذلك الانكار.

١٢. بالرغم من وجود بعض الكتابات لأصحاب الاتجاه العقلي الاسلامي

---

(١) انظر: التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين ص٣٩٩.



المعاصر أضافت أشياء مهمة في مجال التعريف بحقيقة المذهب الامامي، إلا أنها قصرت في فهم الكتاب والسنة على ضوء فهم السلف، وقصرت في الرجوع إلى منهجهم عند الحكم على الضلال والانحراف، كما أنها اعتمدت في كثير من أحكامها على المنهج العقلي الاعتزالي، وعلى المصادر التي كتبها بعض المستشرقين، مما أوقعها في أخطاء علمية.

١٣. يتفاوت الاسلاميون في تأثرهم بهذا الاتجاه الدخيل والمتأثر بالمناهج والفلسفات الغربية، فمنهم من أغرق فيه حتى صارت أحكامه وآراؤه في كثير من قضايا الخلاف مع الشيعة معبرة عن جهل ذريع بالتمايز الكبير بين مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب الشيعة الامامية، ومتأثرة ببعض مناهج البحث الغربية في التاريخ والاجتماع وغيرها، مع الاغراق في معالجة آثار الخلاف على السياسة، ومنهم دون ذلك حيث تنازعتهم رغبة جادة في الاصلاح والبحث عن الحقيقة وبيانها، مع رغبة حقيقية في توحيد الأمة ورص صفوفها في مواجهة مكائد أهل الكفر المتربصين، لكنهم أخطأوا في تقدير ما تمثله البدعة من خطر على وحدة الأمة، واستسلموا لضغوط ومجاملات لم تخدم هدف الوحدة، وهذا التباين يستلزم التفريق بين الفريقين، ويستدعي التنويع في أساليب العلاج والاصلاح كل بحسب حاله.

١٤. الشيعة يرون أن العقل هو المصدر الرابع، ويراه بعض المعاصرين المصدر الأول، ومنهم من يراه مصدراً ثالثاً أو رابعاً، ويجعلونه مقدماً على القرآن والسنة والإجماع.

١٥. في حين يضفي الامامية صفات القداسة والتعظيم على مبدأ الامامة حتى رفعوها إلى معنى النبوة، تطرف أصحاب الاتجاه العقلي في رفض ذلك الغلو ووقعوا في انحراف مقابل يقوم على أساس تجريد مفهوم



الامامة من خصائصه الشرعية، أو تجريد النظام السياسي من قيود الدين وسلطانه، فشابهوا العلمانية التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وقد سبق الرد على شبهاتهم في ذلك.

١٦. أعجب بعض أصحاب الاتجاه العقلي ببعض الامامية في محاولتهم (عصرنة الاسلام) أي: تطويع عقائدهم وشريعتهم لظروف ومتطلبات العصر الحديث، ومسايرة الغرب، من غير أن تكون لهم دعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة.

١٧. في موضوع التقريب بين أهل السنة والشيعة –وهو من أهم ما انشغل به أصحاب الاتجاه العقلي– وقع كثير منهم في أخطاء بسبب التقصير في معرفة حقيقة مذهب الامامية، أو الجهل في فهم الموقف الشرعي الواجب تجاه انحرافات الامامية.

هذه أبرز ملامح هذا الاتجاه في موقفه من الشيعة، ومعاذ الله أن أسوّي بين الطائفتين، فإن ما عند كثير من أصحاب هذا الاتجاه هو من قبيل الضلال الذي يتلبس بالحق بحسب ما عند صاحبه من السنة، خلافاً للامامية الذين أسس مذهبهم على الضلال والزندقة، وإن شاب ذلك شيء من الحق الذي تعلقوا به؛ بما تبقى لديهم من فطرة.

وأخيرا: فإن الاعراض عن هدي الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح قد قاد إلى أصناف من الضلال والانحراف، فينبغي للمسلم أن يكون وقافا عند كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوزه بإفراط ولا يقصر عنهما بتفريط، فكل ذلك من تضييع شرع الله، وهو من أعظم أسباب تأخر الأمة وتخلفها.

وبهذا تمت الدراسة

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين.



الفهارس

- فهرس المراجع والمصادر
- فهرس الموضوعات



فهرس المراجع والمصادر

(أ)

١. القرآن الكريم

٢. الابانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة العكبري، دار الراية، الرياض.

٣. ابن تيمية والآخر، عائض سعد الدوسري، مكتبة الامام البخاري، مصر، ط الثانية، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

٤. أبو هريرة رضي الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، حارث الضاري، مركز التنوير للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥. الاتجاه العقلاني لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين عرض ونقد ، سعيد عيضه الزهراني، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٢٠هـ.

٦. الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن الكريم، أحمد محمد الفاضل، مركز الناقد الثقافي، دمشق، ط الاولى، ٢٠٠٨م.

٧. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري، فهد عبدالرحمن الرومي، ط الاولى، ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م.

٨. الاتجاهات العقلانية الحديثة، ناصر العقل، دار الفضيلة، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، محمد محمد حسين، دار النهضة المصرية، ط ثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٣٩٢هـ.

١٠. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١١. أثر الجماعات الاسلامية الميداني خلال القرن العشرين، محمود سالم عبيدات، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، ط الاولى، ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.

١٢. الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الشيخ الخواض العقاد، دار الجيل، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٨م.

١٣. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن علي الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.



١٤. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٥. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٦. الاختلاف رحمة أم نقمة، الأمين الحاج محمد أحمد، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط الاولى، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.
١٧. الاختلاف وما إليه، محمد عمر بازمول، دار الهجرة، الثقبة، ط الاولى، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.
١٨. الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون ومحمد عابد الجابري، - دراسة نقدية تحليلية هادفة-، الدكتور خالد كبير علال، دار المحتسب، طبعة أولى، ٢٠٠٨م.
١٩. أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٠. إخوان الصفا، رواد التنوير فى الفكر العربى، محمود إسماعيل، القاهرة، ١٩٩٧م.
٢١. أدب الاختلاف في الإسلام، طه العلواني، سلسلة كتاب الامة، إصدار رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر.
٢٢. أديان الهند الكبرى الهندوسية-الجينية-البوذية، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط الحادية عشر،٢٠٠٠م.
٢٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢٤. أزمة الخلافة والامامة وآثارها المعاصرة عرض ودراسة، أسعد القاسم، الغدير للطباعة والنشر، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٧م.
٢٥. الأزمة الفكرية المعاصرة، طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، أمريكا، ط الرابعة، ١٤١٤هـ،١٩٩٤م.
٢٦. أساس التقديس في علم الكلام، الإمام فخر الدين الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م.
٢٧. الاستشراق المعاصر في منظور الاسلام، مازن مطبقاني، دار اشبيليا، الرياض، ط الاولى،١٤٢١هـ،٢٠٠٠م.



٢٨. الاستشراق في السيرة النبوية، دراسة تاريخية لآراء وات وبروكلمان وفلهاوزن مقارنة بالرؤية الإسلامية، عبد الله محمد الأمين النعيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، ١٤١٧هـ.

٢٩. الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، مصر، ط الأولى، ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.

٣٠. إسلام بلا مذاهب، مصطفى الشكعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط السادسة عشرة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.

٣١. الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة، جمال البنا، دار الفكر الاسلامي، القاهرة.

٣٢. الإسلام في وجه التغريب .. مخططات التبشير والاستشراق، أنور الجندي، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٣. الاسلام والانسان، حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط الاولى، ١٩٨١م.

٣٤. الإسلام والتحديات المعاصرة، محمد عمارة، مصر، ط الثانية، ٢٠٠٥م.

٣٥. الاسلام والتعددية الاختلاف والتنوع في إطار الوحدة، محمد عمارة، دار الرشاد، القاهرة، ط الاولى، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

٣٦. الإسلام والثورة، محمد عمارة، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٧. الإسلام والحضارة الغربية، محمد محمد حسين، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٣٨. الإسلام والعروبة والعلمانية، محمد عمارة، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ.

٣٩. الإسلام والمستقبل، محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط الاولى، ١٤٠٥هـ،١٩٨٤م.

٤٠. الإسلام والمناهج الاشتراكية، محمد الغزالي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط الثانية، ١٩٥١م.

٤١. الإسلام والنصرانية، محمد عبده، دار الحداثة، بيروت، ط الثانية، ١٩٨٣م.

٤٢. الإسلام والوحدة الوطنية، محمد عمارة، دار الهلال، مصر.

٤٣. الإسلام وتحديات العصر، حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط الخامسة، ١٩٨١م.

٤٤. الإسلام وحرية الفكر، جمال البنا، دار الفكر الاسلامي، القاهرة.



٤٥. الإسلام وقضايا العصر، محمد عمارة، دار الوحدة، ط الاولى، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م.
٤٦. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، ط الأولى.
٤٧. أصل الاعتقاد، عمر سليمان الأشقر، الدار السلفية، الكويت، ط الاولى، ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م.
٤٨. الأصلان العظيمان الكتاب والسنة رؤية جديدة، جمال البنا، مطبعة حسان، مصر.
٤٩. أصول مذهب الشيعة الإمامية، ناصر القفاري، دار الرضا، مصر، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.
٥٠. أصول وقواعد منهجية، أحمد الصويان، المنتدى الاسلامي، لندن، ط الاولى، ١٤٢٢هـ.
٥١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٥٢. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، نشر البطحاء، ط الخامسة.
٥٣. أضواء على الموقف الشيعي من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، محمد عمارة، مكتبة الامام البخاري، القاهرة، ط الأولى، ١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م.
٥٤. أضواء على حديث افتراق الامة، عبدالله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط الثالثة، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
٥٥. أطواق الذهب في المواعظ والخطب، الزمخشري، تحقيق : أسماء أبو بكر محمد الاعتصام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٥٦. اعتقاد أهل السنة في الصحابة، محمد عبدالله الوهيبي، مؤسسة المنتدى الاسلامي، لندن، ١٤١٧هـ.
٥٧. أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم، خالد محمد البديوي، ط الأولى، ١٤٢٧،٢٠٠٦م.
٥٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
٥٩. الأعلام، خير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٢م.
٦٠. الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، جمع محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الأولى، ١٩٨١م.



٦١. الأعمال الكاملة لمحمد عبده، جمع: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦م.
٦٢. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٦٣. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت،ط الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٦٤. الافتراق وأصول الفِرَق في القرن الاول الهجري، حمود بن غزاي الحربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين بجامعة الامام محمد بن سعود، عام١٤١٠هـ، غير مطبوعة.
٦٥. الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، ط الأولى، ١٩٩٣م.
٦٦.اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، تحقيق : محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط الثانية، ١٣٦٩هـ.
٦٧.الأم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت.
٦٨. الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عمر الدميجي، دار طيبة، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٧هـ.
٦٩. الأنبياء فى القرآن دراسة تحليلية، أحمد صبحى منصور، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٧٠. الانتصار لأصحاب الحديث، الامام السمعاني، تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ط الأولى.
٧١. الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد، أبو الحسين الخياط، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٩٨٨م.
٧٢. إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، ابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية، ١٩٨٧م.
٧٣. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ابن جماعة، دار السلام، ط الأولى، ١٩٩٠م.

(ب)

٧٤. بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة،ط الاولى، ١٤١٦هـ



- ١٩٩٦م.
٧٥. البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.
٧٦. البرهان في علوم القرآن، الامام الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
٧٧. بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثامنة، ٢٠٠٨م.
٧٨. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط الاولى، ١٣٩٢هـ.

(ت)

٧٩. تاثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، عبداللطيف عبدالقادر الحفظي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط الاولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٨٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني، دار الهداية.
٨١. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا، دار الفضيلة، القاهرة، ط الاولى، ٢٠٠٣م.
٨٢. التاريخ الاسلامي بين الحقيقة والتزييف، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، ط الثالثة، ١٤١١، ١٩٩١م.
٨٣. تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
٨٤. تاريخ الفلسفة في الاسلام، دي بور، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.
٨٥. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
٨٦. تاريخ نجد، حسين بن غنام، مطبعة المدني، مصر، ط الاولى، ١٣٨١هـ.
٨٧. تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي، دار صادر، بيروت.
٨٨. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٩. تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ط الاولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٩٠. التاريخ والمؤرخون، حسين مؤنس، دار الرشاد، القاهرة، ط الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٩١. التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين دراسة أصولية فكرية معاصرة رسالة ماجستير مقدمة من الطالب ابراهيم محمد طه بويداين، (ضمن برنامج المكتبة الشاملة).
٩٢. التأويل خطورته وآثاره، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمّان، ط الأولى،

١٤١٢هـ.

٩٣. تجديد الاسلام وإعادة تأسيس منظومة المعرفة الاسلامية، جمال البنا، دار الفكر الاسلامي، بدون بيانات نشر.

٩٤. تجديد الفكر الإسلامي، حسن الترابي، ط الثالثة، ١٩٩٣م.

٩٥. التجديد في الفكر الاسلامي، عدنان محمد أمامة، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الاولى، ١٤٢٤هـ.

٩٦. تحريف المصطلحات القرآنية وأثره في انحراف التفسير في القرن الرابع عشر، فهد عبدالرحمن الرومي، بدون ذكر الناشر، ط الأولى، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.

٩٧. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين، محمد أمحزون، دار طيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٩٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١٠٠. التدين المنقوص، فهمي هويدي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر، ط الاولى، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.

١٠١. التراث في ضوء العقل، محمد عمارة، دار الوحدة للطباعة، ١٤٠٥هـ،١٩٨٤م.

١٠٢. التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، المركز العربي للبحث والنشر، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠.

١٠٣. التراث والحداثة، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٩م.

١٠٤. تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط الخامسة، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.

١٠٥. التشريع الجنائي في الاسلام مقارنا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠٦. التطرف المسكوت عنه، أصول الفكر العصراني "السعودية أنموذجا"، ناصر الحنيني، بدون الدار، مصر، ط الاولى، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.

١٠٧. التعامل مع المبتدع بين رد بدعته ومراعاة حقوق إسلامه، الشريف حاتم العوني، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.

١٠٨. التفريق بين الاصول والفروع، سعد الشثري، دار المسلم، الرياض، ط الاولى،



١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٠٩. تفسير البغوي، البغوي، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
١١٠. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
١١١. تفسير المنار، رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط الثانية.
١١٢. تفسير جزء عم، محمد عبده، دار الهلال، مصر، ١٩٨٥م.
١١٣. التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي، سلطان عبدالرحمن العميري، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط الأولى، ١٤٣١هـ،٢٠١٠م.
١١٤. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، آوند دانش للطباعة والنشر، ط الاولى، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م.
١١٥. التقريب بين أهل السنة والشيعة ما له وما عليه، أحمد سيد أحمد علي، دار اليقين، مصر، ط الاولى، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.
١١٦. تكوين العقل العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط التاسعة، ٢٠٠٦م.
١١٧. التمييز، الامام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط الثالثة، ١٤١٠هـ.
١١٨. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، الملطي، تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .
١١٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن المعلمي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦،١٩٨٦م.
١٢٠. تهافت الدراسات المعاصرة في الدولة والمجتمع، محمد منير الشواف، دار الشواف، الرياض، ط الاولى، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.
١٢١. تهافت القراءة المعاصرة ، منير محمد الشواف، دار الشواف، الرياض، ط الاولى، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.
١٢٢. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط الاولى، ١٤٠٤،١٩٨٤م.
١٢٣. تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ١٤١١هـ،١٩٩١م .
١٢٤. تيارات اليقظة الاسلامية الحديثة، محمد عمارة، دار الهلال، القاهرة، ط الاولى،١٩٨٢م.
١٢٥. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد



الوهاب، تحقيق : محمد أيمن الشبراوي، عالم الكتب، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٩م.
١٢٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٢٧. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط الثامنة، ١٤٠٧هـ.

(ث)

١٢٨. الثبات والشمول في الشريعة الاسلامية، عابد السفياني، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط الاولى، ١٤٠٨، ١٩٨٨م.
١٢٩. ثقافة الضرار، جمال سلطان، دار الوطن، الرياض، ط الاولى، ١٤١٣هـ.
١٣٠. ثم اهتديت، محمد التيجاني السماوي، مؤسسة الفجر، بدون تاريخ.

(ج)

١٣١. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٧، ١٩٨٧م.
١٣٢. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣٣. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.
١٣٤. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
١٣٥. جذور الانحراف في الفكر الاسلامي الحديث، جمال سلطان، مركز الدراسات الاسلامية، بريطانيا، ط الاولى، ١٤١٢هـ،١٩٩١م.

(ح)

١٣٦. حاضر العالم الإسلامي، لوثروب ستودارد، تعريب: شكيب أرسلان، دار إحياء الكتب العربية.
١٣٧. حتى يغيروا ما بأنفسهم، جودت سعيد، بدون بيانات نشر، ط الثامنة، ١٩٨٩م.
١٣٨. الحدائق الناضرة، البحراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٣٩. حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، للامام الصنعاني، تحقيق سعد السعدان، دار العاصمة، الرياض، ط الاولى، ١٤١٥هـ.
١٤٠. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبدالكريم الخضير، دار المسلم، الرياض، ط الاولى، ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.
١٤١. حراسة العقيدة، ناصر عبدالكريم العقل، مكتبة العبيكان، الرياض،ط الثانية،



١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.
١٤٢. الحركات السرية في الاسلام، محمود إسماعيل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط السادسة، ٢٠٠٦م.
١٤٣. الحرية أو الطوفان، حاكم المطيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الاولى، ٢٠٠٤م.
١٤٤. حزب التحرير وآراؤه الاعتقادية، موسى وصل السلمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
١٤٥. حضارة العرب، غوستاف لوبون، دارإحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة، سنة ١٩٧٩م.
١٤٦. حقبة من التاريخ، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٤هـ.
١٤٧. حقوق المواطنة، حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، راشد الغنوشي، تقديم طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط٢، ١٩٩٣م.
١٤٨. حقيقة البدعة وأحكامها، سعيد ناصر الغامدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط الثانية، ١٩٩٤م.
١٤٩. حقيقة العلاقة بين السنة والشيعة، محمد سليم العوا، مركز الناقد الثقافي، دمشق، ٢٠٠٨م.
١٥٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
١٥١. حوار لا مواجهة، أحمد كمال أبو المجد، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م.
١٥٢. حوار هادئ مع الغزالي، سلمان بن فهد العودة، الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد، الرياض، ط الاولى، ١٤٠٩هـ.
١٥٣. حياة محمد، محمد حسين هيكل، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م.
١٥٤. حياتي، احمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٩٧١م.
١٥٥. الحيوان، الجاحظ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

(خ)

١٥٦. خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط العاشرة، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

١٥٧. الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الامامية الاثني عشرية، محب الدين الخطيب، دار طيبة، الرياض.
١٥٨. خلق أفعال العباد، محمد إسماعيل البخاري، تحقيق : د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

(د)

١٥٩. دائرة المعارف الإسلامية، فنسنك، وزارة المعارف العمومية، ١٩٣٣م .
١٦٠. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٦١. دراسات في الاهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، ناصر العقل، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط الثانية، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.
١٦٢. دراسات في السيرة النبوية، حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط الثانية، ١٩٨٥م.
١٦٣. دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، عرفان عبدالحميد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٦٤. دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، محمد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط الثالثة، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.
١٦٥. دعاة لا قضاة، حسن الهضيبي، دار التوزيع والنشر الاسلامية، مصر، بدون تاريخ.
١٦٦. دعوة التقريب بين الأديان، أحمد عبدالرحمن القاضي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الاولى، ١٤٢٢هـ.
١٦٧. دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
١٦٨. دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى، لأحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ط الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٦٩. دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، حسين أحمد أمين، دار الشروق، مصر، ط الأولى، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.
١٧٠. دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

(ذ)

١٧١. ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل،



مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤١٨هـ ،١٩٩٨م.

(ر)

١٧٢. رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، محمد قطب، دار الوطن، الرياض، ط الاولى، ١٤١١هـ،١٩٩١م.

١٧٣. رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء السنة النبوية الشريفة، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م

١٧٤. الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

١٧٥. رسائل العدل والتوحيد، جمع وتحقيق محمد عمارة،، دار الشروق، القاهرة، ط الثانية، ١٤٠٨،١٩٨٨م.

١٧٦. رسالة التوحيد، محمد عبده، دار إحياء العلوم، ١٩٩٢م.

١٧٧. رسالة الى الدعوات الإسلامية، جمال البنا، دار الفكر الاسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.

(ز)

١٧٨. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط الرابعة عشر، ١٤٠٧، ١٩٨٦م.

١٧٩. زعماء الاصلاح في العصر الحديث، أحمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ٢٠٠٥م.

(س)

١٨٠. سر تأخر العرب والمسلمين، محمد الغزالي، دار الصحوة، مصر، ط الاولى، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

١٨١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي، بيروت، ط الرابعة، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

١٨٢. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط الثالثة عشرة، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م.

١٨٣. السنة ودورها في الفقه الجديد، جمال البنا، دار الفكر، مصر، ١٩٩٧م.

١٨٤. السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، ط الثالثة، ١٤٢٣، ٢٠٠٣م.



١٨٥. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٨٦. السنة، مصدراً للمعرفة والحضارة، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط الرابعة، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م.
١٨٧. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
١٨٨. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
١٨٩. السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الاسلامية، عبدالكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.
١٩٠. سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٩١. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١١، ١٩٩١م.
١٩٢. سيد قطب من الميلاد إلى الاستشهاد، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، ط الرابعة، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
١٩٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط التاسعة، ١٤١٣هـ.
١٩٤. سيرة علي بن أبي طالب، علي محمد الصلابي، دار الكتاب الثقافي، الاردن، ط الاولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(ش)

١٩٥. الشبهات التي أثيرت حول دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب للدكتور عبدالرحمن عميرة، ضمن بحوث أسبوع الشيخ محمد بن عبدالوهاب، إصدار مركز البحوث بجامعة الامام محمد بن سعود ١٤٠٣هـ.
١٩٦. شبهات النصارى وحجج الإسلام، محمد رشيد رضا، نهضة مصر، مصر، ط الثالثة، ١٣٧٥هـ،١٩٥٦م.
١٩٧. شخصيات عرفتها وأحببتها، حسن صعب، دار العلم للملايين، بدون تاريخ نشر.

١٩٨. شخصيات لها تاريخ، محمد عمارة، دار السلام، جدة، ط الأولى، ٢٠٠٤م.
١٩٩. الشخصية الاسلامية، تقي الدين النبهاني، دار الامة، بيروت، ط السادسة، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣م.
٢٠٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ط الاولى، ١٤٠٦هـ.
٢٠١. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢٠٢. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط الأولى، ١٣٨٤هـ،١٩٦٥م.
٢٠٣. شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٠٤. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الرابعة، ١٣٩١هـ.
٢٠٥. شرح العقيدة الطحاوية، صالح آل الشيخ، دار الآثار، مصر، ط الاولى، بدون تاريخ.
٢٠٦. شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.
٢٠٧. الشريعة، الامام الآجري، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط الثانية، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م،
٢٠٨. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٠٩. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٢١٠. الشيخ محمود شلتوت آية الشجاعة، علي أحمدي، تعريب: عامر شوهاني، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، طهران، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.
٢١١. الشيعة الاثني عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم، محمد محمد ابراهيم العسال، منصور للطباعة والتوزيع، ط الاولى، ١٤٢٧هـ.

٢١٢. الشيوعية والشيوعيون في ميزان الاسلام، عبدالجليل شلبي، دار الشروق، مصر، ط الثانية، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

(ص)

٢١٣. الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، تحقيق : محمد عبد الله عمر الحلواني ، محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ.

٢١٤. الصحوة الإسلامية، يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة، ط الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢١٥. صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت ، ط الثالثة، ١٤٠٧، ١٩٨٧.

٢١٦. صحيح مسلم بشرح النووي، الامام النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢١٧. صحيح مسلم، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٨. صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، محمد ناصر الدين الالباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط الاولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢١٩. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، ابن حجر الهيثمي، تحقيق : عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط الاولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٢٠. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، تحقيق : علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٨ - ١٩٩٨م.

(ض)

٢٢١. ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الاولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

(ط)

٢٢٢. طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، تحقيق : محمد حامد الفقي دار المعرفة، بيروت.

٢٢٣. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحى المرتضى، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦١م.

٢٢٤. طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٤.

(ظ)

٢٢٥. ظاهرة الإرجاء في الفكر الاسلامي، سفر الحوالي، مكتب الطيب، القاهرة، ط



الثانية، ١٤١٨هـ.
٢٢٦. الظاهرة القرآنية لمالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ط الرابعة، ١٩٨٧م.
٢٢٧. ظاهرة الهجوم على منهج السلف للشيخ عبدالرحمن المحمود، مجلة البيان، بتاريخ ٧/ ٤/ ١٤٢٨هـ.
٢٢٨. ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية، محمد عبدالرزاق حمزة، المطبعة السلفية، القاهرة.

(ع)

٢٢٩. العبر في خبر من غبر، الامام الذهبي، تحقيق : صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط الثانية، ١٩٨٤م.
٢٣٠. عثمان بن عفان شخصيته وعصره، علي الصلابي، دار الايمان، الاسكندرية، بدون تاريخ.
٢٣١. العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الثانية، ١٤٢٢هـ.
٢٣٢. العصريون معتزلة اليوم، يوسف كمال، دار الوفاء، مصر، ط الاولى، ١٩٨٦م.
٢٣٣. العصمة في الفكر الاسلامي، حسن حميد الغرباوي، دار طيبة، دمشق، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
٢٣٤. العقل الأخلاقي العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثانية، ٢٠٠٦م.
٢٣٥. العقل السياسي العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط السادسة، ٢٠٠٧م.
٢٣٦. العقلانية هداية أم غواية، عبدالسلام البسيوني، دار الوفاء، مصر، ط الاولى،١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٢٣٧. العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون، علي حسن عبدالحميد، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤١٣، ١٩٩٣م.
٢٣٨. العقوبات الشرعية وموقفها من النظام الاجتماعي الإسلامي، الصادق المهدي، الزهراء للإعلام العربي، ط الاولى، ١٩٨٧م.
٢٣٩. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، ناصر علي الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، ط الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
٢٤٠. العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد تسيهر، ترجمة محمد يوسف موسى، وعلي

حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط الثانية، بدون تاريخ.

٢٤١. علم الملل ومناج العلماء فيه، احمد عبدالله جود، دار الفضيلة، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م.

٢٤٢. علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الاعتصام، مصر.

٢٤٣. العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الاسلامية المعاصرة، سفر الحوالي، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨، ١٩٨٧م.

٢٤٤. العلمانيون والقرآن الكريم (تاريخية النص)، أحمد إدريس الطعان، دار ابن حزم، الرياض، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

٢٤٥. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، الامام الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط الاولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٤٦. علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢٤٧. العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ابن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب - ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(غ)

٢٤٨. الغارة على التراث الاسلامي، جمال سلطان، مكتبة السنة، القاهرة، ط الاولى، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

(ف)

٢٤٩. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ابن تيمية، تحقيق: قدم له حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

٢٥٠. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد عبدالرزاق الدويش، ط الاولى، الادارة العامة للبحوث العلمية، الرياض، ١٤١١هـ،١٩٩١م.

٢٥١. فتاوى مصطفى الزرقا، تقديم يوسف القرضاوي، دار القلم، دمشق، ط الاولى، ١٤٢٠هـ.

٢٥٢. فتاوى معاصرة، يوسف القرضاوي، دار القلم، الكويت، ط العاشرة، ١٤٢٤هـ،٢٠٠٣.

٢٥٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
٢٥٤. فتح الباري، لابن رجب، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الثانية، ١٤٢٢هـ.
٢٥٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
٢٥٦. فتنة السلطة الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الاسلامية من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري، عواطف العربي سنقارو، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط الثانية، ٢٠٠١م.
٢٥٧. الفتنة الكبرى - عثمان بن عفان- ، طه حسين، دار المعارف، مصر، ط العاشرة، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.
٢٥٨. الفتنة الكبرى - وعليّ وبنوه-، طه حسين، دار المعارف، مصر، ط الحادية عشرة، ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.
٢٥٩. فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
٢٦٠. فجر اليقظة القومية، محمد عمارة، دار الوحدة، بيروت.
٢٦١. الفرق بين الفرق، البغدادي، دار الآفاق الجديدة،بيروت، ط الثانية، ١٩٧٧م.
٢٦٢. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، غالب علي عواجي، مكتبة لينة، ط الاولى، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م.
٢٦٣. الفرق والمذاهب الاسلامية منذ البدايات، سعد رستم، دار الأوائل، دمشق، ط السادسة، ٢٠٠٨م.
٢٦٤. الفروع وتصحيح الفروع، ابن مفلح المقدسي، تحقيق : أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٦٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٦٦. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبدالجبار، تحقيق فؤاد سيد، ط الثانية، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
٢٦٧. فقه الرد على المخالف، خالد بن عثمان السبت، مركز المصادر، جدة، ط الاولى، ١٤٢٩هـ،٢٠٠٨م.
٢٦٨. فقه السيرة، محمد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط الثالثة، ١٤٠٧هـ،١٩٧٨م.



٢٦٩. الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، دار غريب، القاهرة، ط الحادية عشر، ١٤٠٥هـ.
٢٧٠. الفكر الإسلامي المعاصر، غازي التوبة، ط الاولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
٢٧١. الفكر الإسلامي-نقد واجتهاد، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط الثالثة، ١٩٩٨م.
٢٧٢. فكرة القومية العربية على ضوء الاسلام، صالح عبدالله العبود، دار طيبة، الرياض.
٢٧٣. الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨م.
٢٧٤. في ظلال القران، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط الثالثة عشر، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
٢٧٥. في علم الكلام، أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط الرابعة، ١٩٨٢م.

(ق)

٢٧٦. القاموس المحيط، الفيروزبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون سنة النشر.
٢٧٧. قذائف الحق، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط الأولى.
٢٧٨. قراءة في كتب العقائد (المذهب الحنبلي نموذجا)، حسن فرحان المالكي، مركز الدراسات التاريخية، عمان، ط الثانية، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٧٩. قراءة في واقع الأمة في الفترة الأخيرة، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط الاولى، ١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م.
٢٨٠. القرآن نظرة عصرية جديدة، مجموعة باحثين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
٢٨١. القرآن نظرة عصرية جديدة، مجموعة من الكتاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الاولى، ١٩٧٢م.
٢٨٢. القرآن والتفسير العصري، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.
٢٨٣. القرآن والسلطان، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، ط الثالثة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٢٨٤. قصة أبو زيد وانحسار العلمانية في جامعة القاهرة، عبدالصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة.
٢٨٥. قصة الحضارة، وول ديورانت، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ.



٢٨٦. قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر، إعداد حسني محمد نصر وآخرون، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، ط الاولى، ١٩٩٧/١٤١٨م.
٢٨٧. قضايا الفكر المعاصر : العولمة-صراع الحضارات-العودة إلى الأخلاق، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٧م.
٢٨٨. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبي محمد عز الدين السلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(ك)

٢٨٩. كتاب الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق : خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٩٠. كتاب الصفدية، ابن تيمية، تحقيق : محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٩١. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، تحقيق : كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط الاولى، ١٤٠٩هـ.
٢٩٢. كتاب شرح السنة، الامام البربهاري، تحقيق : د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط الاولى، ١٤٠٨هـ.
٢٩٣. الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، محمد شحرور، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط الثامنة، ٢٠٠٦م.
٢٩٤. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط الثانية.
٢٩٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق : أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الرابعة ، ١٤٠٥هـ.
٢٩٧. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق : أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٢٩٨. كلمات صريحة في التقريب بين المذاهب أو الفرق الاسلامية، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ الطبعة.
٢٩٩. كيف نفهم الاسلام، محمد الغزالي، نهضة مصر، القاهرة، ط الثالثة، ٢٠٠٥م.



(ل)

٣٠٠. لا حرج قضية التيسير في الاسلام، جمال البنا، الدار السعودية للنشر، جدة، ط الثانية، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

٣٠١. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٠٢. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الأولى، بدون سنة النشر.

٣٠٣. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق : دائرة المعرف النظامية - الهند - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

٣٠٤. الليبرالية في السعودية والخليج، وليد صالح الرميزان، روافد للطباعة، بيروت، ط الاولى، ١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م.

٣٠٥. ليس من الإسلام، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط الأولى.

(م)

٣٠٦. مائة سؤال عن الاسلام، محمد الغزالي، دار ثابت، القاهرة، ط الاولى، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

٣٠٧. مبادئ في الحوار والتقريب بين المذاهب والفرق الاسلامية، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ الطبعة.

٣٠٨. المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر، عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب، القاهرة.

٣٠٩. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن أبي حاتم، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط الاولى، ١٣٩٦هـ.

٣١٠. المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، أهدافه ومنهجه ومنجزاته، من إعداد معاونية العلاقات الدولية، طهران، ط الخامسة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٣١١. مجموع الفتاوى،ابن تيمية، تحقيق عبدالرحمن القاسم، مكتبة ابن تيمية، ط الثانية.

٣١٢. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ابن باز، جمع محمد الشويعر، مكتبة المعارف، الرياض، ط الثانية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٣١٣. مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، المكتبة التوقيفية، مصر، بدون تاريخ.

٣١٤. محاولة لفهم عصري للقران، مصطفى محمود، دار الشروق، بيروت، ط الخامسة، ١٩٧٤م.



٣١٥. محمد عبده، قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني، محمد الحداد، دار الطليعة، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٣م.

٣١٦. محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة، سليمان الخراشي، دار الجواب، بدون ذكر البلد، ١٤١٣هـ،١٩٩٣م.

٣١٧. محمد في المدينة، موتجمري وات، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، بيروت.

٣١٨. محنة التقريب بين السنة والشيعة، مجموعة من الباحثين، تحرير: معتز الخطيب، نهضة مصر، مصر، ط الاولى، ٢٠٠٩م.

٣١٩. مختار الصحاح، الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٢٠. مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٩٨٥م.

٣٢١. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط الثانية، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م.

٣٢٢. المدرسة العصرانية في نزعتها المادية، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الاولى، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.

٣٢٣. مذاهب الاسلاميين، عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، ط الثانية، ٢٠٠٥م.

٣٢٤. مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط السادسة، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.

٣٢٥. مسألة التقريب بين المذاهب الاسلامية أسس ومنطلقات، بقلم ١٥ علامة وباحثا، دار التقريب بين المذاهب الاسلامية،بيروت، ط الاولى،١٤١٥،١٩٩٤م.

٣٢٦. مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، ناصر القفاري، دار طيبة، الرياض، ط الرابعة، ١٤١٦هـ.

٣٢٧. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤١١هـ،١٩٩٠م.

٣٢٨. المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها، عابد السفياني، دار المنايرة، جدة، ط الثانية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣٢٩. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤١٣هـ.

٣٣٠. مستقبل الإسلام خارج أرضه، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط الاولى.

٣٣١. مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين، دار الشروق، القاهرة، ط الاولى، ١٩٩٤م.



٣٣٢. المسلمون وظاهرة الهزيمة النفسية، عبدالله حمد الشبانة، دار طيبة، الرياض، ط الرابعة، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.
٣٣٣. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي، تحقيق : حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الاولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٣٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
٣٣٥. مشروع التعليم والتسامح، أحمد صبحى منصور وآخرون، دار ابن خلدون للدراسات، مصر.
٣٣٦. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق : تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م
٣٣٧. مشكلات الجيل في ضوء الإسلام، محمد المجذوب، دار الاعتصام، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٧٩م.
٣٣٨. مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الإمامية الاثني عشرية، إيمان العلواني، دار التدمرية، الرياض، ط الاولى، ١٤٢٩،٢٠٠٨م.
٣٣٩. معالم السنن، الامام الخطابي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٩٩١م.
٣٤٠. معالم المنهج الإسلامي، محمد عمارة، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، ط الاولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٣٤١. المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده وطارق عبدالحليم، دار ابن حزم، بيروت، ط الاولى، ١٤١٦هـ.
٣٤٢. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد عبدالله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.
٣٤٣. المعتزلة والفكر الحر، عادل العوا، مطبعة الأهالي، ط الأولى، ١٩٨٧م.
٣٤٤. المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط الثانية، ١٩٨٨م.
٣٤٥. المعتزلة، زهدي حسن جار الله، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
٣٤٦. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، تحقيق : خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤٠٣هـ.
٣٤٧. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٣٤٨. المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٣٤٩. معجم المناهي اللفظية، بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٧، ١٩٩٦م.
٣٥٠. المعجم الوسيط، إبراهيم والزيات وحامد والنجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، بدون رقم وتاريخ الطبعة.
٣٥١. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٣٥٢. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، ط الاولى، ١٤٠٥هـ.
٣٥٣. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الثالثة، ١٣٩٩هـ.
٣٥٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٥٥. مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين، محمود الطحان، مكتبة دار التراث، الكويت، ط الاولى، ١٩٨٤م.
٣٥٦. مفهوم النص.. دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٠م.
٣٥٧. مفهوم تجديد الدين، بسطامي سعيد، دار الدعوة، الكويت، ط الاولى، ١٤٠٥، ١٩٨٤م.
٣٥٨. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، تحقيق : محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الاولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .
٣٥٩. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط الثالثة.
٣٦٠. مقالات العلامة المحقق اللغوي الأديب السيد أحمد صقر، جمع أحمد موسى الحازمي، دار التوحيد، الرياض، ط الاولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٣٦١. مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط الخامسة، ١٩٨٤م.
٣٦٢. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبده و طارق عبدالحليم،



دار الأرقم، الكويت، ط الثانية، ١٩٨٦أ١٤٠٦م.

٣٦٣. مكاشفات، عبدالعزيز قاسم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

٣٦٤. الملل والنحل، الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٦٥. من تاريخ الإلحاد في الاسلام، عبدالرحمن بدوي، سينا للنشر، مصر، ط الثانية، ١٩٩٣م.

٣٦٦. من هنا نعلم، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط الأولى.

٣٦٧. من هنا يبدأ التغيير، تركي الحمد، دار الساقي، ط الاولى، ١٤٢٥هـ.

٣٦٨. مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي، الامين الحاج محمد أحمد، ط الاولى، ١٩٩٥م.

٣٦٩. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي، فتحي الدريني، الشركة المتحدة للنشر، دمشق، ط الثانية، ١٩٨٥م.

٣٧٠. المنتقى من منهاج الاعتدال، الذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط الاولى، ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.

٣٧١. منحة العلام في شرح بلوغ المرام، عبدالله صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٧٢. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق : محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط الاولى، ١٤٠٦هـ.

٣٧٣. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض، ط الرابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٣٧٤. منهج الاشاعرة في العقيدة، سفر الحوالي، الدار السلفية، الكويت، ط الاولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣٧٥. منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، فهد الرومي، مكتبة الرشد، الرياض، ط الخامسة، ١٤٢٢هـ.

٣٧٦. منهج كتابة التاريخ الإسلامي، محمد صامل السلمي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الاولى، ١٤٢٩هـ.

٣٧٧. مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق القاهرة، ط الثالثة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٧٨. الموافقات في أصول الفقه، الشاطبي، تحقيق : عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.



٣٧٩. الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، للشيخين ناصر القفاري وناصر العقل، دار الصميعي، الرياض، ط الاولى، ١٩٩٢م.
٣٨٠. موسوعة أعلام الفكر الاسلامي، اشراف وتقديم محمود حمدي زقزوق، وزارة الاوقاف، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٨١. الموسوعة العربية العالمية، ، مؤسسة أعمال الموسوعة- الرياض، ط الثانية، ١٤١٩، ١٩٩٩م.
٣٨٢. موسوعة الفلسفة والفلاسفة، عبدالمنعم الحفني، مكتبة مدبولي، بدون ذكر البلد، ط الثانية، ١٩٩٩م.
٣٨٣. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية، دار الندوة، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٨هـ.
٣٨٤. موسوعة أهل السنة في نقد أصول فرقة الأحباش ومن وافقهم في أصولهم، عبد الرحمن دمشقية، دار المسلم، الرياض، ط الثانية، ١٤٢٢، ٢٠٠١م.
٣٨٥. الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق : توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م.
٣٨٦. موقف ابن تيمية من الاشاعرة، عبدالرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط الاولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
٣٨٧. موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من قضايا الولاء والبراء، مضاوي البسام، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٦هـ.
٣٨٨. موقف الصحابة من الفرقة والفرق، أسماء سليمان السويلم، دار الفضيلة، الرياض، ط الاولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٣٨٩. موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف، شفيق شقير، المكتب الاسلامي، بيروت، ط الاولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٩٠. موقف المستشرقين من الافتراق والفرق (الخوارج والشيعة) عرض ونقد، مسفر سعيد السلوم، بحث لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بجامعة الامام محمد بن سعود، غير مطبوع، ١٤٢٥، ١٤٢٦هـ.
٣٩١. موقف المستشرقين من المعتزلة والفلاسفة -عرض ونقد-، منصور عبدالعزيز الحجيلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، غير مطبوعة، ١٤٢٦هـ.
٣٩٢. الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، مفرح القوسي، مطابع



الحميضي، الرياض، ط الثانية، ٢٠٠٣م.
٣٩٣. موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط الثانية، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
٣٩٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الاولى، ١٩٩٥م.

(ن)

٣٩٥. النبوات، ابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٣٩٦. النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، علي خشيم، الشركة العامة للنشر، ط الثانية، ١٣٩٦هـ.
٣٩٧. النزعة المادية في العالم الاسلامي، عادل التل، دار البينة، بدون ذكر البلد، ط الاولى، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.
٣٩٨. نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، ط التاسعة، القاهرة.
٣٩٩. النص الاسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية، محمد عمارة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الاولى، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.
٤٠٠. نظرات شرعية في فكر منحرف، سليمان الخراشي، مكتبة التوحيد، بدون ذكر البلد.
٤٠١. نظرية الاسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، أبو الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٣٨٩هـ.
٤٠٢. النظرية الماركسية في ميزان الاسلام، امير عبدالعزيز،مكتبة الاقصى،الاردن، ط الاولى، ١٤٠١-١٩٨١م.
٤٠٣. النقد الذاتي، خالص جلبي، مركز الراية المعرفية، جدة، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
٤٠٤. نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
٤٠٥. نواقض الإيمان القولية والعملية، عبدالعزيز العبداللطيف، دار الوطن، الرياض، ط الثانية، ١٤١٥هـ.

(هـ)

٤٠٦. هؤلاء المثقفون وفكرهم الاصلاحي، سيد عبدالستار ميهوب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط الاولى، ١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م.

٤٠٧. هموم داعية، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط الأولى.

(و)

٤٠٨. واقعنا المعاصر، محمد قطب، مكتبة دار السلام، الرياض، ط الثالثة، ١٤١٠هـ،١٩٨٩م.

٤٠٩. وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكريم، دار الراية، الرياض، ط الاولى، ١٤١٥هـ.

٤١٠. الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية، محمدعمارة، نهضة مصر، مصر، ٢٠٠٤م.

٤١١. الولاء والبراء في الاسلام، محمد سعيد القحطاني، دار طيبة، الرياض، ط الثامنة ١٤١٧هـ.

٤١٢. ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية وموقف الإسلام منها، أحمد سيد أحمد علي، مكتبة الامام البخاري، مصر، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

(ي)

٤١٣. اليقظة الاسلامية في مواجهة التغريب، أنور الجندي، دار الاعتصام، القاهرة، ط الاولى، ١٣٩٨هـ،١٩٧٨م.

المراجع الشيعية:

(أ)

٤١٤. استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية (مجموعة مقالات)، نخبة من العلماء والمفكرين، اعداد محمد حسن تبرائيان، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، طهران، ط الاولى، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.

٤١٥. أصل الشيعة وأصولها، الشيخ كاشف الغطاء، تحقيق علاء آل جعفر، مطبعة ستارة، الناشر: مؤسسة الإمام علي، ط الأولى، ١٤١٥هـ.

٤١٦. الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، ط الثانية، ١٩٧٩م، مؤسسة آل البيت عليهم السلام للطباعة والنشر.

٤١٧. أصول الفقه، محمد رضا المظفر، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم- إيران.

٤١٨. أضواء على الصحيحين، الشيخ محمد صادق النجمي، ترجمة: الشيخ يحيى كمالي البحراني، ط الأولى، ١٤١٩هـ، مطبعة پاسدار إسلام، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية – قم.

٤١٩. الاعتقادات في دين الإمامية، الشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤٢٠. ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني العاملي، دار السيرة، ط الأولى، ١٤٢٤، ٢٠٠٣م.

٤٢١. الانتصار، العاملي، دار السيرة، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٢٢. أهل السنة شعب الله المختار، صالح الورداني، كنوته للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

(ب)

٤٢٣. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، مؤسسة الوفاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ، ط الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤٢٤. بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الحرازي، السيد محسن الخزازي، مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم- إيران، ط الخامسة، ١٤١٨هـ.

٤٢٥. البدعة، مفهومها، حدها، آثارها، جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، قم- إيران،



الناشر: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤١٦هـ.
٤٢٦. البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الرابعة، ١٣٩٥، ١٩٧٥م.

(ت)

٤٢٧. التبيان، الشيخ الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٩هـ.
٤٢٨. تحرير الأحكام، العلامة الحلي، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادري، إشراف جعفر السبحاني، ط الأولى، ١٤٢٢هـ، مطبعة اعتماد، قم، إيران، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق، توزيع: مكتبة التوحيد، قم، إيران.
٤٢٩. التعددية المذهبية في الاسلام وآراء العلماء فيها، سيد جلال الدين ميرآقابي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، طهران، ط الاولى، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
٤٣٠. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
٤٣١. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تحقيق وتصحيح وتعليق وتقديم السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم – ايران، ط الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٤٣٢. تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق وتعليق لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين وتقديم السيد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.

(ج)

٤٣٣. جامع أحاديث الشيعة، للسيد البروجردي، ط١٣٩٩هـ، المطبعة العلمية، قم.

(خ)

٤٣٤. الخدعة رحلتي من السنة إلى الشيعة، صالح الورداني، ط الأولى، ١٤١٦هـ،١٩٩٥م، دار النخيل للطباعة والنشر، بيروت.

(د)

٤٣٥. دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٨هـ،١٩٧٨م.
٤٣٦. دراسات في العقيدة الإسلامية، محمد جعفر شمس الدين، ط الثانية، بيروت.



٤٣٧. دراسات في نهج البلاغة، محمد مهدي شمس الدين، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢، ١٩٧٢م.

٤٣٨. دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين، صالح الورداني، تريدنكو للطباعة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨، ١٩٩٧م.

(ذ)

٤٣٩. الذريعة (أصول فقه)، السيد المرتضى، تحقيق : تصحيح وتقديم وتعليق : أبو القاسم گرجي، ١٣٤٨، مطبعة دانشگاه، طهران.

(ر)

٤٤٠. رسائل في دراية الحديث، أبو الفضل حافظيان البابلي، مطبعة دار الحديث، الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر، ايران، ط الأولى، ١٤٢٥هـ.

(ش)

٤٤١. شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، تحقيق وتعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح السيد علي عاشور، مطبعة دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الناشر : دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠م.

٤٤٢. شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، تحقيق وتعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٢١هـ،٢٠٠٠م.

٤٤٣. شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، السيد علي الميلاني، مؤسسة دار الهجرة، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٤٤٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط الأولى، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

٤٤٥. الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، دار النشر للجامعيين، ط الاولى، ١٩٦٤م.

٤٤٦. الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط الرابعة، ١٣٩٩، ١٩٧٩م.

٤٤٧. الشيعة في مصر من الإمام علي حتى الإمام الخميني، صالح الورداني، مطابع ستار برس للطباعة والنشر، الناشر : مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ط الأولى، ١٤١٤، ١٩٩٣م.

(ص)

٤٤٨. الصحيح من سيرة النبي الأعظم، السيد جعفر مرتضى، دار السيرة، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٠، ١٩٩٩م.

٤٤٩. صراط النجاة (صراة النجاة في أجوبة الاستفتاءات لسماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (قدس سره) مع تعليقات وملحق لسماحة آية الله العظمى الميرزا الشيخ جواد التبريزي)، المركز الثقافي أمين، قم، ط الأولى، ١٤١٨، ١٩٩٧م.

٤٥٠. الصلة بين التصوف والتشيع، كامل مصطفى الشيبي، دار المعارف، مصر، ط الثانية، ١٩٦٩م.

٤٥١. العصمة، السيد علي الميلاني، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط الأولى، ١٤٢١هـ.

(ف)

٤٥٢. فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٥٣. في ظلال التوحيد، الشيخ جعفر السبحاني، الناشر: معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية في الحج، ١٤١٢هـ.

(ك)

٤٥٤. كتاب الصلاة، شيخ عبد الكريم الحائري، مطبعة دفتر تبليغات إسلامي، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، قم، ١٣٦٢هـ.

٤٥٥. كشف الأسرار، روح الله الخميني، تقديم: محمد أحمد الخطيب، دار عمار، عمان، ط الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

(م)

٤٥٦. مفتاح الكرامة، السيد محمد جواد العاملي، تحقيق وتعليق الشيخ محمد باقر الخالصي، مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٥٧. المكاسب المحرمة، السيد الخميني، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ط الثالثة، ١٤١٠هـ.

٤٥٨. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط الثانية.



٤٥٩. منار الهدى في النص على إمامة الإثني عشر، الشيخ علي البحراني، تحقيق السيد عبد الزهراء الخطيب، دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

(ن)

٤٦٠. النكت الإعتقادية، الشيخ المفيد، تحقيق: رضا المختاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الثانية، ١٤١٤، ١٩٩٣م.

(و)

٤٦١. وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث بقم، ط الثانية، ١٤١٤هـ.



فهرس المواقع الالكترونية:

١. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، http://ar.wikipedia.org
٢. موقع إسلام أون لاين، http://www.islamonline.net
٣. موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، /http://www.iumsonline.net
٤. موقع الإسلام اليوم، /http://islamtoday.net
٥. موقع الدكتور محمد سليم العوا، /http://www.el-awa.com
٦. موقع السيستاني، www.sistani.org .
٧. موقع العربية نت، http://www.alarabiya.net
٨. موقع القرضاوي، /http://www.qaradawi.net
٩. موقع المسلم، /http://almoslim.net
١٠. موقع جمال البنا، /http://www.islamiccall.org
١١. موقع حزب التحرير http://www.hizb-ut-tahrir.info
١٢. موقع مركز الأبحاث العقدية في قم المقدسة- إيران: www.aqaed.com .
١٣. موقع مركز دراسات الوحدة العربية: www.caus.org.lb .
١٤. موقع مفكرة الاسلام، /http://www.islammemo.cc



فهرس الموضوعات

مطابع الحميضي ت 2130130 الرياض